سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البنّاء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة). مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

مجلة قراءات إفريقية

بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Grreen
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-7364255 فاكس: 0044-207-4718261

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 00966149442980 فاكس: 00966149449449
جوال (التسويق): 00966502210920
جوال (التحرير): 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 0020222874277
فاكس: 0020222874279

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 0024918826666
فاكس: 0024918328583

المحتوى

كلمة التحرير

كُنْ مبادراً..!

ما دَوْر «الفرد» في بناء مجتمعه، وازدهار وطنه وأمّته؟

لا شكَّ أنّ للفرد دَوْراً محورياً، ومؤثراً، فالمجتمع إنما هو في النهاية مجموعُ أفراد.

إذاً.. لماذا لا نرى أثراً لهذا الدَّور في واقع كثير من المجتمعات؟

أو بصيغة أخرى: لماذا تقاعس كثيرٌ من الأفراد عن القيام بدَوْرهم؟

يعود ذلكَ لأسباب متعدّدة؛ من أبرزها (العجز، والكسل) اللذَيْن تعوّذ منهما النبي صلى الله عليه وسلم، لا يظهران باسمهما، وإنما من خلال حيل نفسية يستخدمها الإنسان في تغطية كسله، والتهرّب من مسؤولياته وواجباته.

فأحياناً: يضخم جانب النّقد- والنقد السلبي- ويرى أنّ هذا مجال تأثيره، فينشغل- مثلاً- بلعن الظلام وسبّه؛ دون أن يكلف نفسه إيقاد ولو شمعة واحدة؛ تسهم في نشر النور وإضاءة المكان!

وأحياناً: يمنّي نفسه بدَوْر أكبر وتأثير أعظم، لا يتناسب مع قدراته وإمكاناته، ولا يقبل بغير هذا الدَّوْر، فيظلّ منتظراً توفّر الإمكانات، ويعيش في الأحلام والأمنيات!

وثالثٌ يستعظم المسؤولية، ويستصغر ما يمكن أن يقوم به؛ ويرى أنه لن يُحدث فَرْقاً؛ ولن يُقدّم نفعاً، فيظلّ في مقعد المتفرجين، ورابعٌ.. وخامس...، في حيل نفسية متجدّدة، وأعذار واهية؛ تبرّر السلبية، وتزيّن الجلوس والراحة!

ونسي هؤلاء وأمثالهم- أو تناسَوا- أنّ التغييرات العظيمة، والمنجزات الكبرى، بدايتها كانت من أفراد، فأعظم تغيير كان على يد الرُّسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، وقد بدؤوا دعوتهم فُرادى، بل ومحارَبين من مجتمعهم.

والاكتشافات والاختراعات التي غيّرت وجه العالم، وأسهمت في تحسين حياة البشر، هي تراكم وتتابع جهود ومبادرات فردية، تطورت وتفاعلت لتكون مؤسسات ومشاريع فاعلة. والمنجزات السياسية والحقوقية.. تبنّاها أفرادٌ صنعوا تياراً أحدث تغييراً واقعياً... وهكذا في سائر جوانب الحياة.

الإنسانُ- بما منحه الله من عقل وإرادة وقوة- هو أساس التغيير والإصلاح ولبنته الأولى، وهذا يتطلّب أن يعرف مسؤوليته، ويعي دَوْره في الحياة، ثم ينظر في قدراته وإمكاناته فيعمل وفقها، ويسعى في استثمارها على أكمل وجه، وفي تطويرها وتقويتها، ولا يرضى بالقعود والتفرج.

فإذا حدثته نفسه أنّ إصلاح مجتمعه يتطلّب جهوداً ضخمة ومشاريع كبيرة؛ فماذا تجدي أعمالك الصغيرة ومبادراتك المحدودة؟! فحدثها بما قرّرته شريعة الإسلام: أنك مكلف، والتكليف على قَدْر الاستطاعة «لا يُكلف اللّه نفساً إلاّ وُسْعَها» (البقرة: ٢٨٦).

وإذا ضعفت همّتك، وتوهّمت أنّ عملك لن يجدي، وأنّ الآخرين لن يستجيبوا أو يتفاعلوا، فأخبرها- أيضاً- أنّ الله تعالى- بكرمه - لم يجعل الأجر والمثوبة مقابل حصول النتيجة، وإنما يتحقّق مقابل قيامنا بالعمل على الوجه الصحيح.. قال تعالى: «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ» (النحل: ٨٢). «فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ» (الغاشية: ٢١، ٢٢). «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ» (البقرة: ٢٧٢).

فكُنْ إيجابياً، وبادرْ بالعمل، وانزع ثوب العجز والكسل؛ أوقد شمعة، وألق بذرة، وانشر بسمة..

والله يبارك في عملك ويتقبل منك.

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
Chief@qiraatafrican.com

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
Editor@qiraatafrican.com

المشاركات
info@qiraatafrican.com

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place، Parsons Green
Fulham، London SW6 4HW، UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraatafrican.com

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

الافتتاحية ٤

إفريقيا على طريق الحرية

قراءات دينية ٦

جدل اللاهوت والدولة في إفريقيا:
بين إعادة البناء والمصالحة

د. محمد عبد الكريم – مصر

قراءات تاريخية ١٨

الرواية الشفوية وصنعة التاريخ..
ملاحظات أوليّة

أ.د. أحمد الشكري – المغرب

قراءات سياسية ٣٠

انتخابات ٢٠١٧م في إفريقيا: قراءة تحليلية

أ.د. محمد عاشور – مصر

النُّخب في غرب إفريقيا.. علاقة تكامل أم تقاطع؟ ٤٤

أ. سعيد دوغونا – مالي

قراءات تنموية ٥٠

التغيّرات الديموغرافية في قارة إفريقيا

د. محمد فرج علام – مصر

التَّلوُّث البيئيّ في إفريقيا (واقعه وخطورته وسبل مواجهته) ٦٤

أ. سيسي أحَانَدو – كوت ديفوار

الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية ٧٤

أ. محمد بشير جوب – السنغال

قراءات اجتماعية ٨٨

الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا

د. عبده باه – السنغال

قراءات ثقافية ١٠٠

الثقافة الإفريقية ..مؤثرات واتجاهات

د. آدم بمبا – كوت ديفوار

المشهد الإفريقي ١١٨

تحرير المجلة

شخصيات وتقارير ١٣٠

الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي (أحمد جري)
(١٥٠٦م / ٩١٢ هـ – ١٥٤٣م / ٩٤٩ هـ)

د. هارون جمبا – أوغندا

خلاصات إفريقية ١٤٠

المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار الإفريقية

أ.د. كمال جاه الله – السودان

العدد ٣٦
السنة الرابعة عشر
أبريل ٢٠١٨م - رجب ١٤٣٩هـ

إفريقيا على طريق الحرية

جاء الإسلام لتحرير البشر من العبودية للبشر وتعبيدهم لربّ العالمين وحدَه، إذ أن من قيمه الأساسية: الحرية والكرامة ﴿ولقد كرمنا بني آدم...﴾ (سورة الإسراء: ٧٠)، ومن ثمّ فقد وقف في وجه أيّ قوة تمنع الإنسان من التنعّم بحريته وكرامته وإنسانيته.

«الحرية» شريان حياة للإنسان، و مصدر الطاقة التي تُعينه على العطاء والإبداع. و إذا فقَد الإنسانَ حريّته فقَدَ معها طعم الحياة؛ ولو توفرت له كلُّ وسائل الرفاهية، فهي ركنٌ فطري تُشعر الإنسان بإنسانيته.

وأهم خطوات طريق تقدُّم المجتمعات ورقيّها،تبدأ بالحرية، ونشر قيم العدالة والكرامة، فهي التي تفجر طاقات الإبداع، والقوة، وتقود الإنسان لـ«التحرُّر» من القيود الاجتماعيّة والنفسيّة التي تعيقه عن القيام بدَوْره الفعّال، و من خلالها يستطيع التعبير عن نفسه وآرائه وأفكاره، والتعبير عن هموم الناس ومشكلاتهم واحتياجاتهم ومشاركتهم فيها، وهي التي تدفع الشعوب إلى المشاركة الإيجابية في اتخاذ القرارات ومساندتها، وفي إحداث التغيير في المجتمعات نحو الأفضل، و تُسهم في إحداث ظاهرة الضبط المجتمعي والإيجابيّة التي تحمي المجتمع من الفساد والانحراف والسقوط. فوجود الحريات في مجتمع ما يعني: أنظمةً ودولاً وشعوباً أكثر نضجاً ووعياً وتحضُّراً. أما تقييد الحريات، وغياب قيم العدالة والكرامة، فيُولّد الصراعات والاقتتال والتفرق والانقسام، والفشل التامّ.

ويُقاس تقدُّم الأمم ورفعتها بقَدْر ما بها من حريات وقيم احترامها للإنسان، فهناك علاقة توازن بين الحريةً والنهضة، فلن يستطيع مجتمعٌ النهوض والتقدُّم إلا عندما يشعر أفرادُه بالحرية والكرامة والعدالة.

وإذا نظرنا إلى إفريقيا؛ نجد أنها عانت من غياب الحرية والحقوق الإنسانية معاناة كبيرة وطويلة؛ فمنذ أن وطأت أقدام المحتل الأوروبي أرض إفريقيا- في القرن السادس عشر الميلادي- عاثوا في الأرض فساداً؛ دمروا حضارتها وتراثها، وقضوا على الممالك، ونهبوا الثروات، ومزقوا النسيج الاجتماعي، ثم ارتكبوا أبشع الجرائم في حقّ الإنسان عموما والإفريقي خصوصا، استرقاق الإنسان الأفريقي، وجعله «سلعة» تُباع وتُشترى، وقضوا بذلك على حرية الأفارقة.

وكانت تلك بداية حقبةٌ سوداء.. هي أسوأ ما مرّ بإفريقيا عبر تاريخها، ثم كانت مقررات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) ، التي أضفت الشرعية على ما قام به الغرب المجرم من احتلال وسرقة ونهب واسترقاق الإنسان، قسّمت من خلاله الدولُ الغربية إفريقيا بينها، فصارت أفريقيا كلأً مباحاً للأوربيين يستنزفون ويستغلون كلّ شيءٍ فيها؛ بدءاً بالأرض وانتهاءً بالإنسان نفسه..!

وقد عرف المحتلُ الغربي أنه لن تقوم له قائمةٌ في مستوطناته الجديدة إلا بالقضاء على حريات الأفراد وتحويلهم إلى عبيدٍ يسمعون ويطيعون، وظلّت هذه سياسته، حتى بعد أن اضطُر لحمل عصاه والخروج من إفريقيا، في فترات ما عُرف بحركات التحرُّر في إفريقيا في الخمسينيات والستينيات من القرن الميلادي المنصرم، فقد ظلّ مسيطراً ومهيمناً على الأنظمة الجديدة التي حكمت دول إفريقيا بنفس نهجه الديكتاتوري الذي قضى على الحريات، وأحال إفريقيا إلى سجونٍ ضيقة على أبنائها، وظلّت إفريقيا تتقلب من نظام إلى نظامٍ عبر الانقلابات والصراعات والحروب التي قضَّت على أيِّ أملٍ في الحرية.

وبالرغم من تدشين «الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب» (المعروف أيضاً باسم: ميثاق بانجول)، وهو معاهدةٌ دولية، صاغتها الدول الإفريقية تحت غطاء منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليّاً)، في ٢٧ يونيو ١٩٨١م، لكنها لم تعبّر عن طموح شعوب القارة على النحو الأمثل، وظلّت حبراً على ورق أغلب الفترات.

وهذا الميثاق الذي تعهدت في ديباجته[1] الدول الأعضاء بـ(إزالة جميع أشكال الاستعمار من إفريقيا، وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوب إفريقيا، وتنمية التعاون الدولي، آخذةً في الحسبان ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي

(١) مسودة الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html

لحقوق الإنسان،... وإذ ترى أنّ التمتع بالحقوق والحريات يقتضي أن ينهض كلُّ واحدٍ بواجباته،... وإذ تعي واجبها نحو التحرير الكامل لإفريقيا التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقي وكرامتها، وتلتزم بالقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصريّ والصهيونية، وتصفية قواعد العدوان العسكرية الأجنبية، وكذلك إزالة كافّة أشكال التفرقة، ولا سيما تلك القائمة على أساس العنصر أو العِرْق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدّين أو الرأي السياسي، وإذ تؤكد من جديدٍ تمسّكها بحريات وحقوق الإنسان والشعوب، المضمّنة في الإعلانات والاتفاقيات وسائر الوثائق التي تمّ إقرارها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة، وإذ تُعرب عن إدراكها الحازم بما يقع عليها من واجب النهوض بحقوق وحريات الإنسان والشعوب وحمايتها، آخذةً في الحسبان الأهمية الأساسية التي درجت إفريقيا على إيلائها لهذه الحقوق والحريات).. لم تستطع الدول الإفريقية- حتى اليوم!- تحقيق الحدّ الأدنى الذي ورد في هذه الديباجة أو غيرها من مواد الميثاق.

ذلك أن الحرية لا يمكن أن تأتي وتتحقق، من خلال قوانين أو مواثيق دولية أو إقليمية أو محلية نظرية، بل الحرية غريزةٌ فطرية يسعى إليها الإنسان كما يسعى إلى مأكله ومشربه وملبسه، لذا فالشعوب هي المنوط بها طلب حريتها وتمكينها والمحافظة عليها،

يؤكد ذلك أنه إلى بداية تسعينات القرن الماضي كان ستة رؤساء فقط (من بين المائة والخمسين الذين حكموا القارة الإفريقية منذ استقلال الدول حتى ذلك التاريخ) هُم مَن غادروا السلطة طوعاً، أما المائة والأربعة والأربعون رئيساً الباقون؛ فإمّا أنهم ما زالوا في الحكم حينها، وإمّا أُطيح بهم في انقلاب عسكري، وإمّا قُتلوا، وإمّا سُجنوا أو شُرِّدوا، وإمّا ماتوا وهُم في السلطة.

إلا أن رياح التغيير قد هبت، فثورة الاتصالات والإعلام أدت للانفتاح على العالم، وبانتشار التعليم والثقافة، ارتفع الوعي لدى الشعوب، وزاد إدراكها لحقوقها، وتطلعها للحرية والكرامة, وأدرك الأفارقة الحاجةَ الملحّة للحرية، وبدأت تظهر حركاتٌ تطالب بالحرية في المجتمعات الإفريقية، وشعرت الأنظمة بالغليان الذي يسري بين شعوبها؛ لذا سعت كثيرٌ من الدول لتخفيف القبضة وفتح المجال رويداً رويداً لتنال الشعوب حريةً جزئية. وولّى عهد الحزب الواحد،

فبدأت تتغير الصورة القاتمة التي كانت موجودة إلى نهاية القرن الماضي، وتحسَّنت نسبيًّا، حيث ذكر آخر تقرير صادر عن «فريدوم هاوس»، في فبراير ٢٠١٧م، أنّ مناخ الحريات العامّة في إفريقيا يتحسَّن باطّراد، وقد تناول التقرير بالدراسة حالة ٥٤ دولة (هي عدد الدول الإفريقية):

- تعرف عشرُ دول منها حريةً تامّة، بينما تتمتع إحدى وعشرون دولةً إفريقية بحريّةٍ جزئية، في حين ما زالت ثلاث وعشرون دولةً بدون حرية،...

- وعرفت سنة ٢٠١٧م أحد عشر استحقاقاً انتخابيّاً في إفريقيا، ما بين رئاسي وتشريعي، وكانت سنة ٢٠١٦م قد عرفت ستة عشر استحقاقاً، أي إنّ ٢٧ دولةً إفريقية (من أصل أربع وخمسين دولة) عرفت في هاتَيْن السنتَيْن اقتراعاتٍ تُجسِّد- إلى حدٍّ ما- مدى ممارسة الأنظمة السياسية الإفريقية لتطبيق النُّظُم الانتخابية، التي من شأنها- ولو نظريًّا- تحقيق ممارسة ديمقراطية، ما يوطِّد أساليب في التداول على الحكم، وتمكين نُظُم وآليات تشاركية، ظلّت غائبةً عن القارة الإفريقية[1].

ومع أنّ هذه الحرية ما زالت منقوصة؛-كما تبينه قراءتنا في هذا العدد لانتخابات ٢٠١٧- إلا أنّ آمال الشعوب الإفريقية وطموحاتها وتطلعاتها تتخطى الحرية السياسية فقط بمراحل، فهي تطمح إلى حريةٍ شاملة في جميع مناحي الحياة، حرية تستطيع بها النهوض والتقدُّم، وأن تقف في مصافّ الدول المتحضرة، لأنها تملك من الإرث الحضاري والثقافي ما تتفوق به على كثيرٍ من الدول الكبرى التي ترفل في نعيم الحرية والعدالة.

والأمل معقودٌ على وَعْي الشعوب الإفريقية وإرادتها، وكذلك تلك الصفوة المثقفة التي أدركت أهمية التعليم، ووعت حقيقة هويتها.. الأمل معقودٌ عليها في السعي والبذل لتحقيق الحرية لأمتها، وإحداث التغيير المنشود في المجتمعات؛ حتى تنهض إفريقيا من جديد، وتنفض عنها غبار الاستغلال والدمار والتخلُّف، وتستعيد حضارتها ومكانتها ■

(١) مركز الجزيرة للدراسات، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، سيدي أحمد ولد الأمير، الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/html.170315112401255/03/reports/2017

جدل اللاهوت والدولة في إفريقيا:
بين إعادة البناء والمصالحة

د. محمد عبدالكريم أحمد
باحث مصري بمعهد الدراسات المستقبلية- بيروت

خضع تناول علاقة الكنيسة بالدولة في إفريقيا لمقاربات عديدة، بهدف تفكيك هذه العلاقة، وإعادة تكوينها وفق الرؤى التي انطلق منها أصحابها.

وكانت المحطة الأبرز- في «ثورة» دراسة هذه العلاقة- : استقلال الدول الإفريقية، وبدء ممارسات حركات التحرر الوطني، وتبلوُر «الدولة الوطنية» الإفريقية بالتزامن مع ظهور تيارٍ عالمي، انطلق من أمريكا اللاتينية، حمل اسم «لاهوت التحرير»[1] Liberation Theology، وانتقلت تأثيراته ورؤاه إلى القارة الإفريقية؛ في قراءة تجاهلت- أحياناً- الواقع الإفريقي، وتفهُّم أنّ هدف مشروع لاهوت

(١) لاهوت التحرير: حركة دينية، نمت في النصف الثاني من القرن العشرين، بين أتباع الكاثوليكية الرومانية في أمريكا اللاتينية، وسعت إلى تطبيق الإيمان الديني من خلال مساعدة الفقراء والمقهورين بالمشاركة في الشؤون السياسية والمدنية. وأكدت سمو الوعي «بخطيئة» الأبنية الاجتماعية الاقتصادية التي تسبّب التفاوت الاجتماعي، وضرورة المشاركة الفعالة في تغيير هذه الأبنية. انظر:
Liberation theology, Encyclopedia Britannica - https://www.britannica.com/topic/liberation-theology

التحرير النهائـــي في أمريكا اللاتينية كان «تكوين كنيســة جديــدة»، بينما هدف في إفريقيا إلـــى «إصلاح» الكنائس القائمة ورســالتها، وقام على هــذا التيار في إفريقيا بعض رجال الدين بالكنائس الاستعمارية نفسها.

وفـــي ثمانينيات القرن العشـــرين؛ ظهـــرت محاولات حثيثة من قِبَل أســـاتذة لاهوت[١] وفلسفة (أبرزهم: تشارلز فيلا-فيسنســـيو Charles Villa-Vicencio، وجيسي موجامبي Jesse Mugambi) لصياغة لاهوت «إعادة بناء الدولــة» theology of nation-building أو لاهــوت «إعادة البناء» theology of reconstruction، ولاهوت «المصالحــة» theology of reconciliation، ليــس فحسب لتفســير الظواهر التي أخذت مكانها في إفريقيا- بتأثيرٍ مــن مناخ إرهاصات ما بعد الحــرب الباردة وموجة التحــول الديمقراطي فيما بعد- بل لوضع نظريات للتحرك المستقبلي للكنيسة والدولة الإفريقية وعلاقتهما معاً.

أولاً: خلفية تاريخية:

ارتبط التبشــير بالمســيحية في إفريقيــا- تاريخيّاً- بالاســتعمار الأوروبي ارتباطاً عضويّــاً، وبرغم تباين وتعدّد أهداف الإرســاليات التبشيرية، واتســاع الرقعة الجغرافية التــي غطّتها، فإنه يمكــن القول: إنّ المهمّة الرئيســة لها تجسّــدت في دعم نُظُم الحكم الاستعمارية، والمساعدة في تكوين «نخبة إفريقية» تشــارك في الحكــم أو تقدّم ظهيراً اجتماعيّاً لتيسير السيطرة على إفريقيا.

وكان «مجمع الفاتيكان الثانــي» Second Vatican Council (Vatican II)، الــذي دعَــا لــه البابا يوحنا

إنّ كثيرين رأوا حاجة إفريقيا إلى عدم اتباع النماذج الدينية للعالم الأول، وأنها تحتاج إلى اتباع نماذجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الثالث والعشــرين في ٢٥ ينايــر ١٩٥٩م (وانعقد فعلاً في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥م)، علامةً فارقةً في محاولات الكنيسة الكاثوليكية- ذات الباع الأكبر في إفريقيا- توفيق أوضاعها وتصــوُّر الأفارقة لها هناك، وأكد المجمــع عالمية الدعوة المســيحية، وعدم اقتصارها على الغــرب، ودعَا المجمع إلى الانفتاح على الثقافات الإفريقية والآســيوية، والحاجة إلى نظام اجتماعيٍّ أكثر عدالة ومســاواة[٢]، كما تبنّى فكرة المصالحَــة reconciliation، خاصّة مع اليهود، وبدرجة أقلّ مع المســلمين، وزاد تبنّي الفكرة من انتشــار الكنيسة بشــكلٍ ملاحظ في إفريقيا وأجزاء من آســيا[٣]، وســاهم في ذلك أيضاً انفتاح «مجمــع الفاتيكان الثاني» على جميع الثقافات لســماع صوتها داخل الكنيســة- حســبما أكدت وثائق المجمع- لأجل إثراء المســيحية، وشمل ذلك مسألة تعدُّد الزوجات في الثقافة الإفريقية والإسلامية، وما أطلق عليه البابا بول الســادس (عقب تشجيع تولي الأفارقة قيادة الإرســاليات): «وجوب تطوير مســيحية إفريقية؛ تأخذ في اعتبارها القيم الموجودة في الثقافات الإفريقية»[٤].

---

(١) في تعريف أستاذ اللاهوت بكلية جون جيمس John James College د. ب. ديفــز للاهوت Theology (وهو مصطلح يعني- باختصار-: كلّ ما يخصّ الذات الإلهية، أي كلّ ما يرتبط باللّه)، اعتبر أنّ مهمته الأساسية هي الوعي الإنساني بالمقدّس، وتفسير وصياغة هذه التجربة. ورأى العديد من علماء اللاهوت أنّ نقطة البدء في هذا الفهم هي تعريف المقدّس (أنّ الربّ هو خالق الكون، وأنه أب للسيد يسوع المسيح، وهو ثالوث: الأب والابن والروح القدس)، ومن ثَمّ؛ فإنّ الوعي الإنساني بالربّ مستقى من هذا الإطار «المتفق عليه». انظر:
Davies, D.P. Who does Theology? - April & July) 3/Transformation, Vol. 25, No. 2 .2008), p.74

(٢) Kristopher W. Seaman, Why Did the Second Vatican Council Occur?, Pastoral Liturgy magazine, January/February 2013, www. .PastoralLiturgy.org

(٣) O'Malley, John W. Opening the Church to the World, the New York Times, October 10, 2012 opinion//11/10/http://www.nytimes.com/2012 vatican-ii-opened-the-church-to-the-world.html

(٤) Bénézet Bujo, Vatican II and the Challenge

وهكذا كانت القارة الإفريقية هي الساحة التي تأثرت بنتائج «مجمع الفاتيكان الثاني» أكثر من غيرها، فقد رافقت أهمّ القيم التي دعَا لها المجمع (تحت لافتة رئيسة، وهي: الحوار مع الديانات والثقافات الأخرى، وحقّ الخلاص للجميع) كالمحلية والتعددية، والاعتراف بالقيم الإيجابية للثقافات المختلفة، حتى التقاليد الدينية الأخرى، والتقارب المسكوني (العالمي)، مع موجة الرجوع إلى القيم السياسية والثقافية الإفريقية بالقارة السمراء منذ أوائل الستينيات، ومع تفكك الاستعمار، وسيادة أفكار ضرورة التعاون والوحدة لتجاوز التقسيمات القبلية والعِرْقية والدينية[١].

ثانياً: مرحلة تطور مفهوم اللاهوت في إفريقيا ما بعد الاستعمار الغربي:

وظلّت مدرسة التثاقف المسيحي[٢] Inculturation (وتعني تطويع المسيحية لملائمة البيئة التي يتم التبشير بها فيها، كالصين أو إفريقيا أو غيرهما، وكذلك تأثير البيئات الثقافية في هذه الدول على المسيحية وإكسابها خصوصية مميزة عن السمة الأوروبية، واستخدم البروتستانت لاحقاً مصطلحاً بديلاً، وهو «اللاهوت السياقي»[٣] contextual theology) في إفريقيا ما بعد الاستعمار حتى بعد خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عبر التمسك برؤى إرسالية أكثر تعاطفاً مع الدين والثقافة التقليدية والعديد من الأصوات الإفريقية التي احتجّت على «الإفقار البشري» الذي عزّزه المشروع الاستعماري (وهو ما تمثّل في مساعي بعض رجال الدين الأفارقة في الاستعانة بمصادر ثقافية وأدبية وروحية وفنية إفريقية؛ لمواجهة هذا الافقار الذي أدى إليه اللاهوت الاستعماري أو اللاهوت الأبيض).

كما عكس «التثاقف المسيحي» السخط الإفريقي إزاء اللاهوت الإرسالي الذي قبل الوضع الاستعماري القائم دون نقد. وانتشرت هذه الحركة بوجهٍ خاصٍّ في إفريقيا الناطقة بالفرنسية- حيث سادت الكاثوليكية الرومانية-، وبرزت في أعمال المبشر الفرنسيسكاني بلاسيد تمبلز Placide Temples، ورجل الدين الكونغولي فينسنت مولاجو V. Mulago، والمفكر الرواندي الكبير أليكس كاجامي Alexis Kagame. ودفع علماء بروتستانت ناطقون بالإنجليزية، مثل هاري سوير H. Sawyerr وجون مبيتي J. Mbiti، بقوة في هذا الاتجاه منذ الستينيات، وقاموا بتنظير مكوّنات «الدين التقليدي الإفريقي»، ثم قابلوها بمقدمات في الدين المسيحي (كالمعجزات).

وجسّد «التثاقف المسيحي»- في رأي البعض- آمال قيام إفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار مباشرةً بتأصيل «الدين الغربي» محليّاً، ووضع مستقبلٍ سياسيٍّ جديدٍ مستقلٍ عن القوى الأوروبية المهيمنة في السابق، ومن أبرز تجسيدات هذه المدرسة: فكرة «الزنوجة» التي دافع عنها بقوة ليوبولد سنجور Leopold Senghor[٤].

---

of Marriage and Family in Africa, unpublished paper, p.13.

(١) Agbonkhianmeghe E. Orobator, «After All, Africa is Largely a Nonliterate Continent»: The Reception of Vatican II in Africa, Theological Studies, Vol. 74, No. 2 (June 2013), p.285.

(٢) المعنى المبسّط لمفهوم التثاقف: هو تبنّي الطقوس الدينية المسيحية في ثقافات غير مسيحية أساساً. وهو مصطلح حديث نسبيًّا، غير أنّ فكرته قديمة بطبيعة الحال. وقد أدخله الجزويت Jesuits (اليسوعيون) الذين عملوا على نشر المسيحية وفق هذا المفهوم منذ البداية، ونجحوا في ذلك إلى حدٍّ كبير، ويلاحظ أنّ ذلك لم يكن مصحوباً بدعم التعدد الثقافي. وقبلت فكرة «التثاقف» بين الإرساليات المختلفة بشكلٍ واضح منذ نهاية ق١٩؛ مع الإقرار بأنّ لكلّ مجتمع ثقافته، والتي تقوم بمقام نظامٍ متكامل من الافتراضاتٍ والممارسات والرموز. انظر:
Stanley, Brian, Inculturation: Historical - Background, Theological Foundations and Contemporary Questions, Transformation, Vol. 24, No. 1 (January 2007), p.22.

(٣) تقوم فكرته على فعل اللاهوت بالتحاور مع حقيقتين، وهما: تجربة الماضي؛ المسجلة في الكتاب المقدّس والتقاليد الكنسية- من جهة. وتجربة الحاضر؛ أو السياق الذي يعيش فيه رجال الدين المسيحيون بالفعل. وشهد هذا اللاهوت تطوراً ملموساً في جنوب إفريقيا تحديداً؛ في مواجهة الكنيسة الهولندية المستصلحة التي تبنّت ما يصفه البعض بلاهوت «الفصل العنصري» (الأبارتهيد)، راجع:
Loubser, J. A. Apartheid Theology: A - «Contextual» Theology Gone Wrong? Journal of Church and State, Vol. 38, No. 2 (Spring 1996-4), pp.333.

(٤) Carney, J. J. Roads to Reconciliation: an

مفهوم «لاهوت التحرير»:

وتصاعد تيار «لاهوت التحرير» أو «اللاهوت الأسود» في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كبديل للتثاقف المسيحي، وحقّق انتشاراً كبيراً في جنوب إفريقيا على وجه الخصوص؛ بحكم تجربتها العنصرية وسيادة لاهوت «الانتقاء الأفريكانري». وإذا كان «لاهوت التثاقف» معنيّاً بالماضي المثالي؛ فإنّ «لاهوت التحرير» ركّز على الحاضر القمعي للفقر وتبعية الاستعمار الجديد، وقمع الدولة، والعنصرية البنيوية المتوغلة في أبنية الدولة.

وهكذا انطلق «لاهوت التحرير» من انحياز المسيحية للفقراء والمهمّشين، وعلى حدّ وصف ديزموند توتو Desmond Tutu: فإنّ لاهوت التحرير كان «صرخة من رحم محنة معاناة الإنسان، والدعوة للتوكيد على الإنسانية الأساسية للضحية»، وكانت مهمة «لاهوت التحرير» -على حدّ قول إلا Ela- هي: إعادة تأهيل «الجموع المهمّشة»، وتحرير «الكنيسة التابعة بين الشعوب المقهورة».

وشهدت بداية التسعينيات تراجع «لاهوت التحرير» مع انهيار الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وشيوعية الاتحاد السوفييتي، وهو ما صاحبه انتقادات وتوكيدات جديدة في نطاق «لاهوت التحرير»، وكان الانتقاد الرئيس للاهوت التحرير: أنه لم يعد ملائماً لمرحلة «إعادة البناء» فيما بعد الصراع، وانتقد بعض دعاة لاهوت التحرير (مثل توتو) فشل هذا اللاهوت في معرفة الترابط المشترك interconnectedness بين جميع البشر سواء ضحايا أم جناة؛ ونتيجة لذلك صاغ رجال دين (كالجنوب إفريقي تشارلز فيلا-فيسنسيو، والكيني جيسي موجامبي) نموذجاً جديداً لإعادة البناء؛ كأساس لتفعيل اللاهوت الإفريقي طوال تسعينيات القرن العشرين[١].

٢- مفهوم «لاهوت إعادة البناء» في إفريقيا:

تجدر إشارةٌ مبدئية إلى أنّ مفهوم «إعادة البناء» ليس دخيلاً على قضايا علاقات الدين بالدولة، كما أنه ليس نتاجاً لمراحل نهاية الحرب الباردة وإعادة بناء الدولة الإفريقية والتحول الديمقراطي في ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين. وقد أشار هنري تشرشل كينج H. Churchil King- الذي أصدر في ١٩٠١م كتاباً مهمّاً بعنوان Reconstruction in Theology- إلى نزعة إعادة بناء المسيحية في نهاية ق١٩ كمرادف للنزعة الإصلاحية، وأنّ هذه العملية لا تعني بالضرورة رفض تعاليم الدين المسيحي أو السخط منها، بل إنها ترمي إلى مراجعة «تفهمنا الفكري/الثقافي لمعنى الدين»[٢].

وظهر «لاهوت إعادة البناء» (إفريقيّاً) في جنوب إفريقيا؛ وسط دعوات رجال الدين المحليّين أو الأوروبيين والأمريكيين بعدم الاستمرار في الاستقطاب بين «اللاهوت السياسي» لجنوب إفريقيا وما أُطلق عليه «اللاهوت الثقافي» في بقية القارة الإفريقية، في إشارةٍ واضحةٍ لاستمرار «لاهوت التحرير» الراديكالي في نضال شعب جنوب إفريقيا نحو الديمقراطية، وهيمنة «التثاقف المسيحي» في أجزاء متفرقة من القارة الإفريقية.

وكان أحد التطورات اللافتة في التسعينيات ظهور حوار لاهوتي، شارك فيه هذان التياران، بتطوير ما عُرف بـ«لاهوت إعادة البناء»؛ لمعالجة الحقائق المعقدة في الوجود الإفريقي. وكان من رواد هذا التيار «ديزموند توتو» الذي دعَا منذ منتصف الثمانينيات إلى احتواء «اللاهوت الأسود» و«اللاهوت الإفريقي» باعتبارهما «توأمَي روح»، وأنّ «اللاهوت الأسود» هو الدائرة الداخلية والأصغر داخل «اللاهوت الإفريقي».

وشهد «لاهوت إعادة البناء» دفعةً أكبر في عهد «تابو مبيكي»، وفي سياق سعيه «لنهضة إفريقية» لا تستمد أسسها من أيديولوجية الهندسة الاجتماعية (التي تقوم باختصار باستعمال التخطيط المركزي؛ في محاولة توجيه التغيّر الاجتماعي وتنظيم التطور والسلوك المستقبلي لمجتمع ما)، ولكن من رؤية الغاني جيمس كويجير أجري J. Kwegyir Aggrey للشخصية الإفريقية وسماتها العظيمة[٣].

---

(١) Carney, J. J. Roads to Reconciliation: an Emerging Paradigm of African Theology, Op. Cit. p.551.

(٢) King, Henry Churchill, Reconstruction in Theology, The American Journal of Theology, Vol. 3, No. 2 (Apr., 1899), pp.295-323.

(٣) Bediako, Kwame, Africa and Christianity on Emerging Paradigm of African Theology, Modern Theology, Vol. 26, No. 4 (October 2010), p.550.

ووصف تشارلز فيلا-فيسنسيو «لاهوت إعادة البناء»[١] بأنه: «ذلك اللاهوت الذي يُدين جميع صور الاستغلال، ويؤكد في الوقت نفسه أهمية عملية بناء الدولة في مجتمع ديمقراطي، عندما ترتبط بتغيّرات سياسية وسوسيو-اقتصادية وثقافية هامّة، كحقّ التصويت لكلّ فرد، والعدالة الاقتصادية، والتجديد الإيكولوجي، وحساسية الجندر، وما إلى ذلك».

ويتعلق «لاهوت إعادة البناء» بالكنائس التي تتضامن جديّاً مع أية حكومة منتخبة ديمقراطيّاً، وأنه لا يمكن للكنائس والمنظمات الدينية أن تنغلق على نفسها وأن تدع السياسيّين يقومون بمفردهم بالعملية السياسية، أو أن تواصل نقد الدولة ومقاومتها وتقدّم مطالب غير واقعية أو طوباوية، بل إنه على الكنيسة- وفق لاهوت إعادة البناء- أن تكون ناقدةً من داخل سياق التضامن والدعم لما هو جيد ويستحق التقدير في برامج الحكومة[٢].

وخرجت فكرة «لاهوت إعادة البناء» لدى فيلا-فيسنسيو في وقت: بين الإفراج عن نيلسون مانديلا (١٩٩٠م) والانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا (أبريل ١٩٩٤م)، وأكد فيلا- فيسنسيو أنّ «رياح التغيير تضرب في أرجاء العالم، وتُحدث أزمات سياسية في أوروبا والاتحاد السوفييتي وجنوب إفريقيا، مما يمثّل تحدياً للاهوت»، واعتبر أنّ ما يحدث في جنوب إفريقيا يشير إلى وجوب النظر للاهوت إعادة بناء الدولة- بجديةٍ تامّة- على أنه لاهوتٌ يدعم ويعزّز الديمقراطية على مستويات المجتمع كلها.

وينطلق «لاهوت إعادة البناء» من فرضية: أنّ الطريقة الأفضل والأكثر فعالية لضمان حقوق الإنسان، وتعزيز التخلص من العنصرية والنزعة الجنسية والطبقية في المجتمع، هي تمكين المشاركة الكاملة والشاملة من الأفراد من جميع الأجناس، والنوع، والطبقات في جميع مناحي المجتمع.

واهتم كورنيل ويست Cornel West بتعزيز ما أطلق عليه «ثقافة إيمرسونية»Emersonian culture (نسبة للأمريكي رالف إيمرسون الذي أكد أهمية النزعة الفردية في المجتمع) للديمقراطية الراديكالية في أمريكا، وهو اللاهوت الذي يُلزم الكنيسة بنشره في إفريقيا وداخل أبنيتها أيضاً، ومن أجل اكتساب الكنيسة أصالة في نشر هذه الرسالة؛ فإنها ملزمة بدمقرطة أبنيتها[٣].

ولاحظ مراقبون أنه: عندما شاركت الكنائس والهيئات التابعة لها في حملات التحول الديمقراطي في إفريقيا فإنها قامت بذلك دون رؤية نقدية مهمّة؛ حيث وفرت المخصصات المالية لها من خلال شركاء (أو مانحين) في أوروبا وأمريكا الشمالية، والذين حصلوا بدورهم على مخصصات مالية من حكوماتهم أو هيئات شبه حكومية/دولية. وبالرغم من اهتمام الكنائس بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، لشعبها على وجه الخصوص، ولعامّة الناس، فإنّ التورط المباشر لقادة الكنائس في التعليم المدني ومراقبة الانتخابات قدّم انطباعاً بتدخل الكنيسة في السياسة، ومن ثَمّ أصبحت الكنائس في بعض الحالات عوامل للصراع وليس للتوفيق[٤].

وكان جيسي موجامبي- أستاذ الفلسفة والأديان بجامعة نيروبي- شريكاً لفيلا فيسنسيو في صياغة أفكار

---

the Threshold of the Third Millennium: The Religious Dimension, African Affairs, Vol. 99, No. 395, Centenary Issue: A Hundred Years of Africa (Apr., 2000), p.312.

(١) لفيلا-فيسنسيو كتاب شهير بعنوان: A Theology of Reconstruction: Nation-Building and Human Rights ، صادر في ١٩٩٢م، وركز فيه على الارتباط والتعارض بين اللاهوت- من جهة-؛ وكتابة الدستور وصنع القوانين وحقوق الإنسان والاقتصاد وحرية الوعي والاعتقاد- من جهة أخرى- في سياق تجربة جنوب إفريقيا.

(٢) Kuperus, Tracy, Building Democracy: An Examination of Religious Associations in South Africa and Zimbabwe, The Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 4 (Dec., 1999), pp.657-8.

(٣) Villa-Vicencio, Charles, Towards a Theology of Nation-Building: Church and State in Africa Today, Journal of Church and State, Vol. 32, No. 4 (AUTUMN 1990), p.866.

(٤) Mugambi, Jesse and Mugambi, J.N.K. African Churches in Social Transformation, Journal of International Affairs, Vol. 50, No. 1, Religion: Politics, Power and Symbolism (Summer 1996), p.196.

«لاهوت إعادة البناء»، وقام مفهومه (الذي طرحه في مارس ١٩٩٠م أمام اللجنة التنفيذية لمجلس كنائس عموم إفريقيا AACC، المنعقد في نيروبي استعداداً لأعمال المؤتمر في ١٩٩١م) على الاستفادة من مجالين: وهما الهندسة وعلم الاجتماع، ووصف إعادة البناء من منظور الهندسة بأنه: فعل بناء- أو تعديل بناء ما- وفقاً لمواصفاتٍ معيّنة، من تصميمات متاحة أو جديدة، لضمان أدائه وظائف معيّنة. وتكون إعادة البناء مطلوبةً عندما يصبح البناء القائم معطوباً. واستعار من منظور علم الاجتماع وصف بيتر برجر P. Berger وتوماس لوكمان T. Luckmann لإعادة البناء الاجتماعي بأنه: «إعادة تنظيم لبعض جوانب مجتمع ما لجعله أكثر استجابةً للظروف المتغيّرة». وهكذا رأى موجامبي أنّ للدين دوراً مهمّاً في إعادة بناء المجتمع؛ بعد مرحلة استخدامه أداةً لعملية استعمار إفريقيا والقضاء على ثقافاتها، وأنّ له اليد الطولى في إحداث تغيير سريع في إفريقيا ما بعد الاستعمار. وإن كان موجامبي لم يوضح كيفية التطبيق العملي للاهوت إعادة البناء[١]، أو يردّ على انتقادات وُجّهت له بسطحية الفكرة وتجريديتها المفرطة في مواجهة واقع سلطوية الدولة الوطنية!

٣- مفهوم «لاهوت المصالحة»:

طُرح «لاهوت إعادة البناء» ثمّ «المصالحة» بشكلٍ عمليٍّ في سياق تجربة جنوب إفريقيا قبل الانتقال إلى النظام التعددي (١٩٩٤م)، وإن كانت الفكرة نفسها- كما وضعها في البداية فيلا-فيسنسيو وموجامبي- قد أخذت في اعتبارها تجارب من أوروبا الشرقية ونيكاراجوا، وانتقلت بطبيعة الحال إلى الكثير من الدول الإفريقية[٢].

وفي مزج بين النزعة الدينية والتفسير الماركسي للتاريخ؛ اعتبرَ أنصار «لاهوت التحرير»- الذين تبنّوا لاحقاً «لاهوت المصالحة»- أنّ خروج النبي موسى -عليه السلام- من مصر شكّل عملاً سياسيّاً بامتياز لقيادته شعبه إلى مجتمع أفضل مما كانوا يعرفونه، وأنّ الخروج يُلهم النضال الحالي، وأنّ تحرُّر بني إسرائيل جاء نتيجةً لصراع طبقيٍّ عنيف بين المصريّين الأقوياء والإسرائيليين المستضعفين، كما أنّ التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جزءٌ من عملية انعتاق «الشعب». وفي مراجعةٍ لهذا التصوّر صاغ فريقٌ من أنصار «لاهوت التحرير» «لاهوت المصالحة» الذي تبنّاه بقوة ديزموند توتو (أحد قادة عملية «الحقيقة والمصالحة» بجنوب إفريقيا عشية التحول الديمقراطي)، وكانت فكرته الأساسية: وضع الكنيسة وسط الاحتياجات البشرية عاملاً في المصالحة بين الأعراق المختلفة. كما أنها رفضٌ لفرض قصور أو محدودية على رسالة الكتاب المقدّس، وأنّ تطلع الكنيسة لعالم أفضل يجب أن يتحقق بدفعها للعمل على تغيير الأبنية الاجتماعية الحالية، لتكون أقرب ما يمكن من الهدف الأُخروي، وبعبارة أخرى: فإنّ الوعي الأُخروي ليس تابعاً للمسؤولية الاجتماعية في الحاضر، بل العكس هو الصحيح[٣].

واعتبر موجامبي أنّ تفسير «لاهوت التحرير» للخروج- في العهد القديم- لم يعد يلائم السياق الاجتماعي لإفريقيا ما بعد الاستعمار وما بعد الفصل العنصري، ورأى (في سياقٍ لا تاريخي) أنّ مجاز الخروج metaphor بعد إلغاء الفصل العنصري لا يمكن تطبيقه تماماً، وأنه لم يعد ذا صلة بإفريقيا، وأنّ هذا المجاز- بالنسبة لأغلب دول إفريقيا- طُبّق أكثر من اللازم، وربما كان يجب تغييره عند إعلان استقلالها وخلال مرحلة التخلص من الاستعمار، وأنّ الوعد بتحقيق التقدّم (الذي رفعه لاهوت التحرير) أصبح خيالياً

(١) J. Njoroge wa Ngugi, The Doctrine of Creation in The Catechism of The Catholic Church as a Basis For Catechesis in Post-colonial Africa, A DISSERTATION Submitted to the Faculty of the Department of Religion and Religious Education School of Religious Studies Of The Catholic University of America In Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree Doctor of Philosophy, Washington, D.C, 2000, pp.72-3.

(٢) J. Njoroge wa Ngugi, The Doctrine of Creation in The Catechism of The Catholic Church as a Basis For Catechesis in Post-colonial Africa, Op. Cit. p. 81.

(٣) Ndlovu, Trust J. the Church as an Agent of Reconciliation in the Thought of Desmond Tutu, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Theology, Andrews University, 1999, pp.185-187.

ومثالاً يراد تحقيقه، وأنّ تصور الخروج و«أرض الميعاد» في فترة ما بعد الاستقلال بإفريقيا حظي بدعم سياسيٍّ من الاتحاد السوفييتي. وأكد موجامبي أنه عند بدء انكماش النفوذ السوفييتي في إفريقيا وظهور دلائل تحرر جنوب إفريقيا (في نهاية الثمانينيات) احتاج الأفارقة إلى لاهوت آخر أكثر صلةً بواقعهم[١]، وهو ما اعتبره كثيرون تكريساً للهيمنة الغربية.

وكان تركيز الكنائس على المصالحة والحقوق راجعاً لمجموعة معقدة من الأسباب الداخلية والخارجية، فقد لاقت الكنائس في جنوب إفريقيا- مثلاً- تشجيعاً للمشاركة الفعالة في عملية بناء الدولة، ولكن في صورة خاضعة لرؤية القيادة السياسية، ولاقت تشجيعاً عقب ١٩٩٤م للمشاركة في معركة «التحول الأخلاقي للمجتمع الجنوب إفريقي، والتوصل لتحالف بين القيم الدينية والقيم السياسية لإعادة البناء»، وقد أصبح التحول الأخلاقي وحقوق الإنسان وأفكار المصالحة مجالَ العمل الأساسيّ للكنائس كما حددته المؤسسة السياسية، وأوضح ذلك كتيّبٌ نشرته مفوضية الشؤون الدينية بالمؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم عقب سقوط العنصرية، وتناول دَوْر الدين المهمّ للانتقال من مجتمع يفتقر للأخلاق إلى مجتمع عادل لديه قيمٌ أخلاقيةٌ أساسيةٌ، ووجوب ألا تقتصر القيمُ الدينيةُ على المؤسسات الدينية، لكن يجب أن تكون جزءاً من عملية شاملة لإعادة البناء في جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري[٢].

وبينما جسّد «لاهوت المصالحة»- بالتآزر مع لاهوت إعادة البناء- الدَوْر المحوريّ للكنائس المسيحية، في الموجة الثانية من التحول الديمقراطي الإفريقي، فإنّ الأول تلاشى سريعاً في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، واستمر الثاني فاعلاً نسبيّاً.

وأرجع عددٌ كبيرٌ من نقاد لاهوتَيْ «المصالحة» و«إعادة البناء» هذا التراجع إلى أوجه قصورٍ بهما، ومنها أنّ الأول لم يتناول- بشكلٍ مباشر- كيف يمكن أن يصبح الأعداء السابقون شركاءً في نفس الحياة (وهو ما تفسّره تجربة جنوب إفريقيا بعد قرابة ٢٥ عاماً من التحول الديمقراطي، واستمرار قضايا خطيرة تهدّد بناء الدولة دون علاج)، وفضّل التركيز على الأبعاد الإجرائية لبناء الدولة. كما أنّ رؤيتهما المتفائلة لتعاون الكنيسة والدولة انهار؛ في ضوء استمرار طغيان الدولة في إفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، كما في ليبيريا في عهد تشارلز تايلور، وزيمبابوي في عهد روبرت موجابي، حتى في ديمقراطيةٍ كجنوب إفريقيا؛ فإنّ إعادة البناء أدّت إلى مزيدٍ من تهميش الجماعة المسيحية داخل نظام الحكم الليبيرالي، وحَصْر دَوْر الكنيسة في مجرد منظمة ضغط تدافع عن أفكارٍ عامّة كالعدالة والحقوق.

وأخيراً: فإنّ أغلب أنصار «إعادة البناء» لم يكونوا ناقدين للدولة، ولم يميلوا أبداً لفكرة ضرورة أن تكون للكنيسة سياسةٌ مميزة مستقلة عن الدولة الحديثة أو مصحّحة لسياساتها[٣].

ثالثاً: واقع إفريقيا مع التجارب اللاهوتية: عوامل داخلية وتأثيرات خارجية:

في ضوء الرؤية العالمية البنتيكوستال (الخمسينية)؛ فإنّ الديمقراطية والمسيحية يرتبطان معاً كنقيضٍ لنُظُم الحكم العسكرية والاستبدادية، ويوجد التقسيم نفسه داخل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لكن بشكلٍ أقلّ راديكالية، ومثلاً: فقد كان الموضوع الأساسي خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات لخطابات الرعاة من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في بنين هو العلاقة بين المسيحية والديمقراطية[٤].

ويمكن تلمّس ملامح تجربة لاهوتَي «إعادة البناء» و«المصالحة» على المستوى الوطني في إفريقيا من خلال الحالات الآتية:

---

(١) J. Njoroge wa Ngugi, The Doctrine of Creation in The Catechism of The Catholic Church as a Basis For Catechesis in Post-colonial Africa, Op. Cit. p. 65.

(٢) Bompani, Barbara, ‹Mandela Mania›: Mainline Churches in Post-Apartheid South Africa, Third World Quarterly, Vol. 27, No. 6 (2006), pp.1143-4.

(٣) Carney, J. J. Roads to Reconciliation, Op. Cit. p.552.

(٤) Strandsbjerg, Camilla, Kérékou, God and the Ancestors: Religion and the Conception of Political Power in Benin, African Affairs, Vol. 99, No. 396 (Jul., 2000), p. 403.E`S12----1 Qqq.

الكونغو:

بعــد أكثر من ثلاثين عاماً من الســعي الكونغولي وراء هويّــة وطنية، وتحطم أفكار الماركســية والموبوتوية، تمثّل التحدي السياســي الذي واجــه السياســيّين الكونغوليّين عشــية موجة التحول الديمقراطي فــي إفريقيا في: إيجاد تاريخ يكون ملهماً بشــكلٍ كافٍ للمساعدة في تقديم مبادئ وقيمٍ أيديولوجية بنّاءة. ونتيجــةً لذلك؛ ظهر الدين بوصفه أداةً لمساعدة السياسيّين في نشر الأيديولوجيا بين السكان لتيســير عملية حكم الكونغو بإثياته المتنوعة. وكما أشــار الكاتب المســرحي بيوس نجاندو نكاشاما Pius NgandaNkashama؛ فإنــه بينمــا كان الخطــاب الغربــي حول إفريقيا- ولاســيما إفريقيا الناطقة بالفرنســية- في حالة انســداد؛ فإنّ اللغات المتوازية التي رافقت التفكير الديني (فــي الكونغو) قــد أصبحت مجالات محددة لممارســات تدعم النزعة الوطنية[١]؛ في إشارةٍ إلى مقدمات الموبوتوية Mobutism وما بعدها.

كما كانت الكنيســة الكاثوليكية (المسؤولة عن التعليم منذ عهــد الملك ليوبولد الثاني، والتي دعمت دور شــركة بلجيكا العامــة Societe-Generale de Belgique في الســيطرة على الموارد وأنشطة اســتخراجها في الكونغو، ومثّلــت لنظام ليوبولــد رمزاً للاســتقرار وتعزيز المصالح الاقتصاديــة البلجيكية في الكونغو[٢]) آخــذةً في التعافي وصعود دَوْرها في الدولة الكونغولية بعد فترة الســبعينيات والثمانينيات التي اتسمت بقوة النزعة الموبوتوية.

وبدأت في منطقتــي كيفو Kivu (في الكونغو ورواندا المجاورة) بالاضطلاع بــدَوْرٍ أكبر على الصعيد الاجتماعي والسياسي، وتمكّنت الكنيسة من ذلك بفضل تعويضها غياب الدولــة الملموس في هاتَيْن المنطقتَيْــن، خاصّةً في بداية تســعينيات القرن العشــرين. وعزّز دَوْرَ الكنيسة امتلاكها مســاحات شاســعةٍ من الأراضي وفّرت لهــا مصدر دخلٍ مرتفــع، كما وفّــرت مزارعها فرص عملٍ كثيرة للســكان- ســواء المهرة أو نصف المهرة-، وقدّمت الكنيســة للسكان الخدمات الفنية، كالاتصالات اللاسلكية (بما فيها الإذاعة)، والصيانــة الميكانيكية للمعــدات الزراعية وما شــابهها، والخدمات الطبية، وحقّقت الكنيسة نجاحاً كبيراً في تسيير جامعة بوكافو Bukavu وكلية تدريب المعلمين Teacher Training College؛ مقابــل إخفــاق إدارة الدولة لنظام التعليم الجامعي عقب الاستيلاء على الجامعات في ١٩٧١م. كما عزّز مكانةَ الكنيســة كونها أداة اتصــال مهمّة بالعالم الخارجي، وهكذا فقد كان للاهوت التحرير تأثيرٌ كبيرٌ على الكنيسة الكاثوليكية في الكونغو، وكان دافعاً لها للعمل على تعويض غياب الدولة[٣].

وقد ركزت الكنيســة الكيمبانجوية Kimbanguist[٤] علــى فكرتها بــأنّ الكونغو هي جنّة عــدن، وأنّ هدفها هو شــفاء الســود المقهورين في أنحاء العالم، وعدّت رســالة الوحــدة الإفريقية لإعادة بناء الهويّــة متعمقة؛ في وعيٍ تامٍّ بالوضــع العام للهيمنة (الغربية)، ودفــع الكيمبانجويينَ إلى ربط قضيتهم بقضية بقية الســود في العالم، الذين يؤمنون بانعتاقهم جميعاً من قِبَل الربّ، ويتضح ذلك في إحدى نبوءات سيمون كيمبانجو Simon Kimbangu- التي أعلنها عام ١٩٢١م- بأنّ الأمريكيّين من أصلٍ إفريقيّ، وبقية الســود في العالم، ســوف يسيرون وراء خطّة الربّ ويعودون إلى إفريقيا لمساعدة القارة وإفادتها من معرفتهم ومواردهم[٥].

---

(١) Gampiot, Aurelien Mokoko, Kimbanguism: An African Understanding of the Bible, Penn State University Press, 2017, p.247.

(٢) Gyesie, Nana, the Role of Church in the Systematic Development of Political Life in the Belgian Congo From 1885-1960, A Thesis submitted to the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Liberal Studies, Georgetown University Washington D.C, 2010, pp.31-32.

(٣) Prunier, Gérard, The Catholic Church and the Kivu Conflict, Journal of Religion in Africa, Vol. 31, Fasc. 2, Religion and War in the 1990s (May, 2001), pp.155-6.

(٤) تتبع هذه الكنيسة حركة «كيمبانجويسم» هي حركة دينية مسيحية أسسها الفرنسي «سيمون كيمبانجو» في الكونغو في عام ١٩٢١م، وهي كنيسة إفريقية مستقلة، ومقرها في نكامبا، يعتقد أتباع هذه الكنيسة أن « كيمبانجو» هو الروح القدس.

(٥) Gampiot, Aurelien Mokoko, Kimbanguism: An

ويُعترف بسيمون كيمبانجو- على المستوى الوطني في الكونغو (وفي أنجولا)- محرّراً رفَعَ الوعي القومي بين الكونغوليّين، ويعتبره أنصاره تجسيداً للربّ، ويرد ذكره مع سلفه كيمبا فيتا Kimpa Vita ضمن رواد تاريخ الكونغو في مقاومة الاستعمار الأوروبي، واتضح هذا الولاء بشكلٍ أكبر في عهد الرئيس الأسبق لجمهورية الكونغو الديمقراطية «جوزيف كابيلا» الذي وضع كيمبانجو في مكانة باتريس لومومبا ووالده لوران ديزيه كابيلا، وكان جوزيف كابيلا أول رئيس كونغولي يتصرف كرئيس كيمبانجوي تماماً، فقد ظلّ عقب انتخابه في مارس ٢٠٠٣م لمدة ثلاثة أيام في نكامبا (مقعد كيمبانجو)، ورفض الجلوس على مقعد الرئاسة قبل مكثه تلك المدة بالمعبد، وهو أمرٌ لم يفعله رئيس كونغولي سابق بالرغم من تنامي تأثير الكيمبانجوية في الحياة السياسية الكونغولية منذ عهد موبوتو. ويبدو أنّ القيادة السياسية في الكونغو في عهد جوزيف كابيلا كانت تعي أهمية الدَوْر الذي لعبه سيمون كيمبانجو في الاستقلال الوطني.

وفي الأشهر الأولى من ٢٠٠٨م أمر كابيلا بإقامة مزار في ماتادي Matadi بالكونغو الأدنى لسيمون كيمبانجو، وسمّاه كابيلا «بطلاً وطنيّاً» في ٢٠١٠م[١]، وهكذا وظفت الدولة في الكونغو «الدين» لخدمتها على نحوٍ مطلق؛ اتفق مع رسوخ «كنيسة وطنية» عتيدة، ونزوع الكنيسة الكاثوليكية إلى تعزيز لاهوت بناء الدولة بشكلٍ عملي.

جنوب إفريقيا:

أكد ديزموند توتو، رائد «لاهوت المصالحة» في سياسة جنوب إفريقيا، في ١٩٧٥م، وجود تناقض بين «اللاهوت الأسود»- المتأثر بلاهوتي التحرير والأسود اللذين ظهرَا في الأمريكتَيْن- و«اللاهوت الإفريقي»، مقرّراً أنه لم يكن ثمة لاهوت سلطة في مواجهة الانقلابات والحكم العسكري الذي ضرب إفريقيا. ولاحظ توتو أنّ «لاهوت التحرير» بدأ في سبعينيات القرن العشرين من تحليلٍ اجتماعيٍّ ماركسي، يوظف تأويل الشك في النُّخب القوية القائمة ومصالحها، كما كان واضحاً في حالة أمريكا اللاتينية بشكلٍ أكبر، وطبقه الأمريكيون الأفارقة المهمشون على وضعهم العِرْقي في الولايات المتحدة، بينما رفع قادة الكنائس السوداء في جنوب إفريقيا لاهوتهم الأسود ولاهوت التحرير إلى درجة مواجهة اللاهوت المحافظ السائد بدرجاته المختلفة في النضال ضدّ الفصل العنصري، ومع إيلاء نيلسون مانديلا اهتماماً بإظهار العفو عن مناوئيه السياسيّين؛ أصبح لاهوت إعادة البناء والمصالحة ظاهرةً جديدة في جنوب إفريقيا[٢].

وبينما حرص نيلسون مانديلا على الرفض الحذر لاستخدام «الدين» في المجال العام، كما تحاشى الإشارة إلى تقليدٍ دينيٍّ محدّد، فإنّ خلَفَه تابو مبيكي أظهر قدراً أكبر من الاهتمام بتوظيف «الدين» في السياسة، وأعرب في ٢٠٠٣م عن الاقتداء بالكتاب المقدّس في الحياة السياسية؛ عبر مقالٍ له نُشر في جريدة ميل آند جارديان، واستخدم مجاز الصيد (متى ٤: ١٩) الذي ذكره المسيح لسمعان بطرس وأخيه أندرو عند صيدهما في بحيرة الجليل، ودعوتهما لاتباعه ليكونَا صائدَي بشر (دعوتهما للإيمان)، وأكد مبيكي وجود صيادين في جنوب إفريقيا «للبشر الفاسدين»، وأنّ نظام حكمنا هو البحر الذي اختاروا أن يمارسوا مهنتهم فيه. وتكررت الاقتباسات من الكتاب المقدّس في خطب مبيكي، سواء من نسخة الملك جيمس بالإنجليزية[٣]،

African Understanding of the Bible, Penn State 8-University Press, 2017, pp.247

(١) Ibid. pp.229, 246.

(٢) Knighton, Ben, Issues of African Theology at the turn of the Millennium, Transformation, Vol. 21, No. 3, Church and Context, With a Focus on Europe (July 2004), pp.151-2.

(٣) وهي نسخة ثار حولها جدلٌ كبير في دراسة منسوبة لإسحاق نيوتن، حملت عنوان: An Historical Account of Two Notable Corruptions of Scripture، ظهرت في نهاية ق١٧، وتعلق الجدل أساساً بتفسير نصوص قليلة مهمّة، تتعلق بطبيعة السيد المسيح وفكرة الأقانيم الثلاثة والتجسيد. وقد ثار نزاعٌ بين الكاثوليك والبروتستانت حول استخدام هذه النسخة طوال ق١٩، واعتبرها الكاثوليك "نسخة طائفية" تعمد لإظهار الكاثوليكية على أنها «عدو الإنجيل». انظر:
Fessenden, Tracy, The Nineteenth-Century - Bible Wars and the Separation of Church and State, Church History, Vol. 74, No. 4 (Dec., 2005), p. 792.

أو ترجمة الكتاب المقدّس للغة الإكسوزا الوطنية[١].

ومالت معظم الكنائس الإفريقية والأوروبية في جنوب إفريقيا عقب عام ١٩٩٤م إلى تعزيز دَوْر الدولة (إعادة البناء) والسلم الاجتماعي (المصالحة)، وهو ما تمثّل في محافظة الكثير من المنظمات الكنسية (كمجلس كنائس جنوب إفريقيا SACC، ومؤتمر أساقفة جنوب إفريقيا الكاثوليك SACBC) على رؤية اجتماعية مفادها: تجنّب انتقاد طرفي نقيض ما اصطُلح على تسميته «بشرور رأسمالية «دعه يعمل» والاشتراكية الغوغائية Demagogic socialism»، ولا تتحفظ هذه الرؤية في تقديم تقديرٍ خاصٍّ للفقراء من خلال التفضيلات العِرْقية (بمعنى إعلاء الانتماء العِرْقي تعويضاً للحرمان الاقتصادي) والجندرية[٢] بسبب تهميشهم، وليس لدوافع سياسية أو أيديولوجية. كما تُعلي من أفكار الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وذلك حسبما أكدته مؤتمرات كنسية، مثل: Cottesloe II و Kairos II، من ضرورة التزام الكنائس الرسولية بالقضاء على القمع العِرْقي والاقتصادي، ودعم السير نحو ديمقراطية حقيقية[٣].

كينيا:

أما في كينيا؛ فقد تصاعد دَوْر رجال الدين والكنائس في البلاد مع مطلع التسعينيات، وكان في مقدمتها الكنيسة الإنجيلية لإقليم كينيا Anglican Church of the Province of Kenya، وكنيسة شرق إفريقيا المشيخانية Presbyterian Church of East Africa، والكنيسة الميثودية Methodist Church، والتي تحدّثت بحضورٍ إعلاميٍّ كبير عن موضوعاتٍ حساسة متعلقة بالأحوال السياسية والاقتصادية في كينيا، وكانت تنتقد- بشكلٍ علني- تزايد التفاوت داخل المجتمع الكيني، ولم تتردد في انتقاد السياسات التي تبنّاها الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني KANU- طوال عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات- لتقوية مركزه في السياسة الكينية. واكتسبت مواقف الكنائس أهميةً نظراً لنفوذها الكبير داخل المجتمع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، ويرى البعض أنّ الكنيسة أصبحت بذلك صوت ضمير الجموع الكينية.

وكان من اللافت ربط تيموثي نجويا Timothy Njoya (من الكنيسة المشيخانية في نيروبي) عشية العام الجديد في ١٩٨٩م بين سقوط الديكتاتوريات في أوروبا الشرقية والوضع في إفريقيا، وأنّ سقوط نُظُم الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية يجب أن يكون مثيراً للاهتمام في إفريقيا؛ حيث يسود نظام الحزب الواحد الذي فشل فشلاً ذريعاً في التحول للديمقراطية، ومن ثَمّ يجب أن يحلّ محلّه نظام التعددية الحزبية. وكان للخطبة صداها؛ إذ سارع نائب الرئيس الكيني البروفيسور جورج سايتوتي G. Saitoti، والسيد أولوو أرينجو Oloo Aringo رئيس «كانو»، بالدفاع عن نظام الحزب الواحد في كينيا بأنه: نظامٌ له جذورٌ عميقة في إفريقيا وليس مستمدّاً من أوروبا

---

(١) Gerald West, The ANC's deployment of religion in nation building: from Thabo Mbeki, to "The RDP of the Soul", to Jacob Zuma (in: Masiiwa Ragies Gunda & Joachim Kügler, editors, Bible in Africa Studies) Bible in Africa Studies, University of Bamberg Press 2012, pp.116-7.

(٢) يشير جوديث شيبر Judith Shapire للجندر بأنه: «موروث ثقافي له علاقة ما بالاختلاف البيولوجي بين النساء والرجال»، وتؤكد إدا بلوم Ida Blom أنّ «الجندر» بناءٌ تاريخي وليس معطى بيولوجيّاً، وأنّ تحليل «الجندر» ركز في البداية على نوع واحد وهو النساء، وعمل بالأساس على خدمة قضية تذكر التجارب التاريخية للنساء. ولم تحقق الكلمة حدوداً دلالية (في المعنى)، أو استخداماً بنفس المعنى في السياقات المختلفة. ومن ثمّ؛ فإنّ «النوع» gender عبارة عن بناء استطرادي وناتج عن تمثيلات ثقافية وسياسية واقتصادية ورمزية. وإجمالاً: فإنّ «الجندر» بوصفه أداةً تحليلية وتوضيحية مفهومٌ هلامي، يفتقر إلى أية قيمة تحليلية؛ نظراً لأوجه الغموض التي تلتبسه. والواقع: أنّ تعريفه يعتمد على المحددات الثقافية، والتي تنزع عنه أيّ قدر من التماسك والشمول المطلوبَيْن لأي تحليل اجتماعي واسع النطاق. انظر:
Ruma, Mustapha Bala, the Concept of -Gender: A Myth or Reality? Taguwa (the Journal of Humanities), Vol. 3, No. 1, November 2013, pp.27-31.

(٣) Kuperus, Tracy , Building Democracy: An Examination of Religious Associations in South Africa and Zimbabwe, The Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 4 (Dec., 1999), p.658.

الشرقية، وأنّ الأحداث الجارية في شرق أوروبا لا يمكن أن تقارَن بالوضع في إفريقيا[١].

غانا:

وفي غانا (حيث يشكّل المسيحيون أغلبية السكان بنسبة ٦٢,٦٪ في مطلع تسعينيات القرن الماضي) مالت الكنيسة إلى ممارسة الدَوْر الاحتجاجي أكثر من العمل على شرعنة الوضع القائم في ثمانينيات القرن الماضي، ورأت الكنيسة الاحتجاج أداةً مهمّة لإحداث التغيير الاجتماعي. وأكدت الكنيسة أنّ الجيش الغاني هدّد بقوة الحريات المدنية، كحماية حقوق الإنسان، والاهتمام بالفقراء، وحرية الصحافة، ومن ثَمّ تولت الكنيسة الغانية دَوْراً ثنائيّاً؛ تمثّل في إصرارها على دَوْرها الرسولي (أي كناقدٍ اجتماعي للأوضاع القائمة) في المحيط السياسي وتحدي العنف العسكري. وهكذا؛ كانت المشاركة السياسية المسيحية الغانية تقوم أساساً على قضايا العدالة الاجتماعية، وقامت الكنيسة بتوجيه الغانيّين حول حقوقهم المدنية والمشاركة في العملية الديمقراطية، وإن كان لوحظ تفادي الكنيسة- خلال هذه المرحلة- السياسة الحزبية.

واتسمت الثمانينيات بتصاعد النشاط السياسي بين غالبية المسيحيّين في غانا، وقد رفضت الكنيسة- باستمرار- مطالب الحكومة لها بالابتعاد عن السياسة، ورأت الكنيسة أنّ المسيحيّين لديهم الحقّ المطلق في المشاركة في العملية السياسية، وإعلاء أصواتهم بخصوص السياسات الاجتماعية كأفرادٍ أو جماعات[٢].

خاتمة:

من خلال المقاربات المختلفة لدَوْر الكنيسة في الدولة الإفريقية وعلاقتها بها؛ نجد أنّ:

- كثيرين رأوا حاجة إفريقيا إلى عدم اتباع النماذج الدينية للعالم الأول، وأنها تحتاج إلى اتباع نماذجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-كما أنّ وجود لاهوت التحرير واللاهوت الأسود واللاهوت الإفريقي؛ دلّ على حدوث انفصالٍ إفريقيٍّ عن اللاهوت الكلاسيكي بالفعل.

-تركّز الاتجاه اللاهوتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات على ما عُرف بلاهوت بناء الدولة، أو إعادة البناء في تعريفات أخرى، وفيما يُعَدُّ تجاوزاً لهذه الرؤية «الكلاسيكية» لدَوْر الدين في الدولة أو المجتمع الإفريقي؛ خرج لاهوت التحرير الإفريقي والأسود بمختلف تياراتهما من واقع الانفصال عن هذه الرؤية.

- وقد سعت هذه التيارات- في سياق محاولة استكشاف فهمها للمسؤولية «الدينية- السياسية» للاهوت- التعلّم من أخطاء اللاهوت التقليدي- من وجهة نظرها-.

- رأت فكرة «ثورة الربّ» Revolution of God التي دعَا لها كارل بارث Karl Barth ضرورة تأكيد «رؤية قائمة على «النظرة الأُخروية» eschatological vision، والتي تتطلب أكبر ثورة بشرية يمكن القيام بها»، وضرورة استمرار التجديد الاجتماعي في «لاهوت بناء الدولة»، أو بمعنى آخر: استخدام اللاهوت في إعادة بناء مؤسسات الدولة. وأنه من المهم للكنيسة (إن أرادت معاملة اللاهوت بجدّية داخل المجال السياسي، وخاصّةً خلال فترة إعادة البناء السياسي) قبول الإسهام في عملية إنتاج مقترحات محدّدة للتعامل مع المشكلات الاقتصادية والسياسية المعقدة.

- تناولت المسيحية الواقعية لرينولد نيبور Reinhold Niebuhr هذه القضية بدقة كبيرة، ورأى أنه في عالم السياسة الواقعي تكون هناك حاجةٌ لتسوياتٍ سياسية محسوبة، وأنّ اللاهوت السياسي يجب أن يتمّ في سياق هذه القناعة.

---

(١) Thomas-Slayter, Barbara P. Class, Ethnicity, and the Kenyan State: Community Mobilization in the Context of Global Politics, International Journal of Politics, Culture, and Society, Vol. 4, No. 3 (Spring, 1991), pp. 315-6.

(٢) Yirenkyi, Kwasi, the Role of Christian Churches in National Politics: Reflections from Laity and Clergy in Ghana, Sociology of Religion, Vol. 61, No. 3 (Autumn, 2000), pp. 335-6.

– وسُميت هذه «التسويات» بـ«الواقعية المسيحية»، التي تمّ استيعابها سريعاً، ووصفها جون كولمان John Coleman بـ«الواقعية الإمبريالية».

– لم تحظ «الواقعية السياسية» التي طرحها نيبور بقبولٍ في إفريقيا؛ لأنها كانت تحتاج إلى «لاهوت بناء دولة» من نوعٍ آخر.

– أنّ التسويات السياسية «المحسوبة» التي كانت تريدها الكنيسة في إفريقيا– افتراضاً– ليست للحفاظ على النظام القائم أو إصلاحه، ولكن لتغييره راديكالياً، وأنّ إفريقيا تحتاج إلى لاهوتٍ لا يحفظ الوضع القائم عقب استقلالها، ولا أبنية الاستعمار الجديد التي خلّفها الاستعمار، بل إنها كانت بحاجةٍ إلى لاهوتٍ يعزّز مواردها المادية والأيديولوجية؛ بوصفها ضرورةً لتيسير نقل الموارد والسلطة من القلة (الأغنياء وذوي النفوذ) إلى الكثرة (الفقراء والمهمّشين في بنية السلطة)[١].

– باختصارٍ شديد: أكد اللاهوت الإفريقي– في الغالب– الجوانب الجماعية أو الاجتماعية للخلاص بوصفها عمليةً للتوفيق أو المصالحة مع الربّ، والتي تحقق بدَوْرها التعافي التام[٢].

– بدَا أنّ الحركات الديمقراطية التي ظهرت في إفريقيا، بدءاً من ١٩٩٠م، قد شكّلت تحدّياً للصورة النمطية للمجتمع الإفريقي الساكن وغير المكترث، وخلال أشهرٍ انتشرت موجةٌ شعبية من النشاط الديمقراطي في أنحاء إفريقيا، مشابهةٌ لما تمّ قبل أشهرٍ في أوروبا الشرقية، وتمثّل دَوْر الكنيسة في هذه الموجة في بنين– على سبيل المثال–، عندما شاركت قيادات دينية في المؤتمر الوطني الذي عُقد في فبراير

(١) Villa-Vicencio, Charles, Towards a Theology of Nation-Building: Church and State in Africa Today, Journal of Church and State, Vol. 32, No. 4 (AUTUMN 1990), pp.857-8.

(٢) Asamoah-Gyadu, J. Kwabena, United Over Meals Divided at the Lord›s Table: Christianity and the Unity of the Church in Africa, Transformation, Vol. 27, No. 1, Special Issue: The Global Christian Forum (January 2010), p.23.

مالت معظم الكنائس الإفريقية والأوروبية في جنوب إفريقيا عقب عام 1994م إلى تعزيز دَوْر الدولة (إعادة البناء) والسلم الاجتماعي (المصالحة)

١٩٩٠م، وأدى لإسقاط نظام ماثيو كيريكو، وكانت تجربةً ملهمةً لدولٍ أخرى عقدت مؤتمرات وطنية بها وأحدثت تغييراً (خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٤م عُقدت مؤتمرات وطنية ناجحة في: بنين والكونغو وكيب فيرد وزامبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى والنيجر ومدغشقر ومالي وجنوب إفريقيا وبوروندي ومالاوي؛ أسفرت عن انتخاباتٍ رئاسية تعددية، جاءت برؤساء جُدد للسلطة)[٣].

– في المقابل؛ اعتبر نقّاد للكنيسة ودَوْرها: أنّ من أهمّ نتائج تقييم هذا الدَوْر في إفريقيا وجود شكوك مستمرة إزاء دَوْر الكنيسة؛ باعتبارها– نوعاً ما– غريبة وتغريبية، وغير مساعدة في التعامل مع قضايا الهويّة السياسية والثقافية الإفريقية[٤] ■

(٣) Longman, Timoty Paul, Christianity and Crisis in Rwanda: Religion, Civil Society, Democratization an Decline, a thesis submitted to the Graduate School of the University of Wisconsin-Madison in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 1995, pp.1-2.

(٤) Bediako, Kwame, De-sacralization and Democratization: Some Theological Reflections on the role of Christianity in nation-building in modern Africa, Transformation, Vol. 12, No. 1, SEX, MONEY AND POLITICS (MARCH 1995), p.10.

الرواية الشفوية وصنعة التاريخ..

ملاحظات أوليّة

أ. د. أحمد الشكري

أستاذ الدراسات العليا بمعهد الدراسات الإفريقية-
جامعة محمد الخامس- الرباط - المملكة المغربية

(إذا لم تكن راضياً عن السيرة التاريخية التي كتبها الآخرون عنك ولك؛ فاكتب تاريخك الخاص).

الروائي النيجيري شينوا أشيبي/ Chinua Achebe، 1958

خلال العقود الثلاثة الماضية أُتيحت لنا فرصة الانغماس في تاريخ إفريقيا الغربية، أو ما كان يُعرف باسم «بلاد السودان»[1] لدى أصحاب المصادر العربية القروسطوية، ولمّا كانت «الرواية الشفوية»

دولة غانا الحالية لا تمُتّ بصلة إلى مملكة غانة القديمة، إن على المستوى التاريخي أو الجغرافي، فإنّ الأمر يكاد يكون مشابهاً لدولة السودان الحالية، حيث كانت المصادر تميّز قبائل سودان وادي النيل بـ«الحُبُش» و«النوبة» و«البجة»، وقلّما أدرجتهم تحت اسم «السودان» إلا على وجه التعميم.

ويمتد مجال بلاد السودان من المحيط الأطلنتي (في جزئه السنغامبي) غرباً، إلى حواشي بحيرة التشاد شرقاً، فيما تنتصب الحدود العمودية بين الضفة الجنوبية للصحراء الكبرى ومقدمة نطاق الغابات الاستوائية؛ وحسب الإحداثيات المعاصرة؛ تنحصر بلاد السودان فيما بين خطي عرض ١١ و١٧ شمالاً. وبجانب هذا الاصطلاح الأصيل، الذي تواضع على تداوله أصحاب مصادر العصر الوسيط والحديث، يروج في الدراسات الأكاديمية عددٌ

(١) استعملت المصادر العربية اصطلاح «السودان» تمييزاً لهم عن «البيضان» المنتشرين في الفضاء الصحراوي؛ وإذا كانت

أحد المصادر الأساسية في كتابة تاريخ المنطقة؛ فقد وجدنا أنفسنا متوثّبين للاستفادة من العناصر الإخبارية التي توفرها، ومتوجّسين في كيفية استغلالها والتفاعل معها وفق مقتضيات صنعة التاريخ؛ كما الشأن بالنسبة لباقي المصادر، محلية أو أجنبية، ونتيجة لهذه التجربة الفريدة تهيأت لنا مجموعة من الملاحظات، نود استعراضها بغرض إخصابها.

تُطلعنا مجموعة من الدراسات على أنّ بعض القبائل المنتمية لإفريقيا جنوبي الصحراء قد عرفت الكتابة منذ بداية التاريخ الميلادي، وإذ نسجل هذه الحالة الاستثنائية؛ فإنّ الظاهرة العامّة والمهيمنة لدى شعوب المنطقة إلى غاية دخول الاستعمار الأوروبي، عند ملتقى القرنَيْن ١٩ و٢٠م، تشي بأنّ منظومة الثقافة الشفاهية ظلّت متحكّمة في جلّ مناحي الإنتاج المعرفي: تاريخ، شعر وأدب، طب، هندسة.. إلخ.

صحيحٌ أنّ الثقافة العربية الإسلامية كانت لها مساهمةٌ فعّالة في بلورة صنعة التأليف لدى فئة من الفقهاء المنتمين لبلاد السودان أو «إفريقيا الغربية» بحسب الاصطلاح المعاصر، وذلك منذ نهاية القرن ١٥م، على أنّ هذه المبادرة لم تتمكن من تقعيد تقاليد التأليف بالمنطقة وترسيخها، ولربما جاءت لتثبيت تقاليد الرواية الشفوية في انتظار تقعيد صنعة التأليف والتدوين!

ما طبيعة «الرواية الشفوية»؟ وكيف تبلورت قصة الصراع ما بين منظومة «الرواية الشفوية» مع منظومة تقاليد التأليف، التي انتهت بتقدير «الرواية الشفوية»، مما جعلها تتبوأ مكانةً أساسية ضمن لائحة مصادر تاريخ إفريقيا منذ مطلع القرن العشرين؟

بعض الخلاصات العامّة:

إنّ مجموع المواد المصدرية المتعلّقة بتاريخ بلاد السودان- إلى نهاية ق١٩م- تعاني من فقرٍ مدقع، ذلك أنّ مُحصّلتها لا تطرح من المعلومات ما يساعدنا على إزاحة الظلال الكثيفة المحيطة بتاريخ المنطقة، مما يعيق بشكلٍ جديٍّ كلّ محاولة تستهدف القبض على اللحظة التاريخية السودانية في أبسط مقوّماتها، فأحرى أثناء غليانها في ظلّ الفسيفساء الإثنيّ والسياسيّ لبلاد السودان؛ خصوصاً قبل ق١٠م، ثم بعد نهاية ق١٦م.

وإذا اقتصرنا على الفترة المتراوحة ما بين القرنَيْن ٨ و١٨ للميلاد؛ فيمكننا تصنيف المواد المصدرية إلى قسمَيْن أساسيَّيْن:

- «المصادر المحلية»: تشمل- بجانب الرواية الشفوية والآثار المادية- كلّ ما أنتجه ودوّنه السودان بغاية التصنيف التاريخي، جزئيّاً أو كليّاً، عفواً أو قصداً.

- «المصادر الأجنبية»: كلّ ما خلّفه العرب والأوروبيون من كتاباتٍ ذات الصلة بتاريخ إفريقيا.

وحين النظر إلى الوعاء المصدري، في سياق التصنيف المنوّه به، يمكننا القول- دون أن نخشى خطأً فادحاً في التقدير-: إنّ المواد المصدرية الأجنبية تتفوق من حيث القيمة الكمية والاعتبارية على المصادر المحلية، على الأقل في صيغتها المدوّنة، ولعلّ في هذه الحالة النادرة والمربكة ما يفسّر- إلى حدٍّ بعيد- ذلك الجموح الجارف للدارسين والمختصين في عملية البحث والتقصّي عن المصادر المتعلقة بمجال دراستنا (بلاد السودان)، سواء كانت محلية؛ أو تلك التي كُتبت في مناطق مختلفة من العالم، وتضمّنت إشارات تاريخية حول الأرض والإنسان السودانيَّيْن.

وجرت العادة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتاريخ بلاد السودان بوضع ترتيبٍ لمختلف المواد المصدرية على النحو الآتي:

١) المصادر العربية.
٢) المصادر الأوروبية.
٣) المصادر السودانية المدوّنة.
٤) الرواية الشفوية.
٥) الأعمال الأركيولوجية.

هذا الترتيب يسترشد في أساسه بالمعيار الزمني ليس إلا؛ ذلك أنه منذ (ق٢م إلى نهاية ق٩م/ق٨-١٥م) احتكرت المصادر العربية جلّ معلوماتنا وأهمّها عن المنطقة، وقفزت المصادر الأوروبية للصدارة على امتداد (ق١٠م/ق١٦م)، وزادت قوة احتكارها لها مع توالي العقود والقرون، وأخذت

آخر من الاصطلاحات الحديثة، التي تؤدي- تقريباً- نفس المعنى والدلالة، وهي: السودان الغربي، وإفريقيا الغربية، والسودان النيجيري، والفضاء السنغامبي.

المصادر السودانية المدوّنة تفرض نفسها تدريجيّاً حتى اشتد عودها خلال (ق١١هـ/ق١٧م).

وأما شأن الرواية الشفوية السودانية، ونتائج الأعمال الأركيولوجية[١]، فلم يكسبا موقعيهما- كشواهد دالة- في خريطة المواد المصدرية إلا في نهاية القرن ١٩م والفترات التالية، علماً أنّ قصدنا من استعمال «الرواية الشفوية» يشير إلى اعتمادها بشكلٍ مقصودٍ وواعٍ في الدراسات الأكاديمية، وإلا فإنّ الكثير من معلوماتنا عن بلاد السودان، سواء بالنسبة للمصادر العربية أو الأوروبية قبل متم القرن ١٨م، إنما مصدرها رواية شفوية، تمّ إخضاعها لأحكام التقاليد الجارية في ثقافة التدوين.

في تقديم الرواية الشفوية الإفريقية:

لم يعد أحدٌ يجادل في أهمية «الرواية الشفوية» بوصفها مادةً أساسية ضمن لائحة مصادر تاريخ إفريقيا جنوبي الصحراء، وغنيٌّ عن البيان كذلك أنّ الداعي لاعتماد كلّ أثر إنسانيّ (سواء كان شفاهيّاً أو مدوّناً أو رسماً أو نحتاً أو عمارةً أو أيّ مادة صامتة أخرى) شاهداً على قضية تاريخية ما؛ إنما يستوجب قبل اعتماده إجراء دراسة نقدية لتأمين سُبُل اعتباره؛ بغرض بيان مصداقيّته أو استبعاده.

وعلى الرغم مما راكمته التجربة العربية عموماً في حقل الدراسات الإفريقية؛ فإنّ الدرس العربي ما يزال غير قادرٍ على استغلال الرواية الشفوية[٢]، وليس في هذا الاعتراف ما يُحرجنا[٣]؛ بقدر ما يحفّزنا على تلمّس الإمكانيات المعرفية والمادية المتوفرة للمشتغلين في حقل الدراسات الإفريقية؛ بالمغرب أو في غيره من الأقطار العربية.

الواقع؛ أنّ الدرس العربي المتعلق بإفريقيا ما يزال عالةً على الدراسات الأعجمية فيما يخصّ استغلال الرواية الشفوية، مما يكبح نموّه الطبيعي. ونأمل أن يبدأ التفكير جديّاً في المسألة إن أردنا تجاوز الوساطة المعرفية في علاقاتنا بامتدادنا الجغرافي جنوباً، ولن يتأتّى لنا ذلك إلا بتعلّم اللهجات واللغات الإفريقية، «[فـ] المؤرخ الذي يدّعي كتابة تاريخ الجماعة بغير امتلاك لغتها؛ مقصّر حتماً في كتابته»[٤].

والمقصود بـ«الرواية الشفوية»: تلك الأخبار المتواترة عن أحداث تاريخية ماضية غير مدوّنة، يتناقلها الأحفاد عن الأجداد، وتتداولها فئةٌ خاصّة من المجتمع الإفريقي، يُطلق عليها بصفة عامّة اسم الرُّواة (Les Griots)؛ ونجد لدى كلّ شعبٍ من الشعوب الإفريقية قبيل أو فئة خاصّة تحتكر هذه المهنة، وغالباً ما تتحلق حول الأمير الحاكم.

وحسب عددٍ من المختصّين؛ فإنّ هذه الفئات، المتخصّصة في الرواية الشفوية منذ عهودٍ قديمة، لها نظامٌ خاصٌّ وقواعد مضبوطةٌ تحكم مهنتها، الشيء الذي يُضفي نوعاً من المصداقية على رواياتها، ويترتب على ذلك ضرورة التمييز بينها وبين الرواية الشفوية (العادية أو

(١) الأركيولوجيا (علم الآثار والفنون القديمة)؛ الذي يركز على المجتمعات والثقافات البشرية القديمة، وتدرس المصنوعات الحرفية مثل: الأدوات ، الأبنية ، الأوعية ...

(٢) في هذا الجانب؛ نلاحظ أنّ الكثير من الأفارقة، المختصّين في الرواية الشفوية، رتبوا لنا- بشأن اعتمادها- مقاييس صارمة ذات صبغة تعجيزية. والجدير بالانتباه: أنّ كلاً من: «جوزيف كي-زيربو»، و«بوبو هاما»، و«أحمدو همباتي با»، و«جبريل تمسير نيان»، يُعَدّون من أكبر المختصّين الأفارقة في الرواية الشفوية، وقد اختزلوا عصارة تجربتهم في الكثير من الفصول الواردة في العمل المشترك: (تاريخ إفريقيا العام)، جون أفريك-اليونيسكو، باريس ١٩٨٣م. انظر: المجلد الأول، المقدمة العامة، والفصلين الثاني والثامن. وفي الفصلَيْن السادس والسابع؛ حاول كلٌّ من «إيفان هربك» و«جان فانسينا» مقاربة وتقييم الرواية الشفوية بأسلوبٍ وتصوّرات تختلف عن التوجّه الأول في الكثير من الجوانب، حتى إنه يمكن القول: إنّ الرواية الشفوية التي يتحدث عنها هذان الأخيران ليست هي نفسها المقصودة لدى الأوائل.

(٣) من أهمّ المآخذ التي يسجلها الباحثون الأفارقة على زملائهم بالعالم العربي: ابتعاد الباحث العربي وعدم اهتمامه الجدّي بالدراسات الميدانية، التي تفسح المجال لإمكانية استغلال الرواية الشفوية من أفواه شيوخ القرى النائية عن الحواضر المركزية الإفريقية المشهورة، وإذا كنت أجد في هذا العتاب الكثير من الحقّ والصواب؛ فإنّ واقع الحال لم يعد يسمح لنا بالاستمرار على هذه العادة المشينة. علاوةً على ذلك؛ يُلاحَظ أنّ نمط التعليم في العالم العربي يحيط المُدوّنَ بهالة تكاد تبلغ قدسية الدّين لديه، مما يحول مبدئيّاً دون تأهيل الباحث العربي نفسيّاً وفكريّاً في التعامل مع الرواية الشفوية بالاعتبار اللازم، ولعلّ في مَيْل جلّ الباحثين العرب إلى ترتيب الرواية الشفوية ضمن عوالم الثقافة غير العالمة ما يفسّر واقع الأمر عندنا.

(٤) إبراهيم بوطالب، ٢٠٠٣م: «الذاكرة والتاريخ»، مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ع١، ص٢٣.

الشعبية) المتداولة بين أفراد المجتمع، والحبلى بالخرافات والأساطير الخيالية.

لقد أُفــرغ الكثير مــن الجهد في التعريــف بالرواية الشــفوية وقواعدها، وغير ذلك مما لــه علاقة بنظام أهل الاختصاص فيها (القوّالون أو العرّافون والكهّان) وما شابه.

وهــؤلاء الــرّواة أو القوّالون: يســمّيهم عبد الرحمن السعدي: «أصحاب الكلام»، بينما أطلق عليهم أحدُ الباحثين المتأخرين: «أرشيف الرواية الشفوية».

ويُطلق على الــرواة في اللغات المحليــة: (Gewel) بالولوفيــة، و(Gaol) بالفلانيــة، و(Dyali) بلغة الماندي أو الماندينــغ (Manding). ويظهــر أنّ ابــن بطوطة قد ســمع الاســم الأخير أثناء إقامته بمالي ثم استقصى عنه، فاســتعمل لفظاً قريباً مما يتداوله الماندينغ (مؤسّسو دولة مالي منتصف ق١٣م)، حيث سمّاهم: «الجُلا» (جمع جالي)؛ وأما المصادر البرتغالية فقد استعملت اسم (Gaul)، فيما أطلقت عليهم الكتابات الفرنسية اسم (Griots)[1].

(١) عبدالرحمن السعدي، ١٩٨١م: تاريخ السودان، باريس، ميزونوف؛ وهي النشرة الثانية عن الطبعة الأصل الصادرة عام ١٨٩٨-١٩٠٠م، ص٢٣١. أحمد الشكري، ١٩٩٩م: «رحلة ابن بطوطة إلى بلاد السودان»، مجلة المناهل، عدد خاص بابن بطوطة (القسم الأول)، ص١٥٦. وفضلاً عمّا تقدّمت الإشارة إليه من دراسات حول الرواية الشفوية؛ تراجع ملاحظاتنا بشأنها في: أحمد الشكري، ٢٠١٥م: الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي ١٢٣٠-١٤٣٠م، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة، الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية، ص (٤٣-٤٩)، وينظر:

Person (Y.), 1960, «Tradition orale et chronologie», Cahier d'Etudes Africaines, n° 2, Zerbo (J. KI), 1968, «Une source .476-p. 462 de l'histoire de l'Afrique: La tradition Orale», DIOGÈNE, n° 62, p. 129- 142. A. H. Bâ et J. -Daget, 1962, L'empire Peul du Macina 1818 Paris Mouton & CO La Haye. Zerbo (J. ,1853 KI),1978, Histoire de l'Afrique noire, Paris, Henige (D.), 1971, «Oral tradition .32-Hatier, p. 1 and chronology», Journal of African History, XII, Barry (B.), octobre 1997, «Ecrire .389-p. 371 l'histoire dans l'Afrique postindépendance: Le cas de l'Ecole de Dakar», Papier présenté au Séminaire organisé au Centre for African 22 .24-Studies, University of Cap Town, 22 pages. Gaybor (Th.), 2010, Sources orales histoire africaine: Approches méthodologiques, .53-Paris: Le Harmattan, p 49

المادة المصدرية المعتبرة، شفاهية أو مدوّنة أو صامتة، تُعَدُّ بمثابة إكسير السعادة لدى المؤرخ، من ثَمّ؛ فإنّ مختلف الشهادات المصدرية- كيفما كان نوعها وطبيعتها- هي مكمّلةٌ بعضها لبعض

وعلى الرغم ممــا بُذل من مجهــودات محمودة، على امتــداد العقود الأربعة الأخيرة، فإنّ الأطروحات التي يتقدّم بها المنافحون عن الرواية الشــفوية ما تزال محاطةً بظلالٍ كثيفةٍ من الغموض، ودون الخــوض في التفاصيل الدقيقة؛ يمكننا القول: إنّ هناك ثلاث خصائص أساسية تميّز الرواية الشفوية الإفريقية:

١- افتقار النظر التاريخي الســوداني للبعد الزمكاني، وقلّما اســتعانت الرواية الشــفوية بهذين الحدَّيْن (الزمان والمكان) في سرد الوقائع التاريخية وتأطيرها.

٢- انتماء المصــدر الأصل للروايــة (أي المُنتِج لها) للذاكرة الجَمعية للمجتمع، أو لفئة مخصوصة، وليس لمؤلف بعيْنه، ومن ثَمَّ يكاد يســتحيل العثور على المُنتِج للرواية أو زمن إنتاجها.

٣- باعتبــار أنّ الرواية ملكية جماعية؛ فــإنّ الرّاوية (القــوّال أو صاحب الكلام) لا يزعم لنفســه شــيئاً، وقلّما أَظْهَرَ نفسه ولو بوصفه حاكياً، بل نجده يتعمّد لعبة التخفي واتخاذ القناع في تبليغ المعنى للمستمع/القارئ؛ ولئن عادلنا في درجة الاســتهلاك ما بين السامع والقارئ؛ فلأنّ عملية تدوين الرواية الشفوية تجعلها قابلة للاستهلاك من جانبهما معاً[2].

(٢) لتقريب النظر من أمر الرواية الشفوية الإفريقية؛ يمكننا القول إنها تشبه- أو هي قريبة- في مضمونها وبنائها من بعض

وهناك عناصر أخــرى ثانوية تميّز الرواية الشــفوية الإفريقية، بيد أنّ ما يستدعي التوقف تلك التخندقات التي ميّزت تفاعل الباحثين المختصّيــن في معالجتهم لها، مما حمَلَ كلّ فئةٍ بحســب توجهاتها المنهجية على اتخاذ موقفٍ منها.

وتبعاً لذلك؛ برزت ثلاثة اتجاهات أساســية في أعمال المختصين:

الأول: إفريقــي خالص: يدفع في اتجاه اعتماد الرواية الشفوية بوصفها مادةً مصدرية أصيلة؛ لا تقلّ مصداقيةً عن المــواد المصدرية الأخرى، مما يوجب اعتمادها دون النظر إلى الفترة الزمنية التي تعنيها: العصر القديم أو الوسيط أو الحديث أو المعاصر[1].

والاتجاه الثاني: غربي الأصل: يتزعمه باحثون أوروبيون، مثل جان فانســينا (Jean Vansina)، أو أمريكيون، مثل دافيد روبنسن (Robinson David)، ناهيك عن مؤيدين قد نجدهم من إفريقيا نفسها؛ مثل بُبكر باري (Boubacar Barry). ويذهــب هذا الاتجــاه إلى الاعتــراف بأهمية الرواية الشــفوية في كتابة التاريخ الإفريقي، غير أنه يريد استخدامها في اســتنطاق التاريخ المحليّ المتعلق بالقرون الثلاثة الأخيرة- على أكبر تقدير- لا غير، أي أنهم يحبذون الاستناد عليها فيما يتعلق بفترة ما بعد منتصف القرن ١٨م.

وإذا كانــت الفئة الأخيــرة تجتهد فــي ترجمة رؤاها وتصوراتها من خلال ما تنتجه من أعمال ودراســات؛ فإننا نجدها في الغالب الأعمّ لا تفصح عن مرادها مخافة المسّ بمصداقية الرواية الشــفوية، وتجنباً لكلّ ما من شــأنه أن يعرّضها لسهام الفئة الأولى وانتقاداتها.

والحصيلة العَملية والعِلمية لأصحاب هذا التوجّه تؤدي بنا فــي نهاية المطاف إلى منتصف القــرن ١٨م على أكبر تقدير، فهل التوقف عند هذه «العتبة الزمنية» يعني الشــكّ في مصداقية «الرواية الشفوية» المتعلقة بالفترات السابقة؟ أو هــو اقتناع من هؤلاء بأنّ الذاكــرة الإفريقية عاجزة عن اســتنطاق التاريخ البعيد عن زمن الــرّاوي بأكثر من قرنَيْن من الزمن؟

قد يكون في هذه الأســئلة ما يُغــري تطلعاتنا لخلخلة بعض جوانب القضية؛ بغاية تعميق فهمنا لها لا غير، على أنّ اللافت للانتباه بهذا الصدد: أنّ «العتبة الزمنية» التي توقفوا عندهــا (منتصف القــرن ١٨م) كانت توافــق مرحلة تكاثر الشهادات المصدرية المدوّنة، وبخاصّةً منها الأوروبية، مما منحهــم رصيداً مُعتبراً من الكتابات الأوروبية حول إفريقيا، ومثل هــذا الأمر وفرّ لهذه الفئة شــهادات موازية للرواية الشــفوية، تصلح أولاً كحدٍّ للمقارنة، وتُؤخذ ثانياً كمقياسٍ لمقاربة ومعالجة مصداقية الرواية الشفوية[2].

أما الاتجاه الثالث: فإنه يعمل على ترسيخ منهج يهدف إلى تغييب الرواية الشــفوية؛ مع محاولة الاستئناس بها في

القصص المتداولة في التراث العربي الإسلامي، مثلما الحال مع قصة: «أبا يزيد البغدادي» و«سيف بن ذي يزن» اللذين انتسب إليهما الكثير من ملوك وقبائل كانم-برنو وحَوْسَ، ومثلما الحال أيضاً مع قصة «عنترة بن شداد»، أو «السيرة الهلالية»: تغريبة بني هلال التي تحكي سيرة هجرة قبيلة بني هلال وزحفها إلى بلاد المغرب. انظر: آدم عبد الله الألوري، ١٩٦٥م: موجز تاريخ نيجيريا، بيروت، مكتبة الحياة، ص (٧٢-٧٣).

Palmer (H.R.), 1967, Sudanese Memoirs, - London, Vol. 3, p. 95. Dierk (L.), Le Diwane des sultans du [Kanem-] Bornu: Chronologie et histoire d›un royaume africain (de la fin du Xe siècle jusqu'à 1808), Franz Steiner Verlag .111-GMBH. Wiesbaden, p. 95, 101 et 110

ويراجع الموقع التالي في الشبكة المعلوماتية: http:// qyemen.com/showthread.phpt

(١) نقصد الأسماء التي أشرنا إليها سابقاً: «جوزيف كي-زيربو»، «بوبو هاما»، «أ. همباتي با»، «ج. تمسير نيان».

Barry (B.), 2001, Sénégambie: plaidoyer pour - une histoire régionale, Sephis – Centro de .34-Estudos Afro-Asiaticos, p. 5

(٢) الخلاصة نفسها انتهينا إليها حين معالجتنا للرواية الشفوية مقارنةً مع المصادر العربية المتعلقة ببلاد السودان خلال العصر الوسيط. ولا يفوتنا بهذا الشأن أن نسجل انزعاج وتأسف «جان بوليك» كلما وقع على رواية شفوية لا تسندها مادة مصدرية مدوّنة، وفي الوقت نفسه نجده يعبّر عن سعادة لا تُضاهى- شأن ديرك لانجي وغيره- حينما يجد تطابقاً ماً بين الرواية الشفوية والمواد المصدرية المدوّنة، انظر: أحمد الشكري، الإسلام والمجتمع السوداني، ص٤٧.

Boulègue (J.), 1987, Le Grand Jolof (XIII – - XVIe siècle), Paris, éd. Façades, diffusion Karthala. p. 11, 159 et163. Dierk (L.), Le Diwane .des sultans du [Kanem-] Bornu, p. 84

قضايا غيــر ذات أهمية بالغة، أو حينمــا تنعدم النصوص المدوّنة، ونصبح أمام فراغٍ وثائقيٍّ فظيع!

ونستشــف من هذا النهج موقفاً صارمــاً من الرواية الشــفوية الإفريقية، بيد أنه- مرةً أخــرى- لا أحد يصرّح علانيةً بموقفه؛ غير أنّ القارئ المتمرّس لن يجد صعوبةً في الوقوف على هذه الحساسية السّلبية المفرطة تجاه الرواية الشفوية؛ حساسية تتجنّب اعتمادها كلما أمكنهم ذلك؛ دون الخوض في تبرير موقفهم[1].

ويتهيأ لنا- فــي بعض الأحيان- أنّ اســتدعاءهم لها للاســتئناس؛ إنما هو محاولةٌ ملتويةٌ تتغيّا إقناع المنافحين عن الرواية الشــفوية بأنّ استبعادهم لها ليس عن جهلٍ بها وبقواعدها، وإنما عن معرفةٍ دقيقةٍ بكلّ مقتضياتها[2]، ومن أبرز المختصين المتشــبّعين بهذا النهــج: «جان هانويك» و«جوزيــف كيوك» «وديرك لانجي»، وأهمّ مــا يَجمع ويميّز هؤلاء الأعلام الثلاثة كونهم من المستعربين الغربيّين؛ ممن يتمتعون بدرايةٍ عميقةٍ باللغة والثقافة العربيتَيْن.

الرواية الشفوية ومقتضيات الفهم:

لا نقصــد بهــذه المقاربة المــسّ بالرواية الشــفوية وأهميتهــا في كتابــة تاريخ إفريقيا أو غيرهــا، لكننا- في المقابل- بحاجةٍ ماسّــةٍ لمنظومةٍ فكريةٍ وقواعد موضوعية مقبولــة، تنأى بنا عن المبالغة في تقييمها، وتجعلنا في غير حاجــةٍ لتبريراتٍ واهية. ويبدو أنّ هذا المطلب لم يُؤثّر بعدُ في نزعات أصحــاب الاتجاه الأول، الــذي غالباً ما يجنح لتوظيف عبارات بليغة ذات مسحة شعرية، ترمي إلى دغدغة الأحاسيس، دون تقديم أيّ مضمونٍ مفيدٍ في بعض الأحيان.

ونعتقــد أنّ «همباتي بَــا» قد بالغ فــي تقييم الرواية الشفوية، وذهب في ذلك مذهباً قصيّاً، خاصّة حينما اعتبر وقدّر أنّ المشكلات التي تعانيها الرواية الشفوية هي نفسها التي عانت منها عملية توثيق الحديث النبويّ وتأصيله! وعلى النحو نفســه؛ نجد «كي- زيربو» يتزعم لائحة الأعلام الذين وظّفوا جميع الوســائل، بما فيها البلاغة الأدبية، للتأثير في القارئ وإقناعه بأهمية الرواية الشفوية.

وما يأســرنا فــي هذه المســألة أنها تجــد صدًى واســعاً لدى العديد من الباحثين، مما يوسّــع دائرة التأثير والتخديــر البياني أو الســحر البلاغي، وقــد جرت العادة في هذا الباب باســتغلال المقولة المشــهورة لكي- زيربو، ومنطوقها: «إنّ تاريخ إفريقيا جنــوب الصحراء يتميّز بقلّةٍ نسبيةٍ من حيث المصادر المدوّنة، ويمكن أن يتحوّل النقص إلى عنصرٍ إيجابي، وذلك بالتخلّص من الأثر السلبي للنصّ المكتوب»[3]! والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: متى كان هذا النقص- الذي نراه فادحــاً- عنصراً إيجابيّاً، بل كيف يُعقل مثــل هذا الكلام في ظلّ المعاناة التي يكابدها الدارســون يوميّاً بغاية البحث عن مصادر جديدة لتاريخ بلاد السودان، والعمل علــى تحقيقها ونشــرها؟! وما دمنــا تحت مظلة الســحر البياني؛ فإنّ المســتمتعين به سيسعدون لا محالة بما استجد من المصطلحات الدالة على الرواية الشفوية أو

(١) يبدو أنّ «كي- زيربو» قد استشعر بدوره حقيقة هذه التخندقات والتمايزات الفئوية غير المعلنة لعدد غير قليل من المختصين في تعاطيهم مع الرواية الشفوية، فوجّه للذين صنفناهم ضمن الفئة الثانية والثالثة عتاباً ولوماً مبطناً، جاء في صيغة انتقاد علمي: «إنّ الخبر الشفاهي ليس مجرد مصدرٍ يُلجأ إليه في آخر المرحلة حين يضرّنا اليأس من غيره، بل هو مصدرٌ له حظٌّ كامل ومنهاجية تمّ الآن إرساؤها، ثم هو يوفّر لتاريخ القارة الإفريقية أصالة قوية»، انظر: مقدمة المجلد الأول من (تاريخ إفريقيا العام) الذي أصدرته اليونيسكو، م. س، ص٢٩، ويستحسن مراجعة هذه المقولة في صيغتها الفرنسية.

(٢) ربما يكون في ذلك الاستئناس محاولةٌ منهم لردّ كلّ اتهام بالتقصير في أمر الرواية الشفوية، مما قد يثير حفيظةً الباحثين الأفارقة وغيرهم من المنافحين عنها، بيد أنّ منهج التقية هذا، المعتمد من جانب عناصر الفئة الثالثة، لم يشفع لها أمام المؤمنين بالرواية الشفوية، فتعرضوا لنوعٍ من الجفاء والتجاهل المقصود، حتى وإن قدّموا أعمالاً رائدة. ونكاد نزعم أنّ «جوزيف كيوك» لو لم يقدّم ضمن دراساته المتعددة أطروحته المتعلقة بمدوّنة المصادر العربية، سواء في طبعتها الأولى أو الثانية (١٩٧٥، ١٩٨٥ Recueil:)، ما كان لأحدٍ منهم أن يلتفت إليه ويعتمد عليه؛ ويظهر هذا النزوع بشكلٍ جليٍّ في المقدمة الجافة والمقتضبة التي كتبها ريموند مونيي، وصدّر بها كيوك مدوّنته، انظر:
Cuoq (J.), 1985, Recueil des sources arabes - concernant l'Afrique occidentale du 8è au 16e siècle (Biladal-Sudan), Paris, CNRS, 2e éd. p. XI-XIII.

(٣) ج. كي- زيربو: مقدمة المجلد الأول من (تاريخ إفريقيا العام)، ص (١٩-٤٠)، خاصة: ص٢٥. أ. همباتي با: المأثور الحي، م. س، ص (١٧٧-٢١٢).

المأثور الشفاهي الإفريقي في الدراسات الأدبية والفلسفية: ORATURE ou ORALITURE.

وفي هذا الباب؛ تستوقفنا بعض الخلفيات التي حفّزت جيل الرواد- من الباحثين الأفارقة- على اعتماد الرواية الشفوية، وتأكيد أهميتها في خريطة مصادر تاريخ إفريقيا، فقد كانت من الخلفيات الأساسية مسألة كتابة التاريخ المحليّ المهووسة بالردّ على الخطاب الاستعماري، أو البحث عن الزعيم التاريخي المحلّي، أو العمل على تأصيل جذور الدولة الوطنية... إلخ.

بموازاة مع ما تقدم؛ نسجّل أنّ ميل الفئة الأولى، الرامي إلى تصيّد وفضح الثغرات الحافة بالنصّ المدوّن، لا يمكنه أن يزيد في قيمة الرواية الشفوية، أو أن يرتقي بها إلى مستويات تحصّنها من عملية النقد التاريخي المعتمد، إذ إنّ اتباع مثل هذا النهج التبريري لن يفيد الباحث بشيءٍ جدّي، ولذلك لن نجد واحداً من المختصّين في النصوص المدوّنة يستحضر الثغرات التي تحفّ بالذاكرة البيضانية (= الشنقيطية) أو السودانية، ليستشهد بها على مدى ضعف وهشاشة الرواية الشفوية مقابل قوة وأصالة النصوص المدوّنة، علماً أنّ سيطرة الثقافة الشفاهية ورسوخ تقاليدها، بين البيضان والسودان، كانت لها آثارٌ سلبيةٌ فادحةٌ على الذاكرة المحلية، ومن ذلك ما احتفظت به الذاكرة البيضانية من أنّ أصل الأمير أبي بكر بن عمر الصنهاجي (ت٤٨٠هـ/١٠٨٧م) من المغرب الأقصى، وأنه جاء منه إلى الصحراء[1]، على أنّ تسجيل هذه الملاحظة لا يفيدنا بأنّ النصّ المدوّن منزّهٌ عن الخطأ أو التزوير والتحوير؛ وللتدليل على ذلك؛ عادةً ما أستعين بالنموذج الآتي: تعدّ النقود الورقية من الوثائق المدوّنة المحصّنة، وبالرغم من ذلك فإنها تتعرض للتزوير.

وغنيٌّ عن البيان أنّ المادة المصدرية المعتبرة، شفاهية أو مدوّنة أو صامتة، تعَدُّ بمثابة إكسير السعادة لدى المؤرخ، من ثمّ؛ فإنّ مختلف الشهادات المصدرية- كيفما كان نوعها وطبيعتها- هي مكمّلةٌ بعضها لبعض، وليس لنا سوى أن نسعد بأيّ شهادة تضيف لمعارفنا ولو النزر القليل، خصوصاً أننا نعاني من نقصٍ فادحٍ في العناصر الإخبارية المتعلقة بتاريخ بلاد السودان قبل متم القرن ١٨م.

إنّ مبالغة أنصار الرواية الشفوية في تقييمهم لها، وتجاهلهم للمسألة الأساس في القضية (المصداقية)، ثمّ عملهم على الانتقاص من قيمة النصّ المدوّن بغاية إبراز أهمية الرواية الشفوية، كلّ هذه العوامل كان لها تأثيرٌ سلبيٌّ في التعاطي مع الرواية الشفوية، مما ساعد على خلق توجّهٍ- ربما غير مقصود- يتمثل في التبّرم من المنهج التوثيقي أو من أيّ دراسة تنهل منه.

ملاحظات وتوضيحات حول طبيعة علاقة المتن الشفاهي بالمتن المدوّن:

ما من شكٍّ بأنّ التجربة الميدانية تُعْوِز الكثير من المختصّين، بيد أنّ الأطروحات المتعلقة بالرواية الشفوية المقترحة على الدارسين تعجّ بالكثير من المشكلات، ونعتقد أنها جاءت نتيجةً للنهج الذي اتبعوه أثناء المرافعة عن تصوراتهم، مما عمّق مشكلاتنا في فَهْم أبعادها ومقتضياتها أكثر مما ساعدنا على تفهّمها. والواقع: أنه ليس هنالك أيّ صراعٍ أو عداوةٍ ما بين المتن الشفاهي والمتن المدوّن، كما أنه ليس لنا أو لغيرنا اعتراض على أيّ نوع من المصادر، وفي هذا السياق؛ نلفت الانتباه إلى أنّ أحد الأسباب العميقة في التنافر الحاصل ما بين المدرسة الأنتروبولوجية والمدرسة التاريخية، في حقل الدراسات الإفريقية، إنما ينهل من هذا المُشكل الواهي والمفتعل.

بَدْءاً؛ نودّ التأكيد مرةً أخرى على أنّ عملية النقد التاريخي، بوصفها آليةً معتمدةً في البحث التاريخي، لا تستثني أيّ نوعٍ من المصادر كيفما كانت طبيعته وشكله، بل إنّ صنعة التاريخ في عمقها وجوهرها ليست سوى عملية «نقدية بالدرجة الأولى»[2]، على أنّ مثل هذه العلاقة، أو

(١) معلوم أنّ أصله من صحراء صنهاجة، وبخاصة مجال لمتونة. انظر: عبد الله بن الحاج إبراهيم، (رسالة الروض في أنساب أهل الحوض)، مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، رقم ٢٧٥٥، نواكشوط، ص. ١٢-١٦. والظاهرة نفسها تنسحب على إفريقيا الغربية، انظر: Gaybor (Th.), 2010, Sources orales histoire africaine: Approches méthodologiques, p 36-40.

(٢) إبراهيم بوطالب: «الذاكرة والتاريخ»، م. س، ص١٨. ويبدو أنّ المؤلف اعتصر جملة تجاربه الطويلة مع التاريخ في هذا المقال المتميز.

المطابقــة ما بين المتن الشــفاهيّ والمتن المدوّن، باعتبار أنّ الأول أصــلٌ للثانــي، لا يمكنها أن تحجــب عنا جوانب الاختلاف بينهما[1].

في هذا الجانب؛ يمكننا اســتحضار الكثير من الأمثلة الشــاهدة على أوجه التبّاين والاختــلاف فيما بينهما، مما يمكنّنا ويســاعدنا على فَهْم جوهر القضيــة، ذلك أنه من المشهور المعلوم أنّ الكثير من المعلومات التاريخية الواردة في المصادر العربية والأوروبية، قبل نهاية القرن ١٨م، كانت في أصلها شــفاهية[2]؛ بيد أنّ طريقة طرحها وتداولها في المتــون العربية والأوروبية كانت تخضع لمقتضيات التقاليد الجارية في صنعة التأليف.

ولنا في نصوص العمري وابن خلدون- وغيرهما- حجّةٌ واضحةٌ بهذا الشأن، إذ إنّ كليهما استقى الكثير من معلوماته عن بلاد السودان- على عهد مالي- من أفواه رجال، بعضهم من السودان (أي رواية شفوية)؛ غير أنه لا أحد من الباحثين تجرّأ على ترتيب نصوصهما بموازاةٍ مع النصوص السودانية أو الرواية الشــفوية السودانية، إن على المستوى اللغوي، أو على مســتوى بناء النصّ، أو على مستوى المنهج التاريخي المعتمد لديهما.

وههنا نستدعي حالة ابن خلدون؛ لنتساءل: حينما حاول صاحب (العِبَر) الاستقصاء عن أحوال بلاد السودان من خلال فقيه أهل غانة الشيخ عثمان، الذي لقيه بالقاهرة نهاية القرن ١٤م، هل ســجّل لنا رواية مختلقة أو مستبعدة أو لا تساير ما نعرفه عن تاريخ المنطقة؟! إنّ أصل الرواية- كما هو معلوم- شــفاهي، لكــن عبدالرحمن بن خلــدون أخضعها للأعراف الجارية فــي التدوين ولتقاليد التأليــف التاريخي (الإعلان عن مصدر الخبر وتسمية صاحبه، تحديد المجال الجغرافي للرواية، تأطير الوقائع زمانيّاً... إلخ)، مما ســمح لنا بدورنا بإمكانية تأكيد مصداقية الخبر أو الشكّ فيه واستبعاده.

لا نقصد بهذه المقاربة المسّ بالرواية الشفوية وأهميتها في كتابة تاريخ إفريقيا أو غيرها، لكننا- في المقابل- بحاجةٍ ماسّةٍ لمنظومةٍ فكريةٍ وقواعد موضوعية مقبولة، تنأى بنا عن المبالغة في تقييمها

ويمكننا أن نعتمد المقاييس نفســها في مقاربة روايات العمري عن بلاد السودان على عهد مالي خلال القرن ١٤م، باعتبار أنّ مصدر جلّ شــهاداته روايةٌ شفاهية، أخذها عن مغاربةٍ زاروا أو أقاموا مدةً طويلة ببلاد السودان، مثل الشيخ أبي عثمان سعيد الدكالي، أو أخذها عن سودانيين ومصريين تحلّقوا حول السلطان منسى موسى في أثناء إقامته بالقاهرة أو رافقوه أثناء حجّته المشهورة عام ١٣٢٤م[3].

فــي المقابل؛ فإنــه حينما ننتقل إلــى محاولة تركيب صياغــة تاريخية انطلاقــاً من الروايات التي اســتعرضها القوّالــون خلال القرن ١٩م أو الــذي يليه؛ فإننا نحتاج إلى شــبكة عنكبوتية من الأسئلة (تهمّ الجانب اللغوي، وصاحب الرواية، والسياق التاريخي... إلخ)، في سبيل تمحيص هذه الروايات الشــفاهية، وفي خاتمة المطاف؛ فإننا- في مرات عديدة- لن نحصل على ما يفيد في قراءتها فقط، فالأحرى تشريحها أو تأويلها[4].

أبعــدُ من هــذا؛ أنّ الكثيــر من المناصريــن للرواية الشفوية، والمولعين بتصيّد أخطاء المتون المدوّنة وثغراتها، ذاهلون عن أنّ نصوص ابن بطوطة عن مملكة مالي وغيرها

(١) تابع تحليل إبراهيم بوطالب (في نفس المرجع والصفحة)؛ لدرجة الاختلاف بينهما بالنسبة للعالم العربي الإسلامي، ومما اختزله لنا لخدمة هذا الغرض، قوله: «وأحسن ما يُثبت الفرق بين الذاكرة والتاريخ؛ تعارض مفهومي الرواية والدراية».

(٢) Boulègue (J.), 1987, Le Grand Jolof (XIII –XVIe siècle), p 24.

(٣) العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله، ١٩٨٨م: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (الأبواب ٨-١٤)، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الباب العاشر، ص٦٩.

(٤) نستثني النصوص العربية السودانية والشنقيطية المدوّنة قبل القرن ١٨م.

إنما هي في جملتها رواية شفوية، دوّنها ابن جُزَيّ بعد بضع سنوات من عودة رحّالتنا إلى المغرب مطلع عام ١٣٥٥م؛ فلماذا لم يعملوا على ترتيبها ضمن مواد الرواية الشفوية؟ أو على الأقل: لماذا لا يجنحون لوضعها بموازاتها؟

ونزعم أنّ جبريل تمسير نيان (D. T. Niane)، في كتاباته المتعددة عن مالي انطلاقاً من الرواية الشفوية (ولا شيء آخر غيرها!)، كان يحفظ عن ظهر قلب جلّ روايات ابن بطوطة عن بلاد السودان، وعلى الرغم من ذلك لم يدر بخلده أن يوظفها أو يستعين بها. وغنيٌّ عن البيان أنّ ج. نيان (شأن: همباتي بَا، وكي- زيربو)، يُعَدُّ من الرّواد في مجال الرواية الشفوية بإفريقيا، وقد كانت له تجربةٌ تاريخية خصبة وثرّة في التعبير عن عهد دولة مالي وزعيمها «ماري جاطة»، المشهور أيضاً باسم «سندياتا». وحريٌّ بنا هنا أنّ نستحضر الوقفة الذكية لأحمد التوفيق؛ حيث بدَا وكأنه يعالج جانباً من جوانب الإشكال المطروح علينا في هذه الدراسة: ما طبيعة علاقة المتن الشفاهي بالمتن المدوّن[١]؟

وإذا انتقلنا للنظر في أمر الأصول المصدرية للمصنفات الأوروبية حول إفريقيا قبل القرن ١٩م؛ يمكننا أن نقف على الملاحظة نفسها، ذلك أنه- كما أوضحنا سلفاً- قد كان مصدر الكثير من المعلومات التي تضمّنتها التقارير والمذكرات الأوروبية رواية شفوية؛ غير أنّ تداول تلك المعلومات في كتاباتهم جاء في سياق المقتضيات الجارية في صنعة التأليف والتدوين لدى الأوروبيين[٢].

مرةً أخرى؛ نود تأكيد أنه من الصعب علينا- تبعاً لتقاليد النقد التاريخي في ثقافة التدوين- أن نقيس بنفس الميزان القيمة الأدبية والتاريخية للنصوص الأوروبية مقارنةً بالنصوص السودانية، فأحرى الرواية الشفوية، ويكفينا بهذا الشأن أن نقارن ما بين رواية الشيخ محمد اليدالي ورواية لويس مورو دي شامبونو (L. M. De Chambonneau) عن حرب شربيه وزعيمها ناصر الدين، لتأكيد ما نذهب إليه من الاختلاف الواضح بين النموذجَيْن[٣]؛ فرواية الأول- بحكم تأثّرها ببنيات ومعالم الثقافة الشفاهية- جاءت ملبّيةً لرغبات السامع أكثر مما توجهت للقارئ. من ثمّ؛ لم تسعفنا كثيراً على الرغم من انتماء اليدالي (١٦٨٤-١٧٥٣م) للمجال المعنيّ بالكلام، وقُربه الزمني من الواقعة التاريخية (حرب شربيه: ١٦٧١-١٦٧٧م).

على العكس من ذلك؛ فإنه- بالنظر للتقاليد الجارية في التأليف لدى الأوروبيين- قد جاءت رواية دي شامبونو (حوالي عام ١٦٧٤م) عن الحدث نفسه بما يشفي الغليل منها في حدود المتاح الممكن، مما أسعفنا كثيراً في «تحديد تواريخ أهمّ معارك تلك الحرب [شربيه]، ومقتل أئمتها، وضبط الفترة الزمنية التي استغرقتها بصفة دقيقة، وحلّت بالتالي مشكلاً ظلّ مستعصياً لأمد طويل».

وما من شك؛ أنّ خصوبة نصّ دي شامبونو مقارنةً بنصّ اليدالي، خصوصاً على مستوى التأطير الزمكاني، هي التي حفّزت «ولد السعد» للتراجع عن رأيه السابق بخصوص تقييم النصوص المصدرية الأوروبية، ودفعته للوقوف على خصوصياتها المميزة مقارنةً بالنصوص الشنقيطية المحلية، وعلى وَقْع خطواته وآثارها سار بلديه محمدو بن محمذن[٤].

في السياق نفسه؛ يشدّد محمود عبد الغني على: أنّ عملية «التذكر تؤسّس فقط شرط إعادة بناء الحياة [للمتن] كسرد»[٥]، من ثمّ؛ فمهما بلغت قدرة العرّاف أو

(١) أحمد التوفيق، ٢٠٠٠م: «ابن جزي كاتب رحلة ابن بطوطة»، مجلة المناهل: ٦٠، عدد خاص بابن بطوطة (القسم الثاني)، ص (١٧٩-١٨٩).

(٢) -Delaunay (K.), Voyages à la Côte de l'Or (1500 (1750). Étude historiographique des relations de voyage sur le littoral ivoirien et ghanéen, Ed. AFERA, Karthala 1994. p. 25 et 70-80.

(٣) انظر وقارن: الشيخ محمد اليدالي، ١٩٩٠م، نصوص من التاريخ الموريتاني: شيم الزوايا، أمر الولي ناصر الدين، تونس، بيت الحكمة، تحقيق: محمذن ولد باباه، ص (١١٥- ١٩٦).

(٤) في دراسة تتعلق بحرب شُرْبُبه تعود لعام ١٩٨٢م؛ كان محمد ولد السعد قد آخذ نص دي شامبونو بلهجة حادة، غير أنه عاد بعد عقدَيْن من الزمن (في أطروحته الأخيرة حول الترارزة) ليقرّ ويعترف بأهمية النصوص الأوروبية مقارنة مع النصوص المحلية الشنقيطية، انظر وقارن: ولد السعد، ١٩٩٤م: حرب شُرْبُبه أو أزمة القرن ١٧ في الجنوب الغربي الموريتاني، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص٢٥، و ص١١٣. محمدو بن محمذن، ٢٠٠٠م: المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، ص٢٤.

(٥) يراجع: تقديم محمود عبد الغني: نصية السيرة الذاتية..

الرّاوي (المُخبر، القوّال، صاحب الكلام) على استحضار الماضـــي، وبخاصّة الماضي البعيـــد، فإنه لن يقدّم لنا ســـوى قصة أو روايةٍ أدبية، تعتمد على التّخييل والبناء اللغوي الشـــائق، وليس عملاً تاريخيّـــاً. وهي الخلاصة نفســـها- تقريباً- التي كنا قد انتهينا إليها حين اشتغالنا على تاريخ مملكة مالي، حيث قلنـــا: «عندما يتمّ اعتبار الرواية الشـــفوية مصدراً موثوقاً، يملك مصداقيته من ذاتـــه، ثم نعمل للارتقاء بها إلى درجةٍ يمكن معها نســـخ مضمون المصادر العربية، فإنّ ذلك ينتهي بنا إلى صياغة عمل ينتمي للأدب الروائـــي أو علم الأنتروبولوجيا، في حين نبقى بعيدين عن الدراســـة التاريخية التي تتوخى توثيق الخبر قبل كلّ شيء»[1].

ويُغذي هذا التقييم ما جاء عند محمد القاضي، بقوله: «إذا كان الإعلام أكبر غايات التاريخ؛ فإنّ التأثير أكبر غايات الأدب»، على أن لا يُفهمنّ من هذا القول أنّ الرواية التاريخية المدوّنة لا توظّف التّخييل والبلاغة الأدبية، فهي إلى جانب ما يمكن أن تقدّمه مـــن معلومات ومعطيات بنَفَس تاريخي؛ فقد تستعين ببعض مقوّمات العمل الأدبي، كما قد تظهر بين الفينة والأخرى أريحية أدبية لدى المؤرخ[2].

مـــؤدّى القول: ما لـــم تتقعّد وتتأصـــل التقاليد الجارية في التأليف لدى المجتمعات الشفاهية، فإنه يصعب على النخبة العالمـــة- خلال المراحل الأولى من تشـــكّل الثقافـــة العالمة- فكّ إســـار مقتضيات الثقافة الشفاهية، وهذا ما تشهد عليه جلّ النصوص «الســـودانية» إلى مطلع القرن العشـــرين، كما تشهد عليه كذلك جـــلّ النصوص «الشـــنقيطية» قبل نهاية القرن ١٨م، ذلك أنه على الرغم من مجهودات المُنتج للتّقيّد بالتقاليد الجاريـــة في الكتابة والتأليف؛ فإنه يجد نفســـه- عن وعيٍ منه أو عن غير وعي- عاجزاً عن إيفائها حقها.

ومجموع ما تقـــدّم من ملاحظـــات وتوضيحات: يبيّن لنا الفروق الأساســـية ما بين الرواية أو التقاليد السودانية الشـــفوية؛ وبين الرواية المدوّنة ذات البعـــد التاريخي في ثقافة التدويـــن والتأليف، ويقف بنا عنـــد أوجه الاختلاف بينهما؛ علمـــاً أننا نوظّف مفهوم التاريخ كما هو متداول في الثقافة العربية الإسلامية والثقافة المسيحية الأوروبية، ولا يفيد هذا التوضيح أيّ انتقاص من القيمة الأدبية والتاريخية للمأثور الشفاهي السوداني؛ وإنّ جهلنا بالكثير من مقوّماته، بالنظر لضعف مـــا تحت أيدينا، هو مـــا يقتضي مثل هذه التوضيحات الجانبية.

أخيراً وليس آخـــراً: فإنّ المختصّين في التحقيب التاريخي وتطوّر الفكر البشـــري عموماً، حينما عيّنوا مرحلة اكتشـــاف الكتابـــة خلال الألـــف الرابعة قبل الميلاد، واتفقوا على اعتبار ذلك مؤشّـــراً فاصلاً بين مرحلتَيْن حاســـمتَيْن في ســـلّم تاريخ البشرية ورقيّها الفكري، لم يكن ليغيب عنهم أنّ الشفوي أصلٌ لكلّ مادة مدوّنـــة، وأنّ المُدوّن يمثّل امتـــداداً أو مرحلةً متطورة مقارنةً بالمرحلة السابقة. ترتيباً على ذلك؛ فإنّ الحدّ بينهمـــا ليس أمراً عبثيّاً، وإنما هنـــاك عناصر بنيوية وهيكلية، تشـــهد على الفوارق الفاصلـــة ما بين مادة «الرواية الشـــفوية» ومادة «الرواية المدوّنة»، وإلا لما اتخذوهـــا علامةً للتمييز ما بين مرحلة ما قبل التاريخ والمرحلة التاريخية.

في منطق التقاليد الشفاهية: الكلمة هبة من الله:

إنّ الســـؤال الذي يؤرّق الدارس المهتم بتاريخ إفريقيا، والباحث المتطلع للاســـتعانة بالرواية الشـــفوية، لا يرتبط بطبيعـــة ونوعية المصدر المؤهّل لخدمـــة قضيته (هل هو مدوّن أو شـــفاهي أو لوحة مرســـومة أو شاهد قبر، أو غير ذلـــك)، بل يتعلّق بالبحث في مدى مصداقية رواية المصدر، وبعبارة أكثر دقة: كيف يمكن للنقد التاريخي أن يُظهر مدى مصداقية الرواية الشفوية؟

ابن خلدون نموذجاً، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة محمد الخامس- أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤م (مرقونة).

(١) أحمد الشكري: الإسلام والمجتمع السوداني، ص (٤٣-٤٩)، خاصة: ص٤٧.

(٢) في هذا الباب؛ نستحضر كذلك قولة إبراهيم بوطالب التي مرّت بنا قبل قليل: «وما التاريخ إلا عملية نقدية بالدرجة الأولى».

ويبدو أنّ الكثير من أعلام الاتجاه المنافح عن الرواية الشفوية تجنّبوا الخوض في هذه الإشكالية الحقيقية بشكلٍ عميقٍ ومفصّل، وقلّما اجتهدوا في مساعدتنا على إبراز مدى مصداقية الرواية أو التقاليد الشفوية، اعتقاداً منهم بأنّ النصّ المدوّن لا يمكن أن يكون مندرجاً ضمن أشكال التعبير الشفاهي، أو بالأحرى أنه غير مؤهل لاستلهام مقوّمات الثقافة الشفاهية. في المقابل؛ نجدهم قد أفرطوا في الوقوف على العيوب والثغرات المحتملة في النصوص المدوّنة، إلى درجةٍ كاد معها أن يصبح الهاجس الأساس الذي يشغلهم في القضية يستلهم المقاربة التالية: كلما عَمِلنا على الانتقاص من مصداقية النصّ المدوّن؛ ازداد حظنا في إقناع جمهور الباحثين بأهمية الرواية الشفوية!

ونرى أنّ الخلفية المتحكّمة في ابتعاد المختصين في الرواية الشفوية عن مزاولة عملية النقد تجاه المأثور الشفاهي؛ إنما تكمن فيما تعتبره الثقافة الشفاهية الإفريقية وتتصوره من أنّ «الكلمة هبةٌ من الله» وأنّ «الكذب جذامٌ أخلاقي».

تبعاً لذلك؛ فإنّ التصريح بأيّ رغبةٍ في تمحيص ونقد القول الشفاهي، على منوال ما هو متداول في صناعة التاريخ، ينأى بنا زاويةً مقدارها ١٨٠ درجة بعيداً عن مضمون المأثور الشفاهي؛ بل إنّ أيّ مبادرة من هذا النّوع تلغي أصلاً (علميّاً وأخلاقيّاً) حاجة الاعتماد على الكلمة في المأثور الشفاهي الإفريقي.

بموازاةٍ مع ما تقدم؛ نلاحظ أنّ المجهودات المتواصلة بغاية التعريف بأهل الاختصاص في مجال الرواية الشفوية من أصحاب الكلام؛ باتت غايةً في التعقيد، مما يربك القارئ بشكلٍ جدّي، ويجعلنا عاجزين عن التمييز بين الشروط الخاصّة بهذه الفئة. وقد ارتقى هذا المشكل إلى درجةٍ أصبح معها من الصعب اختيار الأسماء الدالة على هذه الفئة من الرّواة-القوّالين أو أصحاب الكلام؛ بحسب تعبير عبد الرحمن السعدي: هل هم المنشطون العموميون، أو الحدّادون، أو القوّالون، أو المغنّون والموسيقيون، أو النّساجون، أو القصّاصون، أو الكهنة، ومنهم الفئة المتحلقة حول الزعيم (الملك أو الحاكم)، والمُؤتمنة على أسرار الأسرة الحاكمة؟

وتكاد هذه المسألة تشكّل إحدى نقاط الاختلاف العميقة والجوهرية لدى جموع أنصار الرواية الشفوية الإفريقية، ونرى أنها تمثّل الحدّ الحاسم والفاصل بين مَنْ صنفناهم ضمن الفئة الأولى وبين المنتمين للفئة الثانية. في هذا الإطار؛ فإنّ ترتيب ولد السعد وابن محمذن لإنتاج فئة المغنّين والموسيقيّين داخل المجتمع الشنقيطي (البيضاني) ضمن عوالم الثقافة الشعبية، واستبعادهما لهذه الفئة من حقل الثقافة العالمة له أكثر من دلالة فيما نحن بصدده. وإذ نسجل هذه الملاحظة؛ فنحن غير غافلينٍ عن تمايز بنية النشاط الثقافي الشفاهي لدى كلٍّ من الشناقطة والسودان، وفي الوقت نفسه؛ فإنّ في هذه الإشارة تلميحاً لمن يريد أن يكتب تاريخ مدينة مراكش قبل القرن ١٨ للميلاد انطلاقاً من حكايات رجال ساحة جامع الفنا، وإن كنتُ أتوقع من مثل هذه التجربة متعةً فنية وأدبية يعزّ نظيرهما[١].

فضلاً عمّا تقدّم؛ فإنّ المعنيّين بالدفاع عن الرواية الشفوية أغفلوا توضيح عددٍ من الحيثيات المرتبطة بالوضع الاعتباري للقوّال/الراوي، ذلك أنه إذا كانت الفئات المختصّة في الرواية الشفوية- إلى نهاية العصر الوسيط- تتنزّل مكانةً مرموقة لدى المجتمع السوداني قمّةً وقاعدة، فكيف لنا أن نفسّر التطورات التي عرفتها نظرة المجتمع السودانيّ والنخبة الأهلية إزاء فئة القوّالين والحدّادين من أصحاب الكلام، إذ انتقلت تلك النظرة في خلال القرون الثلاثة الأخيرة؛ من الاعتبار والتقدير إلى الاستصغار بل والاحتقار؟

(١) محمدو بن محمذن: المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر، م. س، ص (٣٠٥-٣٠٨).

ولعلّ في هذا التحول ما حمل «جان فانسينا» على التوقف مليّاً عند الصعوبات الجمّة التي يعانيها الباحث أثناء التمييز (برسم الاعتماد) ما بين الفئات المختلفة للقوّالين، وفي هذا السياق؛ تساءل حول الفئة التي يمكن اعتبار أقوالها وحكاياتها دون غيرها؟ وقد يبدو السؤال بريئاً، لكنه في جوهره وعمقه يستبطن نقداً مؤلماً وقاسياً تجاه الفئة الأولى[1].

وليس لنا في هذا الجانب إلا أن نتساءل بدورنا عن أسباب هذا الانقلاب في نظرة المجتمع السوداني إزاء القوّالين: هل للمسألة علاقة بظهور الأوروبيين على السواحل الأطلنتية وبداية مقايضتهم المكثفة لقطع أو قضبان الحديد بالسلع السودانية، مما أفقد صناعة الحديد المحلية قدسيتها أو هالتها المعهودة لدى السودان إلى غاية نهاية العصر الوسيط؟

إنّ لائحة الأسئلة تتناسل كلما حاولنا مقاربة القضايا المرتبطة بالرواية الشفوية في علاقتها بالنص المدوّن. وفضلاً عن حاجتنا للتكوين والتأهيل الضروريّين في هذا المجال؛ نأمل أن تتوجه العناية لتفسير مثل هذه الظواهر؛ حتى يمكن للدرس العربي أو غيره أن يستفيد ويستعين بالرواية الشفوية في كتابة تاريخ إفريقيا دونما حرج أو مواربة، ولربما في هذا الحرج غير المعلن ما حمل فئة عريضة من الجيل الجديد من الباحثين العرب والأعاجم على تجنّب استثمار الرواية الشفوية والنفور منها، مما جعلهم ينأون بأنفسهم عن الخوض في جدالٍ عقيم حولها، بيد أنّ هذا الموقف العلمي الصامت والمعبّر في الوقت نفسه لا ينبغي أن يخرجنا عن دائرة الحوار والنقد العلمي البنّاء[2]، ويجمل بنا استحضار مقولة الحكيم العلامة «همباتي با» التي تختزل أهمّ الشروط، أو بالأحرى المؤهلات الواجب توفّرها لدى الباحث المقبل على اعتماد الرواية الشفوية، إذ يجب عليه: «أن يمتلك قلب يمامة، وجلد تمساح، ومعدة نعامة»[3].

وختاماً نقول:

إنّ أملنا كبيرٌ في أن ينتقل أهل الاختصاص في الرواية الشفوية الإفريقية من موقع تأصيل الذات من خلال التراث المحلي، إلى موقع النظر الأكاديمي برسم تأصيل الرواية الشفوية، وفي انتظار هذه النقلة؛ نعود للتأكيد على أنّ العوائق والصعوبات مما يحفّ سبيل استغلال «الرواية الشفوية» واستثمارها في حقل الدراسات الإفريقية، يُحوجنا إلى صبر السالكين والمريدين، ودون أيّ رغبة في استصعاب الأمر أو نزوع لاستهجانه، ماذا يضيرنا لو استنجدنا بأقطاب التصوف، علّ ذوقهم يمكّننا من النفوذ إلى كنه الرواية الشفوية، ويسعفنا في تذوّق الكلمة- الإنسان أو الإنسان- الكلمة! ■

(١) جان فانسينا: «المأثور المنقول ومنهجيته»، ضمن (تاريخ إفريقيا العام)، (ج١- الفصل ٧/ ص ١٥٦-١٦٥).
Dierk (L.), Le Diwane des sultans du [Kanem-] - Bornu, p. 151-152.

(٢) تبدو جدية المشكل الذي نطرحه واضحةً حتى لدى الباحثين المنتمين لوسط اجتماعي شفاهي أصلاً، مثل المجتمع الشنقيطي، وحسبنا هنا استحضار الأطروحة المتميزة لمحمد المختار ولد السعد لنتبين مدى عمق المشكل، فالإحالات المتعلقة بالرواية الشفوية، التي استعان بها في دراسته، تقل نسبتها عن ٥٪ من مجموع إحالاته البالغ عددها (١٧٠٥)، علماً أنّ الفضاء الزماني للدراسة يتعلق فقط بالقرنين ١٨ و١٩م، فيما يغطي الفضاء المكاني للدراسة مجال إمارة الترارزة (الواقعة في منطقة القبلة)، التي كانت وما زالت على اتصالٍ مباشر بالسودان، انظر: محمد المختار ولد السعد: إمارة الترارزة وعلاقتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من ١٧٠٣ إلى ١٨٦٠، مرجع سابق. وينظر كذلك: الانتقاد اللاذع الذي وجهه أحد الباحثين من ذوي الأصول الفلانية، للقوّالين المحتكرين للرواية الشفوية: عمر محمد صالح، ١٩٩٣م: الثقافة العربية الإسلامية في الغرب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص (٣٣-٣٤).

(٣) Gaybor (Th.), 2010, Sources orales histoire africaine: Approches méthodologiques, p. 83.

انتخابات 2017م في إفريقيا:
قراءة تحليلية

أ.د. محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة، وجامعة زايد بدولة الإمارات

تُعَدُّ الانتخابات إحدى ركائز النُّظُم الديمقراطية، وأداةً للتداول السلمي للسلطة؛ خاصّة إذا لم توضع قيود تحُول دون عدالة الانتخابات وحريتها؛ بوصفها- أي الانتخابات في العصر الراهن- الأداة التي تسمح بمشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي؛ عبر الاختيار الحرّ لممثليهم ونوابهم في إدارة البلاد.

وتنطوي العملية الانتخابية على معنيَيْن غايةً في الأهمية: الاختيار والتفويض؛ فالشعب يختار بإرادته الحرة ممثليه (أشخاص، أحزاب، سياسات...)، كما أنــه من خــلال الانتخابات يقوم بتفويض ســلطاته الســيادية لنوابه، وهو ما يُضفي المشــروعية على ممارســات هؤلاء النواب طوال فترة تمثيلهم للشعب، وحتى إجراء انتخاباتٍ جديدة يُفصح فيها الشعب عن إرادته بشأن استمراريتهم أو تغييرهم[1].

وبالنظر إلى أنّ الانتخابات التعددية قد أضحت إحدى الآليــات المهمّة في مســار عمليات التحوّل الديمقراطي، وتضفي المشــروعية على النُّظُم، فلم يكن من المستغرب سعي كثيرٍ من النُّظُم الاستبدادية إلــى تلمُّس بعض أشــكال الديمقراطيــة ورموزها، وفــي مقدمتها إجراء انتخابات- شــكليةً في معظم الأحيان-، لاكتساب المشــروعية الدستورية، والحدّ من فــرص مقاومتها الداخلية، وإرضاء قوى الضغط الخارجية[2].

وقد شــهدت إفريقيا خلال العــام ٢٠١٧م عدة انتخابات، تنوعت في طبيعتها (برلمانية/ رئاســية/ محليــات)، وتوزعت فــي أماكن إجرائهــا بالقارة، وتفاوتت في أهميتها، وفي نزاهتها، وما ترتّب عليها من آثار.

ويعرض هذا المقال- بالرصد- أهمّ الانتخابات التي شــهدتها دول إفريقيا جنــوب الصحراء خلال العام ٢٠١٧م، وما أســفرت عنه مــن نتائج ودلالات فيمــا يتصل بطبيعة النُّظُم الانتخابية الســائدة في إفريقيا، وعلاقتها بالحياة السياسية في دول القارة؛ وانعكاسات ذلك على استقرار المجتمعات الإفريقية.

كشفت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي شهدتها إفريقيا عام 2017م، عن استمرار مجموعة من العوارض والقيود والانتهاكات

أولاً: انتخابات دول شرق القارة: شبح الماضي ومخاوف الحاضر:

أُجريت الانتخابات الرئاســية في الصومال والعامّة بكينيا، وكان الجامع بينهما المخاوف الشــديدة من شبح الماضــي؛ ممثلاً فــي أعمال العنف التــي أعقبت نتائج انتخابات كينيا ٢٠٠٧م، وكذا الخوف من الانقســام القائم بالصومــال أن يؤدي لأعمــال عنفٍ من قِبَــل مناهضي السلطة الحاكمة.

ففي الصومال:

أُجريت الانتخابات الرئاسية في فبراير ٢٠١٧م؛ في إجراءاتٍ أمنية مشدّدة، بإحدى القواعد الجوية بالعاصمة (مقديشــيو). وعبــر جولتَيْن انتخابيتَيْــن، ومن بين أكثر من عشرين مرشــحاً، كان أبرزهم «حسن شيخ محمود»، الرئيس المنتهية ولايته، و«شــيخ شــريف شــيخ أحمد» الرئيس الأســبق (٢٠٠٩-٢٠١٢م)، و«عمر عبدالرشــيد شرماركي» (أعلن انســحابه) شغل رئيس وزراء الحكومة، و«شريف حسن شــيخ آدم» رئيس مجلس النواب السابق، و«محمــد عبداللــه فارماجو» (رئيس الوزراء الأســبق)، اختار أعضاء البرلمان «محمد عبدالله فارماجو» رئيســاً للصومال بـ١٨٤ صوتاً، مقابل ٩٧ لـ«حسن شيخ محمود»، و٤٦ لـ«شيخ شريف أحمد»[3].

(١) د. عمر حلمي فهمي، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٩١م)، ص٧.

(٢) أعمال ندوة «مستقبل الديمقراطية في إفريقيا»، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٧-١٩ مارس ٢٠٠٢م.

(٣) Africa news, "How Somali MPs elected new President in a fortified airport", at: http://www.

وأشارت تقارير غربية إلى أنّ التصويت كان أبعد ما يكون عن المثالية، وهو ما دعمته تقارير بعض المنظمات غير الحكومية عن إنفاق المرشحين آلاف الدولارات لشراء الأصوات. وبرغم تبادل المرشحين الاتهامات بالتلاعب وانتهاك شروط نزاهة الانتخابات[١]؛ فقد أقرّ الرئيس المنتهية ولايته بهزيمته؛ لتبدأ ولايةٌ جديدة برئاسة «فارماجو»، في ظلّ تحدياتٍ أمنية داخلية وإقليمية، تُلقي بظلالٍ كثيفةٍ على موجة التفاؤل التي صاحبت انتخابه؛ مصدرها خبراته وصلاته الجيدة بالمجتمع الغربي والأمريكي الذي يحمل جنسيته[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصومال كانت قد شهدت تأجيل الانتخابات البرلمانية مرتَيْن، ليتمّ إجراؤها نهاية أكتوبر مطلع نوفمبر بدلاً من سبتمبر٢٠١٦م، للخلاف على كيفية انتخاب أعضاء مجلس النواب في البرلمان (عددهم ٢٧٥)، فوفق نصّ الدستور؛ كان من المفترض إجراء الانتخابات بالنظام الفردي، لكن لاستمرار التهديدات الأمنية أُجلت لعام ٢٠٢٠م، وتم الاستعاضة عنها بمجمع انتخابي مكوّن من ١٤ ألف وخمسة وعشرين شخصاً، يمثّلون الجماعات القبلية الرئيسة بنظام محاصصة، تؤدي فيه القبلية الدَوْر الرئيس، حيث يعيّن رؤساء القبائل أعضاء المجمع الانتخابي المسؤول عن اختيار النواب، فكلّ نائب برلماني ينتخبه مجمعٌ انتخابي مكوّن من ٥١ ناخباً في الولايات الاتحادية، علاوةً على ظهور مجلس الشيوخ (٥٤ عضواً) الممثل لولايات البلاد[٣]، وهو ما يعدُّ خطوة مهمّة للأمام في الساحة الصومالية، خاصّةً عند مقارنتها بعام ٢٠١٢م.

وبرغم ما أُثير عن تدخلات قَبَلية وانتهاكات (متوقعة، وشبه متعارف عليها) في سير الانتخابات، قوبلت النتائج بالارتياح بوصفها حجر أساس في طريق الحكم الرشيد، وخطوةً لازمة للانتخابات الرئاسية، حيث يقوم أعضاء البرلمان بمجلسَيْه (الشيوخ والنواب) باختيار الرئيس[٤].

وفي كينيا:

ووسط مخاوف من تكرار سيناريو انتخابات ٢٠٠٧م، التي شهدت أعمال عنف أودت بحياة ١٢٠٠ شخص، وتشريد أكثر من ٦٠٠ ألف آخرين، أُجريت في كينيا، في أغسطس ٢٠١٧م، الانتخابات البرلمانية بشقَّيْها (النواب، والشيوخ)، والانتخابات المحلية، والانتخابات الرئاسية.

وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية والمحلية عن استحواذ الحزب الحاكم بزعامة «أوهورو كينياتا» على نصف المقاعد في كلٍّ من مجلس الشيوخ[٥] والجمعية الوطنية[٦]، وكذلك فوز الحزب برئاسة المحليات في ٢٥ مقاطعةً (من أصل ٤٧). وتجدر الإشارة إلى أنّ تلك الانتخابات بمستوياتها المختلفة (شيوخ، نواب، محليات)

---

(١) Jeffrey Gettleman, "Fueled by Bribes, Somalia's Election Seen as Milestone of Corruption", at: https://www.nytimes.com. reviewed at 30 /2017/11, (goo.gl/8Q2Bkm).

(٢) Ibid.

Somalia 2017 Presidential elections: Results" :and winner Mohamed Abdullahi Farmajo", at: http://kenyayote.com. reviewed at 30 /2017/11, (goo.gl/3E5sPq).
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38904481 reviewed at 10 /2017/12.

goo.) ,2017/11/africanews.com. reviewed at 30 /gl/idivMR).

(٣) حول النظام الانتخابي الذي تمّ تطبيقه؛ انظر: UNSOM, Fact Sheet, at: https://unsom.unmissions.org. (Reviewed at January 5, 2017, (goo.gl/VFv9jP).

(٤) United Nations, "Election of New Parliament 'a Milestone' in Somalia's Post-conflict Transformation, Special Representative Tells Security Council", Meeting coverage and press release. reviewed at 5 January 2017 at: https://www.un.org/press/en/2017/sc12698.doc.htm

(٥) Newsplex Team, "Jubilee gets Senate majority as independents locked out", at: http://www.nation.co.ke. reviewed at 5 January, 2017, (goo.gl/erNQnY).

(٦) Newsplex Team, "Only two in five MPs return to house", at: http://www.nation.co.ke. reviewed (at 5 January, 2017, (goo.gl/vf6yqS).

شـــهدت معدلات إحلالٍ كبيرة في الممثلين، فمثلاً: أخفق أكثر مـــن ٦٠٪ من النوابِ في الاحتفـــاظ بمقاعدهم في الجمعية الوطنية[١]، وســـارت الانتخابات الرئاسية بعكس ذلك الاتجـــاه، وواقعيّاً: جرت الانتخابات الرئاســـية بين الغريمَيْـــن التقليديَّيْـــن، وهما: الرئيـــس المنتهية ولايته «أوهـــورو كينياتا» (ينتمي لجماعـــة الكيكويو الإثنية أكبر الجماعات الإثنيـــة بالبلاد)، والمعـــارض الرئيس «رايلا أودينجا» (جماعة لويـــو الإثنية)، متزعماً الحركة الوطنية البرتقالية و«التحالف الوطني العظيم».

وقد شـــهدت الانتخابات اتهامات مبكرة ومتكررة من المعارضة؛ بحدوث انتهاكات من المؤسّســـات الحكومية لصالـــح الرئيـــس والتحالف الحاكم، وطالـــت الاتهامات مفوضيـــة الانتخابات نفســـها، التي طالبهـــا «أودينجا» بالامتناع عن إعلان النتائج لحين التحقق من صحة تقارير مراكز الاقتراع ونتائجها.

وقد أســـفرت النتائـــج، التي أُعلنت في أغســـطس ٢٠١٧م، عن فوز الرئيس «كينياتا» بنسبة ٥٤٪، مقابل ٤٦٪ لـ«أودينجا»، ما أدى لاندلاع بعض أعمال العنف.

وبرغم شـــهادات بعثة الاتحاد الإفريقي وغيرها من البعثات الخارجية بنزاهة الانتخابات، وعدم وجود دلائل على تلاعبٍ مركزيٍّ أو محلي[٢]، رفض «أودينجا» قبول النتائج المُعلنة، واحتجّ عليها في المحكمة العليا. وفي حكم تاريخي لها؛ قضـــت المحكمة العليا بإلغاء النتائج وإجراء انتخابات جديدة في غضون ٦٠ يوماً؛ استناداً إلى ارتكاب اللجنة العليا للانتخابات مخالفات، وقال القاضي «ديفيد مارانجـــا»- وهو ينطق بالحكم الذي أيده أربعة قضاة (من أصل ســـتة)-: إنّ «إعلان فـــوز كينياتا باطل ولاغ»، وأضاف أنّ لجنة الانتخابات «فشـــلت أو أهملـــت أو رفضت إجـــراء الانتخابات الرئاسية بطريقة تتفق مع ما يمليه الدستور»[٣].

وقد طالب «أودينجا» بإدخال إصلاحاتٍ جوهرية على لجنة الانتخابات قبل الإعادة، وهو ما لم تتمّ الاستجابة له، وعلـــى إثر ذلك قرّر مقاطعة الانتخابات، الأمر الذي لاقى استجابةً لدى مؤيديه، فجاءت نسبة المشاركة في الإعادة ٣٩٪ تقريبـــاً، مقابل ٧٩٪ في الجولـــة الأولى، كما قامت لجنة الانتخابات- لأســـبابٍ أمنية- بإلغاء الانتخابات في أربع مقاطعات (من أصل ٤٧)، ونحو ٢٥ دائرة انتخابية[٤].

وقـــد أعلنت لجنة الانتخابات فـــوز الرئيس المنتهية ولايته «أوهورو كينياتا» بولايةٍ رئاسية جديدة، بعد حصوله على ٩٨,٢٪[٥].

وبعد وقـــتٍ قصيرٍ من إعـــلان فـــوز «كينياتا» كرّر «أودينجا» دعوته للعصيان المدني؛ لإرغام السلطات على إجراء انتخاباتٍ جديدة، وشـــرع المتظاهرون في إحراق إطارات السياراتٍ في مدينة «كيسومو» بغرب البلاد وفي حي «كيبيرا» الشـــعبي بنيروبي، ما رفع عدد القتلى الذي شـــهدته الانتخابات من أغســـطس إلـــى نوفمبر ٢٠١٧م إلى ٦٠ قتيـــلاً، ليُطل من جديدٍ شـــبح أحداث الفوضى والعنف فـــي ٢٠٠٧م، خاصّةً بعد تأييـــد المحكمة العليا صحة انتخابات «كينياتا»، الأمـــر الذي اعتبره المراقبون نتاج ضغوطٍ وتهديـــدات تعرّض لها القضـــاة، عزّز ذلك مقتـــل الحارس الخاصّ لنائب وزير العدل بالبلاد على يد مجهولين[٦].

---

(١) Ibid.

(٢) Mercy Wairimu,"Kenya Election Was Fair, No Sign Of Manipulation - Eac, Eu Observers", Star, at: https://www.the-star.co.ke. reviewed at 2017/12/1, (goo.gl/sNyG1X).

(٣) BBC News, "Kenya presidential election cancelled by Supreme court", at: http://www.bbc.com/news/world-africa-41123329. reviewed at: 30 /11/2017.

(٤) Ibid. also: Kenya's election may turn nasty as the opposition disputes the count, the Economist, at: https://www.economist.com. reviewed at 2 /12/2017, (goo.gl/uQwj6g).

(٥) Jason Burke, "Kenyan president declared winner of disputed election rerun", The Guardian. at: https://www.theguardian.com. reviewed at 2 /12/2017, (goo.gl/r9ohjC).

(٦) The Guardian 20 November 2017, "Kenya

ثانياً: انتخابات دول وسط القارة: تأجيلات وتلاعبات قانونية دستورية:

كان من المفترض إجراء الانتخابات في (الكونغو الديمقراطية، والكونغو برازفيل، ورواندا)، لكن تمّ تأجيل الانتخابات الرئاسية في الكنغو الديمقراطية، وشهدت الدولتان الأخريان تلاعبات دستورية وتغييرات قانونية؛ لتمكين السلطات الحاكمة من البقاء في الحكم.

ففي الكونغو الديمقراطية:

أجلّت مفوضة الانتخابات إجراء الانتخابات الرئاسية- التي كان من المقرر عقدها في نهاية سبتمبر ٢٠١٧م- إلى أبريل ٢٠١٩م؛ بدعوى تنقية سجلات الناخبين وإعدادها، وتهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أنّ ذلك التأجيل حلقةٌ من حلقات التأجيل المتتالية للانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في نهاية ٢٠١٦م[١]، ثم في أعقاب ما سُمّي بـ«الحوار الوطني»، الذي حضرته الأطراف الحكومية وبعض المعارضة، تمّ توقيع اتفاقٍ لتأجيل الانتخابات لنهاية ٢٠١٧م[٢].

وقد برّر مؤيدو تأجيل الانتخابات الرئاسية تلك الخطوة بـ«نقص التمويل»، في ظلّ الحاجة لمراجعة السجلّ الانتخابي قبل الانتخابات وتنقيته، وتسجيل الراشدين الجدد (يُقدّر عددهم بـ٨ ملايين)، وقدّرت اللجنة أنّ المراجعة قد تستغرق ١٣ شهراً، ما يجعل إجراء الانتخابات في موعدها مستحيلاً[٣].

في المقابل: أكدت المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أنّ هذه الحجج تندرج ضمن «مخطط لإبقاءٍ دائم للرئيس الحالي في الحكم»، وصرّح المتحدث باسم «جبهة المواطن»، أكبر منصّة سياسية واجتماعية في الكونغو الديمقراطية، بأنّ جميع التبريرات التي تقدّمها الحكومة غير صحيحة، وهدفها فقط تبرير فترة رئاسية جديدة للرئيس «كابيلا»[٤]، حيث قضت- أيضاً- المحكمة الدستورية بأحقية الرئيس «كابيلا» في البقاء بالحكم لحين إجراء انتخاباتٍ جديدة[٥]، كلّ هذا يعزّز شكوك البعض في إمكانية سعي «كابيلا» لتغيير الدستور خلال تلك الفترة، وإزالة عقبة الفترتَيْن من الدستور[٦].

وفي الكونغو برازافيل:

أُجريت أول انتخابات تشريعية في ظلّ دستور ٢٠١٥م، والذي أُلغي بموجبه حاجز «العمر» و«عدد الولايات الرئاسية» للترشّح لانتخابات الرئاسة، وأُجريت الانتخابات لكلٍّ من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ (تتكون منهما الهيئة التشريعية).

بالنسبة لانتخابات الجمعية الوطنية: قدّم حزب «مؤتمر العمال الكونغولي» الحاكم مرشحين في ١٢٨ (من أصل ١٥١) دائرةً انتخابية في انتخابات ٢٠١٧م،

court upholds President Kenyatta's election victory", at: https://www.theguardian.com. (goo.gl/csVs56).

(١) Reuters, No Congo election until mid-2019, 2017/12/says electoral commission, reviewed 2 at: https://af.reuters.com/article/topNews/idAFKBN1CG1KO-OZATP

(٢) Bethany Allen-Ebrahimian, How Ballots Are Being Used to Delay the Congolese Election, Foreign Policy, at: http://foreignpolicy.com. (goo.gl/pJR9gB) ,2017/12/reviewed at 4.

(٣) Ibid.

(٤) Jason Burke, "Go Kabila go': new effort to oust DR Congo president despite fear of violence", at: ,2017/12/The Guardian. reviewed at 2 https://www.theguardian.com/world/2017/oct/02/go-kabila-go-new-effort-to-oust-drc-president-despite-fear-of-violence

(٥) Salam Solomon, "How Long Will DRC Allow President Kabila to Remain in Office?", VAO at: https://www. 2017/12/news, reviewed at 5 voanews.com/a/drc-kabila/3544137.html

(٦) John Mukum Mbaku, "The postponed DRC elections: the major players", Africa in focus Brookings, at: https://www.brookings.edu/blog. (goo.gl/bVsKZM) ,2017/12/reviewed at 5.

وهي نسبةٌ تفوق كثيراً منافسيها. وشاركت بعض أحزاب المعارضة الرئيسة بأعدادٍ قليلةٍ من المرشحين، كما شاركت معظم الأحزاب الصغيرة، والمرشحون المستقلون أيضاً، بدعمٍ مباشرٍ وتشجيعٍ من النظام والرئيس «ساسو نغيسو»، وفي كثيرٍ من الحالات كانت المنافسة على المقاعد بين أنصار الرئيس من نفس الحزب، وشهدت الانتخابات ترشح عشرين وزيراً وثلاثةٍ من أبناء الرئيس لعضوية البرلمان[١].

ويرجع ضعف مشاركة المعارضة لانقسامها حول جدوى المشاركة، في ظلّ ارتفاع رسوم الترشح للانتخابات، والتعقيدات الإدارية والمالية للترشح، وفي ظلّ عدم شرعية إعادة انتخاب الرئيس «ساسو نغيسو» لفترةٍ رئاسيةٍ جديدة في انتخابات مارس ٢٠١٦م[٢].

أُجريت انتخابات مجلس النواب في ١٦ يوليو ٢٠١٧م، وحسب بيانات الداخلية؛ بلغت نسبة المشاركة ٤٤٪، وبرغم انعدام المنافسة- تقريباً- بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى؛ شهدت الانتخابات اتهامات من بعض المرشحين للجنة الانتخابية بمحاباة منافسيهم من الحزب الحاكم، أدت في بعض الحالات لإعادة الانتخابات، كما أدت أعمال العنف إلى عدم التصويت في ٨ (من أصل ١٤) دوائر انتخابية بمقاطعة «بول ماليبو» بالجنوب الشرقي، والإبقاء على عضوية أعضاء البرلمان عن تلك الدوائر.

وقد أسفرت جولتا الانتخابات عن فوز الحزب الحاكم بـ٩٠ مقعداً (من أصل ١٥٢)[٣]، وعلى حين لم يفز ثلاثة من الوزراء الذين ترشحوا للانتخابات؛ فاز أبناء الرئيس «ساسو نغيسو» الثلاثة بمقاعد في البرلمان[٤].

ولم يختلف الحال في مجلس الشيوخ، الذي جرت انتخاباته غير المباشرة في ٣١ أغسطس ٢٠١٧م، على ٦٦ مقعداً، فاز حزب العمل الحاكم بـ٤٤ مقعداً، وفاز بمعظم المقاعد المتبقية أحزابٌ أخرى مؤيدة للحكومة أو المرشحون المستقلون، ولم تفز أحزاب المعارضة بسوى مقعدَيْن. وبهذه النتائج سيطر «حزب العمل الكونغولي» على رئاسة الجمعية الوطنية وجميع المناصب الرئيسة فيه؛ عدا زعامة المعارضة[٥]!

وفي رواندا:

جرت الانتخابات الرئاسية في ٤ أغسطس ٢٠١٧م، وهي ثالث انتخابات متعددة المرشحين، وأول انتخابات بعد إقرار دستور ٢٠١٥م، والذي بمقتضاه صار بمقدور «بول كاجامي» الترشح لفترةٍ رئاسيةٍ ثالثة بعد إقرار تعديلات دستورية في استفتاءٍ عام، حظيت بنسبة تأييدٍ ٩٨٪ من الأصوات، ما دعَا المعارضة ودبلوماسيّين غربيّين للتشكيك في نزاهة الاستفتاء.

وبرغم إقرار التعددية الحزبية ووجود تسعة أحزاب؛ فإنه لا توجد في رواندا معارضة حقيقية، فحزب «الجبهة

(١) Trésor Kibangula, “Carte: les principaux duels des législatives au Congo-Brazzaville”, Jeune Afrique, 13 July 2017, at: http://www.goo.) ,2017/12/jeuneafrique.com. reviewed at 5 .(gl/CeCFjR

(٢) Trésor Kibangula, “Législatives au Congo-Brazzaville: « J’y vais… j’y vais pas ?»”, Jeune ,2017/12/Afrique 05 juillet, 2017. reviewed at 5 a la: https://translate.google.com/?hl=ar#fr/ar/20a%20%2F2017%2F12%revise%20au%205la%3A
see also, Africa News, “Congo: Second round of legislative polls amid opposition boycott”, at: http://www.africanews.com. reviewed at .(goo.gl/c7kxTx) ,2017/12/7

(٣) حول تفاصيل النتائج؛ راجع: http://archive.ipu.org/parline-e/reports/2071_E.htm

(٤) Le Monde Afrique., “Au Congo-Brazzaville, victoire sans surprise du parti de Denis Sassou Nguesso aux legislatives”, Le Monde Afrique, at: http://www.lemonde.fr/afrique. ,2017/8/at 3 .(goo.gl/GmK8rJ) ,2017/12/reviewed at 12

(٥) حول نتائج مجلس الشيوخ وتوزيع المناصب الرئيسة في اللجان؛ راجع: http://www.congoactuel.com/liste-des-resultats-definitifs-des-elections-senatoriales-du-31-juillet-2017
http://www.congoactuel.com/senatoriales-2017-la-majorite-presidentielle-rafle-tous-les-sieges-de-brazzavill

الوطنيـــة الرواندية» بزعامة «بول كاجامي»، بتشـــكيلاته المتشعّبة إلى أصغر القرى، يسيطر على الحياة السياسية. وقد امتنعت ثمانية أحزاب عن طرح مرشحين للرئاسة في مواجهة «كاجامي»، وأعلن معظمها دعمه وتأييده للرئيس.

وقد تمثّل المنافسان الرئيســـان في مرشحَيْن اثنَيْن مغمورَيْن سياســـياً: «فرانك هابينيز» زعيم حزب «الخضر الديمقراطي»، والمرشـــح المستقل «فيليب مبايمانا» وهو صحافي، قضى نصف حياته في فرنســـا وبلجيكا، واسمه مجهـــول لدى الروانديّيـــن الذين لم يســـمعوا به إلا منذ أســـابيع قليلة؛ ما جعل ترشّـــحه مثار تندّر الجماهير في رواندا وبعض المراقبين.[١]

وبالرغم من فارق الإمكانات بين المرشحين؛ اشتكى منافسَـــا «كاجامي» من أنه لم يُتح لهمـــا الوقت الكافي- خلال الحملة الانتخابية التي اســـتمرت ثلاثة أســـابيع- لجمع المال وتنظيم مؤتمرات لتعريف الشـــارع الرواندي بهما بشكلٍ أفضل، ومن تضييق السلطات المحلية عليهما، وترهيبها لمؤيديهما.

وعلى صعيد الترشح أيضاً؛ تمّ منع «توماس ناهيمانا»، وهو قسّ كاثوليكـــي مثير للجدل، من دخـــول البلاد إثر إعلانه نيته للترشّـــح في مواجهة الرئيـــس «كاجامي»[٢]. وكذلـــك لم يُســـمح لـ«ديانا رويجارا» الشـــابّة ذات الـ٣٥ عامـــاً، وابنة أحد أثرى رجال الأعمال الروانديّين، بخوض سباق الرئاسة، ففي أعقاب إعلان «رويجارا» نيّتها للترشّح وشـــنّها هجوماً لاذعاً على «كاجامي»، متهمّةً إيّاه بالفساد وقمع المعارضيـــن والوقوف وراء مقتل والدها، والاختفاء القســـري للناشطين، تسربت على شـــبكة الإنترنت صورٌ عارية لـ«رويجارا»، ثم تمّ إقصاؤها وآخرين[٣] من السباق الانتخابـــي بدعوى عدم جمعها لمـــا يكفي من التوقيعات الصحيحة المؤهلة للترشـــح[٤]، كما تـــمّ اعتقالها وأمها وأختها بعـــد الانتخابات، ووُجّهت لها تهـــمٌ؛ منها التهرب الضريبـــي والتحريـــض على النظـــام والتزويـــر[٥]. وقد وجّهت العديد من المنظمات الدولية والحقوقية انتقادات للانتخابات التي جرت في البلاد، والممارســـات القمعية للنظام في مواجهة معارضيه[٦].

ثالثاً: انتخابات دول غرب إفريقيا: مفاجآت وتدخلات وتحولات:

أُجريت الانتخابات، البرلمانية أو الرئاســـية، خلال ٢٠١٧م، في: (السنغال، وليبيريا، وجامبيا).

في جامبيا:

لمّا كانت الانتخابات الرئاســـية فـــي جامبيا- التي أُجريـــت في الأول من ديســـمبر ٢٠١٦م- قد اســـتمرت أحداثها ونتائجها معلقةً حتى يناير ٢٠١٧م؛ فقد تمّ تناولها أيضاً في الإطار الزمني لهذا المقال.

ولعلّ من دوافع تناول انتخابات جامبيا- أيضاً-: أنها حملت مفاجأة، تمثّلت في فوز مرشـــح تحالف المعارضة

---

(١) All Africa, Rwanda: Ex-Journalist to Face 2017/2/President Kagame in August Poll, 6 at: http://allafrica.com/ ,2017/12/reviewed at 12 .stories/201702070335.html

(٢) The East African, "Rwanda denies ,2017/4/controversial priest entry again", at: 24 at: http://www.theeastafrican.co.ke. reviewed at .(goo.gl/GzHPH3) ,2017/12/12

(٣) VAO News, "Three Rwandan Presidential Candidates Disqualified Amid Criticism", at: https://www.voanews.com. 2017/7/7 .(goo.gl/UwLXiD) ,2017/12/reviewed at 12

(٤) Tom Gardner, Rwanda is like a pretty girl with a lot of makeup, but the inside is dark and dirty", the Guardian at 4 August 2017, at: https://www. ,2017/12/theguardian.com. , reviewed at 12 .(goo.gl/j5qDAp)

(٥) Jason Burke, Rwandan president's challenger charged with inciting insurrection, The Guardian, at: https://www.theguardian.com. ,2017/10/4 .(goo.gl/ECfLFB) ,2017/12/reviewed at 12

(٦) Human Rights Watch, "Rwanda: Politically reviewed ,2017/7/Closed Elections", at 14 at: https://www.hrw.org/ ,2017/12/at 12 rwanda-politically-closed-/18/08/news/2017 elections

«أداما بارو» على الرئيس المنتهية ولاياته العديدة «يحيى جامع»، والذي كان قد وصل إلى سدّة الحكم في أعقاب انقلابٍ عسكريٍّ عام ١٩٩٤م، وترجع المفاجأة- في جانبٍ منها- إلى أنّ تلك المرّة تعدُّ المرّة الأولى التي تنتقل فيها السلطة في جامبيا بالانتخابات الشعبية منذ الاستقلال في ١٩٦٥م، أخذاً في الاعتبار تصريح الرئيس «جامع» أنه يطمح أن يُعينه الله لحكم البلاد لمدة مليار عام، وما صاحب الانتخابات من تصريحاتٍ وممارسات، تشير في مجملها إلى السعي إلى قمع المعارضة[١]، واستخدام موارد الدولة وهيمنتها على وسائل الإعلام للتأثير في النتيجة، حيث أكد «جامع» أنّ الاحتجاجات بعد الانتخابات لن يتمّ التسامح معها، كما تمّ حظر تطبيقات المراسلة المتنقلة، مثل «واتساب» و«فايبر»، في الفترة السابقة للانتخابات، وخلال الانتخابات تمّ أيضاً منع الوصول إلى الإنترنت والمكالمات الهاتفية الدولية، وحُظر على المراقبين الدوليّين من الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مراقبة الانتخابات، ولكن سُمح لعددٍ قليلٍ من مراقبي الاتحاد الإفريقي بالوصول لها[٢].

وقد تنافس في الانتخابات ثلاثة مرشحين: الرئيس «يحيى جامع» عن حزب «التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء»، وهو الحزب الحاكم المهيمن منذ ١٩٩٦م، الثاني: «أداما بارو» مرشح «تحالف المعارضة» الذي ضمّ ثمانية أحزاب معارضة، الثالث: «ماما كندة» عن حزب «مؤتمر جامبيا الديمقراطي»[٣].

حصل «بارو» في النتائج النهائية على ٤٣,٣٪ من إجمالي الأصوات والأغلبية، تلاه «جامع» ٣٩,٦٪، وبالمركز الثالث «ماما كندة» ١٧,١٪[٤].

وبرغم اعترافه عشية الانتخابات بهزيمته، وإعرابه عن استعداده للتعاون مع الرئيس الجديد، نكص «يحيى جامع» بعد أسبوع عن اعترافه بالهزيمة، وطالب بإعادة الانتخابات في ظلّ لجنة انتخابية «تخشى الله»، ما أدى إلى تصاعد الأحداث وتوترها على الساحة الداخلية، وإلى تداعياتٍ إقليمية ودولية.

فعلى الصعيد الداخلي؛ أعربت العديد من قوى المجتمع المدني والمؤسّسات رفضها إعادة الانتخابات، مطالبةً «جامع» بتسليم السلطة، ومهددةً بالإضراب العام. صاحب ذلك مخاوف من اندلاع أعمال عنفٍ بين أنصار جامع وخصومه، ما أدى إلى فرار العديد إلى دول الجوار (السنغال، غينيا بيساو).

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي؛ أدانت (الإيكواس)، وكذلك الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن، مساعي «جامع» للتملّص من النتائج، وبرغم الوساطات العديدة رفيعة المستوى لتسوية الأزمة ظلّت المشكلة تتفاقم لتمسّك كلّ طرفٍ بموقفه، ما دعَا دول «الإيكواس» إلى تحريك بعض وحداتها العسكرية تجاه «جامبيا» لإجبار «جامع» على احترام النتائج، وهو ما أدى في النهاية إلى رضوخه في ٢١ يناير ٢٠١٧م، وقبوله الخروج الآمن إلى منفى خارجي بواسطة «الإيكواس»، لتبدأ حقبةٌ جديدة في تاريخ البلاد؛ قاعدتها وأحد معايير تقييمها تصريح الرئيس المنتخب ووعوده بـ«توحيد الأمّة المنقسمة» و«تعزيز وتوطيد الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، لشعبنا»، وأنه سوف يشكّل حكومة انتقالية مؤقتة تتألف من أعضاء من تحالف المعارضة، وسوف يتنحى عن الرئاسة في غضون ثلاث سنوات[٥].

---

(١) BBC News, "Gambia's Jammeh loses to Adama Barrow in shock election result", at: 2/12/2017/reviewed at 14 ,2017/12/2 at: http:// .www.bbc.com/news/world-africa-38183906

(٢) Ibid.

(٣) Jollof News, "Gambia 2016: Candidates 2016/11/Begins Election Campaign", at 14 at: https://jollofnews. ,2017/12/reviewed at 14 gambia-2016-candidates-/14/11/com/2016 .begins-election-campaign

(٤) BBC News, "Gambia's Jammeh loses to Adama Barrow ….", op.cit.

(٥) BBC News, "Ex-President Yahya Jammeh leaves The Gambia after losing election", at: at: http:// ,2017/12/reviewed at 14 ,2017/1/22

وفي ٦ أبريل ٢٠١٧م أُجريت الانتخابات البرلمانية في جامبيا (تُعَدُّ الأولى في عهد الرئيس الجديد «بارو»)، وقد خاض الانتخابات تسعة أحزاب إضافةً إلى المستقلين[١]، وأسفرت عن فوز «الحزب الديمقراطي المتحد» بـ٣١ مقعداً (من إجمالي ٥٣)، تلاه حزب «المؤتمر الديمقراطي الجامبي» بزعامة «ماما كندة» بخمس مقاعد؛ متساوياً مع حزب «المصالحة الوطنية»، وحزب «التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء» (الحزب الحاكم السابق)، الذي فقد ٣٨ من مقاعده السابقة في البرلمان، وهو ما اعتبره البعض بمثابة توابع لنتائج الانتخابات الرئاسية، وتجسيداً لأحد ملامح الحياة السياسية في معظم أنحاء قارة إفريقيا، وهو هيمنة الحزب الحاكم على المؤسّسات السياسية المختلفة[٢].

وفي السنغال:

جرت الانتخابات البرلمانية في ٣٠ يوليو ٢٠١٧م لاختيار أعضاء البرلمان (١٦٥ عضواً)، بعد أن كان مقرّراً إجراؤها مطلع الشهر نفسه.

وقد سعى ائتلاف الأحزاب التي تدعم الرئيس «سال» إلى الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٢م، وترأس رئيس الوزراء «محمد ديون» قائمة المرشحين الوطنيّين للائتلاف.

وفي المقابل؛ وصلت مشاورات المعارضة، لإقامة ائتلافٍ وقائمةٍ موحدة لخوض الانتخابات، إلى طريقٍ مسدود بنهاية مايو ٢٠١٧م، وذلك لعدم الاتفاق على مَن يترأس قائمة مرشحي الائتلاف[٣]، الأمر الذي عزّز فرص الرئيس «سال» في الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية، وتعزيز سلطاته خلال السنتَيْن المتبقيتَيْن من ولايته بفوزٍ مريحٍ على المعارضة[٤].

وقد تنافست ٤٧ قائمةً لأحزابٍ وتحالفاتٍ حزبية (مقابل ٢٤ قائمةً فقط تنافست في الانتخابات التشريعية ٢٠١٢م)، أبرزها قائمة التحالف الرئاسي «بينو بوك ياكار»، التي يوجد على رأسها- على المستوى الوطني- رئيس الوزراء «محمد بون عبدالله ديون»، وجاء رئيس الجمعية الوطنية «مصطفى نياس» على رأس قائمة، فيما قاد وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط «أمادو با» قائمةً أخرى، ولم يحل سجن عمدة داكار «خليفة صال» (على خلفيّة اتهامه في قضية فساد واختلاس أموال عمومية- وفق وجهة نظر الحكومة-، فيما ترى المعارضة أنّ ما قامت به السلطات هو مجرد تصفية حسابات سياسية، وإقصاء لكلّ منافسٍ محتمل في الرئاسيات القادمة) دون ترشحه على رأس قائمة تحالف عدة أحزاب، كما شهدت هذه الانتخابات عودة الرئيس السنغالي السابق «عبدالله واد» (٢٠٠٠-٢٠١٢م) إلى الساحة السياسية، حيث سعى المعارض ذو الـ٩١ عاماً إلى نيل مقعدٍ في البرلمان على رأس تحالفٍ حزبي آخر[٥].

وكانت العملية الانتخابية قد شهدت بعض العراقيل الإدارية، من بينها: تأخر حصول الكثيرين على البطاقات الانتخابية، ما دعَا المجلس الدستوري إلى السماح بالإدلاء بالأصوات استناداً إلى إثباتات الهوية الأخرى، الأمر الذي اعتبرته قوى المعارضة انتهاكاً للقواعد الانتخابية، وتدخلاً من المجلس الدستوري في غير اختصاصه في ظلّ وضوح قواعد الانتخاب التي تنصّ على أنه: «لا

.www.bbc.com/news/world-africa-38706426

(١) Africa News, "239 candidates to contest for Gambia's 53 parliamentary seats in April", at: 30 ,2017/3/14 at: http://www.africanews.com. reviewed at 14 ,2017/12/ (goo.gl/JntnLb).

(٢) Barrow's party wins Gambia parliamentary election", at: 7 ,2017/4/ ,2017/12/reviewed 14 at: http://www.dw.com/en/barrows-party-wins-gambia-parliamentary-election/a-38339340

(٣) Edith Ngcobo, "Senegal – A divided opposition 2017/6/for the legislative election", at: 30 at: https://www.cnbcafrica.com. reviewed at 14 ,2017/12/ (goo.gl/ZYrhwk).

(٤) DV, "Senegal's ruling coalition wins large majority"., at 5 ,2017/8/ at: http:// goo.) ,2017/12/www.dw.com/en. reviewed at 14 (gl/yGQbNE.

(٥) Edith Ngcobo, op.cit.

انتخاب دون بطاقة الهوية والبطاقة الانتخابية»[١].

ولم يغب دَوْر الطرق الصوفية والحركات الإسلامية عن المشهد الانتخابي، وإن تفاوتت الأدوار والمواقف؛ ما بين توجيهٍ وإرشاد، وحياد، ومساندة ودعم[٢].

وقد أسفرت النتائج عن هيمنة قائمة ائتلاف الحزب الحاكم على ١٢٥ مقعداً (من ١٦٥) محتلاً المرتبة الأولى، وجاء في المقام الثاني الائتلاف الذي يتزعمه الرئيس السابق «واد» بـ١٩ مقعداً، ثم ائتلاف «خليفة صال» بـ٧ مقاعد، وتوزعت بقية المقاعد على ائتلافاتٍ وأحزاب أخرى، في حين خرج أكثر من ثلاثين حزباً وائتلاف حزبي صفراً من المقاعد، ما يجعل شرعية بعض تلك الأحزاب السياسية ومردودها الاجتماعي موضع تساؤل[٣].

وعقب إعلان النتائج؛ أعلن الائتلاف المعارض بقيادة «خليفة صال» الرفض القاطع للنتائج على مستوى مقاطعة مدينة داكار التي تعطي الفوز للائتلاف الحاكم، مطالباً المجتمع بعدم الاستجابة لتزوير النتائج وتصريحات الحكومة، معتبراً الأمر تراجعاً ديمقراطيّاً، وشهدت مدينتا داكار وطوبى- معقلا المعارضة والقوة الديموغرافية- توتراً وتصعيداً سياسيّاً، وصل أحياناً إلى حدّ استخدام لغة العنف السياسي، الموجودة بهما، وما تحظى به «العاصمة» من رمزٍ سياسي، و«طوبى» من تأييدٍ ديني[٤].

وفي ليبيريا:

أُجريت انتخابات عامّة في ١٠ أكتوبر ٢٠١٧م، لانتخاب رئيس يخلف الرئيسة المنتهية ولايتها «إلين جونسون سيرليف»، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، بعد فترتَيْن رئاسيتَيْن.

وأظهرت نتائج الجولة الأولى من التصويت حصول «جورج ويا» (لاعب كرة القدم) مرشح حزب المعارضة الرئيسي «الائتلاف من أجل التغيير الديمقراطي» على ٣٨,٤٪ من الأصوات؛ مقابل ٢٨,٨٪ لصالح «جوزيف بواكاي» نائب الرئيسة المنتهية ولاياتها ومرشح حزب «الوحدة» الحاكم، وجاء في الترتيب الثالث «تشارلز ووكر برومسكين» من حزب «الحرية» بـ٩,٦٪[٥].

وقد أقرّ البيان الأوليّ للبعثة الأوروبية لمراقبة الانتخابات، الصادر في أكتوبر ٢٠١٧م، بسلمية الانتخابات بصفةٍ عامّة، مع الإقرار بوجود بعض الانتهاكات، قام بها موظفون عموميون، أعاقت المساواة بين المتنافسين، كما تلقّت البعثة ادعاءات بشأن الاستخدام غير المتكافئ لموارد الدولة والدعاية الانتخابية، علاوةً على ارتفاع معدّلات شراء الأصوات بالهدايا المادية، خاصّةً في المناطق الريفية والشعبية.

وبالنظر لعدم حصول أيّ مرشح على أغلبية في الجولة الأولى؛ تمّ إجراءُ جولةٍ ثانية بين المرشحَيْن الرئيسيَّيْن: «جورج ويا» و«جوزيف بواكاي»، في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧م، بعد أن كان من المقرر إجراؤها في ٧ نوفمبر، ولكن تمّ تأجيلها بعد تقدّم مرشح المركز الثالث «برومسكين» بطعنٍ ورفضته المحكمة العليا[٦].

وقد استثمر المرشحان لانتخابات الإعادة تلك الفترة في عقد تحالفاتٍ مع الجماعات والأحزاب القائمة في البلاد؛ سعياً لحسم نتيجة الانتخابات بنسبةٍ مريحة[٧].

---

(١) DV, "Senegal's ruling coalition wins large parliamentary majority", op. cit.

(٢) هارون باه، الانتخابات التشريعية السنغالية ٢٠١٧: قراءة في التحولات والمكاسب، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٧/٨/٢١م، روجع في ٢٠١٧/١١/٣٠م، على الرابط: http://cmerc.ma/index.php/2013-10-15-06-00-59.html

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، وانظر: DV, "Senegal's ruling coalition wins large parliamentary majority", op.cit,

(٥) Africa News, "2017 Review: African presidential elections [2] Liberia, Angola and Somaliland", at: http://www.africanews.com. reviewed at 2017/12/18, (goo.gl/VgQhT7).

(٦) Ibid.

(٧) Brooks Marmon, "Liberia will hold its presidential election next week. Here's what you need to know", The Washington Post at: https://www.washingtonpost. ,2017/12/19

وقد أسفرت انتخابات الإعادة، التي أُجريت في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧م، عن فوز «جورج ويا» على منافسه «بواكاي»، وبات عليه مواجهة العديد من التحديات الموروثة عن النُّظُم والحكومات السابقة؛ أبرزها تراجع ثقة الشعب في الحكومة ووعودها، ونقص التمويل والاستثمارات اللازمة للتنمية[١]. ولعله مما قد يساعد «وايا» في مهمّته- أو يزيد من تعقيدها- موجة التفاؤل المصاحبة لانتخابه، والتي يمكن أن تعطيه مساحة من الوقت- النظام أحوج ما يكون لها- لترتيب أوضاعه، وفي المقابل يمكن أن تمثّل مزيداً من الضغوط بفعل الآمال المعلقة على الرئيس الجديد، والميراث الثقيل للنظام الذي يتعيّن عليه مواجهته.

وتعدُّ تلك الانتخابات أول انتخابات تُشرف عليها لجنة الانتخابات الوطنية، وتديرها مؤسّسات الدولة وقوات الأمن الوطني بالكامل، منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠٠٣م.

رابعاً: الانتخابات في دول الجنوب.. تبادل أدوار وتغيير الوجوه:

شهدت دولتان فقط بالجنوب الإفريقي (ليسوتو، وأنجولا) إجراء انتخابات، عامّة في الأولى، وتشريعية رئاسية في الثانية، خلال فترة الرصد بهذا المقال، ويمكن القول بأنّ السمة الرئيسة لنتائج الانتخابات في الدولتَيْن هي تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة في ليسوتو، وتغيّر الوجوه الحاكمة مع بقاء هيمنة الحزب الحاكم في أنجولا.

ففي ليسوتو:

وفي أعقاب التصويت بسحب الثقة من رئيس الوزراء «باكاليثا موسيسلي»؛ تقدّم الأخير بطلبٍ إلى ملك البلاد بحلّ البرلمان والدعوة إلى انتخاباتٍ مبكرة، رافضاً خيار التنازل عن منصبه لنائبه وبقاء البرلمان والحكومة، وبموافقة الملك على حلّ البرلمان تمّت الدعوة إلى انتخاباتٍ برلمانية مبكرة.

كان «باكاليثا موسيسلي»، زعيم حزب «المؤتمر الوطني»، قد تولّى منصبه في فبراير ٢٠١٥م بعد فوزه في الانتخابات العامّة على رئيس الوزراء الأسبق «توم ثابان» زعيم حزب «وفاق كل الباسوتو»[٢].

جرت الانتخابات البرلمانية في ٣ يونيو ٢٠١٧م؛ لانتخاب جميع أعضاء الجمعية الوطنية (١٢٠ عضواً)، شارك فيها ٢٩ حزباً وائتلافاً حزبيّاً، وبعض المستقلين، وفاز حزب المعارضة «وفاق كل الباسوتو» بقيادة «ثابان» بـ٤٨ مقعداً؛ مقابل ٣٠ مقعداً لحزب «المؤتمر الوطني» بزعامة «موسيسلي»، وجاء حزب «مؤتمر ليسوتو» ثالثاً بـ١١ مقعداً، وحزب «تحالف الديمقراطيّين» ٩ مقاعد، وحزب «حركة التغيير الاقتصادي» ٦ مقاعد، وحزب «باسوتو الوطني» ٥ مقاعد، و«الجبهة الشعبية للديمقراطية» ٣ مقاعد، وتوزعت خمسة مقاعد على خمسة أحزاب، بواقع مقعدٍ لكلّ حزب، في حين أُعلنت ثلاثة مقاعد خاليةً لوفاة الفائزين بها[٣]، في المقابل لم يحصل المستقلون وأكثر من ١٧ حزباً وائتلافاً حزبيّاً على مقاعد[٤].

---

(١) Agnieszka Paczynska, "No matter who replaces Ellen Johnson Sirleaf as Liberia's president, these four challenges loom", The Washington Post, 13/11/2017, reviewed at 19/12/2018.com. (goo.gl/f9eSKT).

(٢) News24, "Lesotho votes in third election in 3 years", 6/2017, at: https://www.news24./com/Africa/2017/12, reviewed at 17 /2018. (goo.gl/HmQfyC).

(٣) Lesotho Times "Final elections tally announced", at 6/2017/6, reviewed at 17/12/2017, at: http://www.lestimes.com/final-elections-tally-announced.

(٤) IOL, "Thabane wins most seats in Lesotho elections", 6/2017/6, reviewed at 17/12/2017, at: https://www.iol.co.za/news/africa. (goo.gl/TuHc65).
See also: BBC News, "Lesotho election: Thomas Thabane's ABC defeats Mosisili's DC", at: http:// www.bbc.com/news/world-africa-40185357, reviewed at 17/12/2017, at 7/6/2017.

وقد أعلن حزب «وفاق كل الباسوتو» عن عزمه تشكيل حكومة ائتلافية مع كلٍّ من «تحالف الديمقراطيّين» وحزب «باسوتو الوطني»؛ مقابل دعواتٍ أخرى لتشكيل حكومة وحدة وطنية للحفاظ على الاستقرار الوطني، وبرغم اغتيال زوجته بالرصاص في ١٤ يونيو ٢٠١٧م؛ أدى «ثابان» اليمين رئيساً للوزراء في ١٦ يونيو[١].

وفي أنجولا:

أُجريت الانتخابات التشريعية في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧م، وحسب النظام الانتخابي يصبح المرشح الأول للحزب الفائز رئيساً للبلاد، لذا كان من المتوقع أن يكون الرئيس «دوس سانتوس» على رأس قائمة مرشحي الحزب الحاكم «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» (مبلا)، إلا أنّ الأخير أعلن عدم رغبته للترشح مع احتفاظه برئاسة الحزب، وتمّ اختيار «جواو لورينزو» وزير الدفاع ونائب الرئيس- والمعروف بولائه للرئيس «سانتوس»- ليكون المرشح الأول للحزب وبالتالي المرشح للرئاسة[٢]. وبرغم خسارته ٢٥ مقعداً من حصته في البرلمان السابق؛ حصد حزب «مبلا» أغلبية مقاعد البرلمان بحصوله على ١٥٠ مقعداً (من إجمالي ٢٢٠)، وجاء حزب «الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا التام» (يونيتا) في المركز الثاني بـ٥١ مقعداً، بزيادة ١٩ مقعداً عن نصيبه السابق، وفي المركز الثالث ائتلاف «التقارب الواسع من أجل إنقاذ أنجولا» بـ١٦ مقعداً، وحصل حزب «التجديد الاجتماعي» على مقعدَيْن، بينما حصل حزب «الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا» على مقعدٍ واحد[٣].

وقد اعترضت بعض أحزاب المعارضة، وفي مقدمتها «يونيتا»، على النتائج، وطعنت عليها متهمةً الحكومة والحزب الحاكم بتزييف إرادة الناخبين، إلا أنّ المحكمة الدستورية قضت في ١٣ سبتمبر ٢٠١٧م بصحة الانتخابات ورفض الطعون[٤].

ولا شك بأنّ امتلاك الرئيس الجديد أغلبية الثلثين (٦٨٪) من مقاعد البرلمان يمثّل عنصر دعم رئيسٍ له في مستهل ولايته الأولى خلفاً للرئيس «سانتوس»، ولا شك أيضاً بأنّ خسارة الحزب الحاكم لـ٢٥ مقعداً لصالح المعارضة واتهامات المعارضة للحكومة برغم ذلك بالتزوير، تحمل دلالات احتقان وتراجع في شعبية الحزب الحاكم في الشارع الأنجولي[٥]، ويتبقى السؤال: هل سيظل «لورينزو» ملتزماً سياسات «سانتوس» وظلّه؛ أو سيخطّ له مساراً مغايراً يحقق بعض طموحات الشعب الأنجولي؟

خامساً: الانتخابات في إفريقيا: العوارض والقيود:

كشفت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي شهدتها إفريقيا عام ٢٠١٧م، عن استمرار مجموعة من العوارض والقيود والانتهاكات المصاحبة للانتخابات، الجامع المشترك بينها هو: تطويع الآليات الديمقراطية لتلبية رغبة رؤساء النُّظُم والأحزاب الحاكمة في البقاء في السلطة.

---

(١) Ismail Akwei, “Devastated’ Lesotho PM inaugurated after fatal shooting of wife”, Africa at: http://www.africanews. 2017/06/News at: 16 .(com. (goo.gl/GhqSpN

(٢) Africa News,“2017 Review: African presidential elections [2] Liberia, Angola and Somaliland”, at: http://www.africanews.com. reviewed at .(goo.gl/N7kxH6) ,2017/12/18

(٣) BBC, “Angola’s ruling MPLA wins parliamentary election, commission says”, at at: http:// ,2017/12/reviewed at 17 ,2018/8/25 www.bbc.com/news/world-africa-41052544

(٤) Angola’s Constitution Court rejects appeal to annul election results Read more at: https://www.standardmedia. .(co.ke. (goo.gl/jJkEUh
See also, Daily Nation, “Angola’s new era as 2018/8/Kenyan poll row ends in court”, at 27 at: http://www.nation.co.ke. reviewed at .(goo.gl/WyPKs2) ,2017/12/17

(٥) Africa News, “Angola’s ruling MPLA won August 23 polls by 61% – final results”, at at: http://www.africanews.com. 2017/9/6 .(goo.gl/jBDT4Q) ,2017/12/reviewed at 17

ويمكن إجمال أبرز القيود والانتهاكات فيما يأتي[1]:

١- الشـروط والممارسات الدسـتورية أو القانونية غيـر المألوفة، التي تسـتهدف الحدّ من المشـاركة، أو الحيلولة دون ترشـح شـخصٍ أو حزبٍ بعينـه، أو إزالة عقبات تحول دون ترشـح القابض على السلطة مرةً ثالثة ورابعة؛ فالنصوص الدسـتورية والمؤسّسـات القانونية (المحاكـم)، كما يتبيـن في تجربة دول وسـط إفريقيا وغيرها، يسهل التلاعب بها والحيلولة دون تطبيقها؛ بزعم عدم وفـرة التمويل اللازم (نموذج الكونغو الديمقراطية)، أو بتعديلهـا- لإزالة القيود التـي تحول دون رغبة النُّخب الحاكمة في مواصلة الحكم- على نحو ما تمّ في (رواندا، والكونغو برازافيل)، أو بإجبار المؤسّسات المعنية- ترغيباً وترهيباً- على الإقرار بالأمر الواقع (نموذج محاكم كينيا، والكنغو الديمقراطية).

٢- التلاعب في الجداول الانتخابية وأسلوب تسجيل الناخبيـن، على اختلافٍ في حجم التلاعب، ومدى تأثيره في النتائج، على نحو ما أشـرنا في انتخابات (السنغال)، وكذا التحجج بتنقيتها لتأجيل انتخابات (الكونغو).

٣- المشـكلات الفنية التـي ترتبط بطبيعـة النُّظُم الإدارية والهيئات المشرفة على الانتخابات، ومدى كفاءتها فـي إدارة العملية الانتخابية، ومدى اسـتقلالها وحيادها، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّ أحد الملامح الأساسية للانتخابات في إفريقيا هي عدم كفاءة الأجهزة القائمة على إدارتها وافتقارها للكفاءة، علاوةً على عدم استقلالها، ولعل في النموذج (الكيني)، والضغوط التي تعرضت لها المحكمة العليـا، وكذلك إلغـاء الانتخابات في بعـض المقاطعات والدوائر في كلٍّ من (الكونغو برازفيل، وكينيا)، شواهد على تلك الظاهرة التي تعرفها معظم انتخابات القارة.

٤- عدم كفاية عدد المراقبين الدوليّين في ظلّ العدد الكبير للجان الانتخابية على مسـتوى الدولة٥٠، وصعوبة التغلـب على تلك العقبـة؛ لما يتطلبه ذلـك من نفقاتٍ باهظة ومتطلبـات تأمين وحماية المراقبين، وهو ما يثير التساؤل حول مدى جدية المراقبة الدولية للانتخابات في البلـدان الإفريقية، وخصوصاً مـن المنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الإفريقي، في ظلّ ما كشـفت عنه انتخابات (كينيا) التي وصفتها بعثـة المراقبة الإفريقية بالنزاهـة والشـفافية، فـي حين حكم القضـاء الكيني بإعادتها؛ لنقيض الأسباب التي ذكرتها بعثة المراقبة!

٥- المنـاخ والممارسـات المصاحبـة للحمـلات الانتخابيـة، وتتمثل أهمّ الانتهاكات في: عمليات التضييق على الأحزاب والمرشحين المعارضين للنظام الحاكم في حقهـم في الاتصال بناخبيهم أو عقـد اللقاءات، وكذلك التحيّز الواضح في استخدام الأدوات الإعلامية المملوكة للدولة لصالـح المرشـحين التابعيـن أو الموالين لها، والتضييق على المعارضين (نموذج جامبيا).

٦- ويرتبـط بالمناخ والبيئـة الثقافية كذلك: ظاهرة التصويت القائـم على الإثنية والروابـط القَبَلية، وكذلك تداخل الجماعات الدينية والروحية في الشؤون السياسية، التي ما زالت تمثّل ظاهرةً من الظواهر الرئيسة في مختلف نمـاذج الانتخابات الإفريقية، سـواء في ذلك من أحرزت تقدّماً في سـلّم الإجراءات الديمقراطية (تعددية حزبية، انتخابات دورية، تبادل سلمي للسلطة؛ كالسنغال)، أو تلك التـي ما زالت تحيا واقعيّاً في ظلّ هيمنة جماعة أو حزب بعينه على الحياة السياسـية في البـلاد (مثال: أنجولا، كينيا، الكونغو)، وهو ما يفسّـر في جانبٍ منه ظواهر مثل: التشظي الحزبي في البلاد، وظاهرة استئثار بضعة أحزاب وائتلافات حزبية بحصاد الانتخابات أيّاً كان نوعها، وخروج العديد من الأحزاب والجماعات صفر اليدين منها.

٧- اسـتخدام وسـائل الإعلام المملوكة للدولة في الدعايـة للحـزب الحاكم، في الوقت نفسـه الذي مثّلت فيه جولات المسـؤولين وتصريحاتهـم ضمنيّاً نوعاً من الدعايـة للحزب والنُّخبة الحاكمـة، وهو الأمر الذي مثّل

(١) تـم الاعتماد بصفة أساسية في هـذا الجزء على بحثنا الخاص بالانتخابات والنُّظُم الانتخابية في إفريقيا، راجع: محمد عاشور مهدي، «الانتخابات والنظم الانتخابية في إفريقيا بعد الحرب البـاردة»، في عالية المهدي و محمد كمال (محررين)، النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م، ص١١٦.

سـمةً عامّةً في كلّ الانتخابات التي شـهدتها دول القارة خـلال العام ٢٠١٧م، على نحوٍ أخلّ بمبدأ المسـاواة بين المرشـحين، وهو الاتهام الرئيس الـذي لم تخل منه أيٌّ من الانتخابات سـالفة البيان، الأمر الذي بات ملمحاً من ملامـح الانتخابات الإفريقية، ويـكاد يكون عُرفاً بها؛ أن يسـتخدم النظام الحاكم- ليس فقط وسائل الإعلام- بل مختلف موارد الدولة ومؤسساتها.

٨- وعلـى صعيد عمليـة التصويت وفـرز أصوات الناخبين؛ مثّلت ظاهرة عدم الشـفافية أبرز ملامح تلك القيـود، كما أنّ الوجود المكثف للمسـؤولين الحكوميّين أثناء عملية فرز الأصوات مثّل هو الآخر أحد أبرز ملامح تقييد حرية العملية الانتخابية، ففي (السـنغال) اتسمت العملية الانتخابية بسوء الإدارة، حيث لم تفتح بعض مراكز الاقتـراع أبوابها، وكان هناك نقصٌ في الأوراق الانتخابية مقارنةً بالناخبين، فضلاً عن عدم دقة القوائم الانتخابية علـى نحوٍ حال دون قدرة كثيرٍ مـن الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، وبلغ سـوء الإدارة أقصاه فـي (كينيا) لدرجة إلغاء المحكمة المختصة نتائج الانتخابات وإعادتها.

سادساً: الانتخابات الإفريقية: حقائق ودلالات:

- أنّ نزاهة أو فسـاد النظام الانتخابي لا ترتبط بإحكام الصياغـة القانونية- على أهميتها- فقـط، ولكن الأهمّ هو اتسـاق النظـام المسـتخدم وتلبيته لاحتياجـات المجتمع وأولوياتـه، حيث يصعب في كثيرٍ من المجتمعات التوفيق بين الاحتياجات والمطالب المختلفة، الأمر الذي يقتضي- أحياناً- تقديم تنازلات وتضحيات فيما يتصـل بمعادلة الموازنة بين عدالة التمثيل والمشاركة؛ والحاجة للاستقرار والأمن.

- أنه لا تكفي قوة النصوص الدستورية للحفاظ على التجارب الديمقراطية الوليـدة، وأنه لابدّ من وجود قوى وطنية داخلية، ومناخ إقليمي ودولي مساند لتلك التجارب، على نحو ما تشير تجربة (جامبيا).

- أنـه على الرغم مـن الصورة القاتمـة عن الحياة السياسية في إفريقيا؛ فإنّ الملاحظ أنّ ثمّة اتجاهاً متنامياً في دول القارة للتمسك بالديمقراطية والتعددية الحزبية، مع ميلٍ جارفٍ أيضاً لقبول التداول السـلمي للسلطة؛ على الرغـم مما قد يطرأ على هذين التوجهَيْن من انتكاسـات ممثلة في قيودٍ غير شـرعية علـى التجربة، فإنّ ذلك كله لا يقلل مـن حقيقة التجارب الإفريقية للتداول السـلمي للسـلطة، وهو ما يفـرض ضرورة متابعة تلـك التجارب بالرصد والتحليل التفصيلي؛ للوصول إلى شـروط النجاح ومقتضياته، وأسباب وعوامل الإخفاق في كلّ تجربة.

ختاماً:

في ضوء ما سـبق؛ يمكـن القول: بأنّ الممارسـة الديمقراطية بوصفها مرحلةً من مراحل جهود الإصلاح، التي تهدف للتخلص من ظواهر الاسـتبداد والاسـتئثار بالسـلطة وتحقيق الحكم الرشـيد، وما يترتب عليه من اسـتقرارٍ أمني وازدهارٍ تنموي، تتطلب توفر مجموعة من الشروط في العملية الانتخابية، يتمثّل أهمّها في:

- إطار قانونـي ملائم لصياغة شـروط الانتخابات وإجراءاتها.
- إنشـاء هيئة انتخابية محايدة ومستقلة عن الإدارة الحكومية، وتجسـيد ذلك الحياد والاسـتقلال من خلال طريقـة تعيين هـذه الهيئة وتشـكيلها، وإسـناد عملية الإشـراف والتحكم لها حتى في حالة اشـتراك موظفين حكوميّين في أعمالها.
- تعيين الشروط اللازم توافرها في الناخب والمرشح بطريقةٍ عامّة مجردة.
- حياد وسـائل الإعلام المملوكة للدولة، وحياد قوى الأمـن، واقتصار دَوْرها على حمايـة العملية الانتخابية، وضمان عدم استخدام مؤسّسات الدولة ومواردها لصالح هذا الطرف أو ذاك من أطراف العملية الانتخابية.
- نشـر الوعي لدى الناخبين بحقوقهم ومسؤوليتهم في الاختيار وفق معايير صحيحة، وليس بحسـب ولاءات ضيقة أو مصالح شخصية، وتفعيل أدوات الرقابة الشعبية علـى الممارسـات الخاطئـة المصاحبـة للانتخابات، وبخاصّةٍ ظاهرة شـراء الأصوات، واسـتغلال مؤسّسات وموارد الدولة لصالح مرشحين بعينهم ■

النُّخب في غرب إفريقيا.. علاقة تكامل أم تقاطع؟

أ. دوغونا سيدو
باحث دكتوراه في القانون العام بجامعة ليل الثانية- فرنسا

تمثّل النُّخب، بأنواعها المختلفة، أحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني في أيّ مجتمع، فهي تؤدي دَوْراً كبيراً في تحرّك المجتمع الإنساني، وتوجيه الحياة الاجتماعية في مختلف اتجاهاتها وفي شتى تجلياتها، وهي تصنع التاريخ الإنساني وتحركه، وتحدّد صيرورته ومسيرته، وترسم ملامح التغيير الاجتماعي.

وبالرغم من التقدّم الكبير الذي حققته المجتمعات البشرية في فَهْم الديمقراطية، وفي التفنن في اختراع أنواع وأشكال الحوكمة، وبرغم التوسّع الكبير الذي حازته المشاركة السياسية من قِبَل جماهير المواطنين في مختلف ميادين الحياة والعمل، فإنّ النُّخب بقيت قوةً فاعلة وحاضرة في ممارسة دَوْرها الريادي في توجيه الشعوب وفي تحديد مسيرتها، فهي مَن تشغل أعلى مراتب التأثير والحركة، وهي بحكم الموقع الرفيع الذي تحتلّه في مراتب التنظيم الاجتماعي تقوم بصياغة السياسات، وتعبئة الموارد، وتنفيذ البرامج، ومراقبة أشكال الأداء المختلفة لمؤسسات الحكم

والثقافة وغيرهما من المؤسّسات المجتمعية الكبرى، ما يمدّها بالقدرة على فرض رؤيتها على المجتمع بما تمتلكه من آليات التأثير والتمويه والتوجيه والقمع.

فما «النُّخب» في السياقات الإفريقية؟ وما أنواع هذه النُّخب؟ وما وظائفها؟ وما العلاقة فيما بينها؟

أولاً: مفهوم النُّخب في السياقات الإفريقية:

لقد أخذ مفهوم «النُّخب» حيّزاً كبيراً في أدبيات الباحثين الأفريقانيّين من خلال أعمالهم المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية، ويعدُّ هذا المفهوم واحداً من المفاهيم العنيدة والمتمردة التي تفرض نفسها على نحوٍ إشكالي، وتطرح نفسها في ميدان الدراسة والتحليل بطابعِ الديمومة والاستمرار، ومن ثَمّ يصعب ايجاد تعريفٍ موحّد له لدى المهتمين به، سواء في كتابات الباحثين الأوروبيّين أو غيرهم، أو في الكتابات المتعلقة بالمجتمعات الإفريقية، حتى النظريات السيسيولوجية لم تستطع أن تقدّم للمصطلح مفهوماً متفقاً عليه.

لكن بالعموم؛ يمكن القول: إنّ مفهوم «النُّخبة» في اللغة يومض بدلالة: الانتخاب والاختيار والانتقاء والاصطفاء، وكون «النُّخبة»- تأتي بصيغة الجمع «نُخباً»- ترمز في أخصّ معانيها على السمو والارتقاء لتدل على معنى القلّة والندرة؛ متضمّنة في ذاتها دلالات التميّز ومعاني الصفاء والنقاء.

وقد أشار معجم «المصطلحات السياسية والدولية» إلى أنّ (Elite) يقابلها بالعربية (الصفوة)؛ أي: (عُلِّيَّة القوم)، وهُم أقليّةٌ ذات نفوذ تحكم الأغلبيّة، وتلعب هذه الصفوة دَوْراً قياديّاً وسياسيّاً لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفتهم[1].

وجاء في القواميس الفرنسيّة: أنّ النُّخبة أقليّةٌ متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها لخاصية التفوق والقدرة؛ بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات.

ويعرّف قاموس روبرت الفرنسي Le Robert

(١) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٩م، ص (٥٢-٥٣).

تحظى القيادات الدينية في مجتمعات الغرب الإفريقي باحترامٍ كبير؛ بناءً على الدَّوْر الكبيرِ الذي تمارسه هذه النُّخبة في المجتمع

النُّخبة بأنها: «مجموعةٌ من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقلٍ اجتماعيٍّ معيّن، وهُم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي»[2].

بناءً على هذه التصورات القاموسية؛ يمكن القول: إنّ النُّخبة جماعةٌ من الأفراد يمتلكون خصائص مميزة تجعلهم أكثر قدرة على التميز في أداء أدوارٍ شديدة الأهمية في حياة مجتمعاتهم، ولاسيما مجال توجيه المجتمع، واتخاذ القرارات السيادية المهمّة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من أنّ مفهوم النُّخب موغلٌ في القِدَم في الدراسات المجتمعية، وعلى الرغم من أهمية «النُّخب الإفريقية»، وارتباطها بعملية التراكم الرأسمالي عبر آليات وأدوات سياسية في المجتمع الإفريقي في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإنّ الدراسات الأولى عن النُّخب الإفريقية (إفريقيا جنوب الصحراء) كانت في الأربعينيات من القرن المنصرم. وقُبيل وما بعد فترات الاستقلال بقليل، الموافق لمنتصف الخمسينيات وبداية الستينيات، بدأ الاهتمام بهذا المفهوم يتكثف حول نخب تلك الدول الحديثة الاستقلال، وقد أخذت هذه الدراسات اتجاهات نسردها فيما يأتي.

(٢) Akoun André et autres, Le robert, seuil, dictionnaire de sociologie, France, éditions: les presse de Mama, 1999, p.175.

ثانياً: اتجاهات دراسة النُّخب في إفريقيا:

في دراسة النُّخب الإفريقية يمكن أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: الاتجاه التنموي:

وهو الاتجاه السائد في فترات الستينيات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ عملية التمايز المجتمعي ترتبط بمنطق تقسيم العمل، وأنّ التنمية تتضمّن فصلاً تدريجيّاً لفضاءات متمايزة مؤسسيّاً، ففي المرحلة ما قبل الاستعمار كان تمايز الأدوار في المجتمع محدوداً، حيث قامت نخبة من الأفراد بممارسة وظائف سياسية وعسكرية ودينية وإدارية غير متمايزة. وفي ظلّ الإدارة الاستعمارية بدأت هذه التمايزات تظهر بشكلٍ ملاحظ بين القطاعات السياسية والاقتصادية والبيروقراطية في الدولة، حيث بدأت تتشكل نخبةٌ إفريقية محلية، هذه النُّخب تعلمت على أيدي البعثات التبشيرية، وتلقت تدريباً قويّاً من المستعمرين للقيام بمهامّهم الإدارية في تسيير الشأن العام في أجهزة الدولة وفي الشركات التجارية.

الاتجاه الثاني: الاتجاهات الماركسية الجديدة:

كانت سيادتها في فترة السبعينيات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ إعاقة النهضة الإفريقية ارتبطت بالقوى التي أسهمت في استغلال ثروات القارة الإفريقية ونهبها، وبالعلاقة التبعية بين المركز والأطراف، أي نقل مركز السيطرة على الاقتصاد السياسي من القوى الرأسمالية الاستعمارية إلى قوى إفريقية تابعة، فقد تميّزت النُّخبة في هذه الفترة بطابع بورجوازي.

الاتجاه الثالث: اتجاه ما يُطلق عليه بالأبوية الجديدة:

ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أنّ ثمة تداخلاً واضحاً بين المجال العامّ والمجال الخاصّ في الواقع الإفريقي، وأنه عادةً ما يستخدم المنصب العام لتحقيق الثراء المادي. وفقاً لهذا الاتجاه؛ فقد أصبح الحصول على المنصب العمومي وسيلةً للترقية الاجتماعية، وطريقاً للوصول إلى قمّة الهرم الاجتماعي. هذا الاتجاه وإن كانت الدراسة منصبّة فيه على الدولة؛ فإنه يمكن ملاحظة التركيز على دَوْر النُّخب الإفريقية عند تحليل طبيعة الأدوار السياسية والاقتصادية في المجتمع.

ثالثاً: أنواع النُّخب الإفريقية في غرب إفريقيا ووظائفها:

في كلّ ميدانٍ اجتماعيٍّ أو قطاعٍ إنتاجيٍّ في المجتمع تنهض نخبةٌ تعبّر عنه وترسم حركته وتحدّد مساره، وتشكّل هذه النُّخب مجتمعةً ما يمكن أن نسمّيه مجتمع النُّخبة، هذا المجتمع له معالمه وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية، وله طموحه ومصالحه الخاصّة به.

وعلى الرغم من أنّ واقع النُّخب في غرب إفريقيا يشهد تداخلاً كبيراً وترابطاً قويّاً بين الأنواع التي يمكن استنتاجها؛ فإنه يمكن التفكيك بينها بشكل يسهّل التمييز بين أشكالها؛ تسهيلاً للفَهْم والتحليل.

النُّخب التقليدية:

لقد خضعت المجتمعات الإفريقية الحالية لكثيرٍ من التأثيرات الخارجية منذ الفترة الاستعمارية إلى اليوم، هذا ما يجعل هذا المجتمع يتميّز بعناصر نخبوية تقليدية عصرية على حدٍّ سواء. وبطبيعة الحال؛ فإنّ النُّخب التقليدية أو النُّخب المؤسّسة على أساسٍ تقليديّ سيكون هُم أول نخبة ترى نور الوجود في هذه المنطقة، وقد استطاع المستعمر إبقاء شأنهم في الوهلة الأولى؛ قبل تغييرهم قُبيل الاستقلال بالنُّخب العصرية التي تمّ تكوينهم في المؤسّسات التعليمية الأوروبية.

تتشكّل النُّخب التقليدية أساساً من زعماء القبائل، أو ما يُسمّى بـ«الزعماء التقليديّين»، وقد عرفت القارة الإفريقية- عموماً- هذه الظاهرة منذ عصورٍ قديمة، حيث كان الإنسان الإفريقي مضطراً لخلق هذا النوع من الحوكمة نظراً لخصوصية الحياة التي كانت يعيش فيها. وبرغم تجاهل دَوْر هذه النُّخبة لدى الكثير فإنّ هذه الفئة لا تزال تملك سلطةً قوية في كثيرٍ من دول غرب إفريقيا، وخصوصاً بعد انتقال أغلب هذه الدول من نظام التسيير المركزي[1] إلى نظام التسيير اللامركزي[2] للإدارة العمومية، ففي جميع

(١) المركزية: هي نمطٌ من التسيير الإداري، قائمٌ على الانفراد التامّ في صياغة القرار السياسي والإداري وتسيير الشؤون العامّة للدولة، انطلاقاً من المركز السياسي الذي هو العاصمة.

(٢) اللامركزية الإدارية: يُقصد بها توزيع الوظائف الإدارية

دول غرب إفريقيا- تقريباً-: من المستحيل عقد اجتماع في قريــة أو في حيٍّ دون موافقةٍ صريحة من الزعيم التقليدي، كما أنه من المســتحيل كذلك تســجيل النجاح للمشــاريع التنموية الموجهة للســكان، وخاصّة فــي المناطق القروية دون إشــراك هذه الفئات، بهذا الخصــوص يقول «دونالد راي» أستاذ العلوم السياســية بجامعة كالغاري بكندا، وهو يعرض للمركز الدولي لبحوث التنمية حلولاً لتنفيذ المشاريع التنموية: «نظراً لأنّ القادة لا يزالون مؤثرين، ولا تزال هناك عوائق أمام مشــروعات التنمية، فإنه يمكننا تسهيل العملية التنموية من خلال تشجيع مشاركة هؤلاء القادة»[1].

ويظهر دَوْر هذه النُّخب خصوصاً فيما يتعلق بمســألة الأراضي، القرية منها والحضرية، وبالرغم من أنّ المقرّر في هذه الدول أنّ الأرض ملكٌ للدولة؛ فإنّ أصحاب الســلطات التقليديّيــن هم مَن يملكــون حقوق الملكيــة الأولية لتلك الأراضي.

ويختلــف دَوْر هــذه النُّخب من دولةٍ لأخرى حســب سياقات مختلفة، منها علاقة السلطة القائمة بها، والمكانة التشريعية أو الوضع القانوني المخصّص لها، ففي دولٍ مثل: (غانا ونيجيريا وتوجو وبنين وكوت ديفوار)، تملك هذه الفئة ســلطةً كبيرةً من حيث التنظيم وحملها طابعاً أكثر رسمية؛ بالمقارنة مع بقيتها في الدول الأخرى، مثل: (مالي وبوركينا فاسو والنيجر.. وغيرها).

النُّخبة السياسية:

تشــكّل النُّخبة السياســية النواة الأساســية لمختلف التجليات النُّخبوية في المجتمعات الإنســانية، وتأخذ مكانة الــدَوْر المركزيّ والحيــويّ في توجيه الحيــاة الاجتماعية وإدارتهــا، وبناءً عليه؛ فإنّ النُّخبة السياســية هي: «جماعةٌ من الأشــخاص يتمّ الاعتراف بعظمة تأثيرها وســيطرتها في شــؤون المجتمع، حيث تشــكّل فيه هذه الجماعة أقليّةً حاكمة، يمكن تمييزها عن الطبقــة المحكومة وفقاً لمعيار

على الرغم من تعدُّد أشكال النُّخب في غرب إفريقيا؛ فإنه يمكن أن نلاحظ مدى التشابك بين النُّخب السياسية والنُّخب الدينية في الوقت الراهن وفي هذه المنطقة

القوة والســلطة والنفوذ والتأثير في المجتمع (...)، وذلك بســبب ما تمتلكه هذه الأقليّة من مميــزات القوة والخبرة في ممارسة الســلطة والتنظيم داخل المجتمع، الأمر الذي يؤهلها لقيادته»[2].

في غــرب إفريقيا؛ تكونت النُّخبة السياســية الأولى- الذين تولّوا الســلطة في الســتينيات- مــن مجموعة من المعلمين والأطباء والعسكريّين وبعض قادة الحركة العمالية، وقد عمل هذا الجيل من النُّخبة الحاكمة بشكلٍ دؤوب على بناء الدولة الوطنية المســتقلة، وبرغم أنّ هذه النُّخبة السياسية عانت بشــكلٍ كبيرٍ من الانقسام الداخلي بخصوص نظرتها لمستقبل إفريقيا وتحقيق ما سُــمّي بـ«الوحدة الإفريقية»؛ فإنّ كبار قيادي حركــة الوحدة الإفريقية (من أمثال كوامي انكرومــا بغانا، وموديبــو كيتا بمالي، وأحمد ســيكو توري بغينيا كوناكري) اســتطاعوا ترك بصماتٍ واضحةٍ ما أثرت بشــكلٍ عميق على تحقيق عملية التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا، فالمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا تُعَدُّ من أكبر التجمعات الإقليمية الناجحة في مجال التكامل الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا على الإطلاق، وستؤثر هذه الحركة كذلك على تأســيس تجمعــات أخرى في غــرب إفريقيا، مثل الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ومنظمة تنســيق قانون الأعمال بإفريقيا (أوهادا) وغيرها...، وســتؤثر كذلك حتى

بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات الجماعات الترابية أو المحلية.

(١) دور القيادات التقليدية في إفريقيا، انظر: https://www.idrc.ca/fr/article/le-role-des-chefs-traditionnels-en-afrique

(٢) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص (١١٧-١١٨).

على تأسيس الاتحاد الإفريقي.

وباعتبار أنّ النُّخب السياسية تعمل تحت مظلة ما يُسّمى بـ«الأحزاب السياسية»؛ فقد تضاعفت أعدادها بعد تجربة نظام «الحـــزب الواحد» الذي هيمن على دول غرب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من الاســـتقلال حتى التسعينيات من القرن الماضي، ففي مالي يصل عدد الأحزاب السياسية إلى ١٨٠ حزباً سياســيًّا، بينما يفوق عددها ٢٥٥ في السنغال، و١٣٠ في كوت ديفوار، و١١٥ في بوركينا فاسو.

بالعمـــوم؛ يمكن تقســـيم النُّخب السياســـية في غرب إفريقيا إلى ثلاثة أقسام حسب ثلاث مراحل مختلفة:

– في الفترة الممتدة من ١٩٦٠م إلى ١٩٧٠م؛ كانت إدارة الســـلطة السياسية أساساً من قِبَل المعلمين والأطباء وقادة النقابـــات العمالية. وعلى الرغم من مســـتوى التدريب غير المتجانس إلى حدٍّ ما؛ فإنّ هؤلاء القادة الأوائل- بأغلبيتهم- توجهوا في أعمالهم إلى تأسيس القومية الوطنية التي تعتبر ضرورية للتخلّص بشـــكلٍ أفضل من نير الاســـتعمار وإقامة بدايات لأمّة حقيقية.

– والفتـــرة بيـــن (١٩٨٠م-١٩٩٠م)؛ كانت صعبةً بوجهٍ خاصٍّ بالنسبة للبلدان الإفريقية، بسبب الكساد الاقتصادي الواســـع النطاق والديون الثقيلة. وقـــد أدى البحث عن حلٍّ لهذه الفترة من الأزمة الاقتصادية إلى تعميم برامج «التكيف الهيكلـــي» التي تعود أول اتفاقاتها إلـــى عام ١٩٨١م، ولكن التطبيـــق الصحيح لهـــذه البرامج يتطلـــب تحقيقه مناخاً سياسيًّا يتســـم بالحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية، من هنا تعرضت إفريقيا- منذ عام ١٩٩٠م- لتجربة إضفاء نوع من الحرية على الدولـــة والمجتمع، مع العودة إلى التعددية الحزبية المتكاملة ووصول جيلٍ جديد من القادة إلى الساحة السياســـية، وتتألف هـــذه القادة النُّخبوية من عســـكريّين «متمدنين»، وبعض القادة المدنيّين القدامى، وسياســـيّين شـــباب، وكثيرٌ منهم كانـــوا يعملون مستشـــارين للأنظمة العسكرية بين عامي ١٩٧٠م و١٩٩٠م.

– إنّ ظهـــور التعددية الحزبية فـــي إفريقيا في مطلع أعوام ١٩٩١م لم يُحدث تحولاً جذريًّا في الطبقة السياسية، إنّ خلط قـــادة هذه الفتـــرة الديمقراطية، بيـــن المدنيّين والعســـكريّين، لم يســـمح للديمقراطية بأن تكـــون حقيقةً ناجحة، وعاملاً مـــن عوامل التقدُّم، فمن بين مجموع بلدان غـــرب إفريقيا دولتان فقط يمكـــن اعتبارها مثالاً حيًّا على احترام الاحتياجات الديمقراطية، هما: بنين وغانا.

النُّخبة الثقافية أو النُّخب المتعلّمة:

هذه النُّخبة كانت موضـــع اهتمام كبير من قبل الكُتّاب والباحثين الذين كتبوا عن إفريقيا بشـــكلٍ عام، وعن غرب إفريقيا بشـــكلٍ خاص، حيـــث تُعَدُّ هذه الفئـــة هي النُّخبة بامتياز؛ باعتبار الدَوْر الرّيادي الذي قامت به، فقد كانت هي القوة الواســـطة بين المستعمِرين وبين الشعوب المستعمَرة، ثم أصبحت هي القوة الناطقة عن هذه الشعوب، وأخيراً بات بعضها هي الوارثة للســـلطات التي تركها المستعمِر، وقادة للدول الجديدة التي قامت على أنقاض الدول المســـتعمِرة غداة الاستقلال.

تتميز هذه النُّخبة بتكوينٍ ثقافي وتعليمي على النموذج الغربي، وبمستوى متدنٍ في الوهلة الأولى، لكن هذا المستوى تطور فيما بعد وتنوع بعد الحرب العالمية الثانية.

فـــي المراحل الأولـــى؛ قامت هذه النُّخبـــة بالاعتزاز بثقافتها الغربية الجديدة والابتعـــاد عن الثقافة الإفريقية، وذلك لأغراضٍ متباينة، لترجع إلـــى هذه الثقافة الإفريقية فيمـــا بعد، وتعمل علـــى اتخاذها قوةً فاعلةً وســـلاحاً لنَيْل مكتسباتها.

وقد قامت هذه النُّخبة بالدفاع عن اســـتقلال البلدان الإفريقيـــة وتحريرها من المســـتعمِر، وعملـــت دَوْراً كبيراً في عملية الصياغة الأيديولوجيـــة للدول الإفريقية ما بعد الاســـتعمارية، هذا الوضع ســـيؤدي إلى تواطئٍ بين النُّخبة المثقفـــة والنُّخبة السياســـية من أجل مواجهـــة تحديات مرحلة ما بعد الاســـتعمار، لتصبح هـــذه العلاقة فيما بعد متوترة حينما اتجهت الحكومات الإفريقية صوب التسلطية السياسية ونظام «الحزب الواحد».

وعلى الرغم من هذه الإشـــكالية بيـــن النُّخبتَيْن؛ يمكن التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى: متمثلة في معظم سنوات الستينيات من القرن الماضي، حيث سيطرت التوجهات الثورية التي تؤمن بقضيـــة الوحدة الإفريقية على رؤى المثقفين الأفارقة، لكن قلّة عدد هذه الفئة المثقفة، وعدم إدراكهم للواقع الإفريقي

بسبب طول غيابهم في الخارج للدراسة، أدت إلى محدودية الدَوْر الذي قاموا به في صياغة المشهد السياسي.

المرحلة الثانية: وقد شهدت المرحلة الثانية، الممتدة بين عامي ١٩٧٠م إلى ١٩٩٠م، تحالفاً واضحاً بين بعض النُّخب المثقفة والعسكريّين؛ من أجل صياغة ما بات يُعرف بالماركسية الإفريقية الجديدة، مثلما حدث في فولتا العليا (بوركينا فاسو الحالية)، وبنين، والمستعمرات البرتغالية السابقة.

أما المرحلة الثالثة: التي تبدأ منذ أوائل التسعينيات؛ فقد شهدت بروز نخبٍ مثقفة ليبرالية التوجّه، وهي نتاج المؤسّسات الدولية، وبصفةٍ خاصّة خريجي الجامعات الفرنسية والأمريكية الذين وصل بعضهم إلى سدّة الحكم، من أمثال: (عبده ضيوف في السنغال، وألفا عمر كوناري في مالي، وجون كوفور في غانا، والتيجان كبا في السيراليون)[1].

النخبة الدينية:

تتشكّل النُّخب الدينية- غالباً- من العاملين في الحقل الديني في مجال التشريع والخطابة والإمامة والتفسير والفقه والعلوم الدينية، متمثلة في المشايخ والأئمة والدعاة البارزين ووجهاء الطوائف الدينية ووعاظ الكنائس والمعابد، وعلماء اللاهوت والعقيدة، وزعماء الجمعيات الدينية وقيادي التجمعات الروحية، وكلّ مَن أصبح مرجعاً دينيّاً وزعيماً روحيّاً. فهي بالعموم: «فئة تتمتع بقسطٍ متميز من المعرفة الدينية، تؤهلها للقيام بعددٍ كبيرٍ من الوظائف الدينية، كالإفتاء والقضاء والتعليم، ولها سلطتها العلمية والدينية، ولها نفوذها على باقي الفئات الأخرى، كما لها مصالحها المشتركة وأدوارها».

تحظى القيادات الدينية في مجتمعات الغرب الإفريقي باحترام كبير؛ بناءً على الدَّوْر الكبير الذي تمارسه هذه النُّخبة في المجتمع، من فضّ النزاعات والعمل الدؤوب على حفظ السلام في المجتمع. ويعمل الجزء الكبير من

ما بين 1966م و1976م شهدت إفريقيا أكثر من مائة انقلابٍ ومحاولةٍ انقلابية، وبحلول عام 1978م كان ما يزيد عن نصف الدول الإفريقية محكوماً من قِبَل العسكريّين

هذه النُّخبة تحت ظلّ هيئات التجمعات الدينية، الحكومية وغير الحكومية، فتوجد في غرب إفريقيا- بمسمّيات مختلفة- كيانات تمثّل هذه النُّخب، وهذه الكيانات منها ما يمثّل المسلمين لدى الحكومات بغضّ النظر عن انتمائهم المذهبي أو العقدي، وإن كانت هناك تجاذبات بين الفئات على إدارتها، كالمجلس الإسلامي الأعلى في مالي، والمجلس الإسلامي الوطني في النيجر، ومنها كيانات تمثّل المسلمين في تلك البلدان حسب المذاهب العقدية المختلفة، نذكر على سبيل المثال: «جمعية أهل السنّة والجماعة» في كوت ديفوار التي تمثل المسلمين السنّة، و«المجلس الوطني للأئمة» في كوت ديفوار الذي يمثّل الفِرَق الأخرى.

النُّخبة العسكرية:

بعد الاستقلال؛ قام كثيرٌ من الزعماء السياسيّين باستخدام القوة العسكرية وتوظيف الجيوش الوطنية للأغراض السياسية، مثل قمع المعارضة السياسية وحشد التأييد السياسي لصالح النظام الحاكم، وقد أدى هذا الاستخدام إلى استخدام مضادٍّ من قِبَل العسكريّين ضدّ السلطات القائمة، ما أفضى إلى حدوث موجةٍ من الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، ففي خلال فترة ما بين ١٩٦٦م و١٩٧٦م شهدت إفريقيا أكثر من مائة انقلابٍ ومحاولةٍ انقلابية، وبحلول عام ١٩٧٨م كان ما يزيد عن نصف الدول الإفريقية محكوماً من قِبَل العسكريّين.

(١) د. حمدي عبدالرحمن، النُّخبة الإفريقية. تحدي العسكرة وتسليع السياسة، انظر: http://platform.almanhal.com/Files/2/57646، وجون أو. لغي، Une nouvelle génération de leaders en Afrique: quels enjeux ? (جيل جديد من القادة الإفريقية: أي آفاق؟، http://journals.openedition.org/poldev/120

رابعاً: النُخب الإفريقية في غرب إفريقيا: علاقة تقاطع أم تكامل؟

بشكلٍ عام؛ يعيش الواقع الإفريقي في شبه صراع بين بعض المجموعات النُّخبوية، ذلك لأنّ المجتمع الإفريقي المعاصر مبنيٌّ من شرائح نخبوية مختلفة، متماسكة أحياناً، ومتنافرة ومتصادمة أحياناً أخرى، والخلاف بينها قد يكون خلافاً أيديولوجيّاً عميقاً، يستمدّ نفسه من المرجعيات والدّين والعقيدة والإيمان، وهذه الشرائح كالآتي:

١- الشريحة الغربية:

تنطلق هذه الشريحة في بنائها الفكري وممارساتها الواقعية من تصورات غربية، وتسعى إلى استنساخ النموذج الغربي في تنظيم المجتمع، ثم تنزيله على الواقع الإفريقي دون اعتبارٍ للخصوصيات الثقافية والمنظومات الفكرية المحلية؛ لأنّ النموذج الغربي- في رأي هذه الشريحة- هو السبيل الأوحد لبناء مجتمع مدني متحضّر، وغيره من النماذج لا يصلح للعصر ولا يستطيع أن يحقق للإنسان الإفريقي الحضارة والرفاهية والتنمية التي يتوق إليها، وهذه الشريحة في الحقيقة من إفرازات التثاقف الإفريقي-الغربي في أهمّ محطاته التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الشريحة هي صاحبة الحلّ والعقد في إفريقيا، وهي التي تتحكّم وتهيمن على مناصب أخذ القرار على مستوى القطاعات الرسمية الحيّة العامّة والخاصّة، ولا شيء في الواقع ينبئ بتغيير هذا المعطى في المستقبل القريب.

والحقيقة: أنّ هذه الشريحة- من النُّخبة الإفريقية- بدأت تتراجع في غرب إفريقيا، وبالخصوص بعد اعتماد التعددية الحزبية التي سمحت بتأسيس أحزاب سياسية مضادة لهذا النمط من التفكير.

٢- الشريحة الأفريقانية:

نشأت هذه الشريحة كردّ فعلٍ للخطابات الغربية العنصرية التي تجعل من «الإنسان الأسود» الإنسان الوحيد الذي لم يشارك بلبنةٍ في بناء الحضارة/ الثقافة الإنسانية في تشكّلها عبر التاريخ المديد، إذن فالأفرقة (أو الأفريقانية أو الاستفراق) حركة زنجية تشمل الأفارقة والأفروأمريكيّين، تحاول حفر التاريخ من أجل اكتشاف مساهمة الثقافة الإفريقية الأصيلة في التاريخ الإنساني العالمي، ومن ثمّ تشييد هوية إفريقية ذاتية مستقلة على الصعيد الإبستمولوجي والأيديولوجي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وذلك بهدف التصدّي لتغريب الإنسان الأسود أو تشريقه.

تؤمن هذه الشريحة بأنّ أية نهضة إفريقية حقيقية لا يمكن أن تتحقق في الواقع إلاّ إذا قام الأفارقة بقطيعة راديكالية مع الثقافات المستوردة، وبالتالي إعادة ارتباطهم بأفريقانيّتهم وبتراث أصولهم التليد في كلّ نشاطات الحياة البشرية فلسفية وثقافية وسياسية واجتماعية...، وبذلك فقط يتمكنون من إعادة إنتاج وعيهم التاريخي الجمعي conscience historique collective، واسترجاع سيادتهم على أنفسهم، والتخلُّص من ربقة التبعية إلى فضاءات الإبداع الفسيح.

تختلف مواقف هؤلاء من الأديان عموماً، فمنهم مسلمون[١]، ومنهم مسيحيون[٢]، ومنهم مَن يدين بالديانات الإفريقية الأصيلة- كما يدّعون- مثل الكاميتيسم kémitisme[٣]، ومنهم مَن يختار ديانات شبه وضعية مستحدثة مثل رستافاريسم rastafarisme[٤]، ومنهم كذلك مَن لا يلقي للدّين بالاً، إلاّ أنّ القاسم المشترك الذي يجمعهم قاطبةً هو الاهتمام بالتراث الإفريقي

(١) نذكر من هؤلاء على سبيل المثال: مالكوم إكس الأمريكي وبقية أعضاء حركة «أمّة الإسلام» الأمريكية، وقد كان مالكوم عضواً في الحركة ثم استقال منها لخلافات داخلية، كما يمكن أن نذكر من المسلمين هنا: الأنتربولوجي السنغالي شيخ أنتا جوب، والعالم الغيني مخترع كتابة انكو سلومانا كنتي.

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال: مارتن لوثر كينغ، وجوزيف كزربوا...

(٣) للمزيد عن هذه الديانة انظر: http://fr.wikipedia.org/wiki/K%C3%A9mitisme.

(٤) للمزيد عن هذه الحركة/الديانة انظر: http://fr.wikipedia.org/wiki/Rastafarisme.

الأصيل حتى السابق على الأديان السماوية الثلاثة[1]، واتخاذ هذا التراث منطلقاً لبناء واقعٍ إفريقيٍّ معاصرٍ مستقلٍ عن التأثيرات الخارجية.

وأخيراً هذه الشريحة وإن كان لها حضورٌ سياسي نسبي؛ فإنّ أغلب أنشطتها إنما تتمركز في المجال الثقافي التعليمي الأكاديمي في الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحث العلمي.

٣- الشريحة الإسلامية:

تمثّل هذه الشريحة الصوت الإسلامي الصامد، الذي لم تستطع المحاولات الاستعمارية إسكاته واستئصال جذوره من الحياة الإفريقية، فالشريحة الإسلامية تتميّز بالديناميةِ والفاعلية والرغبة في التموقع، إذ إنّ الديانة الإسلامية وإن كانت تمثّل في أغلب الدول الغرب إفريقية أكثرية السكان؛ فإنّ التدُّين فيها تدُّيناً ميّتاً لا يتحرّك ولا ينزع إلى أخذ الصدارة والواجهة في حراسة الدّين وسياسة الدنيا، ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل تاريخية، ليس المستعمِر بريئاً منها، ولكن ليس هنا مجال الحديث عن ذلك.

تؤمن هذه الشريحة بأنّ النموذج الإسلامي للبناء الاقتصادي والتأطير الاجتماعي هو سبيل الخلاص من الواقع الإفريقي المتهرئ، الناتج عن الابتعاد عن تعاليم الدّين الإسلامي الحنيف، وتستهدف- من هذا المنطلق- استرجاع الحكم الإسلامي إلى الصدارة في الدول الإفريقية؛ كما كان في التاريخ الإفريقي في عهد الإمبراطوريات والممالك والسلطنات الإفريقية الكبرى؛ محاولين إيقاظ الحسّ الإسلامي النائم في الضمير الجمعي الإفريقي.

هذه الشريحة بالرغم من أنّ لها حضوراً بشكلٍ أو آخر في الساحة الإفريقية؛ فإنّ من الحقّ الاعتراف بأنّها تعاني من عدم النضج الفكري، وتفتقر إلى رؤى ومناهج وبرامج عملية واضحة، تستطيع بها أن تنافس الشرائح الأخرى في حلبة الصراع من أجل البقاء، لذا فقد بقيت محصورةً جدّاً في نطاقات وميادين ضيّقة في المساجد والمدارس وحلقات الدراسة، أمّا حضورها في المسرح الرسمي والحكومي فهو «ضعيفٌ».. لئلاّ نقول بأنه «معدوم». إلاّ أنّ السنوات العشر الماضية شهدت تحسّناً كبيراً في هذا المجال، استطاعت هذه الشريحة خلالها تكوين أحزاب سياسية، شاركت في الانتخابات الوطنية في أكثر من دولة إفريقية، في مالي والسنغال...، كما استطاعت بناء جمعيات وطنية قويّة، قادرة على فرض نفسها على الحكومات المحلية والاعتراض على برامج هذه الأخيرة؛ كما كان الحال في مشروع قانون الأحوال الشخصية بمالي.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة «حركات» في هذه الشريحة اتخذت مساراً آخر من أجل الوصول إلى مطالبها، هو مسار العنف المسلح، أو ما تسمّيه هذه الجماعات بـ«الجهاد الإسلامي»، وإن كانت نشأة هذه الحركات حديثة العهد؛ فإنّها لا تزال تتوسع وتثبّت أقدامها في أكثر من دولةٍ بغرب إفريقيا، نذكر على سبيل المثال: حركة «بوكو حرام» بنيجيريا، وحركة «القاعدة» في الغرب الإسلامي في مالي والنيجر وموريتانيا، وحركة «أنصار الدين» وحركة «التوحيد والجهاد» بشمال مالي.

الخاتمة:

على الرغم من تعدُّد أشكال النُّخب في غرب إفريقيا؛ فإنه يمكن أن نلاحظ مدى التشابك بين النُّخب السياسية والنُّخب الدينية في الوقت الراهن وفي هذه المنطقة، فقد أصبحت القيادات الدينية قوةً لا يمكن تجاوزها في المشاركة السياسية وفي تسيير الشأن العام؛ لما لها من حضورٍ قويٍّ وشعبيةٍ جارفة، ومصداقية لدى فئات الشعوب المختلفة، وتقديمهم صورةً شاملةً متكاملة للدّين يمزج بين النصوص الشرعية وتطبيقاتها الواقعية، هذا في الأغلب، وعلى خلاف ما تمّ تسطيره في دساتير دول غرب إفريقيا من كون هذه الدول دولاً علمانية؛ إلا أنه يجب أن نعترف بأنّ علمانية تلك الدول تختلف بشكلٍ كبير عن علمانية الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا ■

(١) ومن ذلك عنايتهم البالغة بالحضارة الفرعونية القديمة، بل هي منطلقهم الأساس لتقرير أطروحاتهم عن مركزية الإنسان الإفريقي وريادته في إنتاج الثقافة الإنسانية والتاريخ البشري العالمي.

التغيّرات الديموغرافية في قارة إفريقيا

د. محمد فرج عبدالعليم علام
مدرس الجغرافيا البشرية – كلية الآداب –
جامعة المنوفية – مصر

إنّ فَهْم أنماط الانتقال الديموغرافي والوبائي لأي مجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأطر التغيرات الديموغرافية التي مرّ بها، ولقد حظيت نظرية التحول الديموغرافي Demographic Transition باهتمام كبير، يماثل الاهتمام الذي قوبلت به نظرية «مالثوس» من قبل، وهي باختصار تمثل «العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، وما تنتجه من مؤشرات ديموغرافية؛ تنعكس على معدل النمو السكاني في المجتمع»[١].

فتاريخيّاً؛ يميل السكان إلى التحول من الخصوبة والوفيات المرتفعة إلى الخصوبة والوفيات المنخفضة[٢]، إذ يتركز انخفاض الوفيات عادةً بين الرضع وصغار السّن، ويظهر التحول الديموغرافي في البداية بين الشباب، وفي المراحل المتأخرة بين قوة العمل، وأخيراً بين كبار السّن[٣]، إذ تزيد متوسطات أمد الحياة وتتأخر الوفيات حتى أعمار كبار السّن.

ويشير التاريخ السكاني لقارة إفريقيا إلى أنّ القارة قد طرأ عليها تغيّرات في بنيتها الديموغرافية، وذلك استجابةً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّت وتمرّ بها، فلقد شهدت القارة نموّاً سكانيّاً بصورة مطردة

(١) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص١٢٨.

(٢) United Nations, Changing Levels and Trends in Mortality: The Role of Patterns of Death by Cause, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2012, P.2.

(٣) محمد عبد الرحمن، بطالة الشباب وفرص العمل المستحدثة في الوطن العربي: دراسة مقارنة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١١م، ص١٦٣.

على مدار تاريخهـــا؛ فيما عدا الفترة من (١٧٥٠–١٨٥٠م)، أي خلال قرن، إذ نجد أنّ الحجم الســـكاني تناقص من (٩٥ مليون) عـــام ١٧٥٠م إلى (٩٠ مليون) عام ١٨٥٠م؛ بنســـبة انخفاض بلغت (٥,٣٪)، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب:

أ- تجارة الرقيق: حيث يُقـــدّر أنّ عدد الأفارقة الذين غادروا إفريقيا إلى أمريكا حوالي ٢٠ مليوناً.

ب- الأمراض الغربية: التي جلبها الاســـتعمار الجديد الأوروبي معه إلـــى القارة، ولم يكن لديهـــم مناعة ضدها، فأودت بحياة أعداد غير قليلة من سكان القارة.

ج- الحروب القبلية: وذلك أنّ القبائـــل والجماعات الإفريقية كانت في تلك الفترة في صراع مستمر على الحكم والســـلطة، فقامت بينهـــا حروبٌ قبليةً نجم عنها خســـائر بشرية[١].

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٥٠م)؛ ارتفع حجم السكان بالقارة ليبلغ (١٢٠ مليوناً) عام ١٩٠٠م، ثم إلـــى (٢٢١ مليوناً) منتصف القرن العشـــرين (١٩٥٠م)، بنســـبة نمو بلغت (٨٤٪)، وخـــلال النصف الثاني من القرن العشـــرين واصل النمو السكاني بالقارة ارتفاعه ليبلغ (٧٩٤ مليوناً) عام ٢٠٠٠م[٢]، وتشـــير التوقعـــات إلى بلوغ الحجم الســـكاني في منتصف القرن (٢١) ليقـــارب ١٩٩٦ مليون نســـمة عام ٢٠٥٠م، بنســـبة زيادة بلغت (١٥١٪) بين عامي (٢٠٠٠–٢٠٥٠م)؛ أي أنّ القارة سيتضاعف عدد سكانها مرة ونصف المرة خلال الـ٥٠ ســـنة القادمة، بنسبة نمو سنوي تبلغ (٣,٠٪)؛ وبرغم تلك الزيادة فإنّ معدلات النمو السكاني بالقارة تتجه نحو الهبوط، كما بشـــكل (١)، حيث انخفضت نســـبة الزيادة السكانية من (١٢,٣٪) خلال الفترة (١٩٨٥–١٩٩٠م)؛ لتبلـــغ (٨,٠٪) خـــلال الفتـــرة (٢٠١٥–٢٠٢٠م)، ويتوقع أن تصل إلى (٢,٥٪) خلال الفترة (٢٠٤٥–٢٠٥٠م).

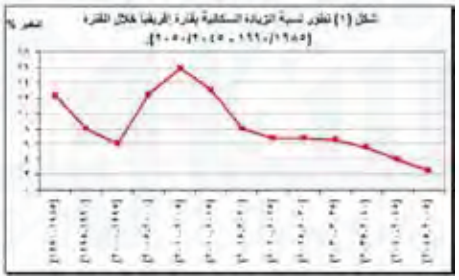

ولا تزال قارة إفريقيا تتصدر قارات العالم وفقاً لحجم الكتلة البشرية المضافة، بنسبة زيادة بلغت (١٢٥–٦٣٪) لكلٍّ من إفريقيا جنوب الصحراء وشـــمالها بالترتيب، تلاها أوقيانوسيا (٤٤٪)، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة تغيّر بلغت (٣٩٪)، وأخيراً قارة آســـيا وشمال أمريكا بنســـب زيادة بلغت (٣٤–٣٢٪) بالترتيب؛ بين عامي (١٩٦٠–٢٠٥٠م)، كما بشكل (١).

جدول (١) النمو السكاني بالأقاليم الجغرافية الرئيسة في العالم خلال الفترة (١٩٦٠–٢٠٥٠م)

الأقاليم	الحجم السكاني بالمليون			حجم ونسبة التغير (٢٠٠٥–٢٠٥٠م)	
	١٩٦٠	٢٠٠٥	٢٠٥٠	الحجم (بالمليون)	نسبة التغير (٪)
آسيا	١٦٩٩	٣٩٠٥	٥٢١٧	١٣١٢	٣٤
أوروبا	٦٠٤	٧٢٨	٦٥٣	٧٥-	١٠-
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢١٩	٥٦١	٧٨٣	٢٢٢	٣٩
شمال إفريقيا	٦٧	١٩١	٣١٢	١٢١	٦٣
شمال أمريكا	٢٠٤	٣٣١	٤٣٨	١٠٧	٣٢
أوقيانوسيا	١٦	٣٣	-	١٥	٤٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٢٦	٧٥١	١٦٩٢	٩٤١	١٢٥
العالم	٣٠٢٤	٦٤٦٥	٩٠٧٦	٢٦١١	٤٠

Source: W.H.O.. Family Planning: The unfinished Agenda. Journal paper. The Lancet Sexual and .Reproductive Health Series. October 2006. P.2

(١) محمود محمد عبد اللطيف عصفور، سمير الدسوقي عبد العزيز وأحمد محمد عبد الله حميد، جغرافية إقليمية (إفريقية)، مطابع مجموعة شركات الهلال، القاهرة، ١٩٨٦/١٩٨٧م، ص٧٩.

(٢) Economic Commission for Africa, The State of Transition in Africa Demographic, December .2001, P.13

ولقد شـــهدت القارة تبايناً جغرافيّاً وفقاً لنســـب الكتلة البشرية بها، حيث جاء غرب القارة وشرقها بأكبر حجم سكانيّ جاوز ربع جملة السكان (٢٨-٢٧٪) بالترتيب، ثم الشمال (٢١٪)، تلاه جنوب القارة ووسطها (١٤-١١٪) بالترتيب من جملة سكان القارة عام ٢٠١٥م، ووفقاً لمعدلات النمو الســـكاني الســـنوي تصدّر وسط القارة وشـــرقها بمعدل (٢,٥-٥,٠٪) بالترتيب، ثم غرب القارة (٤,٤٪)، وأخيراً جنوب القارة وشمالها (٣,٦-٣,٣٪) بالترتيب خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥م).

جدول (٢)

التباينات الجغرافية لمعدل النمو السكاني السنوي بقارة إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥م)

النطاق الجغرافي	البلدان	السكان في منتصف العام (الآلاف)		٪ الزيادة السكانية (×)	
		١٩٨٠م	٢٠١٥م	الكلية	السنوية
شرق إفريقيا	بوروندي	٤١٢٧	١١١٧٩	١٧٠,٩	٤,٩
	جزر القمر	٣٠٩	٧٨٨	١٥٥,٠	٤,٤
	جيبوتي	٣٥٩	٨٨٨	١٤٧,٤	٤,٢
	إريتريا	٢٣٨٤	٥٢٢٨	١١٩,٣	٣,٤
	إثيوبيا	٣٥٢٤٠	٩٩٣٩١	١٨٢,٠	٥,٢
	كينيا	١٦٢٦٨	٤٦٠٥٠	١٨٣,١	٥,٢
	مدغشقر	٨٧٤٧	٢٤٢٣٥	١٧٧,١	٥,١
	موريشيوس	٩٦٦	١٢٧٣	٣١,٨	٠,٩
	رواندا	٥١٤١	١١٦١٠	١٢٥,٨	٣,٦
	سيشل	٦٦	٩٦	٤٥,٥	١,٣
	الصومال	٦٠٩٠	١٠٧٨٧	٧٧,١	٢,٢
	جنوب السودان	٤٧٠١	١٢٣٤٠	١٦٢,٥	٤,٦
	أوغندا	١٢٥٤٨	٣٩٠٣٢	٢١١,١	٦,٠
	جمهورية تنزانيا المتحدة	١٨٦٨٥	٥٣٤٧٠	١٨٦,٢	٥,٣
إفريقيا الوسطى	الكاميرون	٨٩٣٢	٢٣٣٤٤	١٦١,٤	٤,٦
	جمهورية إفريقيا الوسطي	٢٢٧٤	٤٩٠٠	١١٥,٥	٣,٣
	تشاد	٤٥١٣	١٤٠٣٧	٢١١,٠	٦,٠
	الكونغو	١٨٠٢	٤٦٢٠	١٥٦,٤	٤,٥
	الكونغو الديموقراطية	٢٦٣٥٧	٧٧٢٦٧	١٩٣,٢	٥,٥
	غينيا الاستوائية	٢٢١	٨٤٥	٢٨٢,٤	٨,١
	الجابون	٧٢٩	١٧٢٥	١٣٦,٦	٣,٩
	ساو تومي وبرينسيب	٩٥	١٩٠	١٠٠,٠	٢,٩
شمال إفريقيا	الجزائر	١٩٣٣٨	٣٩٦٦٧	١٠٥,١	٣,٠
	مصر	٤٣٣٧٠	٩١٥٠٨	١١١,٠	٣,٢
	ليبيا	٣١٩١	٦٢٧٨	٩٦,٧	٢,٨
	المغرب	٢٠٠٧٢	٣٤٣٧٨	٧١,٣	٢,٠
	النيجر	٥٩٦٣	١٩٨٩٩	٢٣٣,٧	٦,٧
	السودان	١٤٤١٨	٤٠٢٣٥	١٧٩,١	٥,١
	تونس	٦٣٦٨	١١٢٥٤	٧٦,٧	٢,٢
جنوب إفريقيا	أنغولا	٨٢١٢	٢٥٠٢٢	٢٠٤,٧	٥,٨
	بوتسوانا	٩٩٦	٢٢٦٢	١٢٧,١	٣,٦
	ليسوتو	١٣٠٧	٢١٣٥	٦٣,٤	١,٨
	ملاوي	٦١٦٣	١٧٢١٥	١٧٩,٣	٥,١
	موزمبيق	١١٩٣٦	٢٧٩٧٨	١٣٤,٤	٣,٨
	ناميبيا	١٠١٣	٢٤٥٩	١٤٢,٧	٤,١
	جنوب إفريقيا	٢٩٠٧٧	٥٤٤٩٠	٨٧,٤	٢,٥
	سوازيلند	٦٠٣	١٢٨٧	١١٣,٤	٣,٢
	زامبيا	٥٩٢٩	١٦٢١٢	١٧٣,٤	٥,٠
	زيمبابوي	٧٢٨٩	١٥٦٠٣	١١٤,١	٣,٣

غرب إفريقيا	بنين	٣٧١٨	١٠٨٨٠	١٩٢,٦	٥,٥
	بوركينا فاسو	٦٨٢٣	١٨١٠٦	١٦٥,٤	٤,٧
	جمهورية الرأس الأخضر	٢٨٦	٥٢١	٨٢,٢	٢,٣
	كوت ديفوار	٨٢٦٦	٢٢٧٠٢	١٧٤,٦	٥,٠
	غامبيا	٦٠٤	١٩٩١	٢٢٩,٦	٦,٦
	غانا	١٠٨٠٢	٢٧٤١٠	١٥٣,٧	٤,٤
	غينيا	٤٥٠٧	١٢٦٠٩	١٧٩,٨	٥,١
	غينيا-بيساو	٨٥٠	١٨٤٤	١١٦,٩	٣,٣
	ليبيريا	١٨٩٣	٤٥٠٣	١٣٧,٩	٣,٩
	مالي	٧٠٩٠	١٧٦٠٠	١٤٨,٢	٤,٢
	موريتانيا	١٥٣٤	٤٠٦٨	١٦٥,٢	٤,٧
	نيجيريا	٧٣٦٩٨	١٨٢٢٠٢	١٤٧,٢	٤,٢
	السنغال	٥٥٦٩	١٥١٢٩	١٧١,٧	٤,٩
	سيراليون	٣٠٨٦	٦٤٥٣	١٠٩,١	٣,١
	توجو	٢٧٢١	٧٣٠٥	١٦٨,٥	٤,٨
قارة إفريقيا		٤٧٧٢٤٦	١١٨٤٥٠٠	١٤٨,٢	٤,٢

Source: United Nations. Economic Commission for Africa. The Demographic Profile of African Countries. March 2016. P.17.

(×) من حساب الباحث؛ بناءً على المعادلة الآتية: نسبة التغير = T/100 P1 / (P2 – P1) ×:: حيث يشير P1 إلى التعداد الأول، أما P2 إلى التعداد الثاني، أما T فتشير إلى الفاصل الزمني بين التعدادَيْن (35 سنة).

تلـك التغيّرات في حجم الكتلة البشـرية بالقارة، على مدار تاريخها، أعقبها تغيّرات في النسيج الديموغرافي لها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أنماط واتجاهات الخصوبة:

تُعَـدُّ «الخصوبة» أحد محدّدات النمو السـكاني جنباً إلى جنب مع الوفيات والهجـرة، إلا أنّ «الخصوبة» ظاهرةٌ يمكن التنبؤ بها والتحكم فيها؛ إذ ترتبط بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية... إلخ[1].

هذا، وتُقاس «الخصوبة» بعدة مقاييس حسابية، وذلك على النحو الآتي:

الاتجاهات العامّة للمواليد:

إنّ قضايـا الآجـال والوفيـات يقابلها قضايـا الولادات والخصوبة، ولكنهما في الحقيقة صنوان متصلان اتصال الحياة بالموت والموت بالحياة[2]، فالمواليد تؤدي لزيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السـكاني، كما قد يـؤدي ارتفاع معدل وفيات الأطفال إلى زيادة الرغبة فـي التعويض بمواليد جدد؛ ومن ثم زيادة معدل النمو السكاني، وقد يؤدي انخفاض المعدل، مع بقاء معدل الخصوبة كما هو، إلى ارتفاع معدل النمو السكاني[3].

ومن خـلال تتبع تطور معدل المواليد بقارة إفريقيا، مقارنةً بالمعـدل العالمي خلال الفتـرة (١٩٦٠-٢٠١٧م)، تبين أنّ القارة تتجاوز المعـدل العالمي وبفارق لم يتدن عن (١٠ في الألف)، إلا أنـه يتقلص عاماً بعد الآخر، ففـي الوقت الذي تراوح فيه معدل المواليد بالقـارة بين (٣٠-٤٠ في الألف)؛ نجـد أنه تراوح بين (٢٠-٣٠ في الألف) على المستوى العالمي، جدول (٣) وشكل (٢).

جدول (٣) تطور معدل المواليد في قارة إفريقيا خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٧م)

السنة	إفريقيا (×)	العالم (×)	مقدار الفارق
١٩٦٠	٤٨	٣٦	١٢
١٩٨٥	٤٥	٢٧	١٨
٢٠٠٠	٣٨	٢٢	١٦
٢٠١٧	٣٥	٢٠	١٥

المصدر: -1 بيانات الفترة (1960-2000م): فايز العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص191.
-2 بيانات عام 2017م: نقلاً عن: Population Reference Bureau. 2017 World Population Data sheet with a special focus on youth. 2017. P.8. (×) المعدل بالآلف.

(١) Baschieri A., & Hinde A., The Proximate Determinants of Fertility and Birth Intervals in Egypt: an Application of Calendar Data, Demographic Research, Vol. 16, Article 3, 2007, P. 60.

(٢) عبدالكريم اليافي، في علم السكان، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩م، ص٢٣٦.

(٣) رضا عبدالفتاح الشناوي، تحديد نموذج إحصائي مناسب لتوضيح العلاقة بين وفيات الأطفال وتعويضها بمواليد جدد بالتطبيق على محافظة الدقهلية، ماجستير غير منشورة، قسم الأساليب الكمية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٩٨م، ص١.

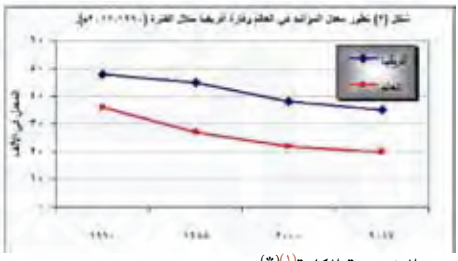

الخصوبة الكلية[١](*):

يقيس هذا المؤشر متوسط نصيب المرأة من الأطفال طيلة فترة إنجابها، ولقد بلغ المعدل العالمي للخصوبة الكلية (٢,٥ طفل/سيدة) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥م)، تصدرت قارة إفريقيا بأعلى معدلات الخصوبة بين قارات العالم بمعدل (٤,٤)، تلاها قارة آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معاً، بمعدلٍ متساوٍ بلغ (٢,٢) لكلٍّ منهما على حدة، وتذيلت قارة أوروبا قارات العالم بمعدل (١,٦ طفل/سيدة).

ولقد انخفض هذا المعدل في قارة إفريقيا نتيجةً لانخفاض معدلات المواليد، حيث بلغ المعدل (٤,٧ طفل/سيدة) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥م)، مقارنةً بـ(٦,٥ طفل/سيدة) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥م)؛ بنسبة انخفاض بلغت (-٢٧,٣٪)[٢](**).

ولقد شهدت معدلات الخصوبة تبايناً بين أقسامها الجغرافية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥م)، حيث جاء وسط إفريقيا وغربها بأعلى المعدلات بالقارة (٥,٢ طفل/سيدة) لكلٍّ منهما على حدة، ثم شرق إفريقيا (٤,٧)، وأخيراً شمال القارة وجنوبها بمعدل (٢,٨-٢,٥ طفل/سيدة) بالترتيب[٣].

ومن خلال تقدير مقدار الفارق في معدلات الخصوبة الكلية بالقارة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥/٢٠١٠-٢٠١٥م)؛ تبين أنّ كلّ دول القارة جاءت بنسب تغيّرٍ سالبة فيما عدا دولة النيجر في غرب القارة، كما بجدول (٤)، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن يصل ١٦ بلداً من البلدان المرتفعة الخصوبة إلى معدل الخصوبة الكليّ البالغ (٢,٦)- أو أقل- بحلول الفترة (٢٠٣٠-٢٠٣٥م)، وتوجد جميعها في شرق إفريقيا ووسطها وغربها[٤].

جدول (٤)

التباينات الجغرافية لمعدل الخصوبة الكلية بقارة إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥/٢٠١٠-٢٠١٥م)

النطاق الجغرافي	الدولة	معدل الخصوبة الكلية (طفل/سيدة)		مقدار الفارق
		١٩٨٠-١٩٨٥	٢٠١٠-٢٠١٥	
شرق إفريقيا	بوروندي	٧,٤٣	٦,٠٨	-١,٤
	جزر القمر	٧,٠٥	٤,٦٠	-٢,٥
	جيبوتي	٦,٢٦	٣,٣٠	-٣,٠
	إريتريا	٦,٧٠	٤,٤٠	-٢,٣
	إثيوبيا	٧,٤٢	٤,٥٩	-٢,٨
	كينيا	٧,٢٢	٤,٤٤	-٢,٨
	مدغشقر	٦,١٠	٤,٥٠	-١,٦
	رواندا	٨,٣٨	٤,٠٥	-٤,٣
	سيشل	٣,٥١	٢,٣٣	-١,٢
	الصومال	٧,٠٧	٦,٦١	-٠,٥
	جنوب السودان	٦,٧٨	٥,١٥	-١,٦
	أوغندا	٧,١٠	٥,٩١	-١,٢
	جمهورية تنزانيا المتحدة	٦,٥٥	٥,٢٤	-١,٣

(١) (*) يفضل أن يتم حساب المعدل على فترات خمسية، ويمكن احتساب هذا المعدل من خلال جمع معدلات الخصوبة العمرية، وضرب الناتج × ٥ (طول الفئة العمرية)، ثم قسمة الناتج على ١٠٠٠، نقلاً عن: مختار محمد مختار الحسانين، سكان مركز ميت غمر: دراسة جغرافية، ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الآداب، ٢٠١١م، ص٥٢.

(٢) (**) من حساب الباحث اعتماداً على بيانات:
United Nations, Economic Commission for Africa, The Demographic Profile of African Countries, March 2016, P.17.

(٣) الأمم المتحدة، رصد السكان في العالم ٢٠١٤م، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ٢٠١٤م، ص٧٥.

(٤) United Nations, World Fertility Report 2013: Fertility at the Extremes, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2014.

إفريقيا الوسطى	أنغولا	٧,٣٠	٦,٢٠	١,١-
	الكاميرون	٦,٧٠	٤,٨١	١,٩-
	جمهورية إفريقيا الوسطى	٥,٩٥	٤,٤١	١,٥-
	تشاد	٧,٠٤	٦,٣١	٠,٧-
	الكونغو	٦,٠٠	٤,٩٥	١,١-
	جمهورية الكونغو الديموقراطية	٦,٧٢	٦,١٥	٠,٦-
	غينيا الاستوائية	٥,٧٩	٤,٩٧	٠,٨-
	الجابون	٥,٧٢	٤,٠٠	١,٧-
	ساو تومي وبرينسيب	٦,٢٤	٤,٦٧	١,٦-
شمال إفريقيا	الجزائر	٦,٣٢	٢,٩٣	٣,٤-
	مصر	٥,٤٩	٣,٣٨	٢,١-
	ليبيا	٦,٦٨	٢,٥٣	٤,٢-
	موريتانيا	٦,٢٨	٤,٦٩	١,٦-
	المغرب	٥,٤٠	٢,٥٦	٢,٨-
	السودان	٦,٦٣	٤,٤٦	٢,٢-
	تونس	٤,٨٢	٢,١٦	٢,٧-
جنوب إفريقيا	بوتسوانا	٥,٩٧	٢,٩٠	٣,١-
	ليسوتو	٥,٤٦	٣,٢٦	٢,٢-
	ملاوي	٧,٦٠	٥,٢٥	٢,٤-
	موريشيوس	٢,٣٠	١,٥٠	٠,٨-
	موزمبيق	٦,٤٤	٥,٤٥	١,٠-
	ناميبيا	٦,٢٠	٣,٦٠	٢,٦-
	جنوب إفريقيا	٤,٥٦	٢,٤٠	٢,٢-
	سوازيلاند	٦,٥٤	٣,٣٦	٣,٢-
	زامبيا	٧,٠٠	٥,٤٥	١,٦-
	زيمبابوي	٦,٧٤	٤,٠٢	٢,٧-
غرب إفريقيا	بنين	٧,٠١	٤,٨٩	٢,١-
	بوركينا فاسو	٧,١٧	٥,٦٥	١,٥-
	جمهورية الرأس الأخضر	٦,١٠	٢,٣٧	٣,٧-
	كوت ديفوار	٧,٣١	٥,١٠	٢,٢-
	غامبيا	٦,٢٩	٥,٧٨	٠,٥-
	غانا	٦,٣٥	٤,٢٥	٢,١-
	غينيا	٦,٥٩	٥,١٣	١,٥-
	غينيا- بيساو	٦,٧٠	٤,٩٥	١,٨-
	ليبيريا	٦,٩٦	٤,٨٣	٢,١-
	مالي	٧,١٥	٦,٣٥	٠,٨-
	النيجر	٧,٥٩	٧,٦٣	٠,٠٤
	نيجيريا	٦,٧٦	٥,٧٤	١,٠-
	السنغال	٧,٢٥	٥,١٨	٢,١-
	سيراليون	٦,٤٦	٤,٧٩	١,٧-
	توجو	٧,٠٦	٤,٦٩	٢,٤-
قارة إفريقيا		٦,٤٨	٤,٧١	١,٨-

Source: United Nations. Economic Commission for Africa. The Demographic Profile of African Countries. March 2016. .P.35. P.37

(×) نسبة التغير من حساب الباحث.

ثانياً: الوفيات:

كثيراً ما يكون «معدل الوفاة والإعاقة» المقترن بالمخاطر البيئية التقليدية التي تهدد الصّحة؛ أعلى بكثير من «معدل الوفاة والإعاقة» المعزو مباشرة إلى الأمراض التي تتسبب فيها هذه المخاطر[1]، لذا تُعبّر الوفيات- بصفة عامّة- عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصّحية لأيّ مجتمع، كما أنها ذات دلالة مهمّة على مستقبل السكان أنفسهم، وفي رسم التحولات الديموغرافية والوبائية.

وإذا كان «معدل المواليد» المرتفع في دول القارة قد

(١) أحمد سامي الدعبوسي، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار أجنادين للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص٧٥.

أدى دَوْره في التأثير في نمو السكان بها؛ فإنّ العامل الآخر الذي ساهم في هذا النمو هو تحسّن الأوضاع الصّحية في كثيرٍ من مناطق القارة؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على انخفاضٍ «معدل الوفيات» في القارة من (٢٠ في الألف) عام ١٩٧٦م إلى (١٣ في الألف) عام ٢٠١٠م، إلا أنه بالرغم من هذا الانخفاض في «معدل الوفيات»؛ فإنه أعلى بكثيرٍ من المعدل العالمي البالغ (٨ في الألف) فقط، وبذلك يبلغ «معدل الوفيات» بالقارة (١٦٢,٥٪) من المعدل العالمي[١].

ومن خلال تتبع تطور «معدل الوفيات» بقارة إفريقيا، مقارنةً بالمعدل العالمي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٧م)، تبين أنّ القارة تتجاوز المعدل العالمي، إلا أنّ الفارق يتقلص عاماً بعد الآخر، حيث انخفض المعدل من (١٧ في الألف) عام ١٩٨٥م إلى (٩ في الألف) عام ٢٠١٧م بالقارة، مقارنةً بالوضع العالمي البالغ (١٠,٦-٨ في الألف) بنفس الترتيب؛ الأمر الذي انعكس على تقلص مقدار الفارق ليبلغ (١ في الألف) عام ٢٠١٧م؛ الأمر الذي يمكن إيعازه إلى تحسّن الأحوال الصّحية بالقارة مقارنةً بذي قبل، جدول (٥).

جدول (٥)

تطور «معدل الوفيات» في قارة إفريقيا

خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٧م)

السنة	إفريقيا (×)	العالم (×)	مقدار الفارق
١٩٨٥	١٧	١٠,٦	٦,٤
٢٠٠٠	١٤	٩	٥
٢٠١٧	٩	٨	١

المصدر:

١- بيانات الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠): فايز العيسوي، أسس جغرافية السكان، مرجع سبق ذكره، ص١٩١.

٢- بيانات عام ٢٠١٧م: نقلاً عن:

Population Reference Bureau. 2017 World Population Data sheet with a special focus on youth. 2017. P.8.

(×) المعدل بالآلف.

وتحظى وفيات الأطفال باهتمام متجدد بين الأوساط الصّحية، حيث يشير المعدل المُرتفع لوفيات الأطفال الرضع إلى الاحتياجات الصّحية غير الملبّاه والعوامل البيئية غير المواتية[٢].

ولقد أفادت دراسة (Balk D., et al.)[٣] عام ٢٠٠٣م إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع في إفريقيا عن أيّ قارةٍ أخرى، وعلى وجه الخصوص بلدان غرب إفريقيا، والتي ترتفع بمقدار (٢-٣ مرات) مقارنةً بالدول المجاورة في شمال إفريقيا وجزءٍ كبيرٍ من جنوبها، والذي أرجعته الدراسة إلى العديد من العوامل البيئية، كالكثافة المكانية العالية، والمناخ، والبيئة المرَضية، والتحضّر.

ولقد شهدت القارة انخفاضاً في معدل وفيات الرضع، حيث كان لتحسّن الأحوال الصّحية بالقارة دَوْراً مؤثراً في تدنّي معدل وفيات الأطفال الرضع من (١٧٧,٢ لكلّ ألف مولودٍ حي) خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥م)، مقارنةً بالمعدل العالمي (١٥١,٩ لكلّ ألف مولود حي)[٤]، إلى (١١١ حالة لكلّ ١٠٠٠ مولود حي) خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨٥م)، ثم انخفض ليبلغ (٥٩) خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١٥م)، وفي عام ٢٠١٧م بلغ معدل الوفاة (٥١ حالة /ألف مولود حي)[٥] بنسبة انخفاض جاوزت الثلثين (-٧١٪) خلال الفترة (١٩٥٠/١٩٥٥-٢٠١٧م)، ولقد شهدت القارة تبايناً جغرافيّاً وفقاً لمعدلات الانخفاض، كما بجدول (٧)، حيث جاء شمال القارة بأعلى نسبة انخفاضٍ بلغت (-٦٦,٧٪)، تلاه شرق القارة (-٥٤,٧٪)، ثم غرب القارة (-٤٢,٣٪)، وأخيراً كلٌّ من جنوب القارة ووسطها (-٣٧,٧ /-٣٥,٨٪) بالترتيب، شكل (٣).

(١) موسى فتحي موسى عتلم، سكان إفريقيا إلى أين؟!، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع، أغسطس ٢٠١١م، ص١٠٨.

(٢) Sharifzadeh G.R., Namakin K., Mehrjoofard H., an Epidemiological Study on Infant Mortality and Factors Affecting it in Rural Areas of Birjand, Iran, Iran J. Pediatr , Vol. 18 , No. 4, Dec 2008, P. 336.

(٣) Balk D., et al., Spatial Analysis of Childhood Mortality in West Africa, DHS Geographic Studies 1, December 2003.

(٤) United Nations, World Mortality Report 2009, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2011, P.9.

(٥) Population Reference Bureau, 2017 World Population Data sheet with a special focus on youth, 2017, P.8.

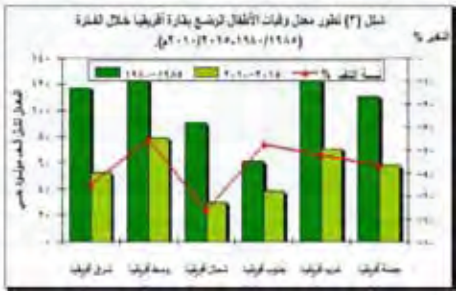

وفيمـا يتعلق بوفيـات الأطفال دون الخامسـة؛ بلغ معـدل الوفـاة بالقـارة (١٧٠,٢ لكلّ ألـف مولود حي) خـلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥م) مقارنـةً بالمعدل العالمي (٩٠,٤)، وانخفض بالقـارة إلى (١٣٥,٩ لكلّ ألف مولود حي) مقارنةً بالمتوسـط العالمـي (٧١,١) خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠١٠م)[١].

ولقد أشـار تقرير اليونيسـيف عام ٢٠١٢م إلى تدنّي معدل وفيـات الأطفال دون الخامسـة عالميّاً، إذ انخفض المعـدل من (١٣٩) إلى (٥٧ حالة لكلّ ألف مولود حي) عام ٢٠١٠م، ولقـد تصدرت قارة إفريقيا، حيـث تدنّى المعدل ليبلـغ (١١١) عام ٢٠١٠م؛ مقارنةً بـ(٢٢٩ لكلّ ألف مولود حي) عام ١٩٧٠م.

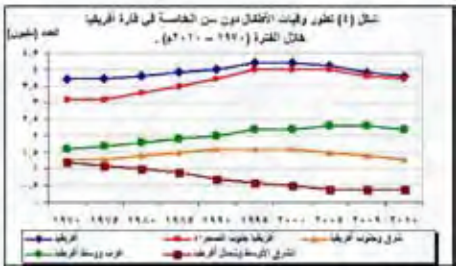

ويُعَدُّ «معدل وفيات الأمهـات» عنصراً مهمّاً في تقييم عمليـة الانتقـال أو التحـول الصحـي- The Health Transition، ويُعرف «معدل وفيـات الأمهات» بـ«حالات الوفاة للمـرأة في أثناء الحمل، وخلال (٤٢ يوماً) من انتهاء الحمل»[٢]؛ لذا يُعَدُّ من أهمّ المؤشـرات التي تعكس ارتفاع مستوى الرعاية الصّحية في أية دولة.

ولقـد بلغ إجمالي حـالات وفيات الأمهـات في قارة إفريقيا عام ١٩٩٠م (٢٠٨٠٠٠ حالة)، بمعدل (٧٨٠ سـيدة لكلّ ١٠٠ ألف مولود حـي)، انخفض قليلاً ليبلغ (٢٠٧٠٠٠ حالة)، بمعدل (٥٩٠ سـيدة لكلّ ١٠٠ ألـف مولود حي)[٣]، ولقد كشـف التوزيع الجغرافي لمعـدل وفيات الأمهات في قارة إفريقيا بين عامي (١٩٩٠-٢٠١٥م) لنماذج من البلدان الإفريقية، عن تدنّي معدل الوفاة بين العامَيْن في كلّ البلدان فيما عدا دولة زيمبابوي، في المقابل تصدرت دولتَا إريتريا وسيراليون أعلى مقدار تناقص بلغ (-١٠٨٩ /-١٢٧٠ حالة) بالترتيب.

ثالثاً: الهجرة:

تُعَـدُّ «الهجرة» أحـد ضوابط النمو السـكاني في أيّ مجتمع، مشـتركةً في ذلك مع الخصوبـة والوفيات، إلا أنّ الهجرة ظاهرةٌ تتأثر بشكلٍ مباشر بعوامل داخلية وخارجية، ومـن أهمّ هذه العوامـل متطلبات سـوق العمل والظروف السياسـية، وفيما يلي سنسرد بإيجاز طبيعة الهجرة بالقارة الإفريقية في النقاط الآتية:

حركة الهجرة الداخلية بالقارة:

غالباً ما يُنظر إلى «الهجرة الإفريقية» على أنها موجهةٌ أساساً نحو أوروبا مدفوعة بالفقر والعنف؛ إلا أنّ الهجرة في إفريقيا- قبل كلّ شـيء- هجرةٌ داخل أرجاء القارة نفسها، ففـي عام ٢٠٠٠م كان هناك (٧٥٪) مـن جميع المهاجرين الأفارقة يعيشون في بلدٍ إفريقيٍّ آخر، بينما (١٦٪) منهم في أوروبا، و(٥٪) في أمريكا، و(٤٪) في أوقيانوسـيا، و(٠,٣٪) في آسيا.

وتكشف خرائط الهجرة داخل القارة الإفريقية أنّ معظم تيارات الهجرة تتجه من البلدان الفقيرة

---

(١) United Nations, World Mortality Report 2009, Department of Economic and Social Affairs Population Division, New York, 2011, P.11.

(٢) Saleh W.F. & Ragab W.S. & Aboulgheit S.S., Audit of Maternal Mortality Ratio and Causes of Maternal Deaths in The Largest Maternity Hospital in Cairo, Egypt (Kasr Al Aini) in 2008 and 2009; Lessons Learned, African Journal of Reproductive Health 17(3), September 2013, P.105.

(٣) W. H. O., et al., Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2008 Estimates developed by WHO, UNICEF, UNFPA and The World Bank, 2010, P. 20.

وغير الساحلية، وذلك لمسافات قصيرة، إلى البلدان المجاورة، هذا وتشتد تياراتُ الهجرة من بلدانِ المغرب العربي إلى البلدان غير الإفريقية؛ نظراً لقربها الجغرافي من أوروبا. وعلى النقيض من ذلك؛ فإنّ كثافة الهجرة من بلدان جنوب الصحراء إلى البلدان غير الإفريقية ضعيفةٌ جدّاً، غير أنّ بعض البلدان قد طوّرت في العقود الأخيرة روابط أقوى خارج القارة (مثل: أنغولا والجابون وليبيريا والسنغال والسودان وإريتريا والصومال)[١].

وعادةً ما تكون الهجرة بين الجنوب والشمال مدفوعةً بالفوارق في الدخل والقرب الجغرافي والروابط التاريخية؛ مثل اللغة المشتركة والعلاقات الاستعمارية، غير أنه في حالة الهجرة بين بلدان الجنوب؛ فإنّ الفروق في الدخل متواضعة نسبيّاً، ويبدو أنّ دَوْر الدخل أكثر تعقيداً؛ فعلى سبيل المثال: تستقطب جنوب إفريقيا السكان من ليسوتو وموزمبيق وناميبيا وزيمبابوي[٢].

شكل (٥)

تطور كثافة الهجرة بالبلدان الإفريقية (المهاجرون لكلّ ١٠٠٠ شخص ولدوا في كلّ بلد)

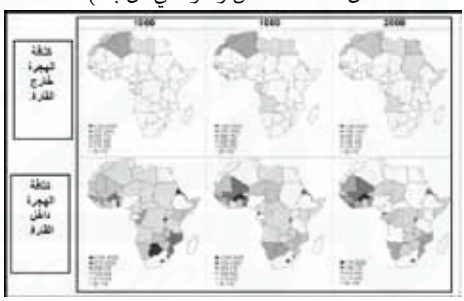

Source: Flahaux M., De Haas H.,.

(١) Flahaux M, De Haas H., African Migration: is The Continent Really on The move?, March 29, 2016, Available at: http://www.niussp.org.

(٢) United Nations, International Migration Policies Government Views and Priorities, Department Of Economic And Social Affairs Population Division, New York, 2013, P.P.23-24.

رابعاً: مستويات ودلائل التعمّر السكاني:

تُعَدُّ «شيخوخة السكان» The aging of Population ظاهرة تنموية، تنجم عن التفاعل بين اتجاهات الخصوبة والوفيات[٣]. ولقد خلصت شعبة السكان بالأمم المتحدة إلى أنّ النسبة العالمية للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً بلغت (٨٪) في عام ١٩٥٠م، ارتفعت إلى (١١٪) عام ٢٠٠٩م، ومن المتوقع أن تصل إلى (٢٢٪) بحلول عام ٢٠٥٠م، حيث يتزايد السكان المسنّون بمعدل (٢,٦٪) سنويّاً، أي بوتيرةٍ أسرع كثيراً من وتيرة تزايد عدد السكان ككل[٤].

وتشير تقديرات الأمم المتحدة، كما بجدول (١١)، إلى ارتفاع حجم مجتمع كبار السّن (٦٠ سنة فأكثر) في العالم بصورةٍ كبيرة، حيث بلغت نسبة الزيادة في العالم (٤٨,٤٪) بين عامي (٢٠٠٠ و ٢٠١٥م)، سترتفع إلى (١٣٢٪) بين عامي (٢٠١٥-٢٠٥٠م). وفي قارة إفريقيا بلغت نسبة الزيادة (٩,٥١-٢٤٢٪) بنفس ترتيب الفترات، وبرغم تلك الزيادة فإنّ حجم مجتمع كبار السّن بالقارة مازال منخفضاً، حيث شكّلت نسبة كبار السّن في القارة عام ٢٠١٥م لإجمالي العالم (٧,١٪ فقط)؛ الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على مستويات أمد الحياة بالقارة، كما بجدول (٦)، فلا تزال البلدان الأشدّ فقراً- بوجهٍ خاصٍّ في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء- في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي؛ بمجموعة سكانية كبيرة نسبيّاً من الشباب[٥].

(٣) El-Badry M.A., Aging in Developing Countries: One More Population Problem?, Cairo Demographic Center, Working Paper No. 13, Cairo, 1986, P. 1.

(٤) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم ٢٠١١م: البشر والإمكانيات في عالم تعداده ٧ بلايين نسمة، شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، ٢٠١١م، ص٣٤.

(٥) مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، التقرير الرابع، مؤتمر العمل

جدول (٦)

تطور حجم مجتمع كبار السّن (٦٠ سنة فأكثر) في العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٥٠م)

النطاق الجغرافي	العدد (بالمليون)				نسبة التغير ٪	
	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٣٠	٢٠٥٠	٢٠٠٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٥٠
العالم	٦٠٧,١	٩٠٠,٩	١٤٠٢,٤	٢٠٩٢,٠	٤٨,٤	١٣٢
إفريقيا	٤٢,٤	٦٤,٤	١٠٥,٤	٢٢٠,٣	٥١,٩	٢٤٢
آسيا	٣١٩,٥	٥٠٨,٠	٨٤٤,٥	١٢٩٣,٧	٥٩,٠	١٥٥
أوروبا	١٤٧,٣	١٧٦,٥	٢١٧,٢	٢٤٢,٠	١٩,٨	٣٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٢,٧	٧٠,٩	١٢١,٠	٢٠٠,٠	٦٦,١	١٨٢
أوقيانوسيا	٤,١	٦,٥	٩,٦	١٣,٢	٥٦,٢	١٠٣
أمريكا الشمالية	٥١,٠	٧٤,٦	١٠٤,٨	١٢٢,٧	٤٦,٤	٦٤

Source: United Nations. World Population Ageing 2015. Department of Economic and Social Affairs. Population Division. New York. 2015. P.10.

وبعقد مقارنة بين مستويات «أمد الحياة» بالقارة والمتوسط العالمي؛ نجد أنّ كليهما قد شهدَا تزايداً، حيث بلغ مستوى أمد الحياة (٣٨,٧-٤٦,٦ سنة) خلال الفترة (١٩٥٥/١٩٥٠م)، وارتفع إلى (٥٤,١-٦٧,٦ سنة) خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٥م) بنفس الترتيب، وبرغم ارتفاع مستويات حجم كبار السّن ومستويات أمد الحياة بالقارة؛ جراء التحسّن في مستويات الرعاية الصّحية، وما ترتب عليه من انخفاض معدل الوفاة- كما سبق الحديث-، فإنّ القارة لا تزال بعيدة عن المتوسط العالمي، وتحتاج إلى مزيدٍ من تحسين برامج الصّحة بشقّيها العلاجي والوقائي.

ولقد تباينت دول القارة فيما يتعلق بمستويات أمد الحياة، حيث بلغ المتوسط عام ٢٠١٥م (٥٩,٥ سنة)؛ مقارنةً بـ(٥٠,٥ سنة) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥م)، وجاء شمال إفريقيا بأعلى مستويات أمد الحياة بالقارة (٧٠,٥ سنة)، تلاه شرق القارة (٦٠,٥ سنة)، ثم كلٌّ من جنوب ووسط وغرب القارة بمتوسط (٥٧,١- ٥٥,٦-٥٥,٠ سنة) بالترتيب؛ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥م).

جدول (٧)

التباينات الجغرافية لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨٥-٢٠١٠/٢٠١٥م)

البلدان	١٩٨٠-١٩٨٥م			٢٠١٠-٢٠١٥م		
	ذكر	أنثى	إجمالي	ذكر	أنثى	إجمالي
شرق إفريقيا	٤٦,٦	٤٩,٧	٤٨,١	٥٨,٩	٦٢,٢	٦٠,٥
وسط إفريقيا	٤٥,٦	٤٨,٦	٤٧,١	٥٤,٣	٥٧,٠	٥٥,٦
شمال إفريقيا	٥٧,٩	٦١,٧	٥٩,٨	٦٨,٦	٧٢,٤	٧٠,٥
جنوب إفريقيا	٥٥,١	٦١,٧	٥٨,٣	٥٥,٠	٥٩,٠	٥٧,١
غرب إفريقيا	٤٥,٨	٤٨,٠	٤٦,٩	٥٤,٤	٥٥,٦	٥٥,٠
جملة إفريقيا	٤٨,٩	٥٢,١	٥٠,٥	٥٨,٢	٦٠,٩	٥٩,٥

Source: United Nations. Economic Commission for Africa .The Demographic Profile of African Countries. March 2016. P.P. 48-47.

وإجمالاً لما سبق؛ يمكن الوقوف على مرحلة التحول الديموغرافي التي تمرّ بها القارة، كما بشكل (٦)، وذلك على النحو الآتي[١]:

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:
- فتحي محمد مصيلحي، المشكلة السكانية ومستقبل مصر، المعمور المصري في مطلع القرن (٢١)، دار الماجد، القاهرة، ٢٠١٠م، ص (١٥٨-١٥٩).
- فايز محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص (١٧٠-١٧٤) (بتصرف).

شكل (٦)
دورة الانتقال الديموغرافي (مراحل دورة النمو الطبيعي للسكان) [١]

دورة الانتقال الديموغرافي (مراحل دورة النمو الطبيعي للسكان)

(١) مرحلة الثبات المرتفع: تتميز بارتفاع معدل المواليد والوفيات الذي يتعدى (٣٠ في الألف)، بطء النمو السكاني أو ثباته، ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع ارتفاعاً كبيراً يزيد على (٢٥٠ في الألف). وقد مرّت شعوب العالم بهذه المرحلة، ولقد مرّت معظم المجتمعات التقليدية بهذه المرحلة قبل عام ١٦٥٠م، ومن الصعب أن نجد دولاً ما تزال تقع في هذه المرحلة، بل يمكن أن توجد لدى بعض المجتمعات والقبائل شبه المنعزلة التي تقطن بمناطق نائية، ولم تتصل بالحضارة الحديثة، ولاسيما المناطق المدارية في إفريقيا وجنوب شرقي آسيا.

(٢) مرحلة النمو المبكر: تتميز بالنمو السكاني المبكر والسريع نتيجة انخفاض معدل الوفيات بسرعة مع استمرار ارتفاع معدل المواليد، وبالتالي اتساع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية. وتوصف هذه المرحلة بالثورة الديموغرافية- Demographical Revolution أو الانفجار السكاني Demographic Explosion. ويعيش في هذه المرحلة نصف شعوب العالم على الأقل، والتي تتميز باتساع قاعدة الهرم السكاني؛ نتيجة ارتفاع نسبة الصغار، وخير مثال للدول التي في هذه المرحلة: كلٌ من تشاد وليبيريا (المواليد ٥٠ في الألف، ومعدل الوفيات ١٧ في الألف، ومعدل الزيادة الطبيعية ٣٣ في الألف)،

(١) نقلاً عن: أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ٢٦٩.

ويُعرف سكان دول هذه المرحلة بأنهم: «سكان في مرحلة الشباب»، حيث إنّ نصف سكان الدولة من صغار السّن (يقلّ عمرهم عن عشرين عاماً).

(٣) مرحلة النمو المتأخر: تتميز بوصول الوفيات إلى أدنى حدٍّ ممكن، وبأنّ المواليد في انخفاض، وبالتالي فإنّ معدل الزيادة الطبيعية في تزايدٍ تدريجي. وتمثّل دول «المرحلة الثالثة» الدول التي قطعت شوطاً جيداً في التنمية الاقتصادية والبشرية، ومن أمثلة الدول في هذه المرحلة: الدول ذات معدل نمو السكان المتوسط (ما بين ١ و ٢٪)، ومن أمثلتها: مصر (المواليد ٢٦ في الألف، والوفيات ٦ في الألف)، والمغرب (المواليد ٢٧ في الألف، والوفيات ٩ في الألف).

(٤) مرحلة الثبات المنخفض: تتميز بانخفاض معدل المواليد والوفيات إلى أدنى حدٍّ لها، وبالتالي انخفاض معدل النمو الطبيعي واستقرار السكان، وتعيش بهذه المرحلة معظم دول أوروبا، ولا تتمثل أي دولة بالقارة في تلك المرحلة.

(٥) مرحلة النمو المتلاشي: وهي المرحلة التي تنخفض فيها الخصوبة تحت معدل الوفيات، وبالتالي تناقص السكان، ولا تتمثل أي دولة بالقارة في تلك المرحلة.

خامساً: سياسات تحقيق التنمية الشاملة أثناء مرحلة التحول الديموغرافي:

كشف تتبع الأحوال الديموغرافية بقارة إفريقيا عن أنّ دول القارة لا تزال تمر بالمرحلتَيْن الأولى والثانية من التحول الديموغرافي، وأنّ عدداً قليلاً- مما تشهد مجتمعاتهم تحسّن في الأحوال الصّحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية- في المرحلة الثالثة.

تلك التحولات تشير إلى أنّ المجتمع الإفريقي هو «مجتمع شاب»، حيث تتركز أكبر فئة عمرية بها في «سنّ العمل»، كما بجدول (٨)، ويُطلق على تلك الفئة عدة مسميات منها: «فئة العائد الديموغرافي» أو «النافذة الديموغرافية»، وهي القوة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن حدوث تحولات في الهيكل العمري للسكان، وبخاصّة حينما تكون حصّة السكان في «سنّ العمل» (من ١٥ إلى ٦٤ سنة) أكبر من حصّة السكان ممن ليسوا في «سنّ العمل»، أي ممن تبلغ أعمارهم ١٤ سنةً فأقل أو ٦٥ سنةً فأكثر.

جدول (٨) التوزيع للحجم السكاني والسكان في سنّ العمل بقارة إفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٥٠م)

النطاق الجغرافي	العدد (بالمليون)				متوسط النمو السنوي في ٪		
	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٣٠	٢٠٥٠	٢٠٠٢-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠٣٠	٢٠٣١-٢٠٥٠
شرق إفريقيا							
السكان	٢٥٩	٣٩٤	٥٧٩	٨٧٨	٢,٨	٢,٦	٢,١
السكان في سنّ العمل	١٣٣	٢١١	٣٣٦	٥٤٧	٣,١	٣,١	٢,٥
وسط إفريقيا							
السكان	٩٦	١٥٢	٢٣٢	٣٦٩	٣,١	٢,٩	٢,٤
السكان في سنّ العمل	٤٩	٧٩	١٢٨	٢٢٤	٣,٢	٣,٣	٢,٨
شمال إفريقيا							
السكان	١٧٢	٢٢٤	٢٨٢	٣٥٤	١,٨	١,٦	١,١
السكان في سنّ العمل	١٠٢	١٤٠	١٨١	٢٢٦	٢,٢	١,٧	١,١
جنوب إفريقيا							
السكان	٥١	٦٣	٧٠	٧٨	١,٣	٠,٨	٠,٥
السكان في سنّ العمل	٣١	٤١	٤٧	٥٣	١,٨	٠,٩	٠,٦
غرب إفريقيا							
السكان	٢٣٥	٣٥٣	٥١٦	٧٩٨	٢,٧	٢,٦	٢,٢
السكان في سنّ العمل	١٢٥	١٨٨	٢٩٢	٤٨٤	٢,٨	٣,٠	٢,٦

Source: AfDB & OECD and UNDP. African Economic Outlook 2016: Special Theme: Sustainable Cities and Structural Transformation. 2016. P 45.

ومن هنا؛ يمكن الاستفادة من تلك المرحلة الديموغرافية التي تمرّ بها القارة؛ أسوةً بنماذج عالمية حققت مؤشرات تنموية جراء تلك المرحلة، فعلى سبيل المثال: تجربة دول شرق آسيا ودور التحول الديموغرافي فيها، فحتى الستينيات كانت دول شرق آسيا من الدول الفقيرة (باستثناء اليابان)، ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية تحقيق طفرات تنموية، ولكن من الستينيات وحتى السبعينيات حققت هذه الدول ضعف معدلات نمو بقية الدول الآسيوية، وثلاثة أضعاف دول أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، وخمسة أضعاف إفريقيا جنوب الصحراء، ولقد صاحب هذا النمو تراجعٌ في مؤشرات الفقر وتحسّن المؤشرات البشرية والاجتماعية. ولقد أكدت دراسات كلٍ من بلوم ووليامسون والبنك الدولي وبلوم وكانغ ومالاني ومايسون: أنّ «النافذة الديموغرافية» أسهمت وحدها فيما يراوح بين (٢٥-٤٠٪) من المعجزة الآسيوية، وذلك من خلال المحورَيْن الآتيين:

١- سياسات الإسراع بعملية التحول الديموغرافي: تعتبر سرعة التحول الديموغرافي عنصراً مؤثراً، حيث ساهمت دول شرق آسيا في الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك أكدت التجربة أنّ الإسراع بعملية التحول الديموغرافي أمرٌ ممكن؛ إذا ما تأهلت الدول والمجتمعات لذلك.

ويتمثّل الدرس الرئيس في هذا الصدد بضرورة صوغ السياسات السكانية ضمن إطار عام، يهدف بالأساس إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، من أجل توليد آثار التغذية العكسية، وفي هذا الصدد تتمثل أهمّ السياسات بما يأتي:

أ- استعادة التركيز على تفعيل برامج تنظيم الأسرة.

ب- تفعيل برامج التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصّحة الإنجابية؛ من خلال الإعلانات والحملات الميدانية، واستعادة كفاءة المؤسسات القائمة على هذه العملية.

ج- تحسين مؤشرات تعليم المرأة، وزيادة معدلات التحاقها بالتعليم الأساسي.

٢- سياسات الاستفادة من عملية التحول الديموغرافي لتحقيق النموّ الشامل:

يتوقف حجم التأثير الإيجابي للتغيّرات التي تصاحب عملية التحول الديموغرافي -بشكل رئيس- على السياسات الاقتصادية المواكبة لها، وحتى يكون النمو شاملاً فيجب أن يستوعب التحولات الديموغرافية ضمن معايير الشمول، فالنافذة الديموغرافية التي ستخلق فرص عمل كبيرة؛ يجب أن تُقابَل بسياسات تمتصّ هذه القوة العاملة الضخمة ضمن الاقتصاد القومي، وتوفّر لها التعليم والرعاية الصّحية، وبطبيعة الحال؛ فإنّ تحقيق ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول وتحسّن الأحوال المعيشية[1] ■

(١) ماجد عثمان، هبة نصار وسارة محمد الدمرداش الخشن، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد (٦٥)، ٢٠١٤م، ص (١٣٨-١٥٦) (بتصرف).

التَّلوُّث البِيئيّ في إفريقيا (واقعه وخطورته وسبل مواجهته)

د. سيسي أحانَدو
كاتب وباحث من كوت ديفوار

تُعَدُّ مُكافحة التَّلـوُّث البيئيِّ من أهـمِّ القضايا المعاصرة، خصوصاً بعد أن أخذت الموارد الطبيعية في النضـوب والاستنزاف، وباتت التربة والهـواء والماء والموارد الغذائيـة مُلوَّثةً بأنواعٍ شتَّى من المواد الكيمائية والسُّمـوم، وهو أمرٌ أسهم بدورٍ كبيـرٍ في زيادة الأمراض ووفـاة ملايين الأشخاص سنويّـاً، وقد حـذّر أخيم شتاينر[1] مـن ذلك، حيث

(١) وُلدَ السّيد أخيم شتاينر (Achim Steiner) في ١٧ مايو ١٩٦١م في كارازينيو بالبرازيل، درس الفلسفة والسياسة والاقتصاد في كلية ووستير بجامعة أكسفورد وجامعة لندن، يُعدُّ أخيم شتاينر أحد خبراء في القضايا البيئية والسياسية، ويعمل حاليّاً في منصب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقبل توليه لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شغل منصب المدير العام للاتحاد الدولي

قال: «إنَّ تلوُّث البيئة يُسبِّب الوفاة المبكِّرة لسبعة ملايين شخص سنويّاً في جميع أنحاء العالم، حيث يكون تلوُّث البيئة مسؤولاً عن أكثر من نصف إجماليّ هذه الوفيات، وما يجعل الأمر مأساويّاً أنَّ جميع هذه الوفيات يمكن تجنُّبها كليّاً»[1].

وستتم معالجة الموضوع من خلال التَّطرُّق إلى النقاط الآتية:

أوَّلاً: مفهوم التَّلوُّث البيئيّ:

اختلفت وجهات نظر علماء البيئة في التّوصُّل إلى تعريف دقيق ومُحدَّد للمفهوم العلميِّ للتَّلوُّث البيئيِّ، وأيّاً كان التَّعريف؛ فإنَّ المفهومَ العلميَّ للتَّلوُّث مرتبطٌ بالدّرجة الأولى بالنظام الإيكولوجي، حيث إنَّ التَّلوُّث البيئيّ يعمل على إضافة عنصرٍ غير موجودٍ في النظام البيئي، أو إنَّه يزيد أو يقلِّل من وجود أحد عناصره بشكلٍ يُؤدِّي إلى عدم استطاعة النظام البيئيّ قبول هذا الأمر الذي يُؤدِّي إلى إحداث خللٍ في هذا النِّظام الذي ترتبط فيه جميع الكائنات الحيَّة بعضها بالبعض الآخر، ولا يمكن فصل بعضها عن بعض؛ فتلوُّث الهواء يدخل في تلوُّث المياه والأتربة، كما أنَّ الهواء يحيط بكلّ شيءٍ في هذا الكون[2]؛ ما يعني أنَّ التَّلوُّث: هو الضَّرر الذي يلحق بالتُّربة والهواء والماء.

إحصائيةٌ صادرة عن الأمم المتحدة عام 2014م: أنَّ 115 شخصاً يموتون كلّ ساعة في إفريقيا بسبب الأمراض المتعلِّقة بتلوُّث المياه، وعدم الاهتمام بالنّظافة، وسوء شبكات الصَّرف الصّحي

ويصيب التَّلوُّث عناصر البيئة من عدَّة مصادر للملوِّثات: صناعية، زراعية، منزلية، ومن أكثر هذه الملوِّثات انتشاراً التَّلوُّث الكيمائي، مثل: الغازات السَّامة (الصادرة من محطات التحلية، ودخان المصانع، وعوادم السيارات، وغيرها)، وكذلك الملوِّثات الصادرة عن البقايا الصلبة، وتراكم النفايات، والمواد البلاستيكية.

ويُعرَّف «التَّلوُّث البيئي» بأنَّه: وجود مواد، أو شوائب غازية، أو سائلة، أو صلبة، قد تكون مواد حيَّة أو جامدة، في الهواء أو الماء أو الغذاء، تُسبِّب تبديلاً يُؤثِّر سلبيّاً على سلامة الوظائف المتعدِّدة لكلّ الكائنات الحيَّة على كوكب الأرض (بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة)، أو وجود ما يُؤدِّي إلى الإضرار بالعمليَّة الإنتاجيَّة، نتيجةً للاختلال في كمِّيَّة أو نوعيَّة الموارد المتجدِّدة المتاحة لهذه العملية، ويُعَدُّ الهواء- مثلاً- مُلوَّثاً عندما توجد تلك الشَّوائب بتركيزاتٍ تبقى به لفتراتٍ زمنيَّةٍ كافية لإحداث ضررٍ بصحة الإنسان، أو ممتلكاته، أو بالحيوان، أو النبات، أو تتداخل في ممارسة الإنسان

لحفظ الطبيعة من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٦م، ومنذ يونيو عام ٢٠٠٦م إلى يونيو عام ٢٠١٦م شغل منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي أبريل عام ٢٠١٧م تمّ تعيينه من قِبَل أنطونيو جوتيريس (António Guterres) الأمين العام للأمم المتحدة كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١) التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٥. (٢٠١٦)، ص٤٩، نقلاً من موقع:
https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11119/retrieve.

(٢) غرايبة، خليف مصطفى- (٢٠١٠م): التَّلوُّث البيئي.. مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته، مجلة الدراسات البيئية- العدد (٣)، ص١٢٢.

لحياته العادية[1].

ويتحـــدَّد «التَّلـــوُّث البيئيّ» في هـــذه الورقات من خلال التعريفات السَّـــابقة الذِّكـــر بأنَّه: إدخال الملوِّثات إلى البيئة الطبيعية الإفريقية؛ ممَّا يُلحِق الضَّرر والاضطراب في النِّظام البيئيِّ في المنطقة، وهـــذه الملوِّثات إمَّـــا أن تكون مـــواد دخيلة على البيئة، أو مواد طبيعية، تتجاوز مســـتوياتها النِّسب المقبولة، والتي تُسبِّب الأمراض والوفيات.

ويتنوَّع التَّلوُّث البيئيُّ إلى:

(أ) التَّلوُّث غيـــر المادّي: ويتمثَّـــل في التَّلوُّث السَّـــمعيِّ والبصـــريِّ، ويُقصد بالتَّلوُّث السَّـــمعي: الضَّوضاء التي تُسبّبها المصانع والمركبات والآلات بصورةٍ تَضرُّ بصحة الإنســـان، وتُسبّب له الكثير من الإزعاج. بينما التَّلوُّث البصريّ يتبلور في: انحســـار المســـاحات الخضراء وجمال الطبيعة؛ بما شـــكّله الإنسان من تجمُّعات حضاريَّة غير مدروسة.

(ب) التّلوُّث المادّي: وهو يشمل تلوُّث العناصر المكوِّنـــة لبيئة الإنســـان، كالماء والهـــواء والتربة، ويحدث التَّلوُّثُ الماديُّ من خلال نشاطات الإنسان الحادثـــة عن تطوُّره الصناعي، وســـوء اســـتخدام المـــوارد، والزيادة الســـكانية، وانتشـــاره بصورةٍ زادت من تأثيره فـــي البيئة، وذلك لما لهذا التَّطوُّر وتلك الزيادات من تأثيرٍ في انحســـار المســـاحات الخضـــراء، وانقـــراض بعـــض أنـــواع الحيوانات والنباتـــات، بصورةٍ أفقدت البيئة توازنها، بالإضافة إلـــى المواد الكيمياوية والبترولية التي اخترعها في تطوُّره الصناعي، وما أضافه من تلوُّث جســـيم في مياه الأنهار والمحيطات[2]، وهذا التَّلوُّث الماديُّ هو المعنيّ في هذه الورقات.

(١) خنجي، زكريا- (د.ت): تلوُّث البيئة... ماذا يعني؟ تحـــريـــراً في: http://www.eef.org.bh/env_info.htm ٢٠١٧/٦/٢م.

(٢) عيسى، ناتاشا (٢٠١٥)، من موقع: (تعريف تلوث البيئة http://mawdoo3.com/)، تحريراً في ٢٠١٧/٦/٣م.

ثانياً: واقع التَّلوُّث البيئيّ في إفريقيا:

تتَّسم معظم البلدان الإفريقية بزيادة استهلاكها على إنتاجهـــا، واختلَّ بذلك ميزانهـــا الاقتصاديّ، وتُصاحب هذه الزيادة العظيمة في الاستهلاك زيادةٌ مضطردةٌ في حجم المخلّفات والنفايات التي ينبغي التخلُّص منها، خصوصاً في البلدان الإفريقية التي تتميَّز مدنها بكثرة سكانها.

ومنذ انعقـــاد مؤتمـــر الأمم المتحـــدة للبيئة والتنميـــة عـــام ٢٠٠٢م ظلَّ هدف تحقيـــق التَّنمية المســـتدامة والأمن البيئيّ- بالنســـبة للعديد من البلـــدان الإفريقية- هدفاً بعيـــد المنال، فلا يزال التَّلوُّث البيئيّ يُشـــكّل تحدّياً كبيـــراً؛ ما يتطلَّب من مؤتمر القيمة العالميّ للتَّنمية المستدامة أن يُحيي التـــزام المجتمع الدوليِّ بمعالجة هـــذه التحدّيات الخاصَّة، وتنفيذ رؤيـــة جديدة، من خلال إجراءاتٍ ملموســـة، لتنفيذ جـــدول أعمال القـــرن الحادي والعشرين في إفريقيا[3].

وجديرٌ بالإشـــارة أنَّ هناك اهتماماً كبيراً لدى بعـــض دول إفريقيا بتفعيل سياســـات تنمية البيئة ومكافحتها مـــن التَّلوُّث، فقد اعترفت ســـيراليون بأهمّيـــة تعزيـــز التعليم البيئي، وبـــدَوْر المرأة في حماية البيئة من التَّلوُّث، وقرّرت تشـــاد نشر التَّعليم البيئيِّ في مدارسها، وتشجيع المرأة على الاندماج في الأنشـــطة الخاصَّة بمكافحة التَّلوُّث البيئيّ في مدارســـها، في حين أعدَّت رواندا قائمة بالبرامج اللازمـــة لجعل المرأة ذات اهتمـــام بقضايا البيئة، كالتعليـــم، والتوعية بكيفية الاســـتهلاك الرشـــيد للماء العـــذب، وموارد الطَّاقة- وبخاصَّة الشَّـــجر والأعشـــاب-، كما وضعت إفريقيا الوسطى خططاً لتعليم الســـكان وتدريبهم، وإعلامهـــم بالاعتبارات البيئيَّـــة المتداخلـــة في برامج المـــدارس، وتعزيز

(٣) تقرير مؤتمر القمّة العالميّ للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢م- جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا. (٢٠٠٢م) نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص٥٧.

إجـــراءات توجيه المرأة في ميادين الصّحة البيئية، وتضمَّنت اســـتراتيجية بوروندي تعزيز الوعي العامّ بالبيئـــة، والتعليم البيئيّ وحمايته مـــن التَّلوُّث، من خلال وســـائل الإعلام والمدارس، في حين هدفت تنزانيا إلى دعم ذلـــك النَّمط من التَّعليم بين صنّاع السياسة، وسكان الرّيف، والمدن، وأطفال المدارس، بل والسائحين الذين يزرونها أيضاً[١].

وأقرَّ قانون البيئة في بوركينافاسو- رقم (٠٠٣-AN/٢٠١٣) فـــي مادّتـــه (٤)- أنَّـــه: يجب تفعيل الإجـــراءات اللازمـــة لحماية البيئة مـــن النفايات (سائلة، أو صلبة، أو غازية)، يتمُّ جمعها من المنازل السكنية، والمباني الإدارية، والمؤسسات التعليمية، والمطاعم، وغيرها، وذلك حفاظاً على صحة أفراد المجتمع[٢]، ويتأكد ذلك مـــن خلال ما ذكره كُووما مارك دُوه (Kowoma, Marc Doh, ٢٠١٤) أنَّ في مدينة واغادوغو وحدها (عاصمة بوركينافاسو) يتمُّ جمـــع ٣٠٠,٠٠٠ طن من النفايات ســـنويّاً، ما يقارب: ٨٠٠ طن يوميّاً، أي: ٠,٥ كجم من النفايات لكلِّ ساكن[٣].

وعلى الرّغم من هذه الاهتمامات والجهود، من بعض دول القارة الإفريقية لمكافحة التَّلوُّث البيئيّ، فـــإنَّ ما تمَّ تحقيقه علـــى أرض الواقع لا يغطي إلا نســـبةً ضئيلةً من النتائج المطلوبة؛ حيث يُشـــكّل التَّلوُّث في إفريقيا ٥٪ إلى ٢٠٪ من التَّلوُّث العالميّ في عام ٢٠٠٥م، وقد تصل إلى ٥٠٪ من الانبعاثات العالمية الإجمالية من المواد الملوِّثة بحلول ٢٠٣٠م؛ وفق دراسة منشورة في مجلة انفيرمنتال ريسيرتش ليتيرز عام ٢٠١٤م[٤].

كما جاء في دراسة أخرى أجراها فريقٌ مشترك من فرنســـا وكوت ديفُّوار: «يتوقَّع أن يُسجَّلَ ارتفاعٌ كبيرٌ في نسبة التَّلوُّث البيئيّ بحلول عام ٢٠٣٠م إذا لم تُتَّخَذ الإجراءات اللازمة، وستكون منطقة غرب إفريقيا وحدها مســـؤولةً عـــن ٤٥٪ من الانبعاثات الملوِّثة، خصوصاً في نيجيريا، كما ستساهم منطقة شـــرق إفريقيا بنســـبة ٢٤٪، خصوصاً في إثيوبيا وكينيا، بينما إفريقيا الجنوبية ســـتكون مسؤولةً عن ٢٦٪، فيما لا تتعدَّى نســـبة مساهمة شمال إفريقيا ٥٪»[٥]، وتمثِّـــل هذه الملوِّثات عبئاً كبيراً على كاهل حكومـــات دول إفريقيا؛ ممَّا يجب مواجهتها كلّ يوم حرصاً على الصّحة العامّة.

وتحتوي ملوِّثات البيئة فـــي دول إفريقيا على: بعض الأوراق، والصناديق، وقطع القماش القديمة، والزجاجات المكســـورة، والرماد، والعلب المعدنية، وعبوات الأيَروسُـــول (Aerosols)، بالإضافة إلى بعـــض بقايا عمليَّـــات البناء والتَّشـــييد، والأكياس البلاســـتيكية، والأواني الفخارية، وقِطَع الأخشاب، وبعـــض المخلّفات المعدنيـــة، وبقايـــا الطعام[٦]، وغيرها مـــن النفايات التي تحتـــوي على القمامة

(١) عبد العال، أحمد محمد- (٢٠٠٠م): السكان والبيئة والتنمية في قارة إفريقيا، معهد الدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة، ص (٦-٧).

(٢) AN. Portan code de/2013-Loi N°006 l'environnement au Burkina Faso. Consulté le 15 June 2017 URL: http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/bkf124369.pdf. pp.4.

(٣) Kowoma, Marc. Doh. (2014). Pollution de la nature: un danger permanent pour la santé des populations. Consulté le 11 June 2017 URL: http://fr.africatime.com/burkina_faso/articles/pollution-de-la-nature-un-danger-permanent-pour-la-sante-des-populations.

(٤) إفريقيا مصدر نصف التَّلوُّث في العالم ٢٠٣٠م، راجع موقع: (إفريقيا-مصدر-نصف-التلوث-في-العالم-عام-2030/www.alhayat.com/Articles/1066006://http)، تحريراً في: ٢٠١٧/٦/٦م.

(٥) إفريقيا مصدر نصف التَّلوُّث في العالم ٢٠٣٠، مرجع سابق، تحريراً في: ٢٠١٧/٦/٦م.

(٦) إسلام، أحمد مدحت- (١٩٩٠م): التَّلوُّث مشكلة العصر، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ص١٨٤.

من المنازل السكنية، والمباني الإدارية، والمسارح، والمطاعم، والمدارس[١].

ويعرض الجـــدول الآتي مؤشِّـــرات التَّلوُّث في دول إفريقيا وفقاً لقاعدة البيانات الدولية «نُومِبيو» (Numbeo)[٢]، [٣].

م	الدولة	نسبة مؤشر التَّلوُّث من (٠-١٢٠)	آخر التحديث	التصنيف بين دول إفريقيا
١	الكونغو	١٠٨,٠٥	نوفمبر ٢٠١٥	١
٢	أنغولا	١٠٤,٣٣	ديسمبر ٢٠١٥	٢
٣	تشاد	١٠٠,٨٦	مايو ٢٠١٧	٣
٤	غانا	٩٩,٦٦	فبراير ٢٠١٧	٤
٥	ليبيريا	٩٤,٢٧	مايو ٢٠١٧	٥
٦	بوروندي	٩٣,١٠	ديسمبر ٢٠١٦	٦
٧	السنغال	٩٢,٣٢	أبريل ٢٠١٧	٧
٨	كوت ديفوار	٩١,٨٤	يناير ٢٠١٧	٨
٩	الغابون	٩١,٣٨	أكتوبر ٢٠١٦	٩
١٠	مصر	٨٨,٨٠	يونيو ٢٠١٧	١٠
١١	مالي	٨٦,٢١	نوفمبر ٢٠١٦	١١
١٢	مدغشقر	٨٥,٦٩	يونيو ٢٠١٧	١٢
١٣	نيجيريا	٨٥,٥٤	أبريل ٢٠١٧	١٣
١٤	الكاميرون	٨٥,١٣	ديسمبر ٢٠١٦	١٤
١٥	إثيوبيا	٨٠,٥٨	أبريل ٢٠١٧	١٥
١٦	غينيا الاستوائية	٧٩,٣١	مارس ٢٠١٧	١٦
١٧	زامبيا	٧٨,٧٨	سبتمبر ٢٠١٦	١٧
١٨	أوغندا	٧٦,١٣	مارس ٢٠١٧	١٨
١٩	توغو	٧٢,١٣	يناير ٢٠١٧	١٩
٢٠	كينيا	٧١,٤١	يونيو ٢٠١٧	٢٠
٢١	زمبابوي	٧١,٢٨	مايو ٢٠١٧	٢١
٢٢	موزمبيق	٦٩,٤٨	ديسمبر ٢٠١٥	٢٢
٢٣	مالاوي	٦٨,٩٧	مايو ٢٠١٥	٢٣
٢٤	المغرب	٦٨,٥٤	مايو ٢٠١٧	٢٤
٢٥	تنزانيا	٦٦,٣٦	أبريل ٢٠١٧	٢٥
٢٦	الجزائر	٦٦,١٧	مايو ٢٠١٧	٢٦
٢٧	تونس	٦٥,٨١	يونيو ٢٠١٧	٢٧
٢٨	موريتانيا	٦٤,٣٧	ديسمبر ٢٠١٦	٢٨
٢٩	السودان	٦٢,٨٠	أبريل ٢٠١٧	٢٩
٣٠	جنوب إفريقيا	٦٢,٤٥	يونيو ٢٠١٧	٣٠
٣١	الصومال	٦٢,٤١	أغسطس ٢٠١٦	٣١
٣٢	بوتسوانا	٦٠,٣٤	سبتمبر ٢٠١٦	٣٢
٣٣	غامبيا	٥٩,٤٨	سبتمبر ٢٠١٤	٣٣
٣٤	جيبوتي	٥٥,٨٠	أغسطس ٢٠١٦	٣٤
٣٥	موريشيوس	٥٤,٨٥	مايو ٢٠١٧	٣٥

(١) Kowoma, Marc. Doh. (2014). Pollution de la nature : un danger permanent pour la santé des populations. Consulté le 11 June 2017 URL: http://fr.africatime.com/burkina_faso/articles/pollution-de-la-nature-un-danger-permanent-pour-la-sante-des-populations.

(٢) نُومبيو (Numbeo): هي أكبر قاعدة بيانات عالمية، تقوم بتوفير المعلومات والإحصائيّات عن الظُّروف المعيشية في العالم، بما في ذلك تكلفة المعيشة، ومُؤشِّرات الإسكان، والرعاية الصّحية، وحركة المرور، والجريمة، والتَّلوُّث، وغيرها، أسّست نُومبيو في أبريل ٢٠٠٩م من قبل ملادين أداموفيتش (Mladen Adamovic).

(٣) نقلاً من موقع: https://www.numbeo.com/pollution/)، تحريراً في: ٢٠١٧/٦/١١م.

٣٦	ناميبيا	٤٥,٤٩	مارس ٢٠١٧	٣٦
٣٧	ليبيا	٤٤,٣٤	أبريل ٢٠١٧	٣٧
٣٨	رواندا	٤١,٧٢	يوليو ٢٠١٦	٣٨
٣٩	سيشل	٤٠,٤٢	مارس ٢٠١٧	٣٩
٤٠	سوازيلاند	٣٩,٠٨	ديسمبر ٢٠١٦	٤٠
٤١	جنوب السودان	٣٤,٤٨	أكتوبر ٢٠١٣	٤١
٤٢	ليسوتو	٣,٤٥	مايو ٢٠١٤	٤٢
٤٣	إريتريا	غير متوفر	---	---
٤٤	بوركينافاسو	غير متوفر	---	---
٤٥	بنين	غير متوفر	---	---
٤٦	جزر القمر	غير متوفر	---	---
٤٧	جمهورية إفريقيا الوسطى	غير متوفر	---	---
٤٨	الرأس الأخضر	غير متوفر	---	---
٤٩	سيراليون	غير متوفر	---	---
٥٠	ساوتومي وبرينسيب	غير متوفر	---	---
٥١	غينيا	غير متوفر	---	---
٥٢	غينيا بيساو	غير متوفر	---	---
٥٣	الكونغو الديمقراطية	غير متوفر	---	---
٥٤	النيجر	غير متوفر	---	---

تشير المؤشِّرات الواردة في الجدول السَّابق إلى التَّلوُّث في دول إفريقيا، ويتضمَّن ذلك جميع أشكال التَّلوُّث، سواء كان تلوُّثاً غير ماديٍّ كالضَّوضاء، أو أيّ تشويه يحدث لأيّ منظرٍ مُسبِّباً عدم الارتياح النَّفسيِّ عند نظر العين البشرية إليه، أو تلوُّثاً ماديّاً يشمل تلوُّث العناصر المكوِّنة لبيئة الإنسان، كالماء والهواء والتُّربة، ويحظى التَّلوُّث الماديّ بالنِّسب الأكبر مقارنةً بالتَّلوُّث غير المادي؛ ممَّا يُعزى إليه اعتماده مؤشِّراً للتَّلوُّث البيئيِّ الذي يُشكِّل خطورةً كبيرةً على حياة البشر، وهو ما تناقشه الورقة الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ نسبة المؤشِّر كلَّما اقتربت من (٠) صفر: دلَّ ذلك على وجود التَّلوُّث بدرجةٍ منخفضة جدّاً، وكلَّما اقتربت نسبة المؤشِّر من (١٢٠): دلَّ ذلك على وجود التَّلوُّث بدرجةٍ عاليةٍ جدّاً، ومتوسطهما (٦٠)؛ ما يعني أنه كلَّما اقتربت النِّسبة من (٦٠): أشار ذلك إلى وجود التَّلوُّث بدرجةٍ متوسطة.

ومن خلال المقارنة بين أعلى المؤشِّرات وأدناها يتبيَّن أنَّ قرابة ثلثي دول إفريقيا حظيت بمؤشِّر ما فوق (٦٠)؛ ما يشير إلى وجود التَّلوُّث في البيئة الإفريقية بدرجةٍ تفرض البحث عن الطُّرق والسُّبل الفعّالة لمواجهته.

ثالثاً: أسباب التَّلوُّث البيئيّ في إفريقيا:

ترجع أسباب تلوُّث البيئة الإفريقية إلى الممارسات التقليدية وغياب الوعي البيئي؛ حيث لا توجد خطوات فعليَّة لدى معظم دول إفريقيا في سبيل التخلّص من المشكلة، فمثلاً تلوُّث الهواء تأتي أهمُّ أسبابه من الوسائل التقليدية في الزراعة، والتي لا يعرف السكان غيرها، ولا يقدرون على تحمّل عبء تكاليف الوسائل المتقدِّمة، وقد صرّحت منظَّمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأنَّ ما يقرب من ١١,٣ مليون هكتار من الأرض تتمُّ خسارتها كلّ سنة بسبب الزِّراعة والرَّعي والحرق غير المنظَّم، واستهلاك الوقود عبر حرق الأخشاب[1].

(١) مشاكل إفريقيا البيئية: ما هي المشاكل البيئية التي تعاني

وهناك أسبابٌ أخرى ترجع إلى تركيز النَّشاط الصناعيّ والتجاريّ في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، وما يترتب على هذا النَّشاط وتلك الكثافة العالية من تلوُّث، وكذلك التخلّص من أشجار الغابات لتوفير المساحات، وصرف المخلّفات المنزلية والصناعية في البحيرات والأنهار والبحار، والتخلّص من النفايات الكيماوية السَّامة والخطرة والنفايات الذرية في مواقع تشكّل فيها خطراً على البيئة، وانقراض أعداد متزايدة من الكائنات الحيوانية والنباتية لسببٍ أو لآخر[١]، وهذا يؤدِّي إلى فقد النّظام البيئيّ لأحد عناصر التَّوازن بين مكوّناته، ما يجعله أكثر عرضةً للانهيار بتأثير أحد العوامل التي يتعرض لها.

رابعاً: خطورة التَّلوُّث البيئيّ في إفريقيا:

يُشكِّل التَّلوُّث خطراً يهدّد المناطق الحضرية الكبيرة والمدن الضخمة التي يوجد معظمها في الدول النامية، حيث تشير التقديرات إلى أنَّ الأمراض وحالات الوفيات قبل العمر الافتراضيّ النَّاتجة عن عوامل بيئيَّة وتلوُّثها تصل إلى (١٨٪) من مجمل الأمراض في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى قصور إمدادات المياه والمرافق الصّحية، و(٤٪) إلى تلوُّث الهواء داخل المنازل، و(٣٪) إلى الأمراض التي تنقلها الحشرات بسبب تلوُّث التُّربة والماء، و(٢٪) إلى تلوُّث هواء المناطق الحضرية، و(١٪) إلى المخلفات الصناعية، بينما تحظى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأرقامٍ أعلى تصل إلى (٢٦,٥٪)[٢].

وأثبت تقرير منظّمة الصّحة العالمية (WHO, ٢٠١٤): أنَّ التلوُّثَ البيئيَّ مسؤولٌ عن وقوع ٧ ملايين حالة وفاة مبكِّرة سنويّاً- أي ثُمن حالات الوفيات حول العالم-، ويتسبَّب التَّلوُّث في الموت نتيجة استنشاق الناس جُسَيْمات صغيرة جدّاً لدرجة أنَّها تخترق الرِّئة ومجرى الدَّم؛ ممَّا يؤدّي إلى تزايد انتشار أمراض القلب والشَّرايين وأمراض الجهاز التنفسي[٣]، وللقارة الإفريقية النصيب الأكبر والحظّ الأفر من هذه الحالات المُعضِلة، حيث يشير التَّقرير نفسه إلى أنَّ تلوُّث الهواء في إفريقيا ساهم في وقوع ما يقرب (٦٠٠,٠٠٠) حالة وفاة في عام ٢٠١٢م، ممَّا جعل إفريقيا تحتل المرتبة الثالثة عالميّاً من حيث معدَّل الوفيات بسبب التلوُّث البيئي[٤].

ووفقاً لتقرير المؤتمر الوزاريّ الإفريقيّ المعنيّ بالبيئة African Ministerial Conference on the Environment: AMCEN))؛ فإنَّ الإحصائيَّات تؤكد أنَّ (٢٨٪) من الأمراض في إفريقيا ترتبط بالمخاطر البيئيَّة (الإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي، والملاريا)، وهو ما يمثِّل (٦٠٪) من آثار تلوُّث البيئة المضرّة بالصّحة[٥].

منها إفريقيا؟ نقلاً من موقع: (https://www.ts3a.com/bi2a/?p=1457)، تحريراً في: ٢٠١٧/٦/٥م.

(١) عبد الحميد، أحمد عبد الفتاح؛ وأبو السعود، إسلام إبراهيم- (٢٠٠٧): أضواء على التَّلوُّث البيئي (بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية)، جامعة الإسكندرية، ص (٢٨-٢٩).

(٢) تقرير توقُّعات البيئة العالمية الثالث: المنظورات الماضية والحالية والمستقبلية (٢٠٠٢م)، المنامة: عالم الترجمة، بالتَّعاون مع مؤسسة التَّاكا للترجمة الفنية، ص (٣٠٥-٣٠٦)، انظر- بنظام PDF- في موقع: https://books.google.com.sa/books

(٣) World Health Organization. (2014). Public health, Environmental and Social Determinants of Health. Geneva. From: http://www.who.int/phe/en/.

(٤) Kete, Galbraith. (2014). Measuring Africa›s Air Pollution. Consulted the 10 June 2017 URL : https://www.nytimes.com/2014/17/04/business/energy-environment/measuring-africas-air-pollution.html?_r=0

(٥) Rachida, Boughriet. (2013). 28% des maladies en Afrique sont liées aux risques environnementaux, selon le Pnue. Consulté

وقـام كلٌّ من البنك الدوليّ ومعهد القياسـات الصّحية والتَّقييم بدراسـةٍ عنوانهـا: (تكلفة تلوُّث الهواء: تدعيم المبرِّر الاقتصاديّ للتَّحرُّك)، سـعت إلـى تقدير تكلفـة الوفيات المبكِّرة بسـبب تلوُّث الهواء، وذلك لتسهيل اتّخاذ القرارات في سياق ندرة الموارد، فأسـفرت نتائج الدراسـة عن: وفاة نحو ١٢٥ ألف شخص في بلدان الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠١٣م بسـبب أمراضٍ مرتبطة بتلوُّث الهواء خارج المنـزل وداخله، ومعظم هذه الوفيات من الأطفال والمسنين[١]، ولا تقتصر خطورة التَّلوُّث علـى الوفاة المبكِّرة؛ بل تمتـدُّ إلى فاقدٍ في دخل العمل للرجال والنسـاء في سـنّ العمل، والحدّ من التنميـة الاقتصاديـة، ويؤكِّد لورا تـاك ذلك: «أنَّ تلوُّث الهواء هو التَّحدِّي الذي يُهدِّد رفاه الإنسـان، ويضرُّ رأس المال الطبيعـيّ والمادي، ويعوِّق النُّموّ الاقتصادي، ونأمل أن تترجم الدراسـات والبحوث تكلفـة الوفيات المبكرة إلى لغـةٍ اقتصادية، يتردد صداها مع واضعي السياسات؛ بحيث يتمُّ تخصيص مزيدٍ من الموارد لتحسين نوعيّة الهواء، ومن خلال دعم المدن الأكثر صحّة، والاستثمارات في مصادر الطاقـة النظيفة، يمكـن أن نقلِّل مـن الانبعاثات الخطرة، وخفض وتيرة تغيُّر المناخ، والأهمّ من ذلك إنقاذ الأرواح»[٢].

وتشـير صحيفة جارديان إلى أنَّ تلوُّث الهواء تسـبّب في وفاة حالاتٍ عديدة سنويّاً بجميع أنحاء القارة الإفريقية بنسـبةٍ (٣٦٪) من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠١٣م، وخلال الفترة نفسـها زادت الوفيات الناجمة عن تلوُّث الهواء المنزلي أيضاً، وبالنسـبة لإفريقيا ككل كانت التكلفة الاقتصادية تُقدّر وفيات تلـوُّث الهواء المبكِّرة في عـام ٢٠١٣م تقريباً ٢١٥ بليون دولار سـنويّاً لتلوُّث الهواء الخارجي، و ٢٣٢ بليون دولار للتلوُّث بالأجهزة المنزلية، أو في الأماكن المغلقة[٣].

وأعلنـت إحصائيةٌ صادرة عـن الأمم المتحدة عام ٢٠١٤م: أنَّ ١١٥ شـخصاً يموتون كلّ سـاعة في إفريقيا بسبب الأمراض المتعلِّقة بتلوُّث المياه، وعدم الاهتمام بالنّظافة، وسـوء شـبكات الصَّرف الصّحي[٤].

ويوضّح رئيس منطقة أوروبا والشَّـرق الأوسط وإفريقيا في منظَّمة التعـاون الاقتصاديّ والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development) هنـري برنار: أنَّ التَّلوُّثَ البيئيَّ في إفريقيا يضرُّ على نحوٍ متزايدٍ الكثير من الناس، ويعوق التنمية الاقتصادية، وتخفيضه يتطلب اتخاذ إجـراءات عاجلة من قِبَل الحكومات الإفريقية لتغيير الوضع، حيث يزداد عدد سكان إفريقيا بوتيرةٍ سـريعةٍ جدّاً، فالعدد الحالي قرابـة ٤٧٢ مليون من سـكان المناطق الحضرية، وسـيكون حوالي مليار في عام ٢٠٥٠م، والخيارات الاسـتثمارية اليوم سيكون لها تأثيرات طويلة الأمد

le 09 Juin 2017. URL : https://www.actu-environnement.com/ae/news/rapport-pnue-risques-environnementaux-sante-Afrique-17882.php4.

(١) البنك الدولي- (٢٠١٦): الوفيات الناجمة عن تلوُّث الهواء تُكلِّف اقتصادات بلدان منطقة الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من ٩ مليارات دولار، نقلاً من موقع: /08/09/wli.org/ar/news/press-release/2016 air-pollution-deaths-cost-economies-in-middle-east-and-north-africa-more-than-9-billion. تحريراً في: 2017/6/7م.

(٢) البنك الدولي- (٢٠١٦)، مرجع سابق.

(٣) جارديان: تلوُّث الهواء في إفريقيا أكثر فتكاً من سوء التغذية، نقلاً من موقع: (/جارديان-تلوث-الهواء-في-إفريقيا-أكثر/ 10/http://elbadil.com/2016)، تحريراً في: ٢٠١٧/٦/٧م.

(٤) عادل، ضحي- (٢٠١٤): الأمم المتحدة: ١١٥ حالة وفاة كلّ ساعة في إفريقيا بسبب تلوُّث المياه، نقلاً من موقع: (http://www.rosaelyoussef.com/news/126839/ الأمم-المتحدة-١١٥-حالة-وفاة-كل-ساعة-في-إفريقيا-بسبب-تلوث-المياه). تحريراً في: ٢٠١٧/٦/٩م.

على البنية التحتية الحضرية، ونوعية حياة سكان المدن[١].

وذكرت إحصائيَّات منظّمة الصّحة العالمية لعام ٢٠١٥م: أنَّ البلدان الأعلى مُعدَّلاً لوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة من (١٠١-٢٠٠) لكلّ ١٠٠٠ مولود، كلُّها في إفريقيا: أنغولا، ومالي، ونيجيريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وسيراليون، والصومال، وتشاد، ويعود ذلك إلى الجُسَيْمات الدَّقيقة التي يُسبِّبها التَّلوُّث البيئيّ[٢].

يُستخلص ممَّا تقدَّم: أنَّ التَّلوُّث البيئيَّ يُعَدُّ أحد أكثر المشكلات البيئية انتشاراً في إفريقيا، فلم تعد البيئة الإفريقية قادرةً على تجديد مواردها الطبيعية؛ ممَّا أوجد اختلالاً في التّوازن بين عناصرها المختلفة التي عجزت عن تحليل مخلّفات الشُّعوب، أو استهلاك النفايات النّاتجة من نشاطاته المتعدِّدة؛ ممَّا أدَّى إلى تدمير البيئة، وإعاقة جهود التنمية في دول إفريقيا وتقدّمها، بالإضافة إلى تَسبُّبِه في الأمراض والوفاة المبكِّرة.

خامساً: سبل مواجهة التَّلوُّث البيئيّ في إفريقيا:

تعتمد مواجهة التَّلوُّث البيئيّ على جهود الحكومات والعلماء والمؤسسات التعليمية، والشركات، والمصانع، والزراعة والمنظمات البيئية، والأفراد، ويمكن إجمال ذلك فيما يأتي:

١- تعزيز الجهود الإفريقية في مواجهة التَّحدّيات البيئية والتنموية، وإلزام الدول الكبرى بتعهداتها المالية تجاه القارة الإفريقية، وتقديم التكنولوجيا الحديثة في الحدّ من التَّلوُّث البيئي، والتي تسهم فيه دول شمال إفريقيا بالنَّصيب الأكبر جرّاء أنشطتها الصناعية، والنداء بصوتٍ إفريقيٍّ واحدٍ تجاه المهدِّدات لأراضي القارة، من التَّغيُّرات المناخية والأنشطة الجائرة، ومن هذه الجهود مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة (الأمسن-AMCEN) السادس، الذي تمَّ عقده في القاهرة لمواجهة التَّلوُّث، في الفترة من ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٦م[٣].

٢- سعي حكومات دول إفريقيا إلى تطوير أنظمة الوقاية من تدهور البيئة وتلوُّثها، من خلال تحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز نشاط إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة، الذي يساعد على تحسين نوعية التقييم البيئي؛ إذ إنَّه في مقدور مجموعة القواعد التنظيمية الملائمة المصحوبة بآليات الإنفاذ المناسبة أن تُؤدِّي إلى إيجاد حوافز سلبيَّة قوية لوقف استنفاد البيئة ونضوب مواردها.

٣- استقطاب التقارير البيئية العالمية، ونشر المعرفة والعلوم البيئية بين أفراد المجتمع الإفريقي، وذلك أجدر أن تكتسب منها الخبرة، ونقل هذه التجارب للاستفادة منها في البلدان الإفريقية.

٤- إنَّ الحركة البيئية الإفريقية والمفكِّرين الإفريقيين مطالبون بإسهام معرفيٍّ جديد، يُثري الفكر البيئيّ والتنمويّ بمفرداتٍ ورؤى جديدة، فهل تكون إفريقيا على قدر هذا الأمل وهذا التحوُّل المعرفيّ الذي يشمل الفكر والحياة والثَّقافة؟!

---

(١) جارديان: تلوُّث الهواء في إفريقيا أكثر فتكاً من سوء التغذية، مرجع سابق.

(٢) La pollution tue 1,7 million de jeunes enfants chaque année. (2017). Consulté le 09 Juin 2017. URL: http://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1020557/oms-organisation-mondiale-5ans-sante-pollution-mortalite-enfant-0.

(٣) الدورة الاستثنائية السادسة لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة(AMCEN) ، في الفترة من ١٦-١٩ أبريل ٢٠١٦م، في القاهرة، تحت شعار: «جدول أعمال ٢٠٣٠م واتفاقية باريس: من السياسة إلى التنفيذ في إفريقيا»، نقلاً من موقع: http://amcen.eeaa.gov.eg.

٥- عقد اتفاقيات بين دول إفريقيا تختصُّ بالمحافظة على البيئة الطبيعية، ومنع تلوُّث مياه النَّهر، مثل: اتفاقية ضرورة خُلُوِّ المياه من الشَّوائب، أو المواد التي تعكّر الماء، أو تُؤثِّر في حياة الكائنات الحيَّة المائية، أو اتفاقية عدم إلقاء الزيوت، أو الشّحوم، أو كريهة الرَّائحة، أو مركبات الفوسفات، في هذه المياه.

٦- تعزيز البرامج التليفزيونية والإذاعية، وبرامج الإنترنت، والمحاضرات العامّة والندوات، والمعسكرات الشبابية، والتي تهدف إلى توعية أفراد المجتمع بضرورة الاهتمام بسلامة البيئة ونظافتها، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المُضرّة بالبيئة، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدَّور على عاتق المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، كجماعات مكافحة التَّلوُّث البيئي، والتجمعات الشبابية.

٧- يجب أن تكون القضية البيئية وحمايتها من التَّلوُّث دعامة في المناهج التعليمية في دول إفريقيا، فمن الضَّروريّ إعادة التفكير في تعليم الشُّعوب الإفريقية متطلبات الحفاظ على البيئة وسلامتها.

٨- العمل على منع حدوث النفايات، أو الحدّ منها قدر المستطاع، من خلال تطوير نظم إدارة النفايات، مع إيلاء أقصى أولوية لمنع النفايات، وإبقائها عند الحدّ الأدنى، وإعادة استخدامها وتدويرها ومرافق التَّصريف السَّليمة بيئيّاً، بما في ذلك تكنولوجيا استرداد الطَّاقة الكامنة في النفايات، وتشجيع مبادرات تدوير النفايات على النطاق الصغير؛ بما يدعم إدارة النفايات الحضرية والريفية، وتشجيع السلع الاستهلاكية القابلة لإعادة الاستعمال والمنتجات القابلة للتَّردي البيولوجي.

٩- فرض الجهات الرسمية المعنية بحماية البيئة الغرامات على الشركات والمصانع المسبِّبة للتَّلوُّث، ولأستراليا والعديد من الدول الأوروبية تجربة في ذلك، حيث تُفرض الغرامات على المؤسّسات والمصانع التي تلوِّث مجاري المياه، ومثل هذه الغرامات كفيلة بتشجيع المصانع والشركات على الاستثمار في أجهزة مكافحة التَّلوُّث، أو في تطوير وسائل للتَّقليل منه.

١٠- حظر حكومات دول إفريقيا إنتاج واستيراد الأكياس البلاستيكية وبيعها واستخدامها، كخطوة لمواجهة التَّلوُّث البيئيّ، وفرض ضريبة على مستخدميها.

١١- التخلُّص من النفايات والمخلّفات بصورةٍ صحيحةٍ، وذلك برميها في أماكن بعيدةٍ وخاليةٍ من المياه والتُّربة، أو دفنها في باطن الأرض في أماكن منعزلةٍ بعيدةٍ عن النطاق العمراني، أو حرق هذه المخلّفات والنفايات في أفرانٍ خاصَّة.

١٢- ضرورة تعزيز الاهتمام بالبحوث النظرية والتطبيقية التي تعالج آلية مواجهة التَّلوُّث البيئي، وذلك بتمويلها ونشرها وتداولها بين صانعي القرارات، والجهات الرسمية المعنية بالقضايا البيئية وحمايتها، والمواطنين.

ختاماً:

بعد سرد هذه الأدبيات والأرقام المفصّلة عن التَّلوُّث البيئيّ في إفريقيا؛ فإنَّ الحلول لن تبدأ إلاَّ من أفراد القارة الإفريقيَّة أنفسهم، وتفعيل دَوْر القيادات وصانعي السياسات، ومن خلال زيادة جمعيات المحافظة على البيئة، ودعم الأنواع النظيفة من الطاقة، لكن علينا ألا نغفل أنَّ الوعي بأهمّية نظافة البيئة وحمايتها، هو من أهمّ المؤثِّرات التي يمكن أن تُقلِّل من حدَّة التَّلوُّث، والذي يمكن أن تدفع الأفراد لأن يتكاتفوا بعضهم مع البعض الآخر للوقوف في وجه تلك المشكلات والخطورة؛ التي تؤثِّر فيهم وفي أولادهم وأحفادهم من بعدهم ■

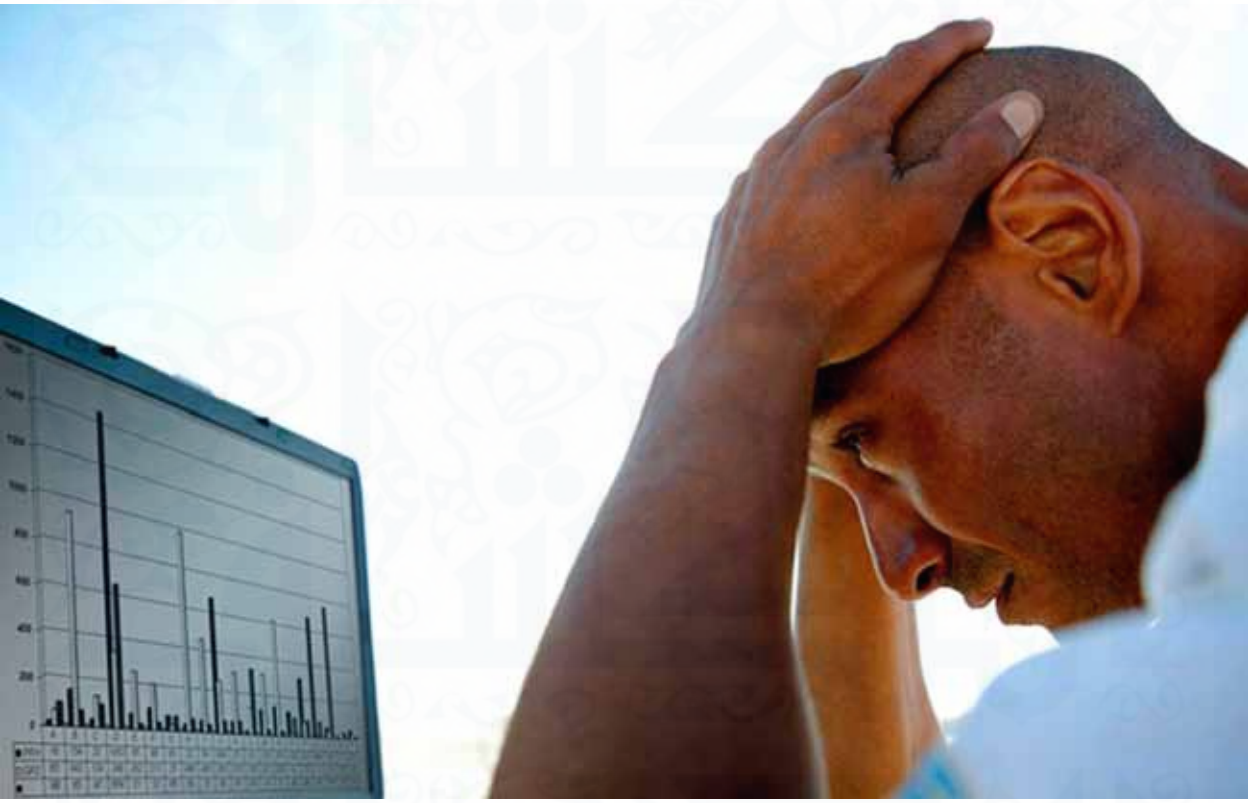

الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية

أ. محمد بشير جوب
كاتب وباحث في الشؤون الإفريقية والدولية- السنغال

واجهت الدول الإفريقية منذ استقلالها صعوبات التخلّف ومشكلات التنمية، ولم تكن نهاية الاستعمار تعني التغلّب على نقاط الضعف التي ورثتها من القوى المستعمِرة.

وللدخول في عمليةٍ تنمويةٍ اتبعت الدول الإفريقية سياساتٍ اقتصاديةٍ متنوّعة، غير أنّ السياق الدولي والقيود المحلية التي تفاقمت، بسبب الفجوة المتزايدة بين الديموغرافيا الديناميكية والزيادة المحدودة في الموارد، حالت دون إحراز تقدُّم كبيرٍ في السياسات الاقتصادية والتنموية التي نُفذت على مدار عقود.

كانت تحديات التنمية التي مثَلت أمام الحكومات الإفريقية تُحتِّم عليها وجود رؤوس أموالٍ كبيرةٍ؛ للقيام من العثرة الاقتصادية التي وقع فيها أغلب الدول الإفريقية، وذلك استجابةً للخيارات الأيديولوجية التي فُرضت عليها، وهي «الرأسمالية الغربية».

وفي هذه الدراسة؛ نحاول البحث عن أزمة الديون الإفريقية، وسنحاول الوقوف على الأسباب التي جعلت أغلب الدول الإفريقية يغرق في مستنقع المديونية الخارجية، كما نحاول الكشف عن الخدعة التي تنتهجها القوى العظمى لنهب رؤوس أموال الدول الإفريقية، وأثر هذا النهج في العمليات التنموية في إفريقيا، وسنستشرف الحلول الآنية والمستقبلة لتحرُّر الدول والشعوب من الديون البغيضة.

أولاً: إفريقيا وأزمة المديونية الخارجية:

شهد الاقتصاد العالمي أزماتٍ مختلفةً عبر تاريخه، وتختلف هذه الأزمات في الطبيعة وفي كيفية التطوّر وفي الحجم، ومن هذه الأزمات أزمة المديونية الخارجية التي وقعت فيها الدول النامية، وبخاصّة الدول الإفريقية، ولقد تطورت هذه الأزمة في إفريقيا بشكلٍ متفاقمٍ، كما تعددت أسبابها، وتفاوتت أحجامها.

١- السياق الدولي للديون الخارجية الإفريقية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر نظامٌ اقتصاديٌّ عالميٌّ جديدٌ، ما أدى إلى إنشاء مؤسّساتٍ اقتصاديةٍ حديثة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وصاحبَ بروز هذا النظام الجديد تغيّرٌ كبيرٌ في الشكل الجيوسياسي للعالم؛ حيث حصلت العديد من البلدان النامية على الاستقلال، وأرادت وضع نموذجها الاقتصادي المستقلّ للتحرر من الوصاية التي تمارسها كلٌّ من القوى الاستعمارية السابقة وكتلتَي

وصل سقف الديون الخارجية في الدول الإفريقية إلى حدٍّ لم تعد تطيقه هذه الدول، وليست الحكومات فقط هي مَن تدفع فواتير هذه الديون، بل الشعوب والأجيال القادمة

الحرب الباردة، فاجتمعت هذه الدول لأول مرة عام ١٩٥٥م في مؤتمر باندونج بإندونيسيا لإعلان ولادة كيانٍ جديدٍ هو «حركة عدم الانحياز»، فظهر لأول مرة مصطلح «دول العالم الثالث» ابتداءً من هذه الحقبة.

تزامنت هذه الحقبة مع وضع الولايات المتحدة خطة «مارشال» لإعادة إعمار أوروبا، وقد استغلت أمريكا هذه الفرصة للاستثمار بكثافةٍ في الاقتصاد الأوروبي لمساعدتها على العودة إلى الركب من جديد؛ وسرعان ما أصبحت البلدان الأوروبية شركاء تجاريّين متميزين مع أمريكا، فرض هذا التوجه عملة «الدولار» لتصير عملةً عالميةً، حيث حاولت السلطات الأمريكية كبح الطلب على تحويل الدولار إلى ذهب- وكان ذلك ممكناً قبل عام ١٩٧١م- حتى لا تجفّ خزاناتهم، يشير هذا إلى التحكُّم القويّ على الاقتصاد العالمي من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها أوروبا[١].

وقد انعكس هذا الأمر سلباً على اقتصاديات دول العالم الثالث- ولا سيما الدول الإفريقية المستقلة حديثاً- التي كانت تبحث عن سبلٍ ناجعةٍ للتنمية وتشجيع اقتصادها، كانت هذه الدول في حاجةٍ ملحّةٍ إلى رؤوس الأموال لتمويل التنمية،

(١) Eric TOUSSAINT et Damien MILLET, L'origine de la crise de la dette du tiers monde, p.3.

ولم تجد مخرجاً من ذلك غير الاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، باعتبار أنّ الاستدانة ستساعدها في تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ سريع، على أن يتمّ الدفع في المستقبل في أقساطٍ مع الفوائد، وقد أدّى الارتفاع الكبير في تكاليف خدمة المديونية خلال حقبتَي السبعينيات والثمانينيات إلى وقوع كثيرٍ من تلك الدول في فخّ المديونية.

وفي عام ١٩٧٣م بلغ مجموع ديون البلدان النامية بالفعل ١١١ مليار دولار، في حين كان ٦٧ مليار دولار في عام ١٩٧٠م، ومع تعدد اللاعبين في الاقتصاد العالمي المتمثلين في: البنوك الخاصّة، وحكومات الدول المتقدمة، والبنك الدولي، وحكومات الدول النامية، تضاعفت الديون الخارجية على البلدان النامية، فصارت مضروبةً في (١٢) بين عامَي ١٩٦٨م و١٩٨٠م، أي من ٥٠ مليار دولار إلى ٦٠٠ مليار دولار[١]، وهكذا شكّلت الديون الخارجية أزمةً حقيقية للدول الإفريقية، أعاقت العملية التنموية فيها، وترجع المديونية الخارجية إلى عوامل وأسبابٍ تجذرت بدايةً من الستينيات والسبعينيات، ومازال بعضُها مؤثراً إلى الآن.

٢- أسباب الديون الخارجية على الدول الإفريقية:

قامت ثلاث هيئاتٍ دولية (هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية) باقتراح تعريفٍ للمديونية الخارجية سنة ١٩٨٤م كما يأتي:

«المديونية الخارجية الإجمالية تساوي- في تاريخٍ محدَّد-: مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية التي تسمح بتسديد المقيمين لدولةٍ ما إزاء غير المقيمين والمستوجبة ضرورة دفع الأصل (رأس المال) مع أو بدون فوائد، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد الأصل»، وهذا ما حدّدته أيضاً مجموعةٌ دوليةٌ متعددة الأطراف سنة ١٩٨٨م؛ بالنصّ على أنّ المديونية: «تعني قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترةٍ من الزمن، للمقيمين في دولةٍ معيّنة تجاه غير المقيمين، لدفع الأساس مع وبدون فائدة، أو دفع فائدة مع أو بدون أساس».

ولقد بدأت مديونية بلدان إفريقيا السوداء تبدو مثيرةً للازعاج لدى المؤسّسات المالية الدولية منذ اللحظة التي لم تعد فيها الدول قادرةً على الدفع، أي منذ عام ١٩٨٥م تقريباً.

كما اكتسبت أزمة المديونية الخارجية زخماً عالميّاً منذ عام ١٩٨٢م؛ عندما أعلنت المكسيك أنها تعلّق دفع خدمة الدين، وقد أذهل هذا القرار- الذي كان متوقعاً- المجتمع المالي الدولي، والواقع أنّ أزمة عام ١٩٨٢م لم تكن الأولى من نوعها، حيث إنه منذ نهاية الستينيات، وخاصّةً بعد أول صدمةٍ نفطيةٍ عام ١٩٧٣م، حيث تدخّل عاملان أساسيان في عملية الاستدانة، أولهما: ازدياد أسعار الفوائد، وثانيهما: انخفاض أسعار المواد الخام للدول النامية، حيث كانت تلك المواد هي العماد الأساسي لسداد الديون الخارجية، بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى أدت إلى تراكم الديون في البلدان الإفريقية.

ويمكن حصر أهمّ هذه العوامل في الآتي:

أ- الديون المحوّلة:

ابتداءً من سنة ١٩٦٠م، وبعدما نالت معظم المستعمرات الإفريقية استقلالها، تولّد عبءٌ استعماريٌّ ثقيلٌ تمثّل في الديون التي تمّ تحويلها إليها، في وقتٍ لم يكن وضعها الاقتصادي يسمح لها بتحمّل حجم هذه الديون، وللتغلب على ذلك كان على هذه البلدان الشابّة أن تأخذ قروضاً جديدةً من مستعمِريها السابقين، أو من المؤسّسات المالية الدولية لسداد القروض القديمة، وقد أُطلق على

(١) Armelle BEAH, Historiographie de l'Endettement des pays en développement: spécificité des pays de l'UEMOA, UNIVERSITE D'ORLEANS Laboratoire d'Economie d'Orléans Univ. Orléans, CNRS, LEO, UMR 7322, F-45067, Orléans, France, DR LEO 2015, 22-p.1.

هذه العملية «عملية تحويل الديون»[1].

ب- تذبذب أسعار النفط وأسعار المواد الخام:

منذ عام ١٩٧٣م أدى ارتفاع أسعار النفط، وما يُسمّى بـ«الصدمة النفطية»، إلى تحقيق رؤوس أموالٍ مريحةٍ للبلدان المنتجة للنفط، حيث ازدادت أسعار البترول إلى ٤٠٠٪، ثم وضعت الدول هذه الأموال في المصارف الغربية، ثم عرضت البنوك هذه «البترودولار» على الدول النامية، ومنها أغلب الدول الإفريقية، بأسعار فائدة «منخفضة» تشجيعاً لهم على الاقتراض، وكان هذا التطوّر فرصةً سانحةً للبنوك التجارية للدخول بقوةٍ في عملية الإقراض مع الدول النامية، فمثلاً كانت حصّة القطاع الخاصّ من الديون قد بلغت ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٧٠م، ثم وصلت إلى ٣٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠م[2]، ويُشكِّل جميع هذه القروض في المصارف الغربية جزءاً كبيراً من الدين الخارجي العام، ومع عجز هذه الدول عن الوفاء بالتزاماتها أو التأخر عن الوفاء تتضاعف الديون وتزداد أسعار الفائدة، ومع طول المدة تجد الدولة نفسها أمام ديون حكومية وسيادية لا تسعفها مواردها الأساسية ولا نموّ اقتصادها لتجنّب الوقوع في فخّ أزمة المديونية الخارجية.

وفي يوليو ٢٠٠٨م؛ ارتفعت أسعار الطاقة المقوّمة بالدولار بنسبة ٨٠٪، في حين أنّ أسعار السلع الأساسية، باستثناء الطاقة، كانت قد ارتفعت إلى ٣٥٪[3]، وفي هذه الحالة تضطر الدول المدينة إلى تأجيل دفع خدمة ديونها المستحقة، وفي مقابل انخفاض أسعار النفط أيضاً تقوم الدول المنتجة للنفط إلى تقليص استيرادها من الخارج، وفي كلتا الحالتين تُشَلُّ قدرة الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها، وتتضاعف معها أسعار الفوائد في مقابل التضاعف في الديون.

ج- زيادة أسعار الفائدة:

أخذت أسعار الفائدة في التزايد بشكلٍ سريع منذ ١٩٧٩م، وأفضت إلى زيادة الديون القائمة، ومعظمها مقوّمة بالدولار، وذلك بواسطة تأثير ميكانيكيٍّ محض، والمستفيدون الأكبر في هذا الأمر هي الدول الدائنة المتقدّمة، بينما تزيد حدَّةُ الأزمة عند الدول المدينة النامية، والجدول رقم (١) يبين مستوى ارتفاع خدمة الديون (أسعار الفائدة) من العام ١٩٨٠م لغاية ٢٠١٠م.

الجدول رقم (١)

الديون الخارجية العامّة والخاصّة للدول النامية وحجم خدمة الديون

السنة	حجم الديون (مليار دولار)	خدمة الديون (مليار دولار)	توزيع خدمة الدين بين الدائنين العام والخاص	
			العام	الخاص
١٩٨٠	٥١٦	٨٠	٥٠	٣٠
١٩٩٠	٨٧٠	١٤٠	١١٩	٢١
١٩٩٥	١٨٦٠	٢٠٦	١٥٤	٥٢
٢٠٠٠	٢١٢٢	٣٤٥	٢٠١	١٤٤
٢٠٠٥	٢٤٨٩	٤٣٨	٢٥٣	١٨٥
٢٠١٠	٤٠٧٦	٥٨٣	١٨٠	٤٠٣

المصدر: موقع البنك الدولي

د- أسبابٌ أخرى:

توجد أسبابٌ أخرى تمثَّلت في عبء المساعدات الإنمائية، ونعني بذلك القروض التي تُقدّم في شكل منح، والواقع أنّ تلك المعونات العامّة تعدُّ في حدّ ذاتها مصدراً رئيسيّاً يؤدي إلى استفحال الديون،

(١) Pablo LAIXHAY, L'endettement des pays dits en voie de développement. Un exemple: le Burkina Faso, https://www.anti-k.org 30-12-2017

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Gladys Cecilia Hernández PEDRAZA Évolution de la dette externe du Tiers Monde au cours de l'année 2008 http://www.alterinter.org 13/07/2009.

حيث التسديدات التي تولدها تؤدي إلى نزف رؤوس أموال البلدان النامية، كما يوجد سببٌ آخر يكمن في سياسة تحديد أسعار السلع الأساسية عالمياً؛ حيث يحتكر هذه السياسة مبادلان رئيسان للسلع الأساسية، يقعان في شيكاغو ولندن، وتعكس هذه الأسعار العالمية العرض والطلب على الصعيد العالمي، وتؤثر هذه السياسة بوجهٍ خاصٍّ على البلدان النامية التي تأتي عائدات صادراتها من منتجٍ واحدٍ أو عددٍ قليلٍ من المنتجات؛ نتيجة التدهور الحاصل في معدلات التبادل التجاري.

٣- حجم وعبء الديون الخارجية الإفريقية:

يتمّ قياس درجة المخاطر في اقتصاد دولةٍ معيّنةٍ عن طريق مقارنة الدين العام بالناتج المحلي الاجمالي للدولة، فيستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعرفة صحّة الاقتصاد ومدى تمكّن الدولة من سداد ديونها، ويعدُّ الدين العامّ خطيراً عند وصوله إلى ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في الدول النامية، و٩٠٪ في الدول المتقدّمة، فمعدلات الدين العامّ المرتفعة لها تأثيرٌ كبيرٌ على الاقتصاد، لذلك يجب التركيز في استخدام الدين العامّ بطريقةٍ صحيحةٍ تؤدي إلى دفع الناتج المحلي الإجمالي وإبقاء معدلات الفائدة منخفضة، وعندما يتم استخدام الدين العامّ بشكلٍ صحيح فسيكون له تأثيرٌ إيجابيٌّ على المستوى المعيشي للدولة، وذلك لأنه يسمح بنشوء مشاريع استثمارية، مثل تطوير البنى التحتية، وتطوير وسائل المواصلات وغيرها؛ مما بدوره يشجّع المستثمرين على الإنفاق عوضاً عن الادخار، وهذا ما يعزّز النموّ الاقتصادي.

ولذا يمكن القول: إنّ الاستدانة واقعٌ يصعب تفاديه، وهي التوصية الدائمة من الدول العظمى للدول النامية كشرطٍ للتنمية، ولذا سارعت الدول النامية إلى الاقتراض؛ وبما أنّ الاقتراض بدأ بأسعار فائدة منخفضة، بالإضافة إلى وجود بعض عوامل قسريةٍ دفعت الدول إلى الاستدانة، فسرعان ما خرجت الأمور عن سيطرة الدول نفسها، وسبّبت لها أزماتٍ متكررةٍ أثقلت ميزانية الدول النامية، مع تضاعف أحجامها يوماً بعد يوم، ففي عام ٢٠٠٨م توزع إجمالي الديون في أقاليم العالم على النحو الآتي: إفريقيا ٥,٧٪؛ آسيا ٢٥,١٪؛ الشرق الأوسط ٩,٢٪؛ أوروبا الشرقية ٢٣,٣٪؛ ورابطة الدول المستقلة ١٦,٧٪، وأمريكا اللاتينية ١٩,٨٪[1]، والجدول رقم (٢) يوضح حجم الديون لكلّ دولةٍ على حدة من دول إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالناتج المحلي للدولة، في عام ٢٠١٦م.

الجدول رقم (٢)
حجم دين كلّ دولة من إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة مع الناتج المحلي للدولة، بالنسبة المئوية، لعام ٢٠١٦م

الرقم	الدولة	الناتج المحلي (مليار دولار)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
١	إريتريا	١،٤	١٢٥
٢	الرأس الأخضر	١،٤	١٢١
٣	غامبيا	٠،٩	٩٦
٤	ساوتومي وبرنسيب	دون بيانات	٩١
٥	موزمبيق	١٣	٨٧
٦	الكونغو	١٠	٧٨
٧	غانا	٢٣	٧٤
٨	مالاوي	٥	٧٣
٩	أنغولا	٦٧	٧٠
١٠	سيشل	دون بيانات	٦٤
١١	ليسوتو	٢	٦١
١٢	توغو	٣	٦١
١٣	إفريقيا الوسطى	٠،٦	٥٨
١٤	موريشيوس	١٠	٥٨
١٥	زامبيا	١٨	٥٧

(١) صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨م.

١٦	السنغال	١٣	٥٣
١٧	إثيوبيا	٣٥	٥٥
١٨	كينيا	٣٢	٥٥
١٩	زيمبابوي	٨	٥٥
٢٠	سيراليون	٤	٥٢
٢١	جنوب إفريقيا	٣٤٢	٥١
٢٢	غابون	١٣	٤٩
٢٣	غينيا بيساو	٠،٨	٤٨
٢٤	غينيا	٤	٤٨
٢٥	النيجر	٦	٤٦
٢٦	ليبيريا	٢	٤٥
٢٧	تشاد	١٢	٤٣
٢٨	تنزانيا	٣٣	٤٢
٢٩	رواندا	٦	٤١
٣٠	جنوب السودان	دون بيانات	٤٠
٣١	بنين	٧	٣٩
٣٢	بوروندي	٢	٣٩
٣٣	مدغشقر	٧	٣٩
٣٤	كاميرون	٢٥	٣٩
٣٥	أوغندا	١٨	٣٧
٣٦	مالي	٨	٣٥
٣٧	ساحل العاج	٢٨	٣٣
٣٨	بوركينا فاسو	١٠	٣٢
٣٩	ناميبيا	١٢	٣٠
٤٠	جزر القمر	٠،٥	٢٩
٤١	غينيا الاستوائية	٩	٢٤
٤٢	سوازيلاند	٣	٢٠
٤٣	الكونغو الديموقراطية	٢٤	١٩
٤٤	بتسوانا	١٨	١٥
٤٥	نيجيريا	٢١٢	١٣

المصدر: mays-mouissi.com

التحليلات الاقتصادية والمالية والتحليلات المتعلقة بالميزانية الموجهة نحو إفريقيا

وفي عام ٢٠١٣م؛ بلغ إجمالي ديون دول إفريقيا جنوب الصحـــراء ٣٨٥,٢٦٨ مليار دولار[١]، وهو ما يساوي ٢٣٪ من الناتج المحلي لدول هذه المجموعة، وهي تأتـــي في الترتيب بعـــد دول أمريكا اللاتينية التي بلغ إجمالـــي ديونها الخارجيـــة ١,٨٣٨,١٩٤ مليـــار دولار، وهو ما يعادل ٣٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في الســـنة نفســـها[٢]، وهو حجمٌ يتزايد على الرغم من المحـــاولات العديدة التي قامت بها المؤسّســـات المالية الدولية لتجاوز مختلف مظاهر هـــذا النوع الجديد من الديون مع تراكم الضغوطات المالية القديمة وآثارها الراهنة.

وفي ٢٠١٥م؛ قفـــز المبلغ الإجمالي لديون دول إفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى ٤١٦ مليار دولار، وارتفعت التدفقات المالية الصافية بنســـبة ٨٪ في السنة نفســـها لتصل إلى ٨٢ مليار دولار، أي ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مســـتوى لها منذ عـــام ٢٠٠٨م، مدفوعاً بالزيادة المســـتمرة في صافي تدفقـــات الديون من الدائنيـــن من القطاع الخـــاصّ وتدفق الديون القصيـــرة الأجل إلى ٢,٩ مليـــار دولار، وذلك مع انخفـــاض صافي تدفقات الدين من الدائنين الرسميّين بنسبة ٢٠٪[٣].

ووفقاً لمؤسّســـتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ ارتفع متوسط مستوى الدين في دول إفريقيا جنـــوب الصحراء مـــن ٢٥,٢٪ مـــن الناتج المحلي الإجمالـــي عام ٢٠١٠م؛ إلـــى ٣٤,٥٪ عام ٢٠١٥م، وباستثناء دولتَي نيجيريا وجنوب إفريقيا تصل النسبة إلى ٤٤٪ من الناتج المحلي للدول المتبقية، حتى لو ظلت ديـــون البلدان الإفريقية أقـــلّ بكثير من ديون

(١) صندوق النقد الدولي ٢٠١٣م.

(٢) صندوق النقد الدولي ٢٠١٣م.

(٣) World Bank, International Bank for Reconstruction and Development, International Debt Statistics 2017, p.18.

البلدان الأوروبية؛ فإنّ هذه الديون تؤثر سلباً على الميزانيات الوطنية بسبب النمو البطيء في اقتصاد هذه الدول، الأمر الذي يجعل الدول غير قادرةٍ على سداد ديونها، ففي شهر فبراير ٢٠١٦م؛ أوضح نويل تشياني (Noël Tshiani)، الاقتصادي في البنك الدولي في صحيفة لو بوينت (Le Point)، أنه وفقاً لمؤشرات البنك الدولي؛ تشهد إفريقيا أدنى معدَّل نموٍّ لها منذ عام ٢٠٠٩م، حيث سجل ٣,٧٪ في عام ٢٠١٥م؛ مقابل ٤,٦٪ في عام ٢٠١٤م[١].

ثانياً: آثار الديون الخارجية الإفريقية ومدى مشروعيتها:

يظهر مما سبق؛ أنّ إفريقيا غرقت في ديونٍ طائلةٍ من الصعب أن تتحملها، ومن الطبيعي أن نرى دول القارة تعاني من مشكلات تنمويةٍ بسبب هذه الديون، ومع ذلك من الواضح أنّ عمليةً الاستدانة تخضع لآلياتٍ مختلفة؛ منها الدول ومنها المؤسّسات المالية العامّة والخاصّة والإقليمية، ما يقتضي القول بأنّ المسؤولية في عملية الاقتراض مشتركة؛ مع تفاوت قوة التأثير بين الجهات الفاعلة فيها.

١- آليات الاقتراض الدولية:

خلال الستينيات؛ استخدمت البلدان النامية ائتمانات من الوكالات المتعددة الأطراف لتمويل التنمية والهياكل الأساسية وسدّ العجز في ميزان المدفوعات، وقد اتسمت هذه القروض بمُددٍ طويلة الأجل، تراوحت بين ٢٥ و ٤٠ سنة، وأسعارٍ فائدة ثابتةٍ ومنخفضة، تتراوح بين ٢ و ٣٪ سنوياً، ولأنّ الدين آليةٌ معقَّدةٌ وعمليةٌ تستخدمها اليوم بلدانٌ كثيرةٌ للتمويل والاستثمار؛ فالجزء الرئيس منه يخضع للتفاوض، أي أنّ الحكومة يمكن أن تدخل في الديون من خلال المنتجات المالية القابلة للتداول في السوق؛ مثل السندات وأذون الخزانة.

وتتصدر الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها مجموعة الدول الصناعية السبع (G ٧)، قائمة اللاعبين الأساسيّين الدوليّين في وضع السياسات التشغيلية للديون، لكونها هي التي تسيطر على البنك الدولي وشقيقه صندوق النقد الدولي، ويتمثل دَوْر الأخير في ضمان الاستقرار المالي الدولي، وتيسير النمو المتوازن للتجارة العالمية، وتعزيز الاستقرار، وإتاحة مواردها للبلدان التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات، وهو عادةً ما يكون الملاذ الأخير في تقديم القروض إلى البلدان «المستفيدة»، وتكون مقابل اتفاقاتٍ تحدِّد التدابير المطلوبة لتلقّي المساعدة أو الدين المتوقّع.

ويفتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى التوازن الذي يمكن أن يُفضي إلى وضع سياساتٍ عادلةٍ تأخذ في الاعتبار مصلحة الدول النامية، بل غالباً ما يتمُّ تسْييس قراراتهما لتلبية مصلحة الدول المتقدّمة الممسكة بزمامهما، ومما يؤكد هذا الخلل في التوازن كون الدول الصناعية لا تزال تتمتع بـ٦٠٪ من الأصوات، وتحتفظ مجموعة الدول الصناعية السبع (وهي: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا)- التي تمثل عضويتها أقلّ من ٤٪ من مجموع الدول- بالسيطرة على ٤٥٪ من قوة التصويت[٢]، وحتى الآن تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على ١٦٪ من الأصوات؛ مقابل ٦٪ من الأصوات للصين التي لديها ١,٤١ مليار نسمة.

وفي حين أنّ الدول المتقدّمة والمؤسّسات المالية الدولية استحوذت على عمليات الاستدانة؛ ففي أوائل السبعينيات بدأت البنوك الخاصّة أيضاً تفرض نفسها كعملاء محتملين لعمليات الائتمان الخاصّة بها، فانضم

(١) Vitraulle MBOUNGOU, Dette publique : une nouvelle crise en Afrique? http://www.2017/09/afrique expansion.com 26

(٢) قوة التصويت بصندوق النقد الدولي، http://www.2009/04/aljazeera.net 28م.

العديد من البنوك الخاصّة معاً لإعطاء بلدان العالم الثالث قروضاً كبيرةً، تخضع لمعدلات فائدةٍ متغيّرة، ولقد لجأ العديد من الدول إلى هذا الخيار بعدما صارت قروض البنك الدولي مرهونةً بإصلاحات سياسية واقتصادية تؤثر على أداء الدول المدينة.

والجدير بالذكر في هذا الصدد: هو أنّ هذه الديون تخضع لشروطٍ مختلفة حسب الدائن، وهذه الجهات الدائنة إمّا أن تكون حكومات، وإمّا مؤسّسات تمويل إقليميةً أو دولية، وإمّا بنوكاً تجارية.

ففي حالة القروض من الحكومات: تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة والدولة المقرضة، وبطبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما، وفي الغالب تدور الشروط حول سعر الفائدة وآجال السداد والضمانات وفترات السماح، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجاتٍ معيّنةٍ من الدولة الدائنة، أو نقل هذه الواردات على سفنها، أو قَصْر تنفيذ المشروعات التي تموّلها هذه القروض على شركات الدولة المقرضة.

أما في حالة المؤسّسات الإقليمية والدولية: فإنّ الشروط تتفاوت، ومن أشهر هذه المؤسّسات «البنك الدولي»، الذي يشترط أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدينة، وأن تكون للحكومات أو للجهات التابعة لها، أو لجهات تضمنها الدولة، كما يُشترط ألا يكون للدولة مصدرٌ آخر للتمويل.

أما في حالة البنوك التجارية: فإنّ الشروط تتركز على سعر الفائدة، والضمانات التي يقدّمها المدين لهذه البنوك.

٢- آثار الديون الخارجية على الدول الإفريقية:

إنّ النموذج الليبرالي للتنمية، الذي فرضه إجماع واشنطن على الدول النامية، لم يكن في صالح هذه الدول، كما لم يتمّ استخلاص العواقب والتطلع إلى عالمٍ تكون فيه البلدان النامية نفسها مسؤولة عن تنميتها، الأمر الذي كان يتطلب تحرير الدول النامية من سلاسلها المتمثلة في ديونها الخارجية، ولا يمكن الحديث عن التنمية، أو النمو الاقتصادي، أو تحسين الخدمات العامّة، في ظلّ غياب رؤوس أموال الدولة المعنية، فعبء الديون الثقيلة على الدول الإفريقية أغلق كلّ الآفاق التنموية في القارة، وأقصى القارة من التنافس الاقتصادي العالمي، وجعل دولها في قائمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، فمن بين ٣٩ دولةً وضعها البنك الدولي في قائمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ٣٣ دولة منها دولٌ إفريقيةٌ من جنوب الصحراء[١]. ويعتقد العديد من المحللين أنّ ضعف الاستثمار وأداء النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون، بما فيها البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، منذ بداية أزمة الديون العالمية في عام ١٩٨٢م، يمكن أن يُعزى إلى عبء ديونها الخارجية[٢].

ونجد لهذا العبء الثقيل في الديون لدى الدول الإفريقية تأثيراً مباشراً في حياة المواطنين والشعوب، فلم تعد ميزانية الخدمات الاجتماعية في البلدان النامية تشكّل أولوية، ولأنّ رؤوس أموال الدول تُوجَّه إلى خدمة الديون الخارجية: فيلزم هذه الدول إجراء تخفيضاتٍ ضخمة في الإنفاق العام، وخصوصاً في قطاعات الصّحة والتعليم والبنية الأساسية وما إلى ذلك، ويصل الأمر- أحياناً- إلى تجميد مرتبات العاملين في الخدمة العامّة والفصل الجماعي، في مواجهة إنفاق خدمة الدين، ويوضح الجدول رقم (٣) التفاوت في حصص الميزانية الموجهة إلى الخدمات الاجتماعية وإلى خدمة الديون.

---

(١) Pays pauvres très endettés (PPTE), donnees. banquemondiale.org.

(٢) Milton A. IYOHA, External debt and economic growth in sub-Saharan African countries: An econometric study, African Economic Research Consortium, Nairobi March 1999 p.21.

الجدول رقم (٣)
الحصّة المخصّصة للخدمات الاجتماعية من الميزانية لبعض الدول مقارنة بخدمات الدين (٪)

الدولة	الخدمات الاجتماعية	خدمات الدين
تنزانيا	١٥	٤٦
كينيا	٦،١٢	٤٠
غامبيا	٦،٧	٤٠
زامبيا	٦،٧	٤٠
كاميرون	٤	٣٦
ساحل العاج	١١،٤	٣٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)

وفي بحثٍ موسوم بـ(المســاعدات «المُضلِّلَة») نشــرته صحيفة غارديان البريطانيــة؛ ورد فيه أنّ أكثر من ٤٠ مليار دولار يتمّ نهبها سنويّاً من الثروات الإفريقيــة، وذكر البحث- الــذي قام به تحالفٌ من حمْلة المســاواة والتنمية من المملكة المتحدة ومن إفريقيا؛ بالتعاون مع مؤسســة (Global Justice Now)-: أنّ البلــدان الإفريقية تلقــت ١٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥م، في شكل قروضٍ ومساعداتٍ وتحويلاتٍ شــخصية، ولكن في العام نفسه تمّ نهبُ ٢٠٣ مليارٍ دولار من القارة؛ إمّا مباشــرةً من خلال الشــركات المتعددة الجنســيات التي تعيد أرباحها وتحــوّل الأموال بشــكلٍ غير قانونــي إلى ملاذاتٍ ضريبيــة، أو التكاليــف التي تفرضهــا الاتفاقيات الدولية من خلال التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، كما ذكر أنّ الحكومات الإفريقية اســتلمت قروضــاً بقيمــة ٣٢ مليار دولار في عــام ٢٠١٥م، ولكنهــا دفعت أكثر من نصف هذا المبلغ- ١٨ مليار دولار - فوائد لهذا الدين، مع ارتفاع مســتوى الدين بسرعة[١].

وفي مؤتمرٍ عُقد في داكار (عاصمة الســنغال) في أبريل ٢٠١٣م، أمام طلابٍ من كلية إدارة الأعمال، ذكر الخبير الاقتصادي البورونــدي ليونيل ديكمانا مارتيــل (Léonce Ndikumana martèle) فــي أثناء عرض كتابه الموســوم بـ)ديــون إفريقيا البغيضة... كيف اســتنزفت الديون وتهريب رؤوس الأموال القارةَ؟): كلاماً مفــاده أنّ: «إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي إلى حدٍّ كبيرٍ دائنٌ مقابل بقية العالم؛ ففي عام ٢٠٠٨م بلغ رصيد رأس المال الذي نُهب من ٣٣ دولة- هي الدول التي شملتها الدراسة المذكورة- ٩٤٤ مليــار دولار، مقابل ديونٍ خارجية ١٧٧ مليــار دولار؛ وبالتالي فــإنّ هذه البلدان خرج منها نحــو ٧٦٧ مليار دولار مــن الأصول الأجنبية الصافيــة». وورد في الكتاب نفســه الذي ألفه مع زميله الاقتصادي (James K. Boyce): أنّ خروج رؤوس الأموال بســبب الديون هي المســؤولة عن وفاة ٧٧٠٠٠ طفل رضيع في الســنة، فبالنسبة لكلّ دولار يقدّمــه الأجانب إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ينتج منه نحو ٦٠ سنْتاً- وهو أكثر من نصف الدولار بقليل- في شكل هروب رأس المال في العام نفسه[٢].

٣- أزمة المديونية وجدلية المشروعية:

أمام الوضع التعيس والآثار الســلبية المتفاقمة نحو الأسوأ بســبب الديون الثقيلة؛ تثور أسئلة حول مشــروعية هذه الديون، وقد ظهرت نظريات تبحث عن الأسس القانونية التي يمكن الاحتجاج بها لإلغاء الديون الخارجية، وقد اشتهرت منها ثلاث نظريات، هي:

١) الديون البغيضة (odious debt):

إنّ فكــرة «الدَّيْــن البغيض» نشــأت في القرن

(١) Karen McVEIGH, World is plundering Africa's wealth of 'billions of dollars a year, https://www.2017/05/theguardian.com, 25.

(٢) Léonce NDIKUMANA et James K. BOYCE, La dette odieuse de l'Afrique. Comment l'endettement et la fuite de capitaux ont saigné un continent, Dakar, éditions Amalion 2013.

التاسع عشر، ويعود أحد تطبيقاتها إلى سنة ١٨٩٨م عندما سيطرت الولايات المتحدة على كوبا بعد الحرب ضدّ إسبانيا، وطلبت منها أن تقوم بتسديد الديون الكوبية، ورفضت أمريكا الديون واصفةً إيّاها بالديون «المفروضة على الشعب الكوبي دون موافقتها»، كانت الحجة الأمريكية تعتمد على أساس أنه «تم إنشاء الدين من قِبَل حكومة إسبانيا لمصالحها الخاصّة ومن قِبَل وكلاءها، ولم يكن لدى شعب كوبا صوت»، تمّ إنهاء النزاع بإبرام معاهدة دوليةٍ بين الولايات المتحدة وإسبانيا، وُقّعت في باريس في عام ١٨٩٨م، تمّ فيها إلغاء الدين تماماً[١].

وفي وقت لاحق، في عام ١٩٢٣م، أعلنت محكمة للتحكيم الدولي، برئاسة القاضي تافت (Taft)، رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة، أنّ القروض الممنوحة من قِبَل بنكٍ بريطانيٍّ (أُنشئ في كندا) لرئيس دولة كوستاريكا تينوكو (Tinoco) ملغيةٌ؛ لأنها لا تخدم مصالح البلاد بل تخدم المصلحة الشخصية لحكومة غير ديمقراطية، كان قرار القاضي بالنص الآتي: «إنّ حالة البنك الملكي لا تعتمد فقط على شكل الصفقة بل على حسن نية البنك، فعندما تقدّم القروض للاستخدام الفعلي لحكومة كوستاريكا في ظلّ نظام تينوكو (Tinoco)؛ يتعيّن على البنك أن يُثبت أنّ هذه الأموال قُدّمت إلى الحكومة لأغراضٍ مشروعةٍ، ولم تفعل ذلك»[٢].

ثم جاء الفقيه الروسي ألكسندر ساك (Alexander Sack)، وحاول صياغة نظرية «الديون البغيضة» لتكون مكتملة الشروط والأركان، وأورد لها ثلاثة شروط، هي:

- عدم الموافقة (الديون المتعاقد عليها دون موافقة الشعب).
- عدم وجود منفعة عامّة (الأموال المستخدمة لفائدةٍ خاصّة للزعيم وشركائه، وليس من أجل السكان).
- ومعرفة الوضع من قِبَل الدائنين[٣].

وفي عام ١٩٢٧م؛ حاول ألكساندر ساك (Alexander Sack) صياغة النظرية في مواجهة الحكام المستبدين، واشتهر بمقولته: «إذا كانت السلطة الاستبدادية تتعاقد على دين لا وفقاً لاحتياجات الدولة ومصالحها، بل لتعزيز نظامها الاستبدادي، لقمع السكان الذين يحاربونها، فإنّ هذا الدين بغيضٌ لسكان الدولة بأكملها، وهذا الدين ليس إلزاميّاً للأمّة: فهو دينٌ للنظام، دين شخصي للسلطة التي تعاقدت عليه؛ وبالتالي؛ فإنه يزول مع سقوط هذه السلطة»[٤].

٢) القوة القاهرة:

حسب لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة؛ تعني القوة القاهرة: «... الحالة التي يكون فيها حدثٌ غير متوقع خارج إرادة الشخص الذي صدر منه، ويجعل من المستحيل تماماً بالنسبة له أن يحترم التزامه الدولي بموجب المبدأ القائل بأنّ الاستحالة غير ملزمةٍ لأحد»، فالقوة القاهرة والتغيير الجوهري في الظروف انطبقت بشكلٍ واضح على أزمة الديون في الثمانينيات، وأدى عاملان أساسيّان إلى إثارة أزمة الديون بشكلٍ أساسي منذ عام ١٩٨٢م، هما: الارتفاع الكبير في معدلات الديون مع الفوائد التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي منذ نهاية عام ١٩٧٩م، وانخفاض أسعار صادرات بلدان المحيط من عام ١٩٨٠م، وقد

(١) Eric TOUSAINT, Quelques fondements juridiques de l'annulation de la dette http://www.cadtm.org/IMG/pdf/Fondements_juridiques_de_l_annulation_Eric_T.pdf.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) NDIKUMANA et BOYCE، مصدر سابق.

(٤) Eric TOUSAINT, La dette odieuse selon Alexandre Sack et selon le CADTM, http://www.2016/11/cadtm.org, 18

تسببت البلدان الدائنة في هذين العاملَيْن، وهذه حالة «قوة قاهرة» تغيّر الوضع بشكلٍ أساسي، وتمنع المدينين من الوفاء بالتزاماتهم[١].

٣) حالة الضرورة:

بالإضافة إلى الحجج المذكورة؛ يمكن الاحتجاج بحالة «الضرورة»، عندما ينطوي استمرار السداد على التضحيات السكانية التي تتجاوز القدر المعقول، من خلال التأثير المباشر على الالتزامات الأساسية للدولة تجاه المواطنين. وفي هذا الصدد؛ تنصّ لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي على ما يأتي[٢]: «لا يمكن للمرء أن يتوقع إغلاق الدولة مدارسها وجامعاتها ومحاكمها، أو قطع الخدمات العامّة على نحوٍ يشيع الفوضى في مجتمعها ببساطة فقط لسداد الدائنين الأجانب أو المحليّين، هناك حدودٌ معقولةٌ يمكن توقعها من الدولة كما الفرد».

وفي اجتماعٍ للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، عُقد في داكار في جمهورية السنغال يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م، جمَع مسؤولين وخبراء من ٨٠ دولة، منهم وزراء مالية وبنوك مركزية إفريقية، فضلاً عن خبراء من المجتمع المدني الدولي والإفريقي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأوساط العلمية، اقترح الرئيس السنغالي عبدالله للمشاركين خطة عمل للنظر في مدى إمكانية إفريقيا الاستفادة قانوناً من تطبيقات «الديون البغيضة»[٣].

ووفقاً لنظرية ألكساندر ساك القائل بأنه: «ينبغي ألا تُنقل الديون السيادية- المتكبدة دون موافقة الشعب ودون الاستفادة منها- إلى الدولة الخلف، ولا سيما إذا كان الدائنون على علم بهذه الحالة»، بالإضافة إلى الحجج الأخرى؛ فإنّه من الوارد إعادة النظر في مشروعية جميع الديون الإفريقية لمعرفة مدى انطباق القاعدة عليها، ثم تطبيقها إذا لزم.

ثالثاً: الحلول الآنية والمستقبلية لأزمة الديون الإفريقية:

في ظلّ استمرار أزمة الديون الإفريقية يلزم البحث عن حلولٍ لها بمشاركة كلّ الفاعلين الأساسيّين في المجتمع المالي الدولي، ومنذ استفحال الأزمة في الثمانينيات إلى الآن تعددت المبادرات والحلول والمقترحات، سواء من الدول الدائنة، أو الدول المدينة، أو المؤسسات المالية الخاصّة والعامّة، ولكن حتى الآن لم يلح في الأفق حلٌّ نهائي لأزمة المديونية الإفريقية الخارجية.

١- حلول دوليةٌ متعثرة:

أثار تفاقم الديون لدى الدول النامية مسؤولية الدائنين والمدينين على حدٍّ سواء، وركزت مؤتمراتٌ حكوميةٌ ودوليةٌ على الواقع الإفريقي، ففي عام ١٩٩٦م أُنشئت مبادرة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٤]، ورافقتها منذ عام ٢٠٠٥م مبادراتٌ متعددةُ الأطراف، شملت المؤسّسات المالية الدولية والدائنين الرسميّين والدائنين من القطاع الخاصّ، لتخفيف عبء الديون، وإيجاد حلٍّ نهائي للأزمات المتكررة المتمثلة في الإفراط في المديونية في هذه البلدان، ولكنها ظلّت حلولاً غير ناجعة لسبب بسيط؛ هو أنّ قسماً كبيراً من الباحثين عن الحلول يُعَدُّ جزءاً أصيلاً من المشكلة، ويُشكّل حجرة عثرة أمام أيّ مخرجٍ مرتقبٍ من المعضلة، ففي عام ٢٠٠٥م قررت

(١) المصدر نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) ONU, Commission économique pour l›Afrique, Résoudre le problème de l’endettement extérieur de l’Afrique pour financer le développement, https://www.uneca.org.

(٤) L›Afrique aura-t-elle besoin d›une nouvelle initiative « Pays Pauvres Très Endettés » ? Trésor-ECO, n° 164 Mars 2016, République française p.1.

مجموعة الدول الثماني إلغاء أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الديون لـ ١٤ بلداً إفريقيّاً. وبعد عشر سنوات عاد حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان إلى مستواه السابق، أو حتى تجاوزه مع حلول عام ٢٠١٦م[١]، وهو تكرارٌ لفشل سابق؛ حيث سدّدت بلدان الجنوب ستة أضعاف ديونها لعام ١٩٨٠م؛ لتجد نفسها مديونة بأربعة أضعاف بعد ذلك[٢]. والأسوأ من ذلك أنّ ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار حُوّلت من البلدان المثقلة بالديون- بين عامَي ١٩٩٩م و٢٠٠١م- في شكل تحويلاتٍ صافيةٍ للديون الخارجية؛ ولم تكن إلا لتمويل نمو الاقتصادات في دول الشمال[٣].

ومما يدلُّ على الإخفاق الذريع الذي مُنيت به مختلف المبادرات الدولية: التعثُّر الاقتصادي والتنموي الذي عرض لبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، حيث أدت صعوبات التدفق النقدي في مواجهة متطلبات التمويل المتزايدة، ودفعت الدول إلى استخدام موارد التمويل الخارجي على نطاقٍ واسع، مما أدى إلى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ١٩٨٥م بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي في جميع بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا رقماً قياسيّاً، حيث وصل إلى ٧٤,٥٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ثم شهدت النسبة- في فترة ما بين ١٩٨٦م إلى ١٩٩٤م- زيادة تراوحت بين ٧٠,٥٥ إلى أكثر من ١٠٠٪ بعد تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي في يناير ١٩٩٤م، أي بنسبة ٨٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي[٤].

على الدول الإفريقية إنشاء وتفعيل مؤسساتها الاقتصادية؛ للإسهام في تقليل الآثار السلبية لأزمة الديون الخارجية

وفي الآونة الأخيرة؛ كرّست الجمعية العامّة للأمم المتحدة دوراتٍ استثنائيةً لإفريقيا، حيث رأت أنّ من الضروري إيجاد الطريق الصحيح لتكييف البلدان المدينة مع الضرورات الاقتصادية التي يجب أن تظلّ منسجمةً سياسيّاً واجتماعيّاً- من ناحية، وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي فقط- من ناحيةٍ أخرى.

٢- مقترحاتٌ وحلول إقليمية إفريقية:

رأت الدول النامية أنّ الوعود الدولية غير قادرة على حلّ أزمة المديونية، وبادرت إلى تقديم مقترحاتٍ للدول الدائنة للوصول إلى حلولٍ نهائية، وتمّ عقد قمم على مستوى الدول الإفريقية، وعلى مستوىً دول عدم الانحياز، وفي ١٩٨٦م انعقد مؤتمران لهاتين القوتَيْن الإقليميتَيْن.

وتلخصت مقترحات القمّتين فيما يأتي:

- مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين.
- تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
- وضع حدودٍ معقولة لخدمة الديون.
- ضرورة تعديل شروط صندوق النقد الدولي.

(١) Falila GBADAMASS, L'endettement des pays africains, qui doivent beaucoup à la Chine, inquiète, http://geopolis.francetvinfo.fr, 2017/10/26.

(٢) Eric BERR, La dette des pays en développement : bilan et perspectives, Université Montesquieu-Bordeaux IV, p.9.

(٣) BERR, p.9.

(٤) BEAH, p.3.

– ضرورة وجود آليات تكفل مساعدة الدول المدينة.

– زيادة تدفق القروض للدول المدينة.

– تشجيع صادرات الدول المدينة إلى الدول الدائنة.

– الجمع بين حلّ مشكلة الديون ومشكلة التنمية.

– المعاملة الخاصّة للدول الإفريقية الفقيرة.

وطالب الإعلان الدائنين والمدينين ببعض الإجراءات:

أ– الإجراءات التي يجب على الدول الإفريقية الأخذ بها:

– تحسين تسيير المديونية، وتدعيم التعاون مع المؤسّسات المختصة (البنك الإفريقي للتنمية، المركز الإفريقي للدراسات النقدية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، منظمة الوحدة الإفريقية).

– تخفيض معدلات التضخم، وتشجيع البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي في القارة الإفريقية.

– تطوير أسواق رؤوس الأموال الوطنية، وإنشاء صندوق نقد إفريقي.

– العمل على إنشاء نادي للمدينين الأفارقة؛ مهمته المشاركة في تسوية أزمة المديونية الإفريقية.

ب– الإجراءات التي يجب على الدول الدائنة الأخذ بها:

– تحسين البيئة الاقتصادية الدولية، وجعلها ملائمة للتصحيح الاقتصادي في الدول الإفريقية.

– ضرورة الإفصاح عن الأموال الإفريقية الخاصّة المودعة في بنوكها.

– زيادة الحصص المالية الموجهة لإفريقيا في إطار مساعدات.

– تخفيض أسعار الفائدة وزيادة مدة القروض.

– منح أجل استحقاق لمدة ٥٠ عاماً، وفترات سماح تبلغ ١٠ سنوات، بالنسبة للقروض الجديدة.

– تعليق مدفوعات خدمة المديونية الخارجية لفترة ١٠ سنوات ابتداءً من ١٩٨٨م.

– إعادة جدولة متعددة السنوات؛ بحيث لا تقلّ عن ١٠ سنوات، وبمعدلات فائدة معدومة[١].

لم تكن هذه المقترحات إلا حبراً على ورق، ولم تتلق استجابةً من الدول الدائنة، وفي ٢٠٠٣م في اجتماع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ أوصى الخبراء بإنشاء لجنةٍ فنية خاصّة للتجاوب السريع مع المقترحات والسياسات الشاملة الجديدة بشأن تخفيف عبء الديون الإفريقية، مصرّين على ضرورة أن تتألف اللجنة من خبراء من الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، والاتحاد الإفريقي، ومصرف التنمية الإفريقي، وبعض الدول الأعضاء، والمنظمات المدنية، تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا[٢].

٣– الديون الخارجية الإفريقية بين دعوات الإلغاء النهائي والبحث عن حلول أخرى:

للخروج نسبيّاً أو نهائيّاً من أزمة المديونية؛ يتحتَّم على الدول الإفريقية تحقيق توازنٍ بين صادراتها وحجم ديونها بنسبة ١٠٠٪، مع الاستثمار بمقدار ٤٠٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يتجاوز النمو الاقتصادي للقارة ٧٪، وهذا ما هدفت إليه خطة الأمم المتحدة للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا[٣]، إلا أنّ ذلك لا يتحقق إلا إذا تحمَّلت الدول الدائنة مسؤوليتها،

(١) كمال محمد المصري، تمويل التنمية الاقتصادية، أزمة المديونية الدولية، ص٢٧.

(٢) ONU, Commission économique pour l›Afrique, Résoudre le problème de l’endettement extérieur de l’Afrique pour financer le développement, https://www.uneca.org.

(٣) Moustapha KASSE, Endettement de l’Afrique, quelles voies de sortie après PPTE? p.15.

والمشـــاركة في الحلـــول بقبول مبـــادرات الدول المدينة، ومن المقترحات التي لم تلق اســـتجابة: اقتراح الرئيس الســـنغالي السابق عبدالله واد إلى إنشاء صندوقٍ إقليمي للديون، يكون إطاراً مؤسّسيّاً وتشغيليّاً يشـــمل الدائنين والمدينين وغيرهم من المشاركين في السوق المالية الدولية، ويكون لديه استقلالية واسعة في التوجيه والعمل وفق تقنيات معيّنة، تشـــمل مسؤولية الدائن كما المدين، ويضع حدّاً لاستنزاف رؤوس الأموال الإفريقية[1].

وبما أنّ كلّ هذه المقترحات لم تجد آذاناً صاغيةً من الدول الدائنة المتطورة؛ فقد برزت مقترحاتٌ راديكاليةٌ دعت إلى إلغاءٍ نهائي لهذه الديون، ورُوِّج لهذه الفكرة فـــي محافل مختلفة؛ وذلك بالاعتماد على الحجج القانونية (المشروعية)، وعلى الحجج الاقتصاديـــة، ويكـــون ذلك من خلال إنشـــاء آلية تحكيمٍ عادلةٍ وشـــفافةٍ لإعادة هيكلة ديون القارة، ومحاولة إيجاد تســـويةٍ سياســـية على المستوى الوطني، تكون أكثر قدرةً على توجيه استراتيجياتها وسياســـاتها لمكافحة الفقر، ولا مانع من التوصل إلى إلغـــاءٍ نهائي للديون، كما حـــدث ذلك بالفعل عندما أعلنت الولايـــات المتحدة في عام ١٧٧٦م إلغاء الديـــون المتعاقد عليها مع المملكة المتحدة من أجل كسر التبعية، وكما أوقفت المكسيك تماماً ســـداد ديونها الخارجية في عام ١٩١٤م، ودفعت دائنيها إلى إلغاء ٨٠٪ من قيمة الائتمانات في عام ١٩٤٢م[2]، وهناك أمثلةٌ أخرى متعددة.

خاتمة:

وصل ســـقف الديـــون الخارجية فـــي الدول الإفريقيـــة إلى حـــدٍّ لم تعد تطيقه هـــذه الدول، وليســـت الحكومـــات فقط هي مَـــن تدفع فواتير هذه الديون، بل الشـــعوب والأجيـــال القادمة هم مَن ســـيعاني أكثر من حدّة هـــذه الأزمة، ونجد أنّ أغلب هذه الشـــعوب التي تتولى سداد هذه الديون ليس لها دورٌ أو صوتٌ في الصفقات التي تُعقد في خدمة الدول الإمبريالية.

وفي ختـــام البحث نـــورد جملة مـــن النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها:

النتائج:

- أصبحـــت المديونية الدوليـــة آلة في أيدي القوى العظمى للســـيطرة والهيمنـــة على اقتصاد العالم.
- شـــكّلت أزمة الديون الخارجية على الدول الإفريقيـــة عقبةً رئيســـةً أمام تحقيـــق أي تقدُّمٍ اقتصاديٍّ تنموي.
- تفتقـــد بعـــض الديـــون الخارجيـــة للدول الإفريقيـــة المشـــروعية؛ اعتماداً علـــى الحجج القانونية والاقتصادية.
- ترجع أســـباب فشـــل الحلـــول الرامية إلى حـــلّ أزمة المديونيـــة الإفريقية إلـــى تلكؤ الدول والمؤسّسات الدولية الدائنة.
- تتوقف التنميـــة الاقتصادية الإفريقية على التحرر من الديـــون البغيضة، والدخول في علاقةٍ اقتصادية متوازيةٍ مع بقية دول العالم.

التوصيات:

- يجـــب على الـــدول الإفريقية أخـــذ زمام المبادرة للتحرّر من أزمة الديون.
- يجـــب الأخذ في الاعتبار صوت الشـــعوب ومصلحة الأجيال في صفقات الاستدانة.
- علـــى الدول الإفريقيـــة الاحتجاج بالحجج القانونية والاقتصادية للتخلُّص من الديون البغيضة مهما كلفها الثمن.
- علـــى الـــدول الإفريقيـــة إنشـــاء وتفعيل مؤسســـاتها الاقتصادية؛ للإسهام في تقليل الآثار السلبية لأزمة الديون الخارجية ■

---

(١) KASSE p.16.

(٢) BERR p. 10

الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا

د. عبده باه
باحث في الشؤون الإفريقية من السنغال-
دكتوراه في القانون الدولي

يُعدّ مصطلح «الإثنية» من أكثر المصطلحات الاجتماعية إشكالية، ويرجع ذلك إلى نشأته وتطوّر استخداماته، وجرى نقاشٌ بين العلماء حول هذا المصطلح دون اتفاقٍ على تعريفٍ محدّد. وأهمية تحديد مفهوم مثل هذا المصطلح تنبع ممّا يترتّب عليه من ممارساتٍ وترتيباتٍ اجتماعية وسياسية بل واقتصادية، سواء من قِبَل سلطة الدولة أو من قِبَل إثنياتٍ أخرى، كما أنّ الفكر السياسي والحقوقي، لأغراضٍ متنوعة، يولي اهتماماً كبيراً للإثنيات، فأصبحت مجالاً للأخذ والردّ في ظلّ الخطاب الإعلاميّ المعولم.

تكتنف مصطلح «الإثنية» إشكاليةٌ بحثية، تتمثّل في تحديد معالمه ومفهومه، والفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة، كما تظهر إشكالية الوضع القانوني والسياسي للإثنية في ظلّ الديمقراطيات

والحقوق والحريات الفردية والجماعية، حيث تثير الإثنية مسائل الشراكة في الحكم وتوزيع الثروات، وأكثر من ذلك الحكم الذاتي والانفصال، وكثيراً ما تكون الإثنية أرضيةً لتوترات بل صراعات، سواء بينها وبين الحكومات، أو فيما بين إثنيات مختلفة.

وإفريقيا ابتُليت بوضع حدود دولها من قِبَل الغرب، في مؤتمر برلين (١٨٨٤/١٨٨٥م)، دون مشاركة الإفريقيّين أنفسهم، وأدى ذلك إلى تقسيم كثيرٍ من الإثنيات بين عدة دول، مثل: الفولانية والهوسا والماندينج- في غرب إفريقيا-، والسواحلية والأوروموـ والصومالية- في شرق إفريقيا-، والأمازيغية- في شمال إفريقيا-، وكذلك بعض الإثنيات في الجنوب والوسط الإفريقي.

المبحث الأول: مفهوم الإثنية وخصائصها:

تأتي إشكالية كلمة وظاهرة «الإثنية» Ethnicity من كونها متعددة الأبعاد، ثقافية اجتماعية أو سياسية واقتصادية، ويتناول الباحث في هذا المبحث: أصل المصطلح ومفهومه، وما يميّزه عن المصطلحات الشبيهة.

أولاً: أصل مصطلح «الإثنية» وتعريفه:

١- أصل مصطلح الإثنية:

من المهمّ جدّاً معرفة تطوّر مصطلح شاع استخدامه، خصوصاً إذا كان يحمل مفهوماً اجتماعيّاً متعدّد الأبعاد والمعاني، إذ قد يحدث أن تنشأ مفردة من مفردات اللغة وتحمل معنى معيّناً، ثمّ بتطور استخدامها يتغيّر ذلك المعنى الأصليّ إلى معنى أوسع أو معنى آخر، وهذا ما أصاب مصطلح «الإثنية».

يذهب بعض الباحثين إلى أنّ كلمة «الإثنية» ذات أصلٍ لاتيني ethnos[١]، أو Ethnicus في اللاتينية

(١) قيلي؛ بهاء الدين مكاوي محمد: الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل، ٢٠٠٧م، ص٩.

التعدّد الإثني من سنّة الحياة، وتتوقف إيجابياته على الوعي الجماعي وحسن إدارته، وسلبياته ترجع إلى عدم الوعي وسوء استغلاله

الأخيرة، و Ethnikos أو Ethos في اليونانية، وذلك في القرن الخامس عشر[٢].

ويبدو أنّ كلمة «الإثنية» في اللغة الإنجليزية كانت في الأول تعني «الوثني»، وهو مَن ليس مسيحيّاً ولا يهوديّاً، وفي القرن العشرين أخذت معنى آخر، وهو المعنى الاجتماعي الثقافي[٣]، ثمّ في الستينيات من القرن العشرين كانت تُستخدم غالباً لوصف أقليات ذات أصلٍ واحدٍ وثقافة متميّزة تعيش مع مجموعة أكبر منها؛ وفي الفترة الأخيرة بدأ استخدام «الإثنية» يتجه نحو وصف أيّ مجموعة من الناس تتميّز بانتمائها الأصليّ وثقافتها المشتركة[٤].

ويُرجع البعض، مثل سليم درنوني، استخدام مفهوم الجماعة الإثنية إلى بداية القرن العشرين، تحديداً في ١٩٠٩م، لتشير في الأول إلى الأقلية العددية، ثم فيما بعد أصبح يتردّد معناه بين التعبير عن جماعةٍ فرعية، والتعبير عن جماعةٍ أساسيّة أو أمّة، أو الجمع بين المعنيَيْن[٥].

وعلى ذلك؛ كان المعنى الدينيّ هو الغالب في الاستخدام الأول لمصطلح الإثنية، ثم تطوّر فيما بعد

(٢) www.etymonline.com

(٣) www.etymonline.com

(٤) Susanne Lachenicht: www.oxfordbibliographies.com

(٥) www.dernounisalim.com

إلى معنى الأقلية العِرْقية. ونظراً لتطور الاستخدامات المتنوعة لكلمة «الإثنية» عبر الزمن، ولأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية، اختلفت تعريفاتها بين المتخصّصين.

٢- تعريف الإثنية:

تعبّر معظم تعريفات الإثنية عن النوعية والعددية لمجموعة من الناس، أما المعنى الدينيّ فلم يعد متضمّناً في تلك التعريفات.

هذا وما زال تعريف الإثنية مختلفاً فيه، حسب التخصّصات العلمية بين المجالات الأنثربولوجية والسياسية والاقتصادية، لكنّ عنصر الثقافة المشتركة أساسيٌّ في الجميع. يركز البعض في تعريفهم للكلمة على الأقلية العددية لفئةٍ من الناس يتشاركون في خصائص معيّنة، بينما يركز البعض الآخر على الأصل والعِرْق أو النوعية النّسَبية أو الفسيولوجية لمجموعةٍ من الناس ذات خصائص متميّزة عن المجموعات الأخرى.

يعرّف البعض مصطلح «الإثنية» بأنها: «مجموعة من الناس محدودة، تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه، يعتقد أفرادها- أو يعتقد الآخرون- بأنّ أفرادها يرتبطون بأواصر عِرْقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة».

وقريبٌ من هذا التعريف ما ورد في تقرير باتريك- عن الإحصائيات الإثنية وحماية البيانات لدول الاتحاد الأوروبي- بأنها: «مجموعة فرعية ضمن عددٍ أكبر من السكان يتقاسمون سلالةً مشتركة، حقيقيةً كانت أو مُفترَضة، وتاريخاً مشتركاً وعناصر ثقافية تحدّد هوية المجموعة، مثل القرابة أو الدّين أو اللغة أو الإقليم المشترك أو الجنسية أو المظاهر الفيزيقية»[١].

وتعريفٌ آخر للإثنية بأنها: «تجمّع بشري؛ يشترك أفراده في بعض المقوّمات الفيزيقية أو الثقافية أو الدينية أو التاريخ، أو غيرها من المقوّمات الثقافية»[٢].

وبناءً على التقسيم الاقتصادي للمجتمع؛ يرى البعض أنّ مفهوم «الإثنية» ينبني على كون البنية الاقتصادية للمجتمع مقسّمةً بين المركز والمحيط (الأطراف)، حيث يتلقّى العمّال في المحيط عائداً أقلّ مقارنةً بالمركز، في ذلك المحيط يتركز المهاجرون حتى يمثّلوا مجموعةً متضامنةً وتحافظ على ثقافتها المشتركة، وبذلك تتكون الإثنية بناءً على اقتصادٍ متفاوت uneven economy بين المركز والمحيط[٣].

ويرى وسيفولود إساجيو Wsevolod W. Isajiw- أستاذ علم الاجتماع بجامعة تورنتو والرئيس السابق لرابطة الدراسات الإثنية الكندية- أنّ الإثنية تتضمّن عنصرَيْن: «الجماعة الإثنية» التي تمثّل أساس المفاهيم الأخرى، وهي ظاهرة جماعية، و «الهوية الإثنية» التي تمثّل ظاهرةً لخبرة فردية. والإثنية نفسها بوصفها مفهوماً مجرّداً تعدُّ مرجعية ضمنية للسمات الجماعية والفردية، وعلى ذلك يعرّف إساجيو الجماعة الإثنية بأنها: «مجموعة معيّنة من الناس يتشاركون نفس الثقافة، أو أحفاد أولئك الناس والذين قد لا يشتركون في تلك الثقافة؛ لكنهم يربطون أنفسهم بهذه المجموعة السلالية»[٤].

وعلى ذلك؛ تتفاوت تعريفات الإثنية في تركيزها

---

(١) Patrick Simon, Statistiques “ethniques” et Protection des données dans les pays du Conseil de l’Europe, Rapport d’étude, Institut National d’Etudes Démographiques, 29-Strasbourg, 2007, pp 28.

(٢) الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل، مصدر سابق، ص٩.

(٣) Wsevolod W. Isajiw, definition and dimensions of ethnicity: a Theoretical Framework, published on: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.536.2347&rep=rep1&type=pdf

(٤) Ibid. pp 5-6.

على العناصر الأساسية لهذا المصطلح، فالتعريف الأول تضمّن الأقلية العددية أمام الأغلبية في مجتمع واحد، ويرى الباحث أنّ تضمين هذا التعريف العنصرَيْن: (الأقلية العددية والوطنية) جعله غير موفق، لأنّ الإثنية قد تكون أقلية كما أنها قد تمثّل أغلبية، وكذا يمكن أن تكون الإثنية في دولةٍ واحدةٍ أو في أكثر من دولة، لأنّ هناك إثنيات عابرة للحدود.

من ناحية أخرى؛ إنّ المفهوم الاقتصاديّ في تعريف الإثنية غير مستساغ، لأنّ إضفاء المفهوم الاقتصاديّ على الإثنية، بمعنى الأقلية الاقتصادية ذات الثقافة الخاصّة، يتجاهل أهمّ عنصر في مفهوم الإثنية، ألا وهو الانتماء العِرْقي أو الأصلي مع مقوّمات الثقافة الأخرى؛ مثل اللغة والتاريخ والدّين أحياناً.

«الإثنية»- في رأي الباحث- تتضمّن عناصر أساسيّة لابدّ لأي تعريفٍ لها أن يشملها، وتتمثل تلك العناصر في: الانتماء السلالي، ومحدّدات الثقافة المشتركة- وبخاصّة اللغة والتراث-. وليس للفرد خيارٌ في انتمائه العِرْقي لأنه يُولد به، أمّا معظم محدّدات الثقافة؛ فإنها مكتسَبات يمكن أن تتغيّر وفقاً لتطور الحياة العامّة.

وعلى ذلك يمكن تعريف الإثنية بأنها: «مجموعة من الناس يرتبطون بأواصر عِرْقية، ولهم ثقافة مشتركة متميّزة عن الآخرين».

ويجمع هذا التعريف كلّ مجموعة بشرية ذات انتماءٍ عِرْقيٍّ واحدٍ وتشترك في ثقافةٍ متميّزة، كما أنه يمنع ارتباط الإثنية بالأقلية العددية، وكذا ارتباطها بوطنٍ معيّن؛ لأنّ الإثنية الواحدة يمكن أن توجد في أكثر من بلد.

ثانياً: الفرق بين الإثنية والمصطلحات المشابهة ومميزات الهوية الإثنية:

هناك عدة مصطلحات تتقاطع حول تحديد المجموعات البشرية المتنوعة، وأهمّها: (الأمّة، والقبيلة، والعشيرة، والعنصرية، والعِرْقية، والقومية، والأقلية)، ومن الصعوبة بمكانٍ تحديد مفاهيمها منعزلةً بعضها عن بعض؛ لأنها نشأت وتطوّرت في مراحل وظروف مختلفة.

ويرى البعض أنّ مصطلح «الإثنية» حديثٌ نسبيّاً، إذ إنه حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين لم يكن يُستخدم إلا قليلاً، ولم تكن نصوص الكتب تتضمّن تعريفاً له، وكان مصطلح «القبيلة» هو المستخدم قبل الحرب العالمية الثانية لمجتمعات ما قبل الحداثة، ثم استُخدم مصطلح «العنصر race» للمجتمعات الحديثة، وهو مصطلح ينبني- مثل العِرْق- على أساسٍ بيولوجي، ونظراً لارتباط العنصرية بالفكر النازيّ استُبدل بمصطلح «العنصرية» مصطلح «الإثنية» في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويذهب البعض إلى أنّ «العنصر» استُخدم أولاً للتعبير عن النَّسَب، أي مجموعة بشرية ذات نسبٍ مشترك[1]؛ وهو يتداخل مع مفهوم «العِرْقية»، ولمصطلح «العِرْق» مفهومٌ بيولوجي يوحي بأنّ الخصائص الثقافية (اللغة والتراث والدّين والقومية...) فروقٌ فطرية موروثة، بينما مصطلح «الإثنية» يعتبرها مكتسبة غير وراثية. لكن يبقى الأمر غير محسوم؛ لأنّ المفاهيم تتغيّر وفقاً لتطوّر التفاعلات البشرية.

أمّا مفهوم «القومية»nationalism : فيبدو أنه تطوّر من التعبير عن مجموعة بشرية ذات أصول مشتركة، إلى المفهوم الحديث للتعبير عن جماعة بشرية تقطن معاً في بلدٍ واحد، حدث هذا التحوّل منذ نشأة الدولة القومية national state التي تضمّ مختلف القوميات، وأصبح مفهوم القومية متداخلاً مع: الأمّة Nation والشعب People بمفهومهما السياسي.

ومصطلح «الأمّة» Nation لاتينيّ الأصل

(١) Ian Law, Racism, Ethnicity and Social Policy, Prentice Hall Harvest Wheatsheaf, London, 1996, p 3.

«natio»، يعني جماعةً من الناس يتشاركون في خصائص وقيم معيّنة مثل اللغة والتاريخ والتراث والدّين والوطن، لكنّ جزءاً من المفهوم الحديث للأمّة أصبح يعني: «الدولة أو الوطن»، وهو المعنى المستخدم في ميثاق الأمم المتحدة، حيث بدأ بالتعبير: «نحن شعوب الأمم المتحدة We the Peoples of The United Nations»، ويُعْنى بالأمم هنا: الدول الحديثة[1].

أما مصطلح «الأقلية»: فإنه يرتكز على العدد الكمّي أكثر من النوع، وليس بالضرورة أن ينتمي أفراد الأقلية إلى نَسَبٍ أو عِرْقٍ واحد، لكن المهم أن يشتركوا في خصائص معيّنة؛ قد تكون عِرْقية أو جنسية أو دينية أو جهوية... وتقابلها الأكثرية أو الأغلبية.

الهوية الإثنية:

تتجلى صعوبة تحديد الهوية الإثنية، أو هويات المصطلحات المشابهة له، في كونها ذات أبعاد متنوعة يمكن النظر إليها من مختلف الزوايا: الاجتماعية والثقافية والسياسية، فبناءً على ما سبق يمكن استخلاص الهوية الإثنية بكونها: الشعور بالترابط بين مجموعة من الناس ينتمون إلى أصل وتاريخ مشترك، وتجمعهم خصائص ثقافية مكتسبة تميّزهم عن المجموعات الأخرى.

أما الهوية العِرْقية أو العنصرية؛ فإنها تبنى على الأصل النَّسَبي أو السلالي المشترك لجماعة (قبيلة أو عشيرة...) دون التركيز على الثقافة والمعتقدات. ويبدو أنّ هذه المصطلحات تنشأ وتُستخدم متبادلةً لتحاشي مفاهيمها السلبية، لكن من الملاحظ أنّ التفاعلات البشرية تجعل مصطلحاً ما يحمل دلالات سلبية تؤدّي إلى قيام بعض الجماعات بممارسات مؤذية ضدّ جماعات أخرى، أو على أحسن الأحوال ينظرون إليهم نظرة دونية.

يبدو أنّ المصطلحات الثلاثة: (الجنس، والعنصر، والعِرْق) تبنى على الأصل السلالي أو النَّسَبي، أما المفاهيم الحديثة لمصطلحات: (الشعب، والأمّة، والإثنية، والأقلية)؛ فتبنى أساساً على خصائص ثقافية وسياسية.

المبحث الثاني: الإثنية في إفريقيا:

إفريقيا- منذ قديم الزمان- مكوّنة من عدة أمم وقبائل وإثنيات، وهذه التعددية الإثنية سمة للمجتمعات القديمة والحديثة، لعلّ الجديد فيها هو زيادة وكثافة الاتصال والتواصل بين هذه الإثنيات، وأدى ذلك إلى زيادة التنقل والتداخل بل التزاوج بين الأمم والإثنيات في مختلف بقاع الأرض، وينتج عن ذلك تغيّرات وتبدلات لسمات تلك الإثنيات أو عناصرها؛ لتتكون مجموعات جديدة عبر آلاف السنين.

أولاً: خريطة الإثنيات في إفريقيا وتعامل الاستعمار مع التعدّد الإثني:

تتميّز إفريقيا بتعدد الإثنيات، ومن الصعوبة بمكان تحديد رقم لعددها فيها، لعدة أسباب، أهمّها إشكالية تحديد مفهوم الإثنية، وتشعّب الإثنيات في إفريقيا، وتنقّل تلك الإثنيات، ثم العوامل السياسية والاقتصادية، بل حتى أبرز العناصر التي تبنى عليها الإثنية- مثل اللغة- يصعب إحصاؤها وحصرها.

١- التعدّد الإثني في إفريقيا وتأثيراته السلبية والإيجابية في المجتمعات الإفريقية:

أ- التعدّد الإثني في إفريقيا:

تُعدُّ إفريقيا القارة الثانية من حيث المساحة، ومن حيث السكان، فعدد سكانها يزيد على ١,٢ مليار نسمة، وسوف يتضاعف في العام ٢٠٥٠م ليصبح ٢,٤ مليار، وسكان إفريقيا موزعون على ٥٥ دولة، ويُعدُّ التعدّد الإثنيّ واقعاً حقيقيّاً في كلّ الدول الإفريقية،

(١) انظر: عبده باه: الحماية القانونية الدولية لحقوق الشعوب: دراسة تطبيقية على الشعب الفلسطيني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م، ص (١٣-٢٤).

كما أنّه كان موجوداً في كثيرٍ من الكيانات السياسية الإفريقية القديمة، من ممالك وإمبراطوريات.

وبأخذ عنصر «اللغة» بوصفه من أهمّ عناصر الإثنية- لأنها تمثل الرابط والوعاء الثقافي لأفراد إثنيةٍ ما-، يمكن وضع خريطة لمعالم الإثنيات في إفريقيا، وإذا كان عدد اللغات في العالم يبلغ حوالي ٦٠٠٠ لغة؛ فإنّ في إفريقيا حوالي ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ لغة، يتفاوت عدد المتحدثين بها، منها ٧٥ لغةً يبلغ عدد المتحدثين بها مليوناً على الأقل[١]، ويمثّل هذا العدد ثلث لغات العالم. وتنتمي هذه اللغات الإفريقية إلى أربع أو خمس أسرٍ لغوية رئيسة: (الأفروآسوية، والنيجر كونغوية بمجموعتيها، والنّيل الصحراوية، والخوسية، والأوسترنيسية)، وتحت كلّ أسرة مجموعات لغوية متعددة[٢].

ويقدّر البعض متوسط ٥٣,٦٣ إثنيةً لكلّ دولة[٣]،

التنوع الإثني بحدّ ذاته ليس معضلة، إنما العوامل الأخرى، سياسية أو اقتصادية، هي التي تؤدي دَوْر المحفّز نحو الصراع الإثني

وهناك إثنيات كبرى توجد في أكثر من دولة[٤]، وهي الإثنيات العابرة للحدود، والتعدّد الإثنيّ هو السمة الأساسية للدول الإفريقية، وقليلٌ منها تتكون من إثنيةٍ واحدة، مثل الصومال، وإن كانت تضمّ عشائر متنوعة، لكن ذلك لم يمنعها من التعرض لانقساماتٍ أدّت إلى حروبٍ أفضت إلى انهيار الدولة منذ عام ١٩٩١م بعد سقوط نظام سياد بري. وليس من السهل اختيار أكبر الإثنيات في إفريقيا، وذلك نظراً لأمرَيْن؛ الأول: ما يُلاحظ من عدم دقة البيانات والإحصائيات المتعلّقة بالإثنيات في إفريقيا؛ والثاني: حساسية هذه المسألة، فهي ذات أبعادٍ اجتماعيّة ثقافية وسياسية اقتصادية.

على الرغم من ذلك؛ يحاول الباحث تقديم بعض الإثنيات من مختلف الجهات الإفريقية، كما في الجدول الآتي[٥]، كنموذج للإثنيات الكبرى، وإن كانت تتفاوت فيما بينها من حيث العدد الكمّي والظهور الثقافي والدَوْر السياسي والاقتصادي. والأسماء- العربية والإنجليزية- في الجدول مرتبة أبجديّاً، ويلاحظ أنّ حروفاً في بعض الأسماء قد تختلف كتابتها، مثل حرف a يُكتب في العربية «أ» (أمازيق- أمهرية)، وأحياناً يُكتب «ع» (عرب- عفر).

(١) https://alp.fas.harvard.edu/introduction-african-languages (موقع جامعة هارفارد) ٢٠١٧/١١/٢٣.

(٢) مصدر الخريطة: https://en.wikipedia.org/wiki/Bantu_languages#/media/File:African_language_families.png

(٣) M.A.O. Aluko, The Ethnic Problem In Africa, Anthropologist, 5 (2), Kamla-Raj 2003, p 93.pdf.

(٤) https://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2011/04/Ethnic-groups-in-Africa.pdf.

(٥) http://www.africanpeople.info (27/11/2017).

١. إجبو	Afar .١
٢. أسانتي	Amazik .٢
٣. الأمازيغ	Amhara .٣
٤. الأمهرية	Anlo-Ewe .٤
٥. الأنلو-إيوي	Arab .٥
٦. أورومو	Asante .٦
٧. باكا	Baka People .٧
٨. بامبرا	Bambara .٨
٩. بيجا	Beja .٩
١٠. توتسي	Dinka People .١٠
١١. تيجر	Fulani .١١
١٢. تيجرينيا	Hadza .١٢
١٣. حامير	Hamer .١٣
١٤. خوسه	Hausa .١٤
١٥. خوسيان	Igbo .١٥
١٦. دينكا	Kanuri – Manga .١٦
١٧. زغاوه	Khoisan/KhoiKhoi .١٧
١٨. زولو	Lemba .١٨
١٩. سامبورو	Masai .١٩
٢٠. سكيريب	Mursi .٢٠
٢١. السواحيلي	Ndebele .٢١
٢٢. شونا	Nubian/Anc- Eg .٢٢
٢٣. الصومالية	Nuer .٢٣
٢٤. الطوارق	Oromo .٢٤
٢٥. العرب	Samburu .٢٥
٢٦. العفر	Script .٢٦
٢٧. الفولاني	Shona .٢٧
٢٨. كانوري	Somali .٢٨
٢٩. ليمبا	Swahili .٢٩
٣٠. ماساي	Tigre .٣٠
٣١. مورسي	Tigrinya .٣١
٣٢. نديبيلي	Tuareg .٣٢
٣٣. نوبية	Tutsi .٣٣
٣٤. نوير	Wolof .٣٤
٣٥. هادزا	Xhosa .٣٥
٣٦. الهوسا	Yoruba .٣٦
٣٧. وولوف	Zaghawa .٣٧
٣٨. يوروبا	Zulu .٣٨

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للإثنيات في إفريقيا؛ فيمكـــن النظر في الخريطة التي تبيّن بعض الإثنيات ومواقعها، أو الخريطة اللاحقة:

ويبقى الســـؤال عمّا إذا كان هـــذا التعدّد الإثني له تأثيرات إيجابية أو ســـلبية؟ والإجابة ليست بأمرٍ يســـير؛ لأنّ الحكم العام أو المطلق في هذه القضيةً لا يكـــون منصفاً، كمـــا أنّ الحالات قـــد تختلف من دولةٍ لأخـــرى، ويُحتمل أن تتدخل عوامل أخرى تجعل تأثيرات الإثنية إيجابية أو سلبية.

ب- التأثيرات الإيجابية والسلبية للتعدد الإثني في المجتمعات الإفريقية:

لا شك بأنّ هذا التعدّد الإثني له تأثيرات على مستويات مختلفة، لكن تحديد ما إذا كانت إيجابية أو سلبية يتطلب تحليل هذه الظاهرة في المجتمعات الإفريقية، مع الأخذ في الحسبان العوامل الداخلية المحيطة والخارجية، ثم تقديم أمثلة واقعية. وأرى أنّ تناول هذه التأثيرات يجب أن يكون من زاويةٍ محدّدة، لذا يُفضِّل الباحث التركيز على تأثيراتها في الاستقرار في ظلّ الدولة المعاصرة، وقبل ذلك يمكن الإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات العامّة.

- الإيجابيات العامّة للتعدد الإثني:

يرى الباحث ويقرّ بأنّ التعدّد من سنّة الحياة، وتتوقف إيجابيات التعدّد الإثني على الوعي الجماعي وحسن إدارته، وسلبياته ترجع إلى عدم الوعي وسوء استغلاله.

ويمكن إيجاز الإيجابيات فيما يأتي:

• يُعَدُّ التعدّد الإثني ثراءً للبشرية؛ لأنّ الحياة الفردية والجماعية في حاجةٍ إلى التنوع المتكامل.

• التعدّد يُبرز القدرات والمهارات، من خلال التنافس الشريف (التسابق) في تقديم المساهمات المفيدة للمجتمع.

• السعي المستمر نحو الوحدة؛ لأنّ الوحدة تبني على تعدّد وتنوّع عناصرها، ولولا التعدّد لا تكون للوحدة قيمة أو وجود في عالم البشر، وهذا السعي من أجل الوحدة يجعل المجتمع ينشد القوة والقدرة على مواجهة التحديات، وفي ذلك بقاء الحياة واستمرارها، كلّ ذلك يتوقف على الوعي الجماعي، وحسن إدارة هذا التعدّد الإثني، ويؤدي ذلك إلى الشراكة والتنافس الشريف تحت مظلة قبول الآخر.

- السلبيات العامّة للتعدد الإثني:

تترعرع سلبيات التعدّد الإثني في ظلّ الظلم وعدم الإنصاف والجهل، وتنمو في غياب دَوْر الدولة، خصوصاً في مناطق التوتر أو الصراع الإثني.

وتتجلى هذه السلبيات فيما يأتي:

• الصراع- بدلاً من التنافس الشريف- من أجل السلطة والنفوذ أو المصالح المادية.

• كون كثيرٍ من الإثنيات موزّعة على مختلف الدول ذات الحدود السيادية، ويؤدي ذلك إلى تعقيد ظاهرة التعدّد الإثني، كما أنه يمكن أن يجعل التوتر أو الصراع الإثني- إذا حدث- يمتد إلى دولٍ أخرى.

• جعل الانتماء الإثني فوق الانتماء الوطني، وليس الانتماء الإثني أمراً سيئاً بذاته ولا يتناقض مع الانتماء الوطني؛ لأنّ المرء يمكن أن يكون له انتماءات متعدّدة وليس بالضرورة أن تكون متناقضة، المهمّ في التعدّد الإثني أن ينسجم الانتماءان الإثني والوطني، وتؤدي الدولة دَوْراً مهمّاً في هذا الشأن.

ت- التأثيرات السلبية للتعدد الإثني على الوحدة والاستقرار:

تتجلى المشكلات الإثنية في مستويَيْن، الأول يتمثّل في الصراع بين الإثنيات من أجل موارد الحياة ومقدّراتها، والثاني الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش أو عدم الانصاف وغياب العدالة والشراكة، وابتُليت كثيرٌ من الدول الإفريقية بداء الصراع ذي الطابع الإثني.

وفيما يأتي أبرز تلك الصراعات بعد الاستقلال:

- حرب بيافرا في نيجيريا من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٠م: وظهر فيها الطابع الإثني، وبخاصّة إثنية «إيبو» غالبية سكان منطقة بيافرا، وكانت حرباً من أجل الانفصال، تدخلت فيها قوى خارجية؛ بين داعم لحركة الانفصال ومساند للسلطة الفيدرالية، وراح ضحيتها حوالي مليون شخص، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه نيجيريا- حتى الآن- من توترات طائفية ومشكلات جهوية.

- الحرب بين العشيرتَيْن: التوتسي والهوتو في رواندا عام ١٩٩٤م: وهي من أبشع الحروب الإثنية في إفريقيا، راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس، وسبق أن قامت حروبٌ بينهما في رواندا وبروندي،

مثل حـــروب ١٩٦٣م و١٩٧٢م و١٩٨٨م و١٩٩٤م، قُتل فيها حوالي مليون شـــخص، بالإضافة إلى مشـــكلة اللاجئين[١].

- الصراع بيـــن الأزواديّين- في شـــمال مالي- والسُّلطة: وزادت حدّة هذا الصراع في الآونة الأخيرة بعد دخول الجماعات الجهادية في شمال مالي.

- الحـــرب الأخيرة بين الجماعـــات في إفريقيا الوســـطى منـــذ ٢٠١٢م: وإن كان الطابـــع الدينـــي ظاهراً فيها بين قوات ســـيلكا المسلمين وأنتي بالاكا المســـيحية، إلا أنّ الطابع الإثني كان ممثّلاً فيها، إذ أصبح الفولانيون وعرب الشـــوا هدفـــاً لمقاتلي أنتي بالاكا.

- الحـــرب فـــي دولة جنـــوب الســـودان، بعد الانفصال باســـتفتاء ٢٠١١م: وهي حرب، تدور منذ ٢٠١٤م، بين معســـكر الرئيس ســـيلفاكير (من إثنية دينكا)؛ ومعســـكر نائب الرئيس السابق رياك مشار (من إثنية نوير).

٢- الاستعمار والتعدّد الإثني في إفريقيا:

جـــاء المســـتعمِرون في إفريقيـــا للهيمنة ونهب كلّ غالٍ ونفيس، من بشـــرٍ وموارد، فكان لابدّ له من اســـتغلال نقاط الضعف، وهي كثيرة في المجتمعات الإفريقية، ومن بينها التعدّد الإثني، فظلّ الاســـتعمار جاثماً على أراضي المجتمعـــات وأعناقها قروناً من الزمن، اســـتطاع خلالها تغييـــر كلّ معالم الخريطة السياســـية في إفريقيا، حيث خلّف تقسيمات جديدة للكيانات المســـمّاة بالدول وفقاً لحـــدودٍ اصطنعها، وتُـــوّج هذا التقســـيم الغنيمـــي في مؤتمـــر برلين (١٨٨٤/١٨٨٥م).

الخريطـــة الأولى ما قبل مؤتمر برلين لتقســـيم إفريقيا، والثانية ما بعـــد المؤتمر بحدود دول القارة آن ذاك[٢].

هكذا صارت الشـــعوب الإفريقية موزّعةً- وفقاً لمصالح المســـتعمِر ونفوذه- على مقاطعاتٍ حدودها لا تراعـــي التركيبـــة الإثنية الإفريقية، ولم يشـــارك الإفريقيون فـــي وضع تلك الحدود، ومن بين مقاصد المســـتعمِر في وضع حدود الدول الإفريقية: تطبيق سياسة «فرّق تســـد»- حيث تفصل الحدود بين أبناء

(١) Ravi Bhavnani & David Backer, Localized Ethnic Conflict and Genocide: Accounting for Differences in Rwanda and Burundi, Santa FE Institute, 1999, p 3: http://samoa.santafe.edu/media/workingpapers/99-07-053.pdf.

(٢) مصدر الخريطتين:
http://pages.uoregon.edu/maphist/english/AF/AF01-01.html

الجماعة الإثنية الواحدة-، وفرض الهيمنة والنفوذ، وتعلية شأن بعض الأقليات الإثنية على الأكثرية في بعض الدول؛ وزرع بؤر التوتر والنزاعات والحروب الأهلية، وهي كثيرة، أو حول الحدود، وهي قليلة، هكذا وظّف الاستعمار التنوع الإثني لخدمة مصالحه.

وبعد الاستقلال استمر الفكر الاستعماريّ ممثلاً في: التخطيط لضمان موالاة النُّظم الحاكمة في إفريقيا للدول الإمبريالية، بأشكالٍ متنوعة، من وضع شروط مجحفة في الاتفاقيات والعلاقات بين الطرفَيْن، إلى اغتيالات وإشعال فتن لمن يهدّد مصالحها، وضغوط سياسية واقتصادية.

وكان الزعماء الإفريقيون، في مؤتمر أديس أبابا لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م، منتبهين لهذا الفخّ، إذ قرّروا عدم المساس بحدود الدول التي خلّفها الاستعمار؛ درءاً لفتح باب النزاعات التي لا طائل منها. وبعد تحويل المنظمة إلى «الاتحاد الإفريقي» تبنّى الأخير المبدأ نفسه، ويرى الباحث حكمة هذا المبدأ وضرورته في إفريقيا للتقليل من النزاعات.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأحداث التي أدّت إلى انفصال بعض الأقاليم واستقلالها، مثل الحرب بين إثيوبيا وإريتريا التي أدّت إلى انفصال الأخيرة عام ١٩٩٣م، والحرب الجنوبية في السودان التي أفضت إلى انفصال الجنوب باسم «جنوب السودان» عام ٢٠١١م.

وما زالت الشعوب الإفريقية تعاني من تداعيات الاستعمار، وهي بحاجةٍ إلى بناء شخصيتها الإفريقية بكلّ جوانبها الثقافية واللغوية والاقتصادية والسياسية.

ثانياً: إدارة التنوع الإثني في ظلّ الدولة الإفريقية المعاصرة:

١- أهمّ عوامل التوتر في إدارة التنوع الإثني:

التنوع الإثني بحدّ ذاته ليس معضلة، إنما العوامل الأخرى، قد تكون سياسية أو اقتصادية، هي التي تؤدي دَوْر المحفّز في توجيه الهويات الإثنية نحو النزاع والصراع. وفي إفريقيا كانت وما زالت كثيرٌ من الإثنيات تتزاوج فيما بينها وتتجاور بسلام، في المدن أو في الأرياف، ولا يمنع ذلك ظهور بعض المناوشات بين مجموعتَيْن إثنيتَيْن بمكانٍ ما.

والتوترات الإثنية تتفاوت بين الدول التي تظهر فيها، وتكون غالباً داخلية، وأهمّ العوامل المحفزة للنزاعات الإثنية في إفريقيا تتمثل في: غياب العدالة في توزيع الثروة، أو التهميش، أو الإقصاء عن المشاركة في السلطة، أو التنازع حول الموارد، أو استغلال الإثنية لتحقيق مكاسب سياسية. وتقع مسؤولية معالجة مثل هذه القضايا الوطنية على الدولة؛ لأنّ أيّ نظام حاكم لا يستطيع تحقيق أمرَيْن يُعَدُّ فاشلاً، الأول: «تحقيق الأمن والسلام»، والثاني: «تحقيق التنمية العادلة».

٢- طرق إدارة التنوع الإثني:

وحلّ مثل هذه الإشكالية يكون بإزالة تلك الأسباب المذكورة، وفي ذلك يمكن تصوّر بعض السيناريوهات لإدارة ظاهرة الإثنية في إفريقيا، مع الإشارة إلى بعض التجارب الإفريقية في هذا الشأن.

أ- الدمج: هو عملية إزالة الفوارق أو الحواجز بين الجماعات الإثنية لغرض توحيدها وتكاملها تحت الوحدة الوطنية، ويكون ذلك بإجراءاتٍ وطريقةٍ سلميّةٍ هادئة، لكن في الغالب يكون دمج جماعةٍ ما، بما تتميّز به من خصائص اجتماعيّة وثقافية، في الجماعة المهيمنة. وسياسة الدمج تسعى إلى إصهار الجماعات المستهدَفة في الجماعة المسيطرة، وليس بالضرورة أن تكون الأخيرة هي الأغلبية، إذ يمكن أن تكون الجماعة المهيمنة أقلية، ونجاح هذه السياسة غير مضمون؛ لأنّ الإحساس بالخطر سوف يظلّ قائماً وسط أبناء الجماعة المراد دمجها، قد تكون حالة الأمازيغ في دول شمال إفريقيا من هذا النوع من إدارة التنوع الإثني في إفريقيا، وسياسة الدمج تتشابه مع سياسة الاستيعاب في إصهار أو تذويب

جماعات إثنية في الجماعة المسيطرة.

ب- سياسة الاحتواء: تقوم على مواجهة ما تراه الدولة خطراً على وجودها أو وحدتها واستقرارها، وهي سياسة وقائية لامتصاص المواقف الرافضة أو المقاومة وترويضها لقبول الأمر الواقع. ويكون تطبيق هذه السياسة غالباً بإشراك بعض من أبناء الجماعة الإثنية في السلطة لغرض الإرضاء والتسكين دون المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات، وغالباً ما يُحجب أبناء هذه الجماعة عن المناصب الحسّاسة في الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ سياسة الاحتواء مستخدمة في العلاقات الدولية لاستقطاب دولٍ لضمان تأييدها أو ولائها.

ج- تقاسم السلطة: ينبني على الشراكة الحقيقية في السلطة بين الجماعات الفاعلة، وفي الغالب تكون متقاربة من حيث الوزن السياسي أو الاجتماعي أو العدد. وتلجأ الدول إلى هذا الحلّ بعد نزاعاتٍ أو حروب، مثلما حدث في جنوب السودان بتقاسم السلطة بين جماعة دينكا في معسكر الرئيس سلفاكير وجماعة نوير في معسكر نائب الرئيس رياك مشار؛ وحدث ذلك في دولٍ إفريقية أخرى، إلا أنّ هذا الحلّ يتّسم بالتعقيد من الناحية التطبيقية، لأنّ سمتها المغالبة، حيث يسعى كلّ طرفٍ إلى كسب أكثر المناصب عدداً أو حساسية، كما أنّ تقاسم السلطة كثيراً ما يولّد نزاعات جديدة، لصعوبة تطبيق نظام القطبَيْن الحاكمَيْن.

د- التعددية: وهي تنبني على اعتراف وقبول الآخر، وفيها تتمتع الجماعات الإثنية أو الأقليات بحقوقها وحرياتها، وتكون لها المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. وسياسة «التعددية» مثالية، تتبناها معظم دساتير الدول نظريّاً، إلا أنّ تطبيقها- حتى في ظلّ الدول المعاصرة والنُّظم الديمقراطية- ليس على مستوى المبدأ النظري.

ه- الاستبعاد أو التهميش: ينبني على العزل الكلي أو الجزئي لجماعةٍ إثنيةٍ عن السلطة، أو حجبها عن خدمات الدولة. وهي من أخطر الطرق للتعامل مع ظاهرة التعدّد الإثني، وتؤدّي إلى تولّد نزعات انفصالية ونشأة حركات تمرّد، تبدأ غالباً بالمطالبة بالحقوق لتنتهي بالدعوة إلى الانفصال. وتطبق سياسة التهميش في بعض دول القارة الإفريقية؛ مما يسبّب كثيراً من المشكلات.

و- الإبادة: تنبني على تصفية جماعة إثنية والتخلُّص منها. وهي أخطر الطرق للتعامل مع التنوع الإثني، وتعتبر جريمة خطيرة في القانون الجنائي الدولي، وحدثت هذه الجريمة في بعض الدول، مثلما حدث ضدّ جماعة التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤م على أيدي جماعة الهوتو، وما يُتّهم به بعض زعماء الدول أو أمراء الحرب في بعض المناطق.

ز- إقرار سياسة الانفصال: بإعطاء حقّ الانفصال للجماعات الإثنية. ويرى الباحث أنّ هذا المبدأ خطيرٌ على الوحدة الوطنية، خصوصاً في ظلّ غياب الوعي الجماعي للتعايش السلمي أو تضارب المصالح، وخيرٌ مثال لهذا المبدأ هو تجربة النظام الفيدرالي الإثيوبي، وتستحق هذه التجربة الدراسة والمتابعة، لأنها تجربة فريدة من نوعها، ففي المادّة ٣٩ من الدستور الإثيوبي عام ١٩٩٥م ما يسمح للقوميات بالانشقاق بشروط معيّنة، إذ تعطي لكلّ قومية أو شعب في إثيوبيا حقّاً مشروطاً لتقرير المصير يصل إلى حقّ الانفصال؛ وتقرّ نفس المادّة من الدستور لكلّ إثنية الحقّ في التحدث بلغتها وكتابتها وتنميتها، وكذا التعبير عن ثقافتها وترقيتها، والحفاظ على تراثها وتاريخها.

وشروط تقرير مصير الإثنيات في الدستور تتمثّل في:

١- أن تُصدّق أغلبية ثلثي المجلس التشريعي للقومية المعنية على طلب الانشقاق.

٢- إذا نظّمت الحكومة الفيدرالية استفتاءً

خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسلّمها لقرار المجلس بالانشقاق.

٣- إذا حظي الطلب بموافقة أغلبية الناخبين في الاستفتاء.

٤- عندما تحوّل الحكومة الفيدرالية سلطاتها إلى المجلس الذي صوّت للانشقاق.

٥- عندما يتمّ العمل بتقسيم الأصول بأسلوبٍ حدّده القانون[١].

هكذا يظهر أن توفّر هذه الشروط ليس أمراً هيّناً، وتضمن الجدية والضرورية لتطبيق مبدأ الانفصال.

والتقسيم الإداري للولايات، في إثيوبيا الفيدرالية، يمكن ملاحظة أنّه مبنيٌّ على أساسٍ إثني: فـ(أوروموو): وهم الأغلبية، يتركزون في الجنوب والجنوب الشرقي، و(الأمهريون): في الشمال والشمال الغربي، واللُّغة الأمهرية هي اللغة الوطنية الرسمية، و(الصوماليون): في منطقة الجنوب الشرقي، و(العفر): في الشرق، و(فيدما): في الجنوب. وغيرها من الإثنيات، وتتفاوت مساحات مناطق هذه الإثنيات. ويلاحظ في الفترة الأخيرة وجود توترات إثنية في إثيوبيا لأسبابٍ مختلفة، بعضها سياسية والأخرى اقتصادية، لكن لم تصل إلى درجة الانفصال.

ولا شك في أنّ لكلّ نظامٍ إيجابياته وسلبياته، لذا يحتاج إلى مراجعة وتحسينٍ؛ حتى يتم تعزيز نقاط القوة وسدّ ثغرات الضعف.

٣- النموذج المقترح لإدارة التنوع الإثني في إفريقيا:

لا شك بأنّ إدارة التنوع الإثني تتسم بالتعقيد، فمعظم دول العالم عانت- بشكلٍ ما- من مشكلة التعددية الإثنية، حتى الدول الاستعمارية ابتُليتْ بحروبٍ إثنية مدمّرة، حيث كانت أوروبا مسرحاً لأكبر الحروب وأخطرها، سواء إقليمية أو عالمية. ولا يبدو أنّ هناك أسلوباً أو منهجية تنجو من بعض السلبيات، خصوصاً في مرحلة التطبيق، لكن المهم هو التقليل من السلبيات، ولا يتأتى ذلك إلا بإرادةٍ سياسيةٍ جادّة، وآليات تنفيذية تُفضي إلى جني النتائج.

ويرى الباحث أنّ إدارة التنوع الإثني من خلال سياسة «التعددية Pluralism» مناسبة للوضع الإفريقي، لأنها تنبني على مبادئ ديمقراطية، وتحقق مصالح الجماعات الإثنية، وتحترم خصوصياتها تحت مظلة الدولة الواحدة. ولكي تنجح هذه السياسة (التعددية) فلابدّ أولاً: من إرادةٍ سياسيةٍ جادّة، ثم ثانياً: وضع إطارٍ نظريٍّ واضح وآلياتٍ تنفيذيةٍ فعّالة.

والقائمة الآتية تتضمن الحدّ الأدنى من المبادئ والقواعد لهذه السياسة (التعددية في إدارة التنوع الإثني):

١- قبول الآخر.

٢- الشراكة الحقيقة في السلطة واتخاذ القرارات وتنفيذها.

٣- العدالة في توزيع الثروة، والتنمية، وتقديم الخدمات.

٤- ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإيجاد قنوات أو آليات تضمن ممارسة تلك الحقوق والحريات، والحفاظ على خصوصيات الجماعات الإثنية وتنميتها.

٥- الإحساس بالأمان، كنتيجة لتطبيق هذه السياسة؛ لأنّ أخطر سبب يؤدي إلى التوترات الإثنية هو الظلم والإحساس بالخطر أو عدم الأمان على المصالح والخصوصيات ■

(١) The constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, 1995, article 39.

الثقافية الإفريقية
مؤثرات واتجاهات

د. آدَمَ بَـمْبا
أكاديمي وباحث- كوت ديفوار- أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

لا يكاد الباحث يخوض ميدان الثقافة الإفريقية حتى تعترض طريقه عدّة عوائق، منها: أعن ((ثقافات)) (بالجمع) يتحدّث أم عن ((ثقافة)) (بالإفراد)؛ لقارةٍ مترامية الأطراف، ولمجموعاتٍ إثنية يُقدّر مجموعها بأكثر من ألفَيْ إثنيةٍ مميّزة؟ عائقٌ آخر: عن أيّ ثقافة/ ثقافات يتحدّث، والثقافةُ نفسها ظاهرةٌ حيّة، متقلّبةٌ باستمرار؟ وحتى إذا حاول ترويض هذه الظّاهرة الجموح، فإنّ كثرة التّيارات والحركات الثقافية بالقارّة يجعلها صعبة المراس!

على الرّغم من تلك العوائق والعقبات؛ فإنّ الورقة الحالية تحاول اقتحام ميدان الثقافة الإفريقية، اقتحاماً متواضعاً؛ عبر عدّة محاور أساسية، هي:

المحور الأوّل: مفهوم الثقافة والثقافة الإفريقية:

١- مفهوم الثقافة:

للثقافة تعريفاتٌ كثيرة، متباينة الأبعاد بحسب رؤية كلّ باحثٍ في هذه الظّاهرة الإنسانية، وبتأكيد معجم الدراسات الثقافية في مدخل (Culture)؛ فإنّ هذا المصطلح أكثر

المفاهيم تعقُّداً؛ لأنّه لا يمثّل وحدةً مستقلّةً بذاتها، وإنّما دالّة متنقّلة لتحديد حالات كثيرةٍ من النّشاط البشريّ في ظروفٍ مختلفة[١]. وتجاوزاً لذلك لاستعراض بعض تعريفات الثقافة؛ فلعلّ أشهَرَ تعريفات الثقافة وأكثرها دوراناً ما أدلى به الباحث الأنثروبولوجي الشهير إدوارد تايلور (١٨٣٢-١٩١٧م)؛ إذ عرّفها بأنّها: «المجموع المركّب الذي يشمل المعارف والمعتقدات، والفنون والقوانين، والأخلاق والعادات، وجميع الكفاءات والعادات التي يكتسبها الإنسان؛ بوصفه عضواً في المجتمع»[٢].

وقريبٌ من تعريف تايلور، تعريف بيدنجتون (Piddington)؛ إذ قال: «يمكن تعريف ثقافة شعبٍ بأنّها مجموع المكتسبات المادية والفكرية التي تُشبِع حاجات الشعب البيولوجية والاجتماعية، وتحقّق تكيُّف الشعب ببيئته»[٣].

يتبيّن هنا أنّ كلا التّعريفَيْن للثّقافة تعريفٌ وصفيٌّ موضوعي، يريان أنّ الثقافة شاملةٌ لجميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، وأنّها مكتسَبة، وزاد بيدنجتون قليلاً بالإشارة إلى البُعد الوظيفيّ في الثقافة، وهو اضطلاعها بتحقيق تكيُّف الفرد أو الجماعة بالبيئة التي يعيش فيها، ولا يسعنا هنا الخوض في جدل العلاقة بين الثقافة والحضارة: أيُّهما أشمل، وأيُّهما يُنتج الآخر، أم أنّهما شيءٌ واحد...؟

وإنّما يكفي هنا تسجيل عدّة حقائق عن الثقافة:

أ- الثقافة ذات علاقةٍ عضوية بالمجتمع: أي إذا وُجد مجتمعٌ، فلا بدّ من وجود ثقافة، لا مجتمع من دون ثقافة، ومن هنا تظهر سفسطة بعض الباحثين الأوسطيّين- حتى المعاصرين- الذين يصفون الثقافات الأخرى ببدائية، وينفون وجود دين وتاريخ وفلسفة لدى تلك الشُّعوب، فلو ثبت وجود شعبٍ من دون تلك المظاهر والأنساق الاجتماعية؛ لأمكن القول ببقاء مخلوقٍ حيٍّ-غير البكتيريات- من دون نظامٍ عضويٍّ من قلبٍ نابض، ودم، وجهاز هضمي، وغير ذلك من مقوّمات الحياة البيولوجية.

ب- الثقافة نسبية: تتوقّف ثقافة الفرد على ثقافة مجموعته، وهي بالتّالي تتحدّد بثقافة المجتمع الموسّع؛ لأنّ وظيفة الثقافة هي اضطلاعُها بتلبية حاجات الإنسان ومدّه بالأدوات والخبرات التي تحقّق له العيش بوئامٍ مع البشر والموجودات في بيئته[٤].

ج- الثقافة مكتسبة: الثقافة- من منظورٍ اجتماعيٍّ- أمرٌ متعلّم، وهي الفاصل بين البشر وبين سائر العجماوات؛ إذ سلوكها فطري، بينما هو عند الإنسان: مكتسَبٌ، متوارَث من جيلٍ لآخر، متقلّب، متعدّد؛ بحسب تعدُّد الجماعات البشرية، وهذا ما يُطلق عليه «قيَم اجتماعية»؛ وتعني: المعتقدات التي يتبنّاها المجتمع، ويحكم من خلالها على الأشياء والأفعال بالصّحيح والخطأ، والخير والشّر، والمقبول والمرفوض[٥]. فما يُعَدُّ قيمةً اجتماعية في مجتمعٍ بعينه؛ ليس بالضّرورة قيمةً اجتماعية في مجتمعٍ آخر، ولا يعني ذلك انتفاء وجود قيَم ثقافية عامّة بين جميع البشر مستعصية على اختلافات الزمان والمكان، منها: الصّدق، والعدل، والشجاعة، والصداقة، والوفاء... ويُشار إلى تلك القيم الثقافية الاجتماعية بـ«المشترك الإنساني»، فهي موحّدة بين البشر، ولكنّ طريقة تعبير كلّ مجموعةٍ عنها قد تختلف عنها لدى غيرها من المجموعات.

د- الثقافة شاملة للحياة: الثقافة من وجهة نظر أنثروبولوجية يمكن وصفها بأنّها: «كلّ ما يقوم به الفرد من أعمالٍ وتصرُّفات غير ناشئةٍ عن طبيعته البيولوجية، وهي على مستوى الجماعات: طريقة حياتها في كلّ وضعٍ من أوضاع الحياة»، ويشمل ذلك طريقة تفكيرها، وسلوكها، وقيَمها، ومعتقداتها، ورؤيتها للعالَم وحقائق الكون وظواهره، وكلّ ما تعلّمه الفرد، والمجموعة، وتصرّف به في إطار هذا التّعلُّم داخل مجموعته بما يكفل له الانسجام مع أفراد المجموعة.

هـ- الثقافة أصناف: من ناحيةٍ نظرية؛ يقسّم الباحثون

(١) Barker, Chris. (2004). The SAGE Dictionary of Cultural Studies, 44.

(٢) Eric, O. Ayisi. An Introduction to the Study of African Culture, 1.

(٣) Person and Community in African Traditional Religions, Africa Philosophy.

(٤) Adediran, A. A. (2013). "Social Studies Education", JRHSc, Vol. 3(9), 2.

(٥) ibid.

الثقافة إلى: أ- معرفية (معـارف ومعتقدات)، ب- وقيمية (أخـلاق، وعادات، وقوانين)، ويُطلق علـى هذين الصّنفَيْن «ثقافة غير مادية (non-material culture)، ج- وثقافة مادية، وتشـير إلى العناصر المرئية مـن المنتوج الثقافي: في المأكل، والمشـرب، والمسـكن، وغير ذلك من الفنون الشعبية[١].

تلك حقائق كان من الضروريّ الإشارة إليها قبل الخوض في طبيعة الثقافة الإفريقية.

٢- الثقافة الإفريقية:

بنـاءً على ما تقدّم من تعريفـات للثقافة، يمكن القول بسـهولة إنّ الثقافة الإفريقية هي: مجموع المعارف المادية والفكرية للشّعوب الإفريقية. ولكنّ الأمر ليس بتلك السُّهولة الظّاهرة؛ لما تقدّمت الإشـارة إليه من عوائق وعقبات. إنّ تعريف الثقافة الإفريقية أمرٌ صعبٌ أشار إليه الباحث فيدلْ، وذكر أنّ ذلك راجعٌ إلى سـؤالٍ آخر قديم غير محسوم فيه: ما المراد بالوصـف «إفريقيا»؟ (What's Africa?)، فما دامت الإجابة عن هذا السُّؤال المطروح متنازعاً عليها؛ فإنّ ما ينبثق عنها من القضايا لا شكّ أنّها تبقى معلّقة.

على كلٍّ؛ فـإنّ بعض التعريفات يمكن إيرادها هنا على سبيل التقريب، وإغفال ما أطلقت عليه الباحثة أويتو «إفريقيا قمّة المتناقضات» (apex of contradictions)[٢]، التي لا تخضع لتعريف.

من تلك التّعريفات للثّقافة الإفريقية، أنّها: هي مظاهر الحيـاة المميّزة لإفريقيـا، وهي.. «نتاج الأيـدي والعقول الإفريقيـة» (Product of African hands and African mind)[٣]، وفـي تعريـفٍ آخـر أنّها: «مجموع القيـم الماديـة والرُّوحية للشُّـعوب الإفريقية في مسـار تاريخها، المحدّدة لما توصّلت إليه إفريقيا في تطوُّرها عبر التّاريخ»[٤]، وعند الباحث حاج أبا أنّ «الثقافة الإفريقية هي الوليدة في البيئة الإفريقيـة، وهي التي تُعبّر عن آراء أبناء هذه القارّة، وعن مشـاعرهم وانفعالاتهم»[٥]... الظّاهر هنا اتّفاق هذه التّعريفات على أن يكون المنتَجُ الثقافيُّ ناشئاً عن البيئة الإفريقية أصيلاً. وزادت الباحثة إدانغْ الحدّ الزّماني بقولها إنّ الثقافة الإفريقية هي: «مجموع القيم الأساسـية، والمعتقدات، والتصرُّفات والعادات التي وُجدت بإفريقيا قبل الحضـور الأوروبي، والتي ما زالـت موجودةً بها حتى الآن، خاصّةً في المجتمعات الرّيفية، وبعض المجتمعات الحضَرية شيئاً مّا»[٦].

أمّـا المثّقف الإفريقيُّ: فهو عند مُلاما: «الذي يحافظ على رؤيـة مجتمعه، ويجدّدها، ويوجّهها نحو طريقة مقبولة من الحياة، ويشكّلُ قيَمَه، وسـلوكاته، وتماسكه وهويّته»[٧]، وهنا إشـارةٌ إلى الصّبغة الوظيفية في الثقافة، وكونها قابلةً للتّشكُّل والتّجدُّد.

٣- العناصر المشكّلة للثقافة الإفريقية:

نظراً لتشعُّب الثقافات الإفريقية، وكون الثقافة نفسها شاملةً لجميع جوانب الحياة، وأنّها في تجدُّدٍ وتبدُّلٍ مستمرٍّ، فإنّ الباحثين في الفلسـفة قد استخلصوا عناصر أساسية تُعَدُّ مميّزات مشـتركة للثقافة الإفريقية، وهي تعمل بجلاءٍ أو بخفـاءٍ وبصمـت، في جميع مظاهر الحيـاة الإفريقية: المعرفيـة والقيمية والمادية على السـواء، وهي سـبعة: الحسُّ المجتمعي، حسُّ الوئام البشـري، قداسـة الحياة، الحسُّ الدّيني الرُّوحي، احترام السُّلطة وكبار السّن، العناية بالضّيف، الحسّ بقداسة الكلمة[٨].

---

(١) Ibid.

(٢) Aweto P. Ogho, "Identity and Change in African Culture", in: Theophilius Okere. African Philosophy and the Hermeneutics, 278.

(٣) Ogunmodede. (1990). What is African Culture? In: Adediran A. A. "social Studies", 72.

(٤) Idang, G. E. (2009). The Mind-Body Problems in African Culture, 142.

(٥) أثر الثقافة الإسلامية على الثقافة الإفريقية: دراسة حالة مردود الثقافة الإفريقية في غرب إفريقيا، ص٢١.

(٦) Idang, Gabriel A. (2015). "African Cultural Values", PHRONIMON, Vol. 15(2), 98.

(٧) Mlama, Penina Muhando. "Creating in Mother-Tongue: Challenges to the African Writer In: ALAssociation, Tongue and .18-Today", 9 Mother-Tongue, 15.

(٨) See: Emeka, Emeakaroha. (2002). "African

(أ) الحسُّ المجتمعي: ليس للفرد وجودٌ حقيقيٌّ في المجتمع الإفريقيّ إلا بانتمائه إلى مجموعة معيّنة، وبها تتحدّد هويّته، وأمنُه. وفي المثَل البانْتُوي الشّهير: «أنا موجود؛ لأنّنا موجودون، وما دمنا موجودين؛ فأنا موجود»، فالثقافة الإفريقية تُشجّع الفرد على- بل تفرض عليه- تكوين علاقات صداقة جماعية (فئات عُمرية). وفي رأي الباحثة أويتو (Aweto Pauline): أنّ «هذا المفهوم الجماعي (Collective Conception) له صفة المقدّس تقريباً عند الأفارقة»[١]، بخلاف الثقافة الغربية التي تنزع إلى تقليص العلاقات إلى ما بين فردين.

(ب) حسُّ الوئام البشري: أيّ علاقة حسن العشرة والجوار، سواء بين الأفراد أو بين المجموعات، وكلُّ فردٍ مسؤولٌ عن تحقيق صداقة وعلاقات إنسانية جيّدة مع الآخرين.

(ج) قداسة الحياة: يُعَدُّ المساس بالحياة كبيرةً في الثقافات الإفريقية، حتى في حال الاضطرار في الحرب، فإنّ المقاتلين لا يعودون إلى بيوتهم، ولا يمارسون أيّ علاقة مع زوجاتهم، إلاّ بعد طقوسٍ تطهيرية. وحتّى الأحياء غير البشرية، من حيوان ونبات، فإنّ قتلها أو إتلافها يتمُّ بعد طقوسٍ استئذانية من الأرواح الرّاعية لها والمكلّفة بها.

(د) الحسُّ الدّيني الرُّوحي: يؤكد رائد دراسة الأديان التقليدية بإفريقيا جونْ امْبيتي أنّ الدّين- لا غير- هو الذي يُلوّن جميع صُور التّعبير عند الإفريقيّين عن وجودهم وعلاقتهم مع عناصر الكون، وهذا ظاهرٌ في أساطيرهم، ومعتقداتهم، وعاداتهم ولغاتهم... فكلُّ عنصرٍ في الوجود، من أحياء وجماد، فيه روحٌ وقوّة في المنظور الإفريقي[٢]، لا وجود البتّة لفكرة «الإلحاد»، وتلك كلمة لا وجود لها في القاموس اللُّغويّ بإفريقيا.

(هـ) قداسة السُّلطة وكبار السّن: في المنظور الثقافي الإفريقي، تُضفى صبغة روحية على «الملك»، ويُعدُّ وسيطاً بين أرواح الأسلاف وبين المجتمع. ويُعرف ذلك في الدراسات الاجتماعية بـ Divine Kingship. ويُلحق بالملك كبار السّن؛ لأنّ المسنّ- يُحتَمَل ويجب أن يكون- مستودع الحكمة والعلم والخبرة، وفي كلّ مجموعةٍ حزمة من الأعراف والأصول والتّصرُّفات الإيجابية والمحظورة التي ينبغي مراعاتها بحضرة الملوك وكبار السّن[٣].

المتوقّع أنّ الثقافة الإفريقية سوف تشهد اضطراباتٍ جدُّ عنيفة نتيجةً لتراكمات العناصر الغريبة المدسوسة

(و) العناية بالضّيف: يحظى الضّيف بعنايةٍ فريدة في المجتمع الإفريقي، ويُعطى من الامتيازات ما لا يُعطى لأفراد المجموعة. وفي بعض المجموعات يُعَدُّ الضّيف صاحب الحقّ المطلق والصّواب في أيّ خلاف يقع بينه وبين أحد أفراد المجموعة دون مساءلة، بل إنّ المضيف المباشر للضّيف يتنازل عن إحدى زوجاته لضيفه في بعض المجموعات إذا جاء وحده؛ إذ المضيف هو المسؤول الأوّل عن جميع تصرُّفات ضيفه.

(ز) الحسُّ بقداسة الكلمة: تعتقد الثقافة الإفريقية بوجود تأثيرٍ سحريٍّ للكلمة المنطوقة في الموجودات، أي أنّ الكلمة قد تغيّر طبيعة الشّيء ومصيره إيجاباً أو سلباً؛ لذلك فإنّ الفرد يراعي ما يتفوّهُ به. في كثيرٍ من أساطير بدء الخلق الإفريقية قصصٌ عجائبية كثيرة عن كيفية حصول الإنسان على الكلام، ومن صُور التّعبير عن هذا الاعتقاد: الرُّقى والتّعاويذ، وأشعار الرّثاء، والحِكَم والأمثال التي تشيع على لسان الأفراد، وينصاع لمضمونها وأحكامها الأفرادُ كأنّها قوانين منزّلة، وهي كذلك عندهم؛ لأنّها من حكمة كبار السّن والأسلاف.

---

(١) Aweto P. Ogho, Op. Cit., 278.

(٢) Mbiti, J. S. (1975). African Religions and Philosophy, London, 262. "World and Ideology".

(٣) Conton, William. (1966). The African, London, 21.

تلك هي أهمُّ مميّزات الثقافة الإفريقية التي يؤمن رائد دراسات الأديان الإفريقية بيكو (Biko) أنّ أصولها لم تتأثّر بفعل الهجمة الإمبريالية[١]. وهي التي تؤلّف في مجموعها ما يُعرف بـ«Ubuntu"؛ أي: فلسفة الحياة الإفريقية.

المحور الثاني: الثقافة الإفريقية بين التأثر والتأثير:

من الحقائق المقرّرة في الشّأن الثّقافيّ: أنّه كلّما التقت ثقافتان أو أكثر؛ فلا بدّ أنْ يحدُث نوعٌ من التّأثُّر والتّأثير، والأخذ والعطاء بينهما، وتلك الظّاهرة تُعرف بـ«التثاقف» (Acculturaltion)، وهي ظاهرةٌ تحدث- عادةً- بصمت وهدوء؛ حيث يتمُّ في كلا الجانبَيْن (من الثّقافتَيْن المتلاقيتَيْن) هضم العناصر الثقافية من الطّرف الآخر، بطريقةٍ شبه لا شعورية، وفوق ذلك؛ يتمُّ هذا الهضم بطريقةٍ صحيةٍ تزيد من قوّة تكيُّف المجتمع ببيئته.

أمّا الحديث في السّياق الإفريقي؛ فإنّ ظاهرة التّثاقف فيها قد جاءت على غير العادة؛ مناقضةً لجميع ما ذُكر، وذلك منذ القرون الوسطى، ويتجلّى ذلك في أمرَيْن، هما:

- كون الحملة الاستعبادية (Slave Razzia) التي خضعت لها القارّة منذ القرن السّادس عشَرَ الميلادي، وامتدّت لأربعة قرون، قد أفرغت القارّة من الأجيال الشّابة، وبشكلٍ جماعيٍّ (ما بين ٤٠-٥٠ مليون نُقلوا إلى الشّاطئ الأطلسيّ الآخر)، وأحدثت قطيعةً حادّة واسعة بين الشّباب وبين كبار السّن، في مجتمع كان الاعتماد الكليُّ فيه على التّلقّي الشّفاهي، والممارسات اليومية للمفردات الثقافية.

- الهجمة الإمبريالية الأوروبية على القارّة، وهي هجمةٌ استَخدَمَتْ أوروبا فيها سلاحَين فتّاكَين: البارود، والمدرسة الغربية. وبتعبير الكاتب الرّوائي «شيخ حميدو كانْ»، عن المدرسة، فإنّها.. «تكتسب قوّتها بكونها سلاحاً أمضى من البارود نفسه؛ لأنّها تحقق احتلالاً مؤبّداً. إنّ البارود يُخضع الجسد لسيطرة «الرّجل الأبيض»، والمدرسة تسحر الرُّوح»[٢]، وهذا الموقف- وإن كان يعبّر بصدقٍ عن شراسة الهجمة على الثقافة الإفريقية- فمن الصّعب قبوله خاصّة إذا ما أخذنا في الحسبان تعريف «إدانْغْ»- السّابق- الذي يرى أنّ بعض مظاهر الثقافة الأصيلة ما زالت موجودة.

باختصار: إنّ الثقافة الإفريقية قد تعرّضت لظرفٍ تاريخيٍّ فريدٍ غير طبيعيٍّ من التّلاقي بين الثّقافات، أحدَثَ فيها شرخاً غائراً عميقاً يصعب رتقه. بل إنّ الباحث فيدلْ وأمثاله- في هذا المقام- يجيبون بجملةٍ قطعيةٍ عن السُّؤال الذي تمّ طرحه سابقاً: «ما المراد بإفريقيا؟»؛ حيث يؤكدون أنّ إفريقيا- بوصفها مفهوماً ثقافيّاً- لا وجود لها، أو أنّها قد غدتْ «قطعةً أثرية في المتحف»[٣].

ويمكن هنا تحديد أهمّ التّيارات التي أثّرت بعمقٍ في الماضي والحاضر، في الثقافة الإفريقية، كالمسيحية، والإسلام، ثم الحركات الفكرية الحديثة كالحركة الإفريقية العالمية (بان أفريكانزْمْ) وغيرها.

أولاً: أديان:

١- المسيحية أداةً في مشروع التثقيف الإمبريالي:

لا يكاد الباحثون يختلفون في كون المسيحية والإمبريالية الغربية، شيئاً واحداً[٤]، أو- كما يقال- وجهَيْن لعملة واحدة! أو بتعبير الرّوائي الكيني «واثيونْغو» الشّهير في وصف الكنيسة المسيحية، ودَوْر رجال الدّين في المشروع الإمبريالي: «ذهبنا إلى كنيستهم، كان موبيا لابساً جلبابا أبيض، فتح الكتاب المقدّس، قال: دعنا نجثو على رُكَبنا للصّلاة، دعنا نغمض عيوننا. أغمضنا عيوننا، لم يُغمض هو عيونه؛ لأنّه كان يقرأ في الكتاب، حين فتحنا عيوننا كانت أراضينا قد ضاعت!»[٥].

---

(١) Biko, Steve. (1971). "some African Cultural Concepts".

(٢) Kane, Sheikh Hamidou. (1961). L'Aventure Ambigue, Paris: Presence Africaine, 45-46.

(٣) Fiedle, Klaus, Christianity and African Culture, 165.

(٤) See: Peter, Beyer. (1994). Religion and Globalization, SAGE Publications, 537.

(٥) Ngugi, Wa Thiongo. (1986). A Grain of Wheat, Heinemann, 15.

لقد كان لوفود المسيحية مع الجبروت الإمبريالي في آنٍ واحد، وعرضها بوصفها واحدةً من صُوَر الحضارة والتقدُّم الأوروبي، الأثرُ المباشــرُ في التّعجيل بإحداث الصّراع بين المســيحية وبين الدّيانات ومظاهر الثقافة الإفريقية. وكما أوضحه الباحث امْبانْغا؛ فإنّ جميع الطوائف المسيحية (من أرثوذكس، وميثوديّين، وســبتيّين) تكاد تُجمع على استحالة كون الفرد مسيحيّاً وإفريقيّاً في الوقت نفسه؛ لذلك ترد عند جميع أولئك الكثير من الأوصاف السّــلبية لمظاهر الثقافة الإفريقية، مثل:

«demonic, paganism, heaten» (شــيطانية، وثنية، شريَّة...)، وأنّ مهمّتهم هي تخليص الأفارقة من تلك الحالة الشيطانية؛ لكنّ جميع تلك الطّوائف- بطُرقٍ ماكرة- قد وجدت وسائط من الانسجام والتّكيُّف مع هذا الإشكال.

من هنا؛ تعدُّ المســيحية محطّةً خطيرةً في «التثقيف» القســريّ الأحاديّ الاتجاه من الثقافة الأوروبية نحو الثقافة الإفريقية؛ لذلك علتْ أصواتُ الاســتنكار في الكنائس، منذ بدايات القرن العشرين، مِنْ لَدُن بعض الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية عن حسن نية؛ لكنّهم ســرعان ما اكتشفوا تآمر رجال الدّين المسيحيّين مع المستعمر على محاربة الثقافة الإفريقية، وشــهدت تلك الحقبة ولادة الكنائس التي تُعرف بالكنائس التقليدية الإفريقيــة (African Indigenous Church, AIC)، وفــي الوقــت الحاضر؛ فــإنّ حركات لا حصــر لها من الكنائــس تُعرف بالكنائس المســتحدَثة (Pentecostalist Churches)؛[1] قــد ظهرت ردّة فعل لخيبة أمل المسيحيّين من الكنيسة الأصولية.

وهذه التُّهمة ليســت جزافاً، وإنّما أكدتها الكنسية في غير ما مناسبة، وحتى اليوم فإنّ الكنيسة ما زالت متمسّكةً- علناً- بهذا الدّوْر التّجنيدي في المعســكر الإمبريالي، على ســبيل المثــال: ورد في ورقة عمــل (Instrumentum laboraris) لرجال الدّين المســيحيّين، نُشــرت بيوغندا بمناسبة زيارة البابا يوحنا الثّاني- فبراير ١٩٩٣م-، تعريف المثاقفة بأنّها: «إدماج العقيدة المسيحية ضمن ثقافةٍ، تكون هي عادةً خارج السّــياق اليهودي النّصراني الغربيّ، ومدى اســتجابة تلك الثقافة للرّسالة المســيحية»،[2] فالكنيسة تؤكّد هنــا أنّ مهمّتها هي نقل مفــردات الثقافة «اليهودية النصرانية الغربية» إلى الشّــعوب، وليس العكس، وتلك رؤيةٌ جدُّ استعلائية في مفهوم المثاقفة.

أمّا عن كون المسيحية تيّاراً من تيّارات التّأثير الثقافيّ بإفريقيا؛ فيتمظْهَرُ ذلك أكثر في المظاهر الاجتماعية؛ حيث إنّ مهمّة الكنسية كانت في تشكيل الأفارقة لتحقيق ذَوَبانهم (Assimilation) في المشــروع الإمبرياليّ، أمّا الجانب الرُّوحي المعنوي؛ فالتّأثير فيه ضعيف.

ويكفي هنا ســرد بعض الجوانب من نشــاط التثقيف المسيحي:

- منها مثــلاً: عقيدة «لعنــة حام»: التي تُعَــدُّ التُّربة الحاضنــة لأكذوبــة «النظريــة الحاميّــة» (Hamitic Theory)[3]، وفيها يزعم الباحثون الأوروبيُّون: أنّ أصل كلّ حضارةٍ بإفريقيا إنّما هو خارجي.

- ومنها: الأيقون الدّيني: كتصوير المســيح في صورة رجلٍ آريٍّ أشقر، بعيونٍ زرقاء.

- ومنها في النظام الاجتماعي: فرض الطّريقة الغربية في طقوس الزّواج، وفي الزّواج الأحاديّ (monogamy).

- وفــي النظام التعليمــي: التّزوير الفاحــش للتاريخ الإفريقيّ في الكتب التعليمية، وانتهاج سياسة غسيل الدماغ، ومسخ شخصية الأطفال بمدارس الإرساليّات الكنَسَية.

- ومنها في المجال السّياسي- وهذا أشنع وأشدُّ-: ضلوع الكنيســة في جريمة قنص «العبيد» وبيعهم عبر الأطلســي، والتّرويج لعقيدة الخنوع وقبول سيطرة الرّجل الأبيض، وندب الأفارقة إلى العمل من أجل الخلاص في الآخرة.

باختصار: فإنّ المســيحية، في عقيدتها، وممارساتها، وهياكلهــا، كما وفدت إلــى إفريقيا، هــي أداةٌ في خدمة الإمبريالية؛ من أجل تأكيد قبضة الإمبريالي على الإنســان الإفريقي، وطمس ثقافته.

---

(١) Manuh, T. (ed). (2014). Africa in Contemporary Perspective: A Textbook for Undergraduate, 177.

(٢) Mpanga, Denis. Towards a Catholic Theology, 70.

(٣) Ki-Zerbo, Joseph. (1981). Methodology and African Prehistory, UNESCO, 272.

٢- الإسلام وتأثيره الثقافي بإفريقيا:

يُعَدُّ الإسلام أعمق وأقوى التّيارات الوافدة إلى إفريقيا، وأكثرهـــا تغلغُلاً وتمازجاً بالثقافـــة الإفريقية. وهذه الحالة نتيجةٌ طبيعية لعاملَيْن مهمَّيْن، هما:

– قِدَم التلاقي الثقافي: مهما اختلفت الآراء حول فترة دخول الإســـلام بإفريقيا جنوب الصّحـــراء وتباينت؛ فإنّها تُجمـــع على أنّ هذا الدُّخول قد حدَث فـــي فترةٍ مبكّرة من تاريخ الإســـلام، وهذا الوجود الطّويل للإســـلام بالقارّة قد أدّى به إلى الخـــروج عن الصّبغة الوافدية، إلى كونه جزءاً- لا يتجزّأ- من النّســـيج الثقافيّ الإفريقي، وأصبح مســـلمو إفريقيا- منذ القرون الوســـطى- أعضـــاء منتجين للثقافة الإسلامية، وشرايين مغذّية للجسم الإسلامي.

– سلمية التلاقي: كان اللّقاء بين الإسلام وبين الثقافة الإفريقية لقاءً ســـلميًّا بامتياز، فقد ظهر الإسلام في سياقٍ تاريخيٍّ من التلاقي المنســـاب المتناغـــم بين العرب وبين الأفارقة؛ فجاء الإسلام، ولم يُزعج هذه العلاقة، وإنّما سعى فـــي دعمها وتمتين أواصرها بين الثّقافتَيْن: بعقائده، ومُثُله، ورؤيته الكلية للكون والإله والحيـــاة التي تتقارب مع الرُّؤية الإفريقية للعالَم.

بهذين العاملَيْن؛ فإنّ الإســـلام يختلف اختلافاً جذريّاً عكســـيّاً عن المسيحية التي وفدت بشـــكلٍ مفاجئٍ مباغتٍ، وفي سياقٍ استعماريٍّ عسكريٍّ شديد العنف.

أمّا عن مظاهر التّأثير الإسلاميّ في الثقافة الإفريقية؛ فهي شاملةٌ لا تكاد تقبل أن تُحصَر في دراسة مختصرة كحال الدراســـة الحالية، فهي موجودةٌ بعمق: في المجال الفلسفي الدّيني، والأنظمة السّياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في القيم والمُثل الإنســـانية، وفي العادات والتّقاليد. كما نجد التّأثير بارزاً في اللُّغة وفنون الأدب من شـــعرٍ وأغانٍ وحِكَم وأمثـــال، وفي فنون الأزياء والملابس، والعمارة والبناء، وفي الطّب الشّعبي، وسائر الفنون الشّعبية.

ومـــن الطّريـــف أنّ الجـــدل كان محتدمـــاً بين بعض الباحثين، في بدايات القرن الحادي والعشـــرين، حول مدى تأثير الإسلام في إفريقيا.

وكان من المؤيّدين للتأثير[١]:

E. Blyden, Joseph Thompson, Smith Borsworth, Elisie Reclus, Dubois.

ومن النافين للتّأثير:

renan, Noble, Blerzey, Church, Freeman.

غيـــر أنّ الزمن قد كان خير فيصلٍ بين الفريقَيْن، فإذا الدّراســـات اليوم لم تَعُد تُعنى بإثبات التأثير، وإنّما اتّجهت نحو رصد التّأثيرات الإســـلامية في مظاهر ثقافية محدّدة دقيقة، كما في دراســـات: برافمان[٢]، والباحث في الأثريّات إنثول[٣]، في التأثير الإسلاميّ في الفنّ المعماريّ الإفريقي، وفنّ الأقنعة، والباحث تاماري.

وعُنيـــت دراســـاتٌ أخـــرى برصد التأثير الإســـلاميّ بيـــن مجموعاتٍ إثنية معيّنـــة لم يكن يُظـــنُّ أنّ لها علاقة بالإسلام، مثل الدراسات عن الشُّـــعوب بالجنوب الإفريقيّ (مجموعات ياوٌ مثلاً). كما عُنيت دراســـاتٌ كثيرة برصد ما قدّمه المســـلمون من إســـهام حضاريٍّ بإفريقيا، من أولئك المؤرّخ هيســـكتْ، صاحب الدّراســـات الرّائدة عن الإسلام بنيجيريا، منها: «سيف الحق»[٤]، ومورايْ لاسْت عن الخلافة الصُّكتية[٥]، وج. هونْويك، وهو رائد التّاريخ الصُّونغائي، ومن طلائع دراســـاته كتابُهُ: «حركات الجهاد في القرن التّاســـع الميلاديّ»[٦]، وكوبانْسْ[٧]، ونحيميا ليفتصيون[٨]، وسواريسْ (Benjamin Soares)، وأمثالهم...

---

(١) Ellis, G. W. “Islam as a Factor in West African Culture”, J. of Race Dev. Vol.2 (2), 107.

(٢) Bravman, R. A. (1974). Islam and tribal Arts in West Africa.

(٣) Insol, T. Archeology of Islam in Africa.

(٤) Hiskett, M. (1973). The sword of truth. New York: Oxford Unv. Press, 6.

(٥) Last, Murray. (1970). “Aspects of Administration -and Dissent in Hausaland”. IAI. Vol. 40 (4), 345 357.

(٦) Hunwick, J. (1967). The Nineteenth Century Jihads: a Thousand Years of West A History.

(٧) Copans, Jean. (1980). Les Marabouts de l’arachide, Paris: L’Harmattan.

(٨) Levtzion, Nehemia. (1973). Ancient Ghana and Mali, Methuen.

ثانياً: تيارات حديثة مؤثرة في الثقافة الإفريقية:

يتميّز موضوع الثقافة الإفريقية بكثرة التّيارات الحديثة المؤثّـرة فيها، وتعدُّد حركاتها وروّادهـا؛ ممّا يجعل البحث في هذا المجال عملية صعبة، فمن أبرز الحركات الثقافية: حركة البـان أفريكانـزم (Pan-Africanism)، وحركة الزُّنوجة (Negritude)، وحركـة كاميتْ (Kamitism)، والأفـرو- بوليتانـزم (Afropolitanism)، والإثيوبيانزم (Ethiopianism)، والأفرو-مركزيـة (Afro-Centrism)، وأفريكولوجيـا (Africology)، وحركـة النّسوية الإفريقية (African Womanism)...

كذلـك؛ فإنّ قائمة روّاد الحركة الثقافية طويلة، أمثال: كُوامـي انْكروما، وسـيكو توري، وجومـو كينْياتا، وباتريسْ لومُومْبا، ويوليوسْ نيريري، وجميع أولئك كانوا زعماء الدُّول الإفريقية الحديثة.

ومـن المعاصرين الأدبـاء والمفكّرين: والْـدَا حَيْوَاتْ (إثيوبيا)، وكوامي غيكي، وكواسـي وريدُو (غانا)، ومورديمْبي (كونغو).

وباسـتحضار كبار المفكّرين، وروّاد الفكر الثقافيّ في أمريكا وفي بلدان الشّتات الكاريبية؛ فإنّ القائمة تطول أكثر؛ لذلك يتمُّ الاكتفـاء هنا بإيراد أربعةٍ من التّيارات والحركات التي يغلب الظنُّ بأنّها أهمُّ الحركات التي أثّرتْ في السّـياق الثقافي المعاصر بإفريقيا، وهي الحركات الأربع الأولى في الفقرة السّابقة.

١- حركة بان أفريكانزم:

يرى كثيرٌ من الباحثين أنّ حركة بان أفريكانزم تأتي في المرتبـة الثّانية من الأهمية، بعد حركات التّحرُّر الإفريقية، وهي حركة ثقافية فكرية سياسـية، تُعزى إلى المفكّر دو بُوا (W.E.B. DuBois, d.)، الذي نظّر لها وروّجها، وهدفها الرّبط بين الأفارقة، خاصّةً في أمريكا، وبين أصولهم بالقارّة الأمّ.

كان أوّل تجمُّـع عالمـيٍّ لها عـام (١٩٠٠م) بإنجلترا، وكان أهمُّ أهدافها عند إنشـائها اسـتقطاب الأفارقة حول العالَم؛ للكفاح من أجل الحرية، وإزالة الكولونيالية عن الدول المسـتعمَرة، وبهذا فإنّ حركة بان أفريكانزم تعدُّ في الواقع الحركة الأمّ التي ولّدت جميع الحركات والتّيارات التي تسعى لإذكاء الوعي الثقافي، والبحث عن الهوية والذّات الإفريقية.

من زعمـاء الحركة البان أفريكانيـة: كوامي انْكروما، وجمال عبدالنّاصر، والحاج أحمد سيكو توري، والحاج مالك شباز (مالكولم إكس).

ولحركة بان أفريكانزم اتحادٌ عالميٌّ للكُتّاب والمفكّرين، تأسّـس بأكرا غانا (١٩٨٩م)، ورسـالته: «تقويـة الرّوابط الثقافية والاقتصادية بين شـعوب القارّة الإفريقية؛ انطلاقاً من تراثها الثقافي والسّياسـي والاقتصـاديّ المتعدّد»[١]، كمـا أنّ لها جناحاً شـبابيّاً (PYUC) يعمل تحت الاتّحاد الإفريقي.

ومن إنجازات هذه الحركـة: نجاحها في إذكاء الوعي الوحدَوي بين الأفارقة في كلّ مكان، وفي تأسـيس منظّمة الوحـدة الإفريقية (١٩٦٣م). وقد ألهَمَت هذه الحركة كثيراً من القادة داخـل القارّة، وفي أمريكا تحديداً، أمثال: مولانا كارينغـا (Maulana Karenga)، وهـو صاحب القواعد السّبع بالسواحيلية: «Umoja, Kujichgulia, Ujima, ujammaa, Nia, Kuumba, Imani» (وحـدة، عزم، عمل جماعي، نظام اقتصـادي جماعي، نية صادقة، إبـداع، إيمان). وكانت مهمّته في صـرف الأفارقة بأمريكا عن أعمال الشّـغَب والإجرام إلى العمل ضمن شعور موحّد بوحدة ثقافية فيمـا بينهم، سـمّاها (Black Cultural Nationalism)[٢].

تجدر الإشـارة إلى: أنّ هذه الحركـة على الرّغم من تلاشـيها واضمحلالها فما زالت مؤثّرة- بصمت- ولهـا دعاةٌ ومتحمّسـون. وفي تقييم لهـا- في حالتها الرّاهنة- يصرّح الباحث ميلدْوود بأنّ مشـكلتها فقدان القيادة الدّينامية، يقول: «إنّ بان أفريكانزمْ على الطريق الصحيح، ولكنهـا بحاجة إلى قيادة قويـة، وإلى رؤية اقتصادية، وفكرية جديدة، سواءٌ داخل القارّة وخارجها. إنّنـا بحاجة إلى أصـواتٍ من مثل صوت: غاريسـونْ،

---

(١) Panafrican Writers Association (PaWA), .panafricanwritersassociation.org

(٢) Warren N. (1990). Panafricanism from Baraka to-Karenga, J. of Negro History, Vol.75, (1-2), .24

ودوغـــلاسْ، وســـومرْ، ووايْتيـــارْ، ودُو بُـــوَا، وغارفي، وانْكروما، ومارتنْ ل. كينغْ»[١].

أفارقة الشتات (Diasporic African):

تقوم المجموعـــات ذات الأصول الإفريقية حول العالَم بإســـهامات وتأثيـــرات ملحوظة فـــي الثقافـــة الإفريقية، خاصّـــةً في بلاد الكاريبـــيّ. ويذهب الباحثـــون المؤرّخون والأنثروبولوجيُّـــون إلى أنّ الهجرة الإفريقيـــة إلى القارّات الأخرى تمتدُّ لحوالي سبعين ألف عام ماض؛ ممّا يعني تجذُّر العلاقات الثقافية بيـــن الأفارقة وثقافات القارّات الأخرى، خصوصـــاً أنّ التّلاقي في تلك الحقبة التّاريخية الغارقة في القِدَم كان تلاقياً إيجابيّاً ســـلميّاً طوْعيّـــاً. أمّا في العصور الوســـطى، ابتداءً من القرن السّـــادس عشَر الميلاديّ، فإنّ الهجرات الإفريقية قد شهدت تحوُّلاً جذريّاً في الكَمّ والنّوع، متمثّلةً فيما يُســـمّى بـ«تجارة الرّقيـــق» (Slave Trade)، وهنا يُستخدم مصطلح «شتات» (Diaspora) في الدراسات الاجتماعية؛ للإشـــارة إلى وجود الأفارقة في مختلف أرجاء العالم خارج القارّة الإفريقيـــة، وبخاصّة الأمريكتَان «العالم الجديد».

في هذا السّياق؛ قسّم الباحث ماننغ (P. Manning) مراحل الوجـــود الإفريقي بكثافةٍ خارج القارة إلى خمســـة مراحل أساســـية، هـــي: مرحلة الوفـــود (١٦٠٠م)، مرحلة الصّراع مـــن أجل البقـــاء (١٦٠٠-١٨٠٠م)، مرحلة التّحرُّر (١٨٠٠-١٩٠٠م)، مرحلة المواطنة (١٩٠٠-١٩٦٠م)، مرحلة المساواة (١٩٦٠-٢٠٠٠م)[٢].

هنـــا؛ يتحـــدّث الباحثون عـــن «African Matrix» (الأصل الثقافي الإفريقي)؛ للكشـــف عن الأصول الثقافية الإفريقية لمظاهر ثقافة أفارقة الشّتات: في اللُّغة، والدّين، والأغذية، والملبوســـات، وفنّ العمارة، والرّقص، وغيرها[٣]، فجميع تلك المظاهر تضاف إلى مجموع الثقافة الإفريقية.

٢- حركة الزّنوجة (Negritude):

«نيغريتـــود»: حركـــةٌ ثقافية أدبية للتّعبيـــر عن الذّات الإفريقية، ورفـــض الاحتواء الثّقافي الأوروبيّ (الفرنســـي خاصّة). ظهرت بعد الحرب العالميـــة الثّانية بباريس على يد الثُّلاثي: ليـــونْ داماسْ (غويانا الفرنســـية، ت١٩٧٨م)، وليوبولد سيدارْ سنغور (ت٢٠٠١م)، وإيمي سيزار (مارتنيك، ت٢٠٠٨م)، وإلى هذا الأخير يُعزى وضع مصطلح «نيغريتود»، وهم جميعاً شعراء مرموقون، هذا بالإضافة إلى كُتّاب أفارقة مرموقين.

وكان منبر هـــذه الحركة مجلة (الحضـــور الإفريقي) (Presence Africaine)، التي أسّسها الشّاعر علي ديوبْ (Alioune Diop)، ومجلّة (الطالب الأسْوَد)، ونشطت في الترويج للفكر الزنجي ومحاورة الفلســـفة والثقافة الغربية، وتأكيد الصبغة العالمية في الثقافـــة الإفريقية، وأنّها أكثر انسجاماً وأصالةً من الثقافة الغربية.

وعلى الرّغم من احتفـــال روّاد حركة الزُّنوجة بالرفض القاطع لسياســـة الاحتواء الثّقافي الغربـــي؛ فإنّ كثيراً من الشُّـــكوك والاتّهامات قد نالـــت روّاد« نيغريتودْ»، خاصّةً أنّ مواقف بعضهم كانت تدعو لكثيرٍ من الرّيبة، منها مثلاً: قبول سنغور عضوية أكاديمية اللُّغة الفرنسية التي يُقلّدُ أصحابها ســـيفاً، ويُضفى عليهم لقب «فارس»، ويؤدُّون قَسَماً بحماية اللُّغة الفرنســـية بما أُوتوا من قوّة، وزاد ســـنغور الطّين بلّة باشـــتراكه في تأسيس منظّمة الفرنكوفونية ورئاستها! وهنا حُقّ للفيلســـوف الكونغولي موديمْبـــي أنْ يصرّح بأنّ حركة نيغريتود «صناعة فرنســـية»[٤]، وتحامل عليهم بشدّة المفكّر الثّائر فرانْس فانونْ (Franz Fanon, d ١٩٦١)[٥]. كذلك كان الشّـــاعر وولي شـــوينكا، الحائز علـــى جائزة نوبل في الآداب، مـــن أكبر المتحاملين على هذه الحركة، ومن أقواله السّـــائرة في حقّها: «إنّ النّمر لا يُثرثر عـــن نُموريّته، وإنّما

(١) Mildwoook, Robinson A., The Quest for a (Theological Connection, (No.29).

(٢) Manning, Patrick, The African Diaspora: A History Through Culture, 2.

(٣) Davies, Carole E. B., (ed), Encyclopedia of the African Diaspora: origins, Experiences, and Culture, 53.

(٤) V. W. Mudimbe. (1988). The invention of Africa, 86.

(٥) P. C. Emmer, et al. (1999). General History of the Caribbean, UNESCO, 245.

يَثب على الفريسة»[1]؛ إشارةً إلى إيغال أولئك في الرُّؤية الرُّومانسية عن إفريقيا.

وقبل كلّ ذلك؛ فإنّ طروحات الفكر النّيغرتودي قد أساءت إلى إفريقيا، وصدّقت الكثير من اتّهامات «الرّجل الأبيض» لإفريقيا؛ حيث إنّهم عرضوا إفريقيا بصورةٍ بدائية، واعترفوا لأوروبا بالعلم والتّنوير والتّقدُّم التكنولوجي، وقد عيبَ كثيراً على سيزارْ مخاطبته للزُّنوج في ديوانه «Cahier d'un retour a la terre natale» (مذكّرة عودة إلى مسقط الرّأس) قوله: «إلى أولئك الذين لم يكتشفوا شيئاً أبداً.. إلى الذين لم يخترعوا شيئاً قطُّ»، وهنا قامت قيامة أصحاب حركة «المركزية الإفريقية» (Afrocentrism)؛ إذْ لوّحوا في وجهه بعشرات المخترعين والعباقرة في تاريخ الزُّنوج، بل يؤكدون أنّ الحضارة الهيلينية (الغربية) مسروقةٌ برمّتها من إفريقيا.

على كلٍّ؛ فإنّ حركة نيغروتود قد كان لها تأثيرٌ مميّز في الجيل الأوّل للأدباء والمثّقفين النّاطقين بالفرنكوفونية، سواءً داخل القارّة، أم خارجها في دُول الكاريبي، ذلك لظهور هذه الحركة في فترةٍ حرجةٍ جدّ مشحونة بالاحتقان الثقافيّ بين فرنسا ومستعمراتها، وبحث الطّبقة المثقّفة الجديدة عن وسيلةٍ وعن منبر للتّنفيس عن هذا الاحتقان النفسي، ولا شكّ بأنّ غالبيّتهم كانوا صادقين للغاية في انخراطهم مع حركة النيغروتود، من الأدباء والرّوائيّين الذين يوصفون بكُتّاب الرّفض، وكثيرٌ منهم قد لاقوا الأمرّين بسبب مواقفهم من سجنٍ ونفي... هذا، وقد تلاشتْ فكرة الزُّنوجة في وجه حركات إزالةً الكولونيالية في حقبة السّبعينيّات من القرن الماضي[2].

٣- حركة كاميتْ (Mouvement Kamit/Kemit)

يؤكد أصحاب هذه الحركة أنّ «كاميتْ» هو الاسم الأصل لحضارة الفراعنة في مصر القديمة، ومعناه: أرض السُّود. أمّا (Egypt) فاستخدامٌ منحرفٌ عن هذا الأصل، ينبغي طرحه، والعمل بالأصل. كذلك؛ فإنّ «إفريقيا» تحريفٌ للأصل «أفورَاكا» الفرعوني.

(١) Soyinka, Wole. (1999). The Burden of Memory, .141

(٢) Irele, Abiola & Biodun J. (2010). The Oxford .Dictionary of..., 390

على إفريقيا العمل من أجل الإمساك بالزّمام الثقافيّ فيها، والتحكُّم- ما أمكن- في تحديد مسار «الماكينة» الثقافية نحو الوجهة الصحيحة للمستقبل الإفريقي

تتميّز هذه الحركة بالعمق الفلسفيّ والفكريّ؛ إذ إنّ جميع روادها هم من الأكاديميّين والباحثين البارزين بإفريقيا.

برزت حركة كاميتْ منذ حوالي ثلاثة عقود؛ نتيجةً طبيعية للتّحوُّل الجذريّ الذي أحدثَهُ عالم المصريّات «شيخ أنتا ديوبْ» في الدراسات التاريخية الإفريقية، وذلك بسلسلة كُتُبه التي غدَتْ أشهَرَ الكُتُب في السّاحة العلمية في الدّراسات الإفريقية، مثل كتابه: «الشُّعوب الزّنجية وثقافتها» (Nations Negres et Cultures)، وسعى من خلال تلك السّلسلة لإثبات أنّ حضارة مصر القديمة هي حضارة زنجية أصيلة، وأنّ إفريقيا هي مهد الحضارات، بل إنّ أصل الجنس الأبيض أسوَد، وكشف عن الكثير من أوجُه التّزوير المتعمّد في التّاريخ من لدُن الباحثين الغربيّين.

ويمكن تلخيص أهمّ ركائز هذه الحركة في عدّة محاور:

• تمجيد الحضارة الفرعونية؛ بوصفها أصل الحضارات البشرية المعروفة حتى الآن.

• ردُّ أصول الأديان الكبرى إلى الأصل الفرعوني، والزّعم بأنّ الكتب المقدّسة إنّما هي مقتبسة من كتاب الأموات الفرعوني.

• تمجيد الشخصيّات القيادية والعلمية في التاريخ الإفريقيّ والمعاصرين؛ بصرف النّظر عن معتقداتهم وأديانهم، ومن الشخصيّات التاريخية المسلمة الممجّدة عندهم: القاضي أحمد بابا التّمبكتي (ت١٦٢٧م)، والإمام ساموري توري (ت١٩٠٠م)، وأميرة والو في السّنغال الحالية Ndete Yalla، وشيخ أحمد توري (ت١٩٨١م)[3].

(٣) See: www.culture-kamite.com

• الدّعوة إلى العودة إلى القيم الأخلاقية والثقافية الإفريقية، ونبذ كلّ ما هو أجنبيٌّ دخيل، ولكنّهم ينفون- قطعاً- كون هذه الدّعوة دعوةً عنصرية، وقطيعةً مع الآخرين.

• دعوة الجيل الناشئ إلى التميُّز في جميع الميادين العلمية والفكرية والأدبية.

من مشاهير الأكاديميّين والكُتّاب في مجال التّنظير والتّرويج للفكر الكاميتي:

Aboubacry Moussa Lam, Babacar Mbaye Diop, Babacar Sall, Bernard Zongo, Bwemba Bong, Cheih M›backe Diop, Cheikh Moctar Ba, Doudou Dieng, Doumbi-Fakoly, Jean Paul Mbelek, Momar Mbaye, Theophile Obenga...

ويظهر هنا غلبة الكُتّاب السّنغاليّين (الاسم الأول، و٢، و٣، ٦، ٧، ٨، ١١)، ولعلّ السّبب المباشر في ذلك كون «شيخ أنْتا ديوب» (الأب الفكريّ لهذه الحركة) سنغاليّ الجنسية، وبعض المذكورين هم من تلامذته المباشرين. ويمثّل البروفيسور «بويمبا بونغ»- الآن- الأب والأستاذ الملهم لهذه الحركة؛ لعلمه وكِبَر سنّه، ومن أشهَر كُتُبه: «حين كان الإفريقيُّ الذّهبَ الأسوَدَ لأوروبا»، ويمثّل دراسة مفصلية في مجال دراسات ما يُسمّى بـ«تجارة الرّقيق» عبر الأطلسيّ؛ حيث ردّ بشدّة ما راج في هذا المجال من معلومات تاريخية، فهو في المقام الأوّل يرفض مصطلح «تجارة»، ويؤكد أنّ ما حصل لم يكن تجارة؛ وإنّما قَنْصاً للبشر، فالتّجارة من أبسط شروطها: وجود طرفَين متراضِيَيْن. ويدلُّ العنوان الفرعيُّ للكتاب على لهجة الرّفض العالية فيه؛ إذ ورد: «تفكيك للأكاذيب والتاريخ المزوّر عن قناصة العبيد عبر الأطلسيّ»[١].

٤- حركة أو مفهوم (Afropolitan):

يشير مصطلح «أفروبوليتانْ»- باختصار- إلى أفارقة العالَم، أيْ إلى الأفارقة حول العالم بوصفهم أفارقة، وليس بوصفهم مواطنين في الدّولة التي استقرُّوا بها، وحازوا جنسيّاتها بشكلٍ قانوني. ظهر هذا المصطلح وشاع إثر نشر مقال للباحثة من غانا، سيلاسي، بعنوان «Taiye Selasi: Bye-Bye Babar, ٢٠٠٥»، وتعبّر الأفرو-بوليتانْ عن ظهور تأثير ثقافيٍّ جديد، بأمريكا خاصّة، على أيدي موجةٍ جديدة من الشّباب المبدعين المهاجرين. وبتعبير سيلاسي نفسها؛ فإنّ هذه المجموعة من الشّباب تتميّز بتنوُّعاتها الإثنية، وتعدُّدها اللُّغويّ، وتميُّزها الأكاديمي، وأيضاً ببروزها الفنيّ في الميادين المختلفة.. «إنّنا-معشر الأفروبوليتانْ- أحدَث المهاجرين الأفارقة، سهلٌ تمييزنا.. بعاداتنا الإفريقية، ونجاحنا الأكاديمي، البعض منّا قد اختلط بجنسيّاتٍ أخرى: غانية-كندية، نيجيرية-سويسرية.. معظمنا متعدّدو اللُّغات، فبالإضافة إلى اللُّغة الإنجليزية، أو لغة أو لغتَين من اللُّغات الرُّومانية، فإنّنا نفهم بعض اللُّغات المحلية، وبعض اللّهجات الحضَرية بإفريقيا. يوجد على الأقلّ موضعٌ بالقارّة الإفريقية الذي نربط به شعورنا بالهوية، سواءٌ أكان ذلك دولة وطنية (أثيوبيا مثلاً)، أم مدينة (إبادان مثلاً)، أم مطبخ خالة... إنّنا أفروبوليتانْ: لسنا مواطني العالم، وإنّما أفارقة العالَم»[٢].

ومن المنظّرين لهذا المفهوم: الفيلسوف الكاميروني امْبيمْبي (Achille Mbembe)، الذي يرى أنّ مفهوم الأفروبوليتان يعني: «طريقة حياة في العالم، ترفض أساساً أيّ شكلٍ من الهوية الضحية؛ ولا يعني ذلك أنّها غير واعية بصُوَر الظُّلم والعنف التي تمارَسُ ضدّ القارّة وشعوبها عبر النّظام العالمي»[٣].

ومن مشاهير الكُتّاب المهجريّين الشّباب المعبّرين عن ثقافة أفروبوليتانْ:

انْغوزي (Chimammanda Ngozi)، وبولاوايو (NoViolet Bulawayo)، وكولي (Teju Cole)، وميلْغيسو (Dinaw Mengestu)[٤].

تجدر الإشارة إلى وجود اعتراضٍ على مفهوم

(١) Bong, Bwemba. (2013). Quand L'Africain etait l'Or Noire de L'Europe , Dagan Ed.

(٢) Betiel, Washihun. (2016). "Afropolitan Writing", in: Straub, Julia (ed). Handbook of Transatlantic North American Studies 392.

(٣) Ndaba, Obadias, "Afropolitanism and its discontents", 368. In: Dorothy Hodgson, Judith Byfield (ed), Global Africa: Into the Twenty-First Century.

(٤) Betiel, Washihun, Op. Cit.

«أفروبوليتانْ» مــن لدُنْ كُتّاب ومثقّفين أفارقة، منهم الكاتب الكيني وايْنايْنا (K. B. Wainaina)، الذي رفض المصطلح، وآثر مصطلح «بان أفريكانْ»[١]، والجنوب الإفريقي أموتوسو (Yewande omotoso)، ومــن مآخذهــم علــى هــذا المصطلح أنّــه إقصائيٌّ تمييزي، في حيــن أنّنا ندعو إلى التّمازج، فإذا كان الأفارقة يميّزون أنفسهم بهذا المصطلح، فهل يحقُّ للأوروبيّين أن ينادوا بـ«أوروبوليتانْ» وللآسـيويّين «آســيابوليتانْ»؟ لماذا لا يرضى الأفارقة أن يكونوا عالَميّين فحسب؛ أي «كوسموبوليتانْ»؟

ويظهر هنا اختلافُ مفهــوم «أفروبوليتان» عن مفهوم «البان أفريــكان»، حيث إنّ الأوّل ينطلق عــن عدم ارتباط الإفريقــي بالأرض الإفريقية وحدهــا، والآخر يحصر تلك الرُّؤيــة في الأرض الإفريقية بوصفهــا منطلقاً للأفريقانية (Africanness). كما أنّ الأوّل يؤمن بأنّ عصر الأصالة قد ولّى بلا رجعة، بينما يصارع الآخر (البان أفريكان) من أجل استعادة الأصالة الإفريقية، أو- على الأقلّ- حماية ما تبقّى منهــا، وجعلها رابطةً لجميع الأفارقة حــول العالَم[٢]. وكما يقول امْبيمْبي (منظّــر الفكر الأفروبوليتاني) فإنّها فكرةٌ ما وراء البان-أفريكانية «beyond Pan-Africanism»[٣]، وأوسَعُ منها.

مــن المآخــذ أيضاً: أنّ هــذا المفهوم قد تــمّ تقليصه وتضييقه في جانب الأزياء والفنون فحســب، وأوشك أن يفلت من الجانب الأكاديميّ الفكريّ إلى كونه رمزاً تجاريّاً تســويقيّاً، يُساء اســتغلالُهُ لتمرير أشــياء لا تَمُتُّ إلى الثقافة الإفريقية بصلة، أي أنّ الثقافة الشّعبية الإعلامية الضّحلة قد غلبت على هذا المفهوم، ويمثّل هنا بمجلة الأفروبوليتان (Afropolitan Magazine)، وغيرهــا من المعارض حــول العالَم[٤]، ويتّهم بعض الباحثين الغرب بإحداث هذا التّحوُّل المتعمّد في مسار هذه الحركة الفلسفية الثقافية؛ رغبةً في وأدها[٥].

هــذا، وعلى الرُّغم ممّا يمكن تســجيله مــن أخذ وردٍّ حول مفهوم الأفروبوليتانْ؛ فإنّ لهذه الحركة رواجاً متصاعداً واســعاً بأمريكا خاصّة؛ حيث إنّها تمثّــل تعبيراً جديداً عن الهويــة والثقافة الإفريقيــة لدى الجيل النّاشــئ من أبناء المهاجريــن الذين ابتعد معظمُهُمْ كثيــراً عن موارد الثقافة الإفريقية، وهم في الوقت نفســه يتوقــون إلى التّعبير عن هويّاتهــم والتّلويح بأصولهم، والتّميُّز عن المجتمع الأمريكيّ أو الغربــيّ؛ فيتعلّمون شــيئاً من اللُّغــات الإفريقية، وربّما يضيفون بعض الأســماء «الغريبة» على أسمائهم، ويرتدون بعض الأزياء المميّزة... من هنا تكتســب حركة أفروبوليتانْ قاعدتها وأهمّيتها.

المحور الثالث: منصّات التأثير في الثقافة الإفريقية:

تقــوم أجهزةٌ كثيــرة بالتأثير المباشــر فــي الثقافة الإفريقيــة، إيجابــاً أو ســلباً، منهــا: العَوْلَمــة، ومنظّمة الفرنكوفونية، ووسائل الإعلام الحديثة، وغيرها.

١- العَوْلمة:

لا أحد يُنكر سُــنّة الأخذ والعطاء بين البشــر، أفراداً ومجتمعات؛ ما دام الإنســان اجتماعيّــاً بطبيعته، غير أنّ مشروع العَوْلمة- في حقيقته- هو التّدخل غير الحيادي في هذه السُّنة البشرية، والتّنكُّر لقانون التّعلُّم الطبيعي للثقافة، أي كون الثقافة أمراً نتعلّمه من بعضنا البعض بشكلٍ شبه لا شعوريٍّ- كما سبق تقريره أوّلَ هذه الورقة-.

وإذا كان بعــض الباحثين يذهبون إلى تقســيم الخبرة الإفريقية بالعَوْلمة إلى ثلاث فترات، هي: (١٨٧٠-١٩١٤م)، (١٩٤٥-١٩٨٠م)، (١٩٨٠- حتــى الآن)، فإنّ آخرين يرون أنّ خبرة إفريقيا بالعَوْلمة قديمةٌ منذ الفترات المبكّرة لنشــاط التّجــارة عبر الصّحراء الكبرى، وأنّها شــهدت فترةً عنيفةً بانخراط أوروبا في هذا النّشــاط مع «تجــارة» الرّقيق[٦]،

(١) IU Press Journals, new African Fiction: Transition: The magazine of Africa and the Diaspora,

(٢) Afolayan, A. & Falola, T., (2017). The Palgrave handbook of African philosophy, 394.

(٣) Mbembe, A. & Sarah B. (2016). "Pan-African Legacies, Afropolitan Futures", Transition, No.120.

(٤) Betiel, Washihun, Op. Cit., 392.

(٥) Afolayan, A. & Falola, T. The Palgrave Handbook of Af...., 395.

(٦) Obioha, U. Zuoka P. (2010). « Globalization and the future of African Culture », Philosophical

فالعَوْلمة الطّبيعية ليست غريبةً على إفريقيا.

علــى كلٍّ؛ فإنّ العَوْلمة التي يُروّج لها بالسُّــوق الحرّة، وتدعمها جبروت تكنولوجيا الاتصــال، تمثّل تحدّياً خطيراً لإفريقيا ولســائر الدول في علاقاتها بالمستفيدين من هذا المشــروع: أمريــكا وأوروبا؛ حيث تقوم الــدول «العظمى» بفرض إمبريالية ثقافية واضحة على الدول الضعيفة، وهنا يمكن تعداد الكثير من المراكز والمؤسّسات الغربية المعنية عنايةً مباشرةً ومركّزة على التثقيف، منها مثلاً:

Alliance Francaise, The American Cultural Centers, The British Council, etc..

لكــن يزداد التحدّي والخطورة في السّــياق الإفريقيّ؛ لأنّ العولَمــة بالإضافة إلى ما يُصاحبهــا من ترويج أحاديّ الاتّجاه في جميع المجالات؛ فإنّ أمريكا خاصّةً تســعى إلى تسريع وتيرة العولمة ومفعولها على إفريقيا بالإملاء المباشر لرؤى العَوْلَمة ومشــروعاتها، أي أنّها تقوم بـ«تثقيف قسريٍّ» (Forced Acculturation) -بتعبير الباحث إكْوُرو-[١].

من هذا التّثقيف القســري: قيام أوباما بجولةٍ بإفريقيا (٢٠١٥م)، وإملائه على رؤساء الدول حماية حقوق الشّاذين جنســيّاً (LGBT)، وربطه المســاعدات الأمريكية للدول الإفريقية بالتزام تلك الدول بهذا الأمر، وقد وضعت خُطَبُه بعض رؤســاء إفريقيا فــي موقفٍ لا يُحســدون عليه أمام شعوبهم التي لم تزلْ تعارض بشدّةٍ وبعنفٍ الشّاذين جنسيّاً- كما الحال في يوغندا وكينيا-.

هذا، ومــن المظاهر التي بدأت تُقلــق المراقبين من تأثيرات العولمة على إفريقيا: غلبة قِيَم الأنانية على الأفراد، والانسلاخ من مفهوم الأسرة الموسّعة ومتطلّباتها، والادّعاء أنّ ثقافة التعاون الإفريقية هي المسؤولة عن الفقر، ومنها: اللّهث وراء المادة على حســاب القيَم الدّينية والإنســانية والأخلاقيــة، هذا في ظلّ الرُّكون إلى ثقافةٍ اســتهلاكية لا إنتاجية، وتلك ظواهر اجتماعية جديدة لا تخطئها العين في المجتمع الإفريقيّ المعاصر[٢].

٢- حكومات:

لا نــكادُ نجد نشــاطاً ملموســاً من لــدُن الحكومات الإفريقية ما بعــد الكولونيالية في المجــال الثقافي، وفي وضع مشــروعات ثقافية جادّة. ومن المعروف وجود وزارة للثقافة فــي كلّ دولةٍ إفريقية، وكذلك الأجهزة الأخرى التي يُســمّيها الباحث بينيتْ (Tony Bennett) بـ«Culture Complex (الثقافــة المجمّعة)، من مكتبــات، ومتاحف، ومواقــع تراثية، ومعاهــد، وغيرها[٣]؛ لكــنّ تلك الأجهزة مهمّشــة، وبعضها ضالعةٌ في الحرب على الثقافة الإفريقية (وســائل الإعلام خاصّة). ولعلّ مــن الظّلم تحميل وزارات الثقافــة وحدها مســؤولية هذا الوضع؛ إذ هــي جزءٌ في الحكومة الهشّــة، فليس المنتظر منها أن تختلف عن سائر الأجهزة الحكومية. بل إنّ الشّــعب الإفريقيّ مســؤولٌ- إلى أبعد الحدود- عن التردّي الثقافي في المجتمع.

أمّا على مستوى منظّمة الاتحاد الإفريقيّ؛ فنجد عندها مذكرة «ميثاق البعث الثقافي الإفريقي» (٢٠٠٦م) بالخرطوم، وتتكوّن مــن (٣٩) مادّة، نُصّ في المــادّة الثّالثة منها على: «التّأكيد علــى كرامة الأفارقة، رجالاً ونســاء، وعلى البنى الشّــعبية لثقافتهم، والترويج لحرية التعبير، والديمقراطية الثقافية»[٤]، ويبدو أنّ البعث المشار إليه؛ لم يتجاوز مستوى الإعلان. وفي فتــرة إعداد هذه الورقــة؛ احتضنت باماكو (عاصمــة مالي)، فــي (٢٣-٢٤ ينايــر، ٢٠١٨م)، فعاليّات الدّورة الأولى لليــوم العالميّ للثقافة الإفريقية والمنحدرين مــن أصولٍ إفريقيــة (JMCA)، وذُكر أنّ الإعلان عن هذا اليوم وإجراء الفعاليّات يهدف لتعزيز ثروة إفريقيا وتنوُّعاتها ومساهماتها في الثقافات الأخرى[٥]، وأنّ المبادرة جاءت من

---

(١) Ekwuru, G. (1999). «The Pangs of an African Culrute in Travail, Owerri Totan Publishers.

(٢) Ajayi, SI. (2003). « Effects of Globalization and Equity in Subsaharan Africa : The Myth and the Reality.“ Papers and Reviews, Vol. 2(1), 1-8.

(٣) Bennett, T. (2013). Making culture, changing society. London, England: Routledge, 30.

(٤) النص بالإنجليزية، لم نتمكن من الحصول على النسخة العربية. Charter for African Cultural Renaissance, 2006

(٥) http://m.geopolis.francetvinfo.fr/afrique-une-journee-pour-celebrer-la-culture-dans-tous-ses-etats-173583 /1

جمعيّات غير حكومية.

وهنا؛ لابدّ من وقفة لمباركة بعض المبادرات التي تقوم بها بعض الـدول، وبخاصّة الدول العربيـة، لدعم الثقافة الإفريقية، منها: وجود سلسـلة مـن المعاهد والأكاديميّات للدراسات الإفريقية: في السودان ومصر والمغرب، ومجلّات مثل «قـراءات إفريقية». وفي العـام الماضي نظّمت مصر الملتقى الدولي للثقافات الإفريقية بإشـراف وزير الثقافة المصـري، ذُكر أنّ مائـة باحث ومفكّر وروائـيٍّ وفنان من عشرين دولة إفريقية قد حضروه[١]. أيضاً: تمّ تأسيس معهد باسم «المعهد الثقافي العربي» بمدينة بَاماكو/مالي، بتعاون بين الاتحاد الإفريقـيّ وجامعة الـدول العربية (٢٠٠٢م)؛ بهدف تقوية العلاقات الثقافية بين إفريقيا والعالَم العربي، وذلك عبر تحقيق المعرفة المتبادلة بين الشُّعوب الإفريقية والعربيـة من خلال ثقافاتهما[٢]. كما تقوم جامعة ماكيريري (Makerere Univ.)/يوغندا بعقد تجمُّع سَنَويٍّ للمفكّرين والكُتّاب الأفارقة منذ الفترة الاستعمارية.

كلُّ هذه مبادراتٌ مباركة، ينبغي تشجيعها في ظلّ الإهمال الواضح من الحكومـات الإفريقية الأخرى. ومن المفارقة أن نجـد وزراء الثقافة الفرنكوفونيّين، في اجتماعهم السّـنوي بأبيدجـان (Declaration d'Abidjan ٢٠١٧)، يدعـون إلى التعدُّد الثقافي، ولكنّهم يخصّصون فقرة في هذا الإعلان تصرّح بأنّ «النّموذج الفرنكوفوني للتّعايُش السّلمي القوي بين الثقافـات» هو النّموذج الأمثل[٣]! وهذا يقوّي رأينا القائل بأنّ بعض الأجهـزة الحكومية بإفريقيا ضالعـةٌ في الحرب على الثقافة الإفريقية، وعلى الوئام العالميّ بين الثقافات.

٣- منظّمة الفرنكوفونية:

كان الظُّهـور الأوّل لمصطلـح «فرنكوفونيـة» على يد العالِـم الجغرافيّ الفرنسـي أونزيـم ر. (O. Recluse, ١٩١٦ d) عـام (١٨٨٠م)، وكان يعني بـه التوزيع الجغرافي البحْت للغة الفرنسـية حول العالم. لكن سرعان ما اكتسب هذا المصطلح بُعداً سياسـيًّا ثقافيًّا؛ لتعني نشـر الثقافة الفرنسـية، واستقطاب الدول التي اسـتعمرتها فرنسا؛ من أجل تحقيق أهداف فرنسا الإمبريالية[٤]، أو كما يقول الناقد مارتن (Guy Martin)؛ فإنّ: «الفرنكوفونية، بكلّ هياكلها؛ لهي الواجهة السّـاترة للمشـروع الحقيقيّ الفرنسـي، أي اسـتمرار الإمبريالية، وضمان اعتماد مستعمراتها القديمة عليها بأيّ وسيلة»[٥].

عليه؛ فإنّ الفرنكوفونية بهـذا التّحوُّل، وبهذه الصّبغة الإمبريالية، تمثّل تحدّياً كبيراً في وجه الثقافة الإفريقية.

وتكمـن خطـورة الفرنكوفونية الأولى فـي محاولتها القضـاء على كلّ مـا يربط بيـن الأفارقة، وجعْـل اللُّغة والثقافة الفرنسـية هي الرّابطة بينهم عن طريق شـعارات كثيرة مضلّلة، مثل: «الثقافـات الفرنكوفونية» (Cultures Francophones)، ومنها: «الأسـرة الفرنكوفونية»، وكأنّ الفرنسـية هي الجامع بين شـعوب المشـرق والمغرب، لا الرّوابط التاريخية الغارقة في القِدَم. بل إنّ التّسـمية- كما يؤكده الباحث إريلي- فيها مغالطةٌ واضحة؛ حيث إنّ الدول التي يُراد أن توصف بأنّها «فرنكوفونية» لا تمثّل الفرنسـية فيها اللُّغة الغالبة، ففيها لغاتٌ أكثر انتشـاراً من الفرنسـية في التواصل اليومي وفي الثقافة والتجارة، كالعربية وهَوْسا ومادينغْ وفولاني، فالفرنسـية في جميـع البلدان الإفريقية إنّما هـي لغة الأقلية الإدارية فـي الدوائر الحكومية، وفي المناسبات الرّسمية فحسب[٦].

على كلٍّ؛ فإنّ الفرنكوفونية تكتسب قوّتها وخطورتها في استغلال فرنسا للحكومات الإفريقية، وتجنيدها للسياسيّين الأفارقة من أجل الكفاح للفرنكوفونية، أي أنّ الفرنكوفونية

(١) كان المؤتمر تحت شعار «الثقافات الشعبية في إفريقيا»»، بتاريخ ١٣-١٦ نوفمبر، ٢٠١٧م، بقصر ثقافة أسـوان، وتنظيم جامعة أسوان.

(٢) See: www.afroarab-institute.org/

(٣) OIF. Declaration 4e Conference Ministerielle de la Fracophonie sur la Culture, Abidjan 22-23 Jul. 2017.

(٤) بَمبا، آدَمَ. (٢٠١٣م). روايات غرب إفريقيا الفرنكوفونية: دراسـة في المفهوم والأبعـاد الإسلامية، مركز البحوث بالجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا، ٤٢.

(٥) Le Vine, victor, T. Politics in francophone Africa, 340.

(٦) Irele, Abiola. & Biodun Jeyifo, The Oxford Encyclopedia of African Thought, 390.

أصبحت جزءاً من المهمّة السياسية في جميع البلدان الإفريقية المنضوية تحت هذه المنظّمة- طوعاً أو كرهاً- (عدد الدول الأعضاء في إفريقيا جنوب الصّحراء ٢٦ دولةً؛ من مجموع أعضاء الدول الفرنكوفونية الـ٧٧).

ومن الأدلّة المباشرة على الاستغلال الفرنسيّ للحكومات وجود وزير خاصٍّ بالفرنكوفونية بكلّ بلدٍ من بلدان الفرنكوفونية، أو إضافتها إلى مهامّ وزير الشؤون الخارجية، فيقال: وزير الشُّؤون الخارجية ووزير الفرنكوفونية. كما أنّ مختلف الوزارات بالبلدان الفرنكوفونية تقوم باجتماعات دورية سنوية غالباً، مثل قمّة وزراء الثقافة الفرنكوفونيّين. إلى غير ذلك من الهياكل الحكومية وغير الحكومية الصُّغرى التي ترغب في تكوين نفسها في تجمُّعات فرنكوفونية؛ ممّا يجعل من الحركة الفرنكوفونية أخطبوطاً حقيقيّاً متغلغلاً في جميع الشّرائح المجتمعية.

كما تشارك كلُّ دولة فرنكوفونية في رصد ميزانيّات ضخمة للتّرويج للفكر الفرنكوفوني عبر الفنون الأدبية المختلفة، في الشعر والرواية والسّينما والمسرح، وفي الاحتفال باليوم العالمي للفرنكوفونية (٢٠ مارس)، وألعاب الفرنكوفونية (Jeux de la Francophonie)، وهي بمثابة الألعاب الأولمبية، وكان آخرها العام الماضي (٢٢-٢٣ يوليو، ٢٠١٧م) بأبيدجان.

هذا، وتوجد مناهضةٌ كبيرة للمشروع الفرنكوفونيّ من لدُن بعض المفكّرين، وبعض الهياكل المجتمعية، فلا يُعقد اجتماع الفرنكوفونية السّنوي في بلد إلاّ وتقوم مظاهراتٌ ضدّها.

٤- شبكات التواصل الاجتماعي:

تقوم شبكات التواصل الاجتماعي بدور الوسيط في إحداث التأثير القويّ في الثقافة الإفريقية تشكيلاً وتوجيهاً، شأنها في ذلك شأنها مع سائر الثقافات والمجتمعات حول العالَم. ونظراً لندرة المعلومات عن استخدام شبكات التواصل الاجتماعيّ بإفريقيا؛ فإنّ الدراسة الحالية لم يتأت لها الوقوف على مصادر دقيقة في هذا المجال؛ لكن ما تمّ الوصول إليه من معلومات يعطي صورةً إجمالية عن تنامي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتأثيرها الثقافي في فئة الشباب خاصّة.

ففي عام (٢٠٠٨م)؛ أظهرت الإحصاءات أنّ السنغال وجنوب إفريقيا، وحدهما- من بين دول إفريقيا جنوب الصّحراء- كان بهما مستخدمون لشبكة فيسبوك (www.lemonde.fr)، وسرعان ما ارتفع هذا العدد عام ٢٠٠٩م إلى ١,١ مليون مستخدم لفيسبوك في دول إفريقيا. ويمثّل مستخدمو الإنترنت بإفريقيا حاليّاً (٢٠١٧م) نسبة ١٠٪ من مستخدميها حول العالم. هذا بالإضافة إلى ظهور بعض الشبكات بوصفها نُسخاً محلية للشبكات العالمية، مثل: Linked AfricaKa، وشبكة Ugandan Facebook وشبكة Yookos Nigeria، ويبلغ تعداد مستخدمي بعض تلك الشبكات الملايين.

أمّا مستخدمو الإنترنت وسائر شبكات التواصل الاجتماعي بإفريقيا؛ فهُم من فئة المراهقين والشباب، ففي إحصاء تبيّن أنّ نسبة (٣٥-٤٠٪) من مستخدمي الإنترنت في (٤٩) دولة إفريقية، هم دون الخامس والعشرين من العمر. وفي دراسة مشابهة بجمهورية جنوب إفريقيا وحدها (٢٠١١م)؛ تبيّن أنّ نسبة (٧٣٪) من المستخدمين، البالغ تعدادهم (٤٤) مليون نسمة، هُم من المراهقين والشباب في الفئة العمرية (١٣-٢٥)[١].

أمّا عن عادات استخدام شبكات التواصل وأهداف أولئك المستخدمين؛ فقد كشفت دراسات عن كون «المحادثة، والبحث عن العلاقات» في قمّة عادات التّصفُّح عبر الفيسبوك خاصّة، ففي نيجيريا وجد الباحث إداكوو (Idakwo, ٢٠١١) أنّ هذا الهدف يمثّل نسبة (٥٨٪) عند المستخدمين الشباب. بينما لم يبلغ هدف «الترويج لبضائع» أكثر من (٤٪) عند المجموعة. كذلك وُجد أنّ الشباب الأفارقة يقضون أكثر الأوقات على شبكات التواصل، جاء تأكيد ذلك في دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة، ونشرتها في مجلتها، وأظهرت أنّ مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعيّ بإفريقيا هُم أكثر المطيلين في استخدامها؛ حيث يبحرون عبر هواتفهم النّقالة، وليس الحواسب.

ومن صُوَر التحوُّل الثقافيّ- التي انتشرت بشكل مباشر مع شبكات التواصل- ظاهرة العنف، وضحاياها عادةً المراهقون والنساء؛ حيث تتعرّض هاتان الفئتان لصُوَر عدّة من العنف: من تهديد، وسباب، وإرسال صُور ساخرة

(١) See: www.socialbakers.com

مُحرجة، والتشـهير بالشـخص، وقد يصـل إلى اختطاف الضّحية، وقتلها.

أيضاً: فإنّ شبكات التواصل الاجتماعيّ هي المسؤولة عـن تفكيك بعض الأسـر؛ حيث يُقدِم بعـض الأزواج على الطّـلاق أو- حتى- قتل زوجاتهم بسـبب رسـائل غرامية اكتشفوها في هواتفهنّ.

هذا، وتحـاول بعض الدول الإفريقية، وغيرها من دول العالَم، تدارُك سـلبيّات وسائل الاتصال بسَنّ قوانين تُعرَف بأخلاقيّات المعلومـات (Information Ethics)، وهي القواعد الأخلاقية كما يُعرّفها ليمو (Limo, ٢٠١٠): «التي تحدّد ما يجوز وما لا يجوز فعله في مجتمع معلوماتي».

تجدر الإشـارة إلى وجود الكثير مـن الأفراد والهياكل المجتمعية التي تسـعى إلى «ترويض» الإنترنت وشـبكات التواصـل الاجتماعي؛ من أجل الترويـج للثقافة الإفريقية، وإذكاء الوعـي بالهوية، فهناك مواقـع كثيرةٌ- دينية أو غير دينية- تعمل في هذا المجال.

ومن مواقع فيسبوك التي تروّج لمبادئ البان أفريكانية: Pan-African Network, The Pan-African Movement Reborn, Pan-African fundamentalism, Being pan-african.

ويعدُّ أعضاء بعض تلك المجموعات بالآلاف.

كما أنّ المواقع والمجموعات المتخصّصة في استخدام اللُّغـات المحلية كثيرة، ومعظم تلـك المجموعات تناقش- عادةً- موضوعات ثقافية واجتماعية مهمّة.

أيضاً: توجد تجمُّعاتٌ شـبابية كثيرة، وهي إلى جانب تمحورها حول الشـأن السياسـي الاجتماعي، والمطالبة بالديمقراطية، وإدارةٍ رشـيدة، تُعنى أيضاً بالشأن الثقافي والضبط الاجتماعي للجيل الشـاب، ويقـوم أولئك بأدوارٍ إيجابيـة عبر شـبكات التواصل الاجتماعـي. وتُعزى إلى بعـض تلك التجمُّعات الثورات التي أطاحت ببعض رؤسـاء الدول المعاصرين. منها في السّـنغال «Y'en a marre!» (متضجّر!)، وفي مالـي «Yere-wolo ton» (تجمُّع أبناء الحلال)، وفي بوركينافاسـو «balai citoyen» (مكنسـة المواطن- لعلها إشارة إلى قيام المواطن بتنظيف البلد معنويّاً وماديّاً)، وفي كونغو الديمقراطية «Filimbi»- بالسواحيلية؛ (أي صفارة- إشارة إلى قيام المواطن المخلص بالتبليغ عن المخالفـات القانونيـة)، و «La Lucha» (اختزال للتعبير الفرنسي la lutte pour le changement؛ أي النضال من أجـل التغييـر (la lu/cha)، وفي غابـون «ca suffit comme ca!» (كفى!).

المثقفون الأفرو-عرب:

يُعَدُّ الجيل المعاصر من الشـباب الأفارقة المسلمين، الذين درسـوا بالجامعات العربية، شريحةً جديدةً من النُّخب الثقافيـة ذات الثّقل المعتبر في الشـأن الثقافي بإفريقيا، ويُشار إلى هذه الشـريحة بالمصطلح الفرنسـيّ المستفزّ «Arabisants» (متعرّبون)؛ لأنّ معنى التّكلُّف واضحٌ هنا في صيغة «تفعّل»، ولأنّ المقابل «Francisants» غير مستعمل للإشـارة إلى المثقّفين بالفرنسـية. وقد بدأت الدراسات الغربية تُعنى بهذه الشّريحة، وترصدُ بعض المجموعات التي بدأت تتقلّد مناصب قيادية في الحكومات الإفريقية، من ذلك دراسـة: ماري ميرانْ في كوت ديفوار[١]، وماري بروسير في السّنغال[٢]، وامبايْ لو ومحمد هارون عن إفريقيا عامّة[٣].

فـي هذا السّـياق؛ يبدو أنّ الإشـكال الجوهري: عدم الوعي الحقيقي لهذه الشـريحة بمركزها وبالدَّوْر الحضاريّ المنـوط بها، فعلى الرّغـم من الازديـاد الملحوظ لأعداد خريجي الجامعات العربية بإفريقيا؛ فإنّ حضورهم وتأثيرهم الشّـعْبَويّ لا يـوازي الكثافة العددية والنوعيـة لهم، بل إنّ كثيراً من أولئك هم جزءٌ من الإشـكال الثقافي؛ بركونهم إلى الفقهيّات غير الواقعية والرُّؤى الضّيّقة عن الحياة الإفريقية.

هذا، ومن المبادرات المباركة إنشاء خريجي الجامعات العربيـة جامعاتٍ جديدة كثيرة بإفريقيـا، ومن المرجوّ أن تنـزل تلك الجامعات نزولاً حقيقيّـاً إلى الأرض الإفريقية، وأن تتناغم مناهجها ومساقات مقرّراتها الدراسية بالثقافة

(١) Miran, Marie. (1998). "Youth, Islam, and Changing Identities in Bouake", 1998.

(٢) Brossier, Marie. (2016). "Senegl's Arabic Literates ».

(٣) Mbaye Lo, Muhammed Haron (ed). (2016). Muslim Institutions of Higher Education in Postcolonial Africa, Palgrav.

الإفريقية، لا أن تكون جزءاً في «التصدير العام» الذي مُنِيَت به القارّة الإفريقية في جميع المجالات.

ولعلّنا نستأنس هنا بمقالٍ حول رصد الحركة الثقافية بإفريقيا بين دارسي العربية، وبنيجيريا خاصّة، ذهب فيه الباحث «الخضر عبدالباقي» إلى- مع التأكيد منذ الجملة الأولى- أنّ المشهد الثقافي قد «نشط في البلدان الإفريقية غير العربية، وشهد حالةً من التحسُّن والتنامي في السنوات الأخيرة بعد عقودٍ عجافٍ من الجمود والرُّكود الدائمين». وللتدليل على ذلك؛ فقد أورد الباحث مجموعةً من أسماء الكُتاب النيجيريّين بلغت (٢٢) في مجال الكتابة الإبداعية: في المسرح (٣ نماذج)، والرواية (٢)، والترجمة إلى العربية (٢)، وأدب الرحلات (١)، والسيرة الذاتية (١)، والشِّعر (٦)، والنقد الأدبي (٧). وأقدَمُ هذه الأعمال هو مسرحية «العميد المبجّل» لزكرياء حسين (١٩٩٤م)[(١)].

الملاحظ هنا: أنّ الباحث قد اقتصر على المجال الأدبي وأغفل المجالات الأخرى، مثل الدراسات الفكرية، ونحسب أنّ ثمّة دراسات من لدُن الباحثين النيجيريّين موجودةٌ في هذه المجالات. ثم إنّنا لا نكاد نرتضي هذا العدد القليل من النّتاج «الفكري» للمثقفين الناطقين بالعربية في نيجيريا؛ لأنّه لا يتناسب وإحصاء دارسي العربية النّيجيريّين، كما لا يتناسب وتاريخ التعليم العربيّ بهذه البقعة، وحتى مع احتمال اقتصار الباحث على ذكر القليل من النماذج؛ فإنّ ما لم يُذكر لا يكاد يفي بالغرض؛ إذْ إنّ النّماذج المذكورة هي أبرزها. كما لا نرتضي عند المثقفين النيجيريّين، وغيرهم، غياب الدراسات في الفلسفة والعلوم الاجتماعية الإفريقية، ولعلّنا جميعاً نتدارك هذا النقص بما سبقت الإشارة إليه في الفقرة أعلاه، وهو التركيز على نوعية مناهج الجامعات «العربية» الحديثة بإفريقيا، وتكوين جيلٍ جديدٍ من الباحثين المتخصّصين في الثقافة الإفريقية بمعناها الواسع.

في محاولة للختام:

بعد استعراض الثقافة الإفريقية وأهمّ المؤثّرات فيها؛ يجدر طرح سؤال: تُرى.. ما مستقبل الثقافة الإفريقية في ظلّ هذا التشخيص؟ وهنا لابدّ أوّلاً من تقرير أمرَيْن اثنَيْن:

١- أنّ التبدُّل والتطوُّر سنّةٌ إلهيّة في الكون: وعليه فإنّ الثقافة الإفريقية- أو أيّ ثقافة- لابدّ لها من التغيير، وقد أوضح ذلك الباحث أوكولو بأنّ كون الثقافة دينامية، وكونها وسيلة للتكيُّف مع الحياة، فإنّها- حتماً- لابدّ لها من التغيُّر؛ لأنّ نوعية الحياة التي تسعى الثقافة لتحقيق تكييف الإنسان بها في تبدُّلٍ مستمر[(٢)]. بتعبير آخر: إنّ الثقافة لا تكون ثقافةً وهي ثابتة، لابدّ لها من التّغيُّر بما يُحقّق انسجام الإنسان بواقعه.

٢- التطوُّر الطّبيعي: إنّ التطوُّر المقرّر هو الذي يتمُّ جرّاء التلاقح الطبيعي بين الثقافات، أو التغيُّر الطبيعي المتدرّج لحقائق الحياة. أمّا التّغيُّر الفجائيُّ المفروض على الثقافة (كما تفعل العَوْلمة)، فليس تطوُّراً صحيّاً، إنّه زائدة دودية سرطانية سرعان ما يلفظها الجسم.

بعد الإقرار بسُنّة التطوُّر الحتمي؛ فإنّ المتوقّع أنّ الثقافة الإفريقية سوف تشهد اضطراباتٍ جدٌّ عنيفة نتيجةً لتراكمات العناصر الغربية المدسوسة في هذه الثقافة، فكما عشنا- ولا نزال- اضطراباتٍ سياسية، وحروباً أهلية لا حصر لها بالقارّة، فإنّ الفوضى الثقافية سوف تنتج لنا مضاعفاتٍ غير مرغوبة فيها على الإطلاق!

إذنْ؛ إذا ما أُريد تلافي هذا المصير المرتقب- نرجو ألاّ نكون متشائمين- فإنّ على إفريقيا العمل من أجل الإمساك بالزّمام الثقافيّ فيها، والتحكُّم- ما أمكن- في تحديد مسار «الماكينة» الثقافية نحو الوجهة الصحيحة للمستقبل الإفريقي، ولابدّ هنا من خوض حربٍ ضروسٍ ضدّ القوى الكثيرة المذكورة ذات المنفعة المباشرة في المسخ الثقافيّ بالقارة، من عَوْلمة وفرنكوفونية وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أنّ إفريقيا ليس من المعقول أنّ تخوض هذه الحرب بمفردها؛ فهذا ليس من سمات عصر

(١) الخضر، عبدالباقي محمد. «المشهد الثقافي العربي في إفريقيا: من الجمود إلى الحراك»، انظر: www.kenanaonline.com

(٢) Okolo, C. B. (1993). What is to be African? Enugu, Cecta. Nigeria, 32. In: Ebujuwa T. "cultural Identity and the future of Africa", J. of Philosophy and Culture, , 49.

التكتُّلات.. لابدّ لها من الانضمام إلى معسكر قريب إليها، ذي الاهتمام المشترك، وهذا المعسكر القريب، بلا تردُّد، هو المعسكر العربيُّ. ولعلّ رائد هذه الفكرة هو المفكّر «علي الأمين مزروعي»، صاحب مفهوم «Afrabia»، وكان يؤمن بأنّ العلاقة بين إفريقيا والعرب علاقةٌ ضاربةٌ في القِدَم، وأنّ العرب كانوا جزءاً من إفريقيا حتى قبل فترة انزياح القارّات، وأنّ تقسيم القارّة إلى شمال إفريقيا وجنوب الصّحراء تقسيمٌ مفتَعَل، وقد أفاض في هذا الموضوع في برنامج وثائقيٍّ لـ(BBC : Africa: A Triple Heritage, ١٩٨٦)، ثم في كتاب أشاد فيه بالميراث الثُّلاثيّ لإفريقيا: (الإسلامي، والنصراني، والأديان الإفريقية)، وخالفه في هذا الرّأي «وولي شوينكا» بموقفه المساند للأديان الإفريقية؛ بوصفها الميراث الأوحد للثّقافة الإفريقية[١].

وقبل الانضمام إلى المعسكر العربيّ، أو غيره من الثقافات ذات الاهتمام والمصير المشترك، فإنّ الدول الإفريقية لابدّ لها أن تعود إلى تفعيل ركيزة «الحسّ المجتمعي» (Communalism) المشار إليها في المحور الأوّل من هذه الورقة، فالملاحظ في إفريقيا غياب مشروعٍ ثقافيٍّ مشترك، على الأقلّ، بين الدول المجاورة، ومن المغالطة الواضحة، ما تتشدّق به بعض الحكومات الإفريقية في الدول القُطرية الحديثة حين توهم مواطنيها بوجود «ثقافة وطنية»، وكأنّ الظّاهرة الثقافية تخضع للحدود الجغرافية الوهمية المصطنعة في برلين (١٨٩٨م). فلابدّ من تفعيل المناطق الثقافية الكبرى بالقارّة، وتجاوز ثقافة الدّولة القُطرية في معالجة المشكلة الثقافية.

إلى جانب ذلك؛ يجب ألا يُشغلنا المارد الغربيُّ عن سائر القوى الصّاعدة ذات النّزعة الاحتوائية (الصّين خاصّة)، وقد لاحظ بعض الباحثين كثرة المعاهد والمدارس الكونفشيوسية بالقارّة، وهي تقريباً تؤسّس بأرقى الجامعات الإفريقية، ويحتلُّ تمثال كونفوشيوس العملاق بوّابات تلك الجامعات، ويحظى الطُّلاب والأساتذة المنخرطون في برامج تلك المعاهد بامتيازاتٍ تجعلهم محلّ غبطة[٢].

لابدّ من تفعيل المناطق الثقافية الكبرى بالقارّة، وتجاوز ثقافة الدّولة القُطرية في معالجة المشكلة الثقافية

أخيراً: فإنّ إفريقيا لا تكسب الحرب الثقافية إلاّ إذا خاضت غمار هذه الحرب خوضاً حقيقيّاً، وأصبحت تعطي و «تُسوّق» ثقافتها للعالَم، فهذا من ضمن واجباتها، ومن حقوق المجتمع البشريّ على إفريقيا، وقد سبق أنّ من ركائز الثقافة الإفريقية «الحسّ المجتمعي»، ومن لوازم هذا الحسّ ألاّ يستأثر الفرد أو المجموعة بما يملك، لابدّ من العطاء المتواصل، وهذه الرُّؤية ليست- على الإطلاق- فكرةً طوباوية، فالزّمان لا يعدم حكماء في كلّ مكانٍ، ممّن ينشدون الحكمة ويقبلونها أينما وجدوها، وقد سبق المفكّر «مالك بن نبي» إلى تحديد الدَّوْر الإفريقيّ في العصر الرّاهن بعد قيامه بتشخيص الثقافات حول العالَم، ووصف الثقافة الغربية بأنّها «ثقافة إمبراطورية»، وأنّها قد أدخلت البشرية في مأزقٍ حادّ، وفي متاهةٍ تاريخية معقّدة، ودعَا إلى ضرورة إدماج الثّقافة الإفريقية في التخطيط العالَمي؛ لما في هذه الثقافة من قِيَم أخلاقية وجمالية سلمية، قال: «إنّ العالَم مثقّلٌ بالعلم وبثقافة الإمبراطورية، إنّه يضجُّ بروح الحرب وبوسائل الحرب، ولكن هناك فراغاً كبيراً من الضمير ينبغي له أن يمتلئ، وعلى الثقافة الإفريقية أن تتحدّد طبقاً لهذا»[٣]، والسُّؤال: هل إفريقيا مستعدّة لهذه المهمّة الحضارية؟ وكيف يتمُّ ذلك؟ لعلّ دراسات مستقبلية تجيب عن هذه الأسئلة ■

(١) Seifudein, Adem (ed). (2016). A Giant Tree has fallen, African Perspectives Publishers, 99-102.

(٢) NAM, "How China confucius affect African Culture", New African Magazine, 25 /1/2018.

(٣) المشكلة الثقافية، ترجمة عبدالصبور شاهين، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط٤، ٢٠٠٠م، ص١٢٦.

أهم الأحداث

■ برلمان أوغندا يقرّ قانوناً يتيح للرئيس موسيفيني الترشح لولاية جديدة:

أقـرّ برلمـان أوغنـدا مشـروع قانون يُلغـي القيود المفروضة على عمر المرشـحين للرئاسة، ما يمهد الطريق للرئيس يوري موسيفيني، الذي يحكم البلاد منذ فترةٍ طويلة، ليخوض الانتخابات مجدداً في عام ٢٠٢١م.

رويترز- ٢٠١٨/١٢/٢١م

■ اتفاق لوقف إطلاق النار في الكونغو برازفيل:

وقّعت حكومـة جمهوريـة الكونغو برازفيـل اتفاقية سلام مع ميليشيا «نينجا نسـيلولو»، المتمردة بمنطقة بول الجنوبيـة، لتضع بذلك حدّاً لصراعٍ راح ضحيته عشـرات الأشخاص، واضطر عشرات الآلاف إلى الفرار.

رويترز- ٢٠١٨/١٢/٢٤م

■ ٥ اتفاقات حصيلة زيارة أردوغان لتشاد:

وقّع الرئيسـان التركي رجب طيب أردوغان والتشادي إدريـس ديبي خمسـة اتفاقـات؛ في مجـالات: الضريبة علـى الدخل، والرياضة، والتعاون الفنـي، والتنمية وحماية الاستثمارات، وتبادل المعلومات في الحقل الدبلوماسي.

سكاي نيوز- ٢٠١٨/١٢/٢٧م

■ المعارضة تطعن في القانون الانتخابي الجديد بالكونغو الديمقراطية:

أعلنـت المعارضة في الكونغـو الديمقراطية عن نيتها الطعـن في قانون الانتخاب الجديـد، والذي ينصّ على عدم منح مقاعد في المجالس (الوطني والمحلية) إلا لنواب أحزابٍ أحرزت ١٪ من إجمالي أصوات الناخبين في كلّ البلاد.

فرنس برس- ٢٠١٨/١٢/٢٧م

■ قائد جيش زيمبابوي السابق يؤدي اليمين نائباً للرئيس:

نُصّب «كونستانتينو تشيونجا»- قائد الجيش السابق في زيمبابوي- نائباً للرئيس، وكان تشـيونجا استقال من قيادة الجيش مؤخراً؛ بعدما قاد في شهر نوفمبر الماضي انقلاباً أطاح بحكم الرئيس روبرت موجابي.

رويترز- ٢٠١٨/١٢/٢٨م

■ رئيس مالي يعلن مشروع قانون «توافق وطني»:

أعلن الرئيس المالي «إبراهيم بوبكر كيتا» أنّ حكومته ستقترح قانون «توافق وطنـي» يُعفي من الملاحقة القضائية الذين تورطوا في تمرّدٍ مسلّح عام ٢٠١٢م؛ شرط ألا تكون أيديهم ملطخةً بالدماء.

فرنس برس- ٢٠١٨/١/٢م

■ إثيوبيا تطلق سراح سجناء سياسيّين لدعم المصالحة الوطنية:

أعلن «هايلي مريم ديسـالين» رئيـس وزراء إثيوبيا أنّ بلاده سـتطلق سراح ساسـة مسـجونين باتهاماتٍ تشمل الضلوع في الإرهاب، مضيفاً أنّ هذه الخطوة تهدف «لدعم المصالحة الوطنية».

رويترز- ٢٠١٨/١/٤م

■ الاتحاد الإفريقي يطالب الرئيس الأمريكي بالاعتذار عن تصريحاته العنصرية:

طالب سـفراء الاتحاد الإفريقي لـدى الأمم المتحدة الرئيسَ الأمريكـيّ دونالد ترامب بالاعتذار الرسـمي عن تصريحاته المسـيئة والعنصرية بشأن المهاجرين الأفارقة، والتي وصفهم فيها بأنهم «يأتون من دولٍ قذرة».

الأناضول- ٢٠١٨/١/١٣م

■ «جورج ويا» يؤدي اليمين رئيساً جديداً لليبيريا:

أدّى الرئيـس الليبيري المنتخب «جـورج ويا» اليمين الدسـتورية رئيسـاً جديداً للبلاد، خلفاً للرئيسة المنتهية ولايتها «إيلين سـيرليف»، وهذه هـي المرة الأولى التي يتمّ فيها انتقالٌ سلميّ للسلطة في ليبيريا منذ عام ١٩٤٠م.

فرنس٢٤- ٢٠١٨/١/٢٢م

■ انطلاق القمّة الإفريقية الـ٣٠:

انطلقـت بالعاصمـة الإثيوبية (أديس أبابا) الجلسـة

الافتتاحية لقمّة الاتحاد الإفريقي الـ٣٠، بحضور ٤٠ زعيماً إفريقيّاً، وأعلن خلال الجلسة انتقال رئاسة الاتحاد من رئيس غينيا ألفا كوندي إلى الرئيس الرواندي بول كاغامي.

الأناضول- ٢٠١٨/١/٢٩م

■ الكاميرون تتسلم ٤٧ انفصالياً من نيجيريا:

أعلن وزير إعلام الكاميرون «عيسى تشيروما باكاري» تسلّم ٤٧ انفصاليّاً وقائداً مشتبهاً بهم من نيجيريا، ينتمون لجماعة أعلنت مسبقاً انفصال المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية ببلاده.

الأناضول- ٢٠١٨/١/٣٠م

■ إضراب عام في تشاد والشرطة تعتقل ٦٠ شخصاً في تظاهرة طلابية:

اعتقلت الشرطة التشادية ٦٠ شخصاً؛ خلال تظاهرة طلابية في نجامينا احتجاجاً على تدابير التقشف التي تفرضها الحكومة، وتعطلت المؤسّسات التعليمية بعد دعوة نقابة التعليم العالي للإضراب احتجاجاً على خفض الرواتب.

فرنس برس- ٢٠١٨/١/٣٠م

■ رئيس جنوب إفريقيا «جاكوب زوما» يعلن استقالته:

أعلن رئيس جنوب إفريقيا «جاكوب زوما» استقالته من منصبه تلبيةً لطلب «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» الحاكم في البلاد، وكان الحزب قد خيّر «زوما» بين الاستقالة أو سحب الثقة منه؛ على خلفية اتهامات بالفساد.

رويترز- ٢٠١٨/٢/١٤م

■ برلمان جنوب إفريقيا ينتخب «سيريل رامافوزا» رئيساً للبلاد:

انتُخب رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم «سيريل رامافوزا» رئيساً لجنوب إفريقيا، خلال جلسة استثنائية للبرلمان، ليخلف «جاكوب زوما» الذي استقال من منصبه بعد حكمٍ دام تسع سنوات.

رويترز- ٢٠١٨/٢/١٥م

■ بعد استقالة رئيس وزرائها.. إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ لستة أشهر:

أعلن وزير الدفاع الإثيوبي «سراج فقيسا» حالة الطوارئ في البلاد لستة أشهر، وذلك بعد يومَيْن من استقالة رئيس الوزراء «هيلاميريام ديسيلين»، كما رفض الوزير مبدأ تشكيل حكومة انتقالية جديدة.

شبكة bbc- ٢٠١٨/٢/١٦م

■ غامبيا تعلن وقف عقوبة الإعدام:

أعلن رئيس غامبيا «أداما بارو» وقف استخدام عقوبة الإعدام، وقال في كلمةٍ بمناسبة ذكرى استقلال غامبيا: «سأستغل هذه الفرصة لأُعلن وقف استخدام عقوبة الإعدام في جامبيا، باعتبارها خطوة أولى نحو إلغائها».

فرنس برس- ٢٠١٨/٢/١٩م

■ أمريكا تدرج «أنصار الإسلام» ببوركينا فاسو على لائحة الإرهاب:

أدرجت واشنطن جماعة «أنصار الإسلام»، الناشطة في بوركينا فاسو، على قائمتها الخاصّة بالمنظمات الإرهابية، وقالت الخارجية الأمريكية: «يهدف القرار لحجب الموارد التي تحتاجها أنصار الإسلام لتنفيذ اعتداءات جديدة».

رويترز- ٢٠١٨/٢/٢٠م

■ مقتل جنديَّين فرنسيَّين وإصابة ثالث في انفجار لغم بـ«مالي»:

قُتل جنديان فرنسيان وأصيب ثالثٌ في انفجار لغم يدويّ الصنع عند مرور مركبتهم العسكرية المدرعة، في مالي، وفقاً لما صرح به القصر الرئاسي الفرنسي في بيانٍ رسمي.

فرنس برس- ٢٠١٨/٢/٢١م

■ الجيش النيجيري ينقذ عدداً من الفتيات المختطفات على يد بوكو حرام:

تمكّنت السلطات النيجيرية من إنقاذ عددٍ من الفتيات- دون أن تحدّد عددهن- اللواتي اختفين إثر هجوم شنته جماعة بوكو حرام، والذي أعلنت الشرطة على إثرهِ فقدان ١١١ تلميذةً من مدرسة دابتشي في ولاية يوبي.

فرنس برس- ٢٠١٨/٢/٢٢م

■ ٤٥ قتيلاً في انفجارين في مقديشو:

قال مسؤول حكومي: إنّ حصيلة الاعتداءين بسيارتَيْن مفخختَيْن في مقديشو وصل لـ٣٨ قتيلاً. واستهدف الاعتداءان- اللذان تبنتهما حركة الشباب- نقطة مراقبة قرب مقرّ الحكومة، وفندق «دوربين» القريب منها.

رويترز- ٢٠١٨/٢/٢٤م

إفريقيا بالأرقام

■ **٨٤٪ من الإيفواريين شاهدوا التلفزيون مرة واحدة أسبوعيًا في النصف الثاني من ٢٠١٧م:**

كشفت شركة دراسات المتابعة لوسائل الإعلام السمعي البصري (ميديا ميتري)، في قياسها للمشاهدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٧م، في مدينتي أبيدجان وبواكي الرئيسيتَيْن، أنّ ٨٣,٩٪ من سكانهما شاهدوا التلفزيون على الأقل يوماً من الأسبوع.

ووفقاً لنتائج هذه الدراسة، التي أجريت في الفترة من ١٠ سبتمبر إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧م، وشملت عيّنة تمثيلية من ١٧٢٨ من السكان البالغين ١٥ عاماً فأكثر في أبيدجان وبواكي، فقد شاهد ٨٣,٩٪ التلفزيون يوماً من الأسبوع (من الاثنين إلى الأحد)، بمعدل أربع ساعات و ١٤ دقيقة كلّ يوم، وخلال هذه الفترة حقّقت القنوات التلفزيونية الإيفوارية حصّة من المشاهدة بنسبة ٢٠,٤٪.

وما زالت الإذاعة الإسلامية «البيان»، وإذاعة فرنسا الدولية، والإذاعة التجارية ونوستالجي، هي المحطات الثلاث الأكثر استماعاً في الكوت ديفوار، حيث تحظى هذه المحطات وحدها بحصّة استماع تبلغ ٢٩,٥٪.

بانا برس- ٢٠١٨/١/١١م

■ **أكثر من ٦٨٨ ألف نازح في جمهورية إفريقيا الوسطى خلال العام ٢٠١٧م:**

قالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة: إنّ العنف المستمر في جمهورية إفريقيا الوسطى، خاصّة في شمال غرب البلاد، أدى إلى مستويات غير مسبوقة من النزوح القسري لم تسجلها المفوضية منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٣م.

وبحسب البيانات الصادرة مع نهاية عام ٢٠١٧م؛ كان هناك أكثر من ٦٨٨ ألف نازح داخلي، وهي زيادة بمقدار ٦٠٪ عن العام السابق. وفي الوقت نفسه ارتفع عدد اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة بنسبة ١٢٪ مقارنةً بالعام الماضي، ليبلغ أكثر من ٥٤٢ ألف شخص، وهو رقم يُظهر مستوى مذهلاً من المعاناة بالنسبة لبلدٍ يقدر عدد سكانه بحوالي ٤,٦ ملايين شخص.

بانا برس- ٢٠١٨/١/٢٣م

■ **إفريقيا تستهلك ٣,٣٪ من الطاقة الأولية في العالم:**

ذكر أطلس موارد الطاقة في إفريقيا، وهو تقريرٌ مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمصرف الإفريقي للتنمية، أنّ استهلاك الطاقة في إفريقيا هو الأدنى بين جميع القارات، وما زال دون تغيير منذ عام ٢٠٠٠م.

ووفقاً للتقرير؛ فإنّ إفريقيا- التي تمثل ١٦٪ من سكان العالم- تستهلك حوالي ٣,٣٪ من الطاقة الأولية في العالم. ويكشف الأطلس أنّ إنتاج الطاقة الحالي في إفريقيا لا يلبّي طلب السوق.

وفي الواقع؛ لا يزال حوالي ثلث سكان إفريقيا لا يصلون إلى الكهرباء، ويعتمد ٥٣٪ من السكان على الكتلة الحيوية لأغراض الطهو والتدفئة والتجفيف، وتعادل الطاقة اللازمة لاستخدام غلاية كهربائية مرتَيْن من قِبَل عائلة بريطانية أكثر من خمسة أضعاف الكهرباء التي يستهلكها ماليّ في سنةٍ كاملة.

بانا برس- ٢٠١٨/١/٣١م

■ **٤١٤ مليون يورو لدعم قوة دول الساحل:**

أعلنت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي «فيديريكا موغيريني» عن تعهد المشاركين في المؤتمر الدولي لصالح دول الساحل الخمس بمبلغ ٤١٤ مليون يورو، لمساعدتها على تفعيل القوة المشتركة التي تمّ إنشاؤها في أكتوبر الماضي.

وأشارت إلى أنّ مساهمة الاتحاد، بدوله ومؤسّساته، بلغت ١٧٦ مليون يورو لصالح القوة المشتركة فقط، والباقي من الدول غير الأوروبية.

وكالة آكي الايطالية- ٢٠١٨/٢/٢٣م

قالو عن إفريقيا

▪ «إننا نحتــاج إلى نهج مجتمعيٍّ يعزّز التماســك الاجتماعي فــي إفريقيا، كما أنه من الضروري اتخاذ قرارات حاسِــمة للعمل على حلّ النزاعات، واســتقرار الأســعار، وتحسين المعاشــات والخدمات للشــعوب، إنّ تحقيق الأمن الغذائي يتطلّب تحســين أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنية التحتية، وتكامل الأسواق لتعزيز الأمن الغذائي في إفريقيا».

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، خلال مشاركته في الاجتماع الإفريقي لبحث مسألة إنهاء الجوع في القارة، على هامش القمّة الإفريقية الـ٣٠، في ٢٠١٨/١/٢٧م

▪ «إفريقيا تحقّق تقدّماً في تحســين هياكلها ومؤسّساتها الإدارية، بَيْد أنه لابدّ من تعزيز تمويل المبادرات القارّية، لذلك علينا توفير موارد كافية لآليتنا (في تنمية القارة الإفريقية)، والوفاء بالتزاماتنا وأداء دَوْرنا، قبل التفكير في الحصول على الدعم الخارجي».

الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، خلال كلمته في قمّة الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء الـ٢٧، على هامش القمّة الـ٣٠ لرؤساء الدول الإفريقية، في ٢٠١٨/١/٢٧م

▪ «الوقت قد حان ليتحوّل الاقتصاد الإفريقي من «الريعي» إلى «اقتصاد المعرفة» المبنيّ على البحوث والعلوم والتكنولوجيا. إنّ شعوب القارة الإفريقية قد اجتمعت إرادتها في أجندة ٢٠٦٣م مــن خلال ٦ محاور، تتمثل في: الحدّ من الفقر، ومنع انتشــار الأمراض، والتواصل، والحفــاظ على فضاء إفريقيــا الخارجي، وبنــاء المجتمع، وخلق الثروة لتحســين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وصولاً إلى مســتقبلٍ أفضل لأبناء القــارة، وكافة الدول الإفريقية تشارك بفكرٍ ونسيجٍ محدّدٍ لتحقيق تلك الأجندة طويلة الأمد».

وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري خالد عبد الغفار، خلال كلمته في افتتاح فعاليات المنتدى الإفريقي الثالث للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، في القاهرة، ٢٠١٨/٢/١٠م

▪ «إنّ أوروبا تعمل معاً لأجل منطقة الســاحل الإفريقي، فمن خلال تعاوننا مع دول تلك المنطقة والعمل على تطوّرها فقط؛ ســنتمكن من وقف الإرهاب ومواجهة أســباب ظواهر الهجرة.. العمل معاً هو السبيل الأفضل للتغلّب على النزعات الشعبوية والمعارضة لأوروبا».

رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتيلوني، في تصريح له بعد مشاركته في المؤتمر الدولي حول منطقة الساحل، في ٢٠١٨/٢/٢٣م

آراء ورؤى

الحصاد: تنظيم القاعدة يحافظ على وتيرة عملياته بغرب إفريقيا خلال العام ٢٠١٧م:

طبقاً لبيانات جمعتها مؤسّسة «لونج وور جورنال»، المتخصّصة في تتبع الصراعات حول العالم، فإنّ تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له استطاعت أن تطلق مائتي وستة وسبعين هجوماً- على الأقل- في مالي والمنطقة المجاورة لها في غرب إفريقيا العام الماضي، مما يعني أنّ التنظيم استطاع الحفاظ بصورةٍ كبيرة على وتيرة نشاطه العملياتي في منطقة غرب إفريقيا؛ بالنظر إلى أرقام العام الذي سبقه ٢٠١٦م.

وهذا العدد من العمليات هو خلاصة الهجمات التي أعلن التنظيم مسؤوليته عنها، أو تمّت نسبتها إلى التنظيمات التابعة له «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» أو «كتيبة المرابطون» أو جماعة «أنصار الدّين» (المجموعة المتقدّمة التابعة للقاعدة في المغرب الإسلامي)، فبدايةً من مارس الماضي؛ اندمجت هذه المجموعات معاً لتشكيل «جماعة نصر الإسلام والمسلمين» JNIM، والتي تدين بالولاء إلى زعيم التنظيم أيمن الظواهري.

وإلى جانب مالي؛ أعلنت جماعة «أنصار الإسلام» في بوركينا فاسو مسؤوليتها عن عدد من الهجمات المسلحة في البلاد إلى جانب النيجر المجاورة. ومن بين إجمالي ٢٧٦ هجمة؛ جاءت ٧٢ نتيجةً لعبوات ناسفة، و٢٤ نتيجة قذائف المورتر، أو الصواريخ التي استهدفت القواعد العسكرية الفرنسية في مالي، أو قواعد الأمم المتحدة شمال مالي كذلك، بالإضافة إلى ١١ عملية اختطاف في كلٍ من مالي وبوركينا فاسو، منها هجومان انتحاريان، في حين كانت الهجمات الـ١٦٨ المتبقية نتيجة هجمات متفرقة ما بين هجمات على الكمائن أو عمليات اغتيالات. وكانت المناطق الوسطى في مالي أكثر اضطراباً مقارنةً بالسنوات الأخيرة؛ حيث وقع ٩٠ هجوماً داخل مناطق موبتي وسيغو وكوليكورو، ما مثّل تحوّلاً كبيراً عن السنوات الأخيرة، حيث باتت الاعتداءات المسلحة تتحرك تدريجيّاً نحو الجنوب، كما شكّلت منطقة كيدال ٤٦ اعتداءً في عام ٢٠١٧م؛ وعلى الرغم من أنها كانت المنطقة الأكثر اشتعالاً في عام ٢٠١٦م، وفي منطقة قاو وقع ٤١ هجوماً، في حين كانت منطقة تمبكت الأقل عنفاً بـ٣٠ هجوماً فقط، في حين وقع ٦٩ هجوماً في كلٍ من بوركينا فاسو والنيجر. وقد وقعت أضرارٌ جانبية، من المدنيّين أو الأهداف غير المقصودة، في ٦٨ حالة؛ في كلٍ من مالي وبوركينا فاسو، في حين كانت قوات الأمن في مالي (الجيش، الحرس الوطني، قوات الدرك والشرطة) هي الهدف الرئيس للمسلحين، حيث كانت تلك القوات هدفاً في ٩٨ حالة هجوم، وقد استُهدفت قوات الأمم المتحدة ٤٨ مرة، و١٦ هجمة وقعت على القوات الفرنسية، في حين وجّهت ٤٦ هجمة أخرى نحو أفراد الأمن في كلٍ من بوركينا فاسو والنيجر.

وقبل عملية اندماج الجماعات المسلحة في المغرب الإسلامي؛ ادعت جماعة «أنصار الدّين» مسؤوليتها عن الهجومَيْن اللذين وقعَا، في حين ادّعت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن أربعة أحداث أخرى، وبعد الاندماج ادّعى التنظيم الجديد JNIM مسؤوليته عن ٧٣ حالة هجوم، في حين وقعت بعض الهجمات التي لم تتبناها أيّ جهة بسبب كونها هجمات أوقعت مدنيّين، ولم تحقق أيّ أهداف لتلك التنظيمات. هذا ينطبق أيضاً على البيانات التي تمّ جمعها من شمال بوركينا فاسو. ويُعتقد أنّ «جماعة أنصار الإسلام» مرتبطة بتنظيم JNIM؛ ليصبح هذا التنظيم مسؤولاً عن معظم الهجمات في منطقة الساحل في بوركينا فاسو، في حين لم يتبن رسميّاً سوى عددٍ قليل من الهجمات. ولم يتم إدراج اشتباكات جماعات الطوارق المحلية المتنافسة أو حالات العنف الطائفي إلى تلك البيانات، ما لم تعلن صراحة الجماعات المسلحة مشاركتها في تلك الأحداث، ويشمل ذلك عندما تشارك جماعة JNIM بنفسها في عمليات العنف الطائفي في وسط مالي مثلما وقع في مارس الماضي، كما لم تتم إضافة الحالات التي بدَا أنّ الدافع الرئيس لها هو السرقة أو الاختطاف بنيّة طلب فدية، أو أيٍّ من الأعمال الأخرى المرتبطة بالجماعات الإجرامية.

وقد تأسّست جماعة «أنصار الإسلام» على يد «مالام إبراهيم ديكو» الحليف المقرّب من «أمادو كوفا» الذي قاد كتيبة «أنصار الدّين»، وقد أكّد «ديكو» أنه قد التقى بـ«كوفا» في الماضي، كما ذكرت مجلة «جون أفريك» أنّ «ديكو» حاول في البداية إقامة علاقات مع الجماعات المسلحة شمال مالي في ٢٠١٣م، ولكن القوات الفرنسية اعتقلته في مدينة تيساليت، ثم أُفرج عنه في وقتٍ لاحق من عام ٢٠١٥م. توفي «مالام ديكو» في وقتٍ سابق من هذا العام، وحلّ محله شقيقه جعفر، وهو ما أكدته صحيفة لوموند الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد ذكرت الصحيفة الفرنسية أيضاً أنّ «أنصار الإسلام» لديها حوالي ٢٠٠ مقاتل، ومن أهمّ معاقلها مدينة بولكيسي في بوركينا فاسو. كما تحتفظ المجموعة بعلاقات عملياتية واسعة مع جماعة JNIM، ويشتمل ذلك على المشاركة في العديد من الغارات العابرة للحدود انطلاقاً من مالي، كما ادعت جماعة JNIM أيضاً أنها شنّت ستة هجمات في بوكينا فاسو، بما يكشف عن أدلة لتورطها مع جماعة أنصار الإسلام. وقد شهد العنف في شمال بوركينا فاسو تنامياً كبيراً في عام ٢٠١٧م، حيث تمّ استخدام العبوات الناسفة أكثر من أيّ وقتٍ مضى في البلاد، وكانت هناك ست حالات على الأقلّ من تلك التفجيرات في بوركينا فاسو، حيث تركزت معظم هجمات «أنصار الإسلام» على قوات الأمن في البلاد، وكذلك استهدفت البنية التحتية المدنية بالقرب من الحدود مع مالي. وقد وقع- على الأقل- هجومان منفصلان، واحدٌ في مالي والثاني في النيجر، يمكن نسبتهما إلى «تنظيم الدولة الإسلامية» في الصحراء الكبرى، بما في ذلك كمين وقع في أكتوبر؛ قتل خلاله أربعة من القوات الخاصّة الأمريكية في النيجر قرب الحدود المالية، في حين تبنّت جماعة JNIM هجوماً واحداً في النيجر، بالإضافة إلى كمين على القوات النيجيرية في منطقة تاهوا يوم الخامس من يوليو ٢٠١٧م. عددٌ كبيرٌ من هجمات تنظيم القاعدة كان مسرحها دولة مالي، حيث لا يزال التنظيم قادراً فيها على التغلغل عبر المناطق الجنوبية والوسطى، ولديه القدرة على الانتشار عبر الحدود، في حين أنّ معدّل الهجمات لم ينخفض في المناطق الشمالية من مالي في تمبكتو وغاو وكيدال مقارنةً بالعام الماضي، إلا أنّ التنظيم لا يزال يشكّل تهديداً مستمراً في الشمال، كما فاق قتلى تنظيم JNIM من المدنيّين نظرائهم من الطوارق في الشمال خاصّة من بين قبيلة كيل. وعلى الرغم من مهمّة مكافحة الإرهاب، التي تقودها فرنسا وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما زال تنظيم القاعدة يحتفظ بالقدرة على العمل بشكلٍ علني في مالي. ومثل العام الذي سبقه؛ كانت القاعدة قادرةً على ضرب جميع أنحاء غرب إفريقيا؛ على الرغم من أنّ الجماعة لم تشن أيّ هجوم إرهابيٍ واسع النطاق كما هو الحال في عام ٢٠١٦م.

ومن المتوقّع أن يستمر الاتجاه نفسه ووتيرة الهجوم نفسها فيَ عام ٢٠١٨م، ومنذ بدء انتشار قوات الأمم المتحدة في المنطقة عام ٢٠١٣م؛ قُتل أكثر من مائة من قوات حفظ السلام في مالي وحدها، مما يجعلها البلد الأكثر دموية فيما يتعلّق بانتشار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم.

بقلم: كاليب فايس- لونج وور جورنال- صحيفة لونغوار.

ترجمة واختصار: قراءات إفريقية- ٢٠١٨/١/٥م

شخصيات

جورج ويا.. من ملاعب كرة القدم إلى الفوز برئاسة ليبيريا:

فاز اللاعب الليبيري السابق، وأفضل لاعب في العالم لعام ١٩٩٥م، جورج ويا، بالانتخابات الرئاسية في بلاده، ليكون أول رئيس بخلفيةٍ رياضية في تاريخ البلاد، ليُثبت تفوقه في مجال السياسة كما فعل على المستوى الكروي سابقاً. فمن هو «جورج ويا»؟

النشأة:

وُلــد «ويا» وترعرع في كلارا تاون في منروفيا بليبيريا عام ١٩٦٦م، وهو من مجموعة «كرو» العِرْقية، من مقاطعة غراند كرو الواقعة في جنوب شرقي ليبيريا- من أفقر مناطق البلاد. كان والده «وليام ويا» الأب ميكانيكيًا، بينما كانت أمّه «آنا كوايويه» (توفيت في ٢٠١٣م) بائعةً وتاجرة. وله ثلاثة أشــقاء: (وليام، موســيس، ولو)، وحصل الطلاق بين والديه عندما كان «ويا» طفلاً. التحق «ويا» بالمدرسة المتوسطة في مدرسة المؤتمر الإسلامي والثانوية في مدرسة ويلز هايرستون الثانوية، لكنه- بحسب بعض التقارير- ترك الدراسة في السنة الأخيرة من دراسته.

لعبه كرة القدم:

بدأ جورج ويا لعب كرة القدم في نادٍ محليّ وهو في سنّ ١٥ عاماً، وانتقل لاحقاً إلى أندية كرة القدم المحلية الأخرى. وقد عمل «ويا» مشغّل تحويلة التليفون في شــركة الاتصالات الليبيرية، وذلك قبل أن تســمح له مهنة كرة القدم بالانتقال إلى خارج ليبيريا. بعــد أدائه المتميّز في الدوري الليبيري؛ انتقل «ويا» إلى أوروبا، في عام ١٩٨٨م، بدعوة من أرسين فينجر الذي كان مديراً لنادي «موناكو» وقتذاك. بعد نجاحه في نادي موناكو، حيث فاز بأولى جوائزه كأفضل لاعب كرة قدم إفريقي للعام ١٩٨٩م (فاز بالجائزة أيضاً في ١٩٩٤م و١٩٩٥م)، انتقل «ويا» إلى نادي باريس سان جيرمان في عام ١٩٩٢م. ولكن الفترة الأكثر إنتاجاً في حياته الكروية جاءت في نادي إيه سي ميلان، حيث سجّل ٥٨ هدفاً في أقلّ من ١٥٠ مباراة، ثم انتقل في عام ٢٠٠٠م إلى إنجلترا للعب في تشيلســي، ثم في مانشســتر ســيتي. تقاعد «ويا» من مهنة كرة القدم في عام ٢٠٠٣م، بعد عدد لا يُحصى من الجوائز الشخصية، بما فيها: جائزة الكرة الذهبية، أفضل لاعب في العالم للعام ١٩٩٥م، وأفضل لاعب كرة قدم إفريقي (٣ مرات)، وجائزة أفضل هدّاف دوري «أبطال أوروبا». وقد كرّس «ويا» أيضاً حياته للنشــاطات والمســاهمات الإنسانية في بلده الذي مزقته الحرب، وخلال مسيرته المهنية أصبح سفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة، وفاز «ويا» بجائزة «آرثر آش كوريج» لجهوده، كما تمّ تعيينه سفيراً للنوايا الحسنة لليونيسيف، وهو الدَوْر الذي ساعده على دخول عالم السياسة.

عالم السياسة:

وأطلق «ويا» حياته السياســية بعد نهاية الحرب الأهلية الليبيرية الثانية في عام ٢٠٠٣م، وأسّــس حزب «مؤتمــر التغيير الديمقراطي» لدعم ترشيحه في رئاسة ليبيريا في انتخابات عام ٢٠٠٥م؛ التي خسر فيها أمام إلين جونسون سيرليف.

ومع ما يملكه جورج ويا من شعبية في بلاده؛ إلا أنّ منتقديه دائماً ما يشيرون إلى افتقاره للتعليم الرسمي والخبرة السياسية بوصفه عائقاً أمام قدرته على قيادة البلاد، على النقيض من السياســيّين البارزين في البلاد، وخصوصاً إذا ما قارناه بخصمه في ذلك الوقت المرشحة «إلين جونسون ســيرليف» التي تعلّمت في جامعة هارفارد، وشــغلت منصب وزيرة المالية في إدارة الرئيس ويليام ريتشارد تولبرت في السبعينيات، واحتلت مناصب في مؤسّســات عالمية مثل: ســيتي بنك، والبنك الدولي، والأمم المتحدة. بل ووصلت الانتقادات بشأن تعليمه درجةً أصبحت فيها قضيةً تتركز عليها الحملات الانتخابية، مما جعل «ويا» يردّ بشدّة على أولئك الذين يقولون إنه غير مناسب للحكم؛ قائلاً: «مع كلّ ما لديهم من تعليم وخبرة، فقد حكموا هذه الوطن لمئات الســنين، ومع ذلك لم يقدّموا أيّ شــيءٍ للبلاد»، وكانت النتيجة أن حصل على درجة جامعية في إدارة الأعمال بجامعة ديفري في ميامي. عاد «ويا» إلى ليبيريا من الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩م لدعم حملة مرشح «مؤتمر التغيير الديمقراطي» في الانتخابات الفرعية لمجلس الشــيوخ في مونتســرادو. وأعلن في وقت لاحق عزمه على تحدي «ســيرليف» في انتخابات عام ٢٠١١م، لكنه بعد سلسلة من التحالفات الفاشلة مع أحزاب المعارضة الأخرى؛ اختاره حزب «المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي» نائباً للمرشح الرئاسي وينستون توبمان في انتخابات ٢٠١١م.

وفي عام ٢٠١٤م ترشــح «ويا» للانتخاب في مجلس الشيوخ الليبيري كمرشح «المؤتمر للتغيير الديمقراطي» في مقاطعة مونتسرادو، حيث فاز بأغلبية ساحقة، وهَزم روبرت سيرليف، ابن الرئيسة سيرليف، ليصبح أول رياضي ليبيري دولي يُنتخب لتمثيل مقاطعة في المجلس التشريعي.

وحصل على ٩٩٢٢٦ صوتاً (حوالي ٧٨٪ من مجموع الأصوات)، من مراكز الاقتراع البالغة عددها ١٤١ مركزاً، في حين حصل سيرليف- أقرب منافسيه- على ١٣٦٩٢ صوتاً (قرابة ١١٪) في الانتخابات نفسها.

الفوز برئاسة ليبيريا:

في أبريل عام ٢٠١٦م؛ أعلن جورج ويا عزمه على الترشــح لرئاســة ليبيريا للمرة الثانية، وواجه فيها نائبَ الرئيسة منتهية الولاية جوزيف بواكاي وغيره من المترشحين في ١٠ أكتوبر ٢٠١٧م، غير أنّ أيًّا منهما لم يتمكن من الحصول على أغلبية ٥٠٪ من الأصوات. وكان من المقرر إجراء جولة ثانية من الانتخابات يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٧م، لكنّ المحكمة العليا في ليبيريا قررت تأجيلها للســماح للجنة الانتخابية بالتحقيق في ادعاءات التزوير في الجولة الأولى. وفي ٢٦ ديســمبر الماضي؛ جرت الجولة الثانية من الانتخابات، وفاز فيها جورج ويا. وقد أثّر تأجيلها وإعادة جدولتها في انخفاض نســبة إقبال الناخبين. وعلى الرغم من المخاوف المبكرة من احتمال وقوع أعمال عنف؛ فقد اعتُبرت الانتخابات منظمة، وعزّا مركز كارتر- الذي شارك في مراقبة الانتخابات- شــفافيتها إلى عملية الإشــراف من قِبَل وكلاء الحزب من كلا الطرفَيْن في وحدات الاقتراع لضمان الامتثال للقوانين الانتخابية. وكان من بين مراقبي الانتخابات: الرئيسان النيجيريان السابقان: أولوسيجون أوباسانجو و جودلاك جوناثان، بالإضافة إلى الرئيس الغاني السابق جون ماهاما.

المراجع:

- موقع قراءات إفريقية. - شبكة bbc الإخبارية. - شبكة cnn الإخبارية.

عين على افريقيا

■ أنجولا تطلق قمراً للاتصالات:

أعلنت وكالة الفضاء الروسية «روسكوسموس» عن وصول أول قمر صناعي أنجولي مخصّص للاتصالات إلى المدار المحدّد له بنجاح. وأوضحت الوكالة: أنّ الصاروخ «زينيت-زإف» انطلق من قاعدة «بايكونور» الروسية في كازاخستان، حاملاً القمر الصناعي الأنجولي «أنجوسات ١». وذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية أنّ القمر «أنجوسات ١» وصل إلى مداره المحدّد له بنجاح، بعد ٩ ساعات من إطلاقه. و«أنجوسات ١» هو أول قمر صناعي للاتصالات في أنجولا، وستكون مهمته توفير البثّ في نطاق التردد «سي» و«كيو» لأراضي جمهورية أنجولا وأراضي القارة الإفريقية بأسرها. وبلغت كلفة المشروع ٢٨٠ مليون دولار بتمويل البنوك الروسية.

بانا برس- ٢٠١٨/١٢/٢٨م

■ رئيسة ليبيريا السابقة تفوز بجائزة: مو إبراهيم للحكم الرشيد:

فازت رئيسة ليبيريا السابقة إلين جونسون سيرليف بجائزة «مو إبراهيم» للإنجاز في القيادة الإفريقية لعام ٢٠١٧م، التي تهدف إلى تحسين نوعية القيادة السياسية في القارة، بعد أن سلّمت السلطة في أول انتقالٍ ديمقراطيٍّ سلميٍّ للسلطة في بلادها منذ سبعة عقود.

وتركت جونسون سيرليف، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، وأول سيدة تُنتخب رئيسة دولة في إفريقيا، منصب الرئاسة في ليبيريا الشهر الماضي، مفسحة الطريق أمام نجم كرة القدم الدولي السابق جورج ويا.

وأشادت مؤسّسة «مو إبراهيم» بجونسون سيرليف «لقيادتها المتميزة، والتي حقّقت التغيير» بقيادة الانتعاش في ليبيريا بعد حربٍ أهلية استمرت سنوات.

رويترز- ٢٠١٨/٢/١٢م

■ دعوات في نيجيريا لوقف التمييز بحقّ المسلمات المحجّبات:

دعت نساءٌ مسلمات في نيجيريا إلى وقف جميع أشكال التمييز الذي يتعرضن له بسبب ارتدائهنّ الحجاب، وقالت «نعمة الله عبد القادري»- رئيسة منظمة «المؤمنات» (معنية بالدفاع عن حقوق المسلمات في نيجيريا)-: إنّ المنظمة عملت على حثّ السلطات على استصدار تشريعات لتجريم التمييز على أساس ديني، والتعرض للمحجبات بالتحرش والتضييق. جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقدته «عبد القادري» بمدينة لاغوس (جنوب)، بمناسبة اليوم العالمي للحجاب، الذي يصادف الأول من فبراير، وأضافت: «نرفع صوتنا ضدّ تزايد الاعتداءات المتعلقة بالحجاب في البلاد، وربطه بالإرهاب والتخلّف». يُشار إلى أنّ طالبة نيجيرية مسلمة بكلية الحقوق، تُدعى «فردوس أماسا»، مُنعت من حضور حفلٍ في كليتها بالعاصمة أبوجا، في أكتوبر الماضي، لأنها أصرّت على ارتداء الحجاب.

الأناضول- ٢٠١٨/٢/١م

■ رؤساء ٤ دول إفريقية يجتمعون لإصدار «عملة موحدة»:

يجتمع رؤساء ٤ دول من الغرب الإفريقي، في العاصمة الغانية أكرا؛ من أجل تسريع وتيرة عملة جديدة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس). وأوضح البيان- الذي بثته وكالة الأنباء السنغالية الرسمية- أنّ رؤساء: (كوت ديفوار الحسن واتارا، والغاني نانا اكفو آدو، ورئيس النيجر محمدو يوسوفو، ورئيس نيجيريا محمد بخاري) سيجيزون خارطة طريق جديدة لتسريع إنشاء العملة الموحدة للمجموعة الاقتصادية لبلدانهم الغرب إفريقية؛ من خلال خارطة طريق تمّ إنجازها من قِبَل أربعين خبيراً.

أ.ش.أ- ٢٠١٨/٢/١٨م

■ مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية يسلّط الضوء على الأفلام التسجيلية:

قالت إدارة مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية: إنّ الدورة السابعة للمهرجان في مارس ستعرض ١١٠ فيلماً من مختلف أنحاء القارة، كما ستشهد اهتماماً خاصّاً بالأفلام التسجيلية.

وقال رئيس المهرجان السيناريست سيد فؤاد في مؤتمر صحافي: «تقدّم إلينا هذا العام نحو ٥٠٠ فيلم، اختارت لجنة المشاهدة ١١٠ أفلام في مختلف المسابقات». وتُقام الدورة السابعة للمهرجان في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ مارس آذار القادم؛ تحت شعار: (سينما من أجل غد أفضل).

وأضاف رئيس المهرجان: أنّ «الدورة الجديدة تولي اهتماماً خاصّاً للأفلام التسجيلية في القارة الإفريقية، نظراً لأنه لم يكن هناك اهتمامٌ كاف من المهرجان بهذا النوع من الأفلام في الدَوْرات السابقة.. سيكون لدينا عددٌ كبير من الأفلام التسجيلية هذه الدَوْرة».

رويترز- ٢٠١٨/٢/١٩م

سلطنة البلالة:

قامت هذه السلطنة في حوض بحيرة تشاد (أي: في بلاد السودان الأوسط)، وبالتحديد في حوض بحيرة «فترى»، وإلى الشمال منها حتى بحيرة تشاد، وظهرت كدولة يمكن التحقّق من تاريخها منذ عام (٧٦٦هـ=١٣٦٥م)، واستمرت حتى بداية القرن العشرين، عندما سقطت المنطقة كلّها في يد الاستعمار الفرنسي.

وعلى الرغم من طول مدّة بقاء هذه السلطنة؛ فإنّ المؤرخين لم يذكروها كثيراً ولم يهتموا بها؛ لأنها كانت تابعةً لسلطنة «الكانم والبرنو» في كثير من فترات حياتها.

أصل قبائل البلالة:

ويعود اسم «البلالة» إلى أول زعيم لهم، ويدعى «بولال» أو «بلال» أو «جيل» أو «جليل»، ومنه جاء اسم أول زعمائهم وهو «عبدالجليل»، أما أصل قبائل «البلالة»؛ فقد جاء نتيجة اختلاط عناصر متعددة سكنت هذه المنطقة، وهي: البربر والعرب والسودان والزنج، وقد تصاهرت هذه العناصر فيما بينها، فأدّى ذلك إلى امتزاجهم وتغيّر في صفاتهم.

وقد كان «البلالة» وثنيّين حتى القرن الثاني عشر الميلادي؛ حيث أسلموا عقب إسلام بني عمومتهم الذين يتمثلون في «الأسرة السيفية الماغومية» الحاكمة في سلطنة «كانم» في القرن الحادي عشر الميلادي.

أما من الناحية السياسية؛ فقد ظهر خطر «البلالة» على سلاطين دولة «كانم» منذ وقت مبكر، برغم صلة القرابة التي تربط بينهما، ويعود ذلك إلى أنّ «البلالة» كانوا يحاولون التخلّص من تبعيتهم لأقربائهم من حكام «كانم»، وقد ظهر هذا الخطر منذ عهد أول سلاطين «كانم» الإسلامية وهو الماي (السلطان) «أوم بن عبدالجليل» (١٠٨٦- ١٠٩٧م) الذى حاربهم وانتصر عليهم، فأعلنوا الطاعة والخضوع.

السلطان عبدالجليل سيكومامي:

وظلّ البلالة يتقلبون بين التبعية والتحرر من سلطان «كانم»؛ حتى ظهر زعيمهم الموصوف بالقوة والشجاعة والدهاء «عبدالجليل سيكومامي» الذي حقّق لهم الاستقلال التام، حيث كان لهذا الزعيم دَوْرٌ رئيس في تخليص البلالة من هذه التبعية منتهزاً فرصة ضعف كانم، فقد أقام دولةً كانت عاصمتها مدينة ماسيو التي تقع شمال بحيرة فترى منذ عام (٧٦٧هـ=١٣٦٥م)، ثم تحالف مع قبائل النجيزام وغيرها من قبائل مملكة كوكا (جاوجا) التي كانت عاصمتها جاو، والتي كانت تقع في حوض بحيرة فترى، نظراً لكراهية هذه القبائل لحاكمهم «علي زينا» بسبب قسوته عليهم وظلمه لهم، فحاربه عبدالجليل وضمّ بلاده إليه، واتخذ من مدينة جاو عاصمةً له، ثم بدأ يتوسع في البلاد المحيطة به حتى امتدَّ نفوذه ليشمل المنطقة الممتدة من بورقو إلى مويو وأهير. ثم اتجهت جهود هذا الزعيم إلى القضاء على حكم الأسرة الماغومية في كانم، وضمّ هذه البلاد الواسعة إلى دولته، وخاض في سبيل ذلك صراعاً مريراً ضدّ سلاطينها، وتمكن بمساعدة العرب له من قتل أربعة منهم؛ مما أجبر هذه الأسرة الحاكمة في كانم إلى الهرب إلى إقليم برنو الذي يقع شمال بحيرة تشاد وغربها، وذلك في عهد الماي عمر بن إدريس (٧٨٨-٧٩٣هـ=١٣٨٦-١٣٩١م)، وبدأ حكم البلالة لكانم منذ ذلك الحين.

عودة الصراع:

ولكن لم يلبث حكام «برنو» أن استعادوا قوتهم على يد الماي «علي جاجي بن دونمه» الملقب بالغازي؛ نظراً لغزوه إقليم «كانم»، ونشب بينه وبين «البلالة» صراعٌ منذ عام (١٤٧٢م) في محاولة لاسترداد «كانم» مرّةً أخرى، واستمر الصراع فترةً طويلة، انتهى بعقد اتفاقية سلام، اتفقَا فيها على رسم الحدود بين «كانم» و«برنو». وعلى الرغم من ذلك؛ وبمرور الوقت بدأ الضعف يدبّ في جسد سلطنة «البلالة»؛ بسبب الفتن والاضطرابات والحروب الأهلية، وظهور إمارات جديدة بدأت تُغير على سلطنة «البلالة»، مثل «سلطنة واداي» التي تقع في الشمال الشرقي لدولة «البلالة»، و«سلطنة باجرمي» التي تقع في جنوبيّها الغربي. وعلى الرغم من هذا الضعف؛ فقد ظلّت هذه السلطنة قائمةً حتى بداية القرن العشرين؛ حيث سقطت في قبضة الاستعمار الفرنسي في عام (١٩٠٠م)، ومع ذلك حكم بعض سلاطين «البلالة» تحت راية هذا الاستعمار، وظلوا كذلك حتى نالت البلاد استقلالها في عام (١٩٦٠م)، ودخلت بلاد «البلالة» ضمن حدود جمهورية «تشاد» الحديثة منذ ذلك التاريخ.

الآثار الحضارية:

أدت «سلطنة البلالة» دَوْراً اقتصادياً وعلمياً ودينياً مهمّاً في تاريخ المنطقة؛ إذ كانت نظراً لموقعها بين «دارفور» و«النوبة» في الشرق، و«كانم» و«بحيرة تشاد» وما وراءها من بلاد «الهوسا» و«مالي» في الغرب، و«ليبيا» في الشمال- مركزاً مهمّاً من مراكز التجارة التي تأتي من هذه البلدان؛ مما انعكس أثره على مسيرتها التاريخية، ودعم اقتصادها، وربط بينها وبين دولٍ تقع خارج منطقة «بحيرة تشاد»، واتسعت تجارتها، كما زادت محصولاتها الزراعية.

أما الحياة العلمية؛ فقد تجلّت في المدارس والعلماء والفقهاء والأشراف الذين كانوا يُعامَلُون بكلّ تبجيل واحترام.

أما اللغات التي كانت منتشرة بين «البلالة» فهي عديدة، فقد كانوا يتكلمون لغة «كوكا»، وهي قبيلة كانت تسكن مملكة «جاوجا»- أحد أقاليم سلطنة البلالة-، وكانوا يتكلمون أيضاً اللغة العربية التي كانت لغة العلم والتعليم ولغة الحكومة الرسمية والتجارة والمراسلات، حتى قضى الاستعمار الفرنسيّ عليها وعلى استخدام الحروف العربية في الكتابة، وحولها إلى الكتابة بالحروف اللاتينية، وإن كان كثير من الأهالي- حتى الآن- يحافظون على التحدّث والكتابة باللغة العربية، ومعظمهم- أي نحو (٨٥٪)- يدينون بالإسلام.

المراجع:

- الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي.
- موقع المعرفة، على الرابط: goo.gl/NAEL٨e

جمهورية غينيا الاستوائية

غينيا الاستوائية دولةٌ إفريقية صغيرة، يقع قسمٌ منها في البرّ الإفريقي، وقسمٌ آخر، مكوّن من عدّة جزر، مقابل الشاطئ الكاميروني. يقع القسم البريّ منها، المسمّى ريو موني، في وسط القارة الإفريقية، على المحيط الأطلسي، ويحدّه الكاميرون شمالاً، والجابون شرقاً وجنوباً. مناخه استوائي، ومعدل درجات حرارته ٢٦ درجة مئوية.

في أواخر القرن الخامس عشر الهجري؛ اكتشف البحار البرتغالي «فرناندورو» الجزيرة التي تحمل اليوم اسمه، والتي يقطنها قبائل البوبي، وفي عام ١٧٧٨م تخلّت البرتغال عن الجزيرة لإسبانيا، وفي القرن التاسع عشر نازع الإنجليزُ الإسبانيّين على ملكية الجزيرة، ووصلتها حملةٌ بريطانية عام ١٨٢٧م، وأقامت فيها، ولكن إنجلترا اضطُرت للانسحاب منها عام ١٨٣٢م أمام اعتراضات مدريد. وفي عام ١٩٦٣م قرّر الرئيس الإسباني فرانكو، أثناء انعقاد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية، إلغاء الاستعمار الإسباني- تدريجيّاً-، ومنح الاستقلال الذاتي للمقاطعتَيْن، فرناندوبو وريو موني، اللتَيْن اندمجتَا في كيانٍ إداري واحد.

وقد أُعلن الاستقلال الكامل في أكتوبر ١٩٦٨م، بعد ١٩٠ عاماً من الحكم الإسباني. وجرت انتخاباتٌ رئاسية، فاز بها ممثل «حزب الفكرة الشعبية لغينيا الاستوائية» فرنسيسكو ماسياس نجيمبا. أخذ النظام في غينيا يتقارب مع بلدان المعسكر الاشتراكي، فوقّع اتفاقات تعاون مع الصين والاتحاد السوفييتي (السابق)، وقدّمت كوبا دعماً عسكريّاً، وأرسلت مئات من خبرائها إلى غينيا الاستوائية، ونكّل ماسياس بمعارضيه، وقام بمجازر في البلاد طالت عشرات الآلاف من المواطنين، ونتيجةً لذلك، ولتردّي الأوضاع الاقتصادية، قام أحد المقربين من الرئيس، العقيد ثيودور أوبيانج نجيما مباسوجو، رئيس هيئة الأركان، ونائب وزير الدفاع، بانقلابٍ عسكري في الخامس من أغسطس ١٩٧٩م، أطاح بماسياس، ولا يزال مباسوجو في الحكم منذ أن استولى على السلطة حتى وقتنا الحالي.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١- الموقع الجغرافي: تقع جمهورية غينيا الاستوائية في وسط القارة الإفريقية، يحدّها من الشمال الكاميرون، ومن الشرق الجابون، ومن الغرب خليج غينيا، وعلى ساحل خليج بيافرا Biafra.

٢- المساحة: ٢٨,٠٥١كم٢.

٣- المناخ: استوائي؛ حار، رطب، في معظم أيام السنة.

٤- التضاريس: تضاريس جمهورية غينيا الاستوائية سهول ساحلية، تأخذ في الارتفاع كلما اتجهت نحو التلال الداخلية، والجزر بركانية التربة.

٥- المصادر الطبيعية: من أهمّ الموارد الطبيعية:

النفط، والغاز الطبيعي، والخشب، والذهب، والبوكسايت، والماس، التانتاليوم، والرمل والحصى، والطفلة.

ثانياً: التركيب السكاني:

١- عدد السكّان: ١,٢٦٨,٠٠٠ نسمة؛ حسب تقديرات يوليه ٢٠١٧م.

٢- معدّل النموّ السُّكّاني: ٣,٩٢٪؛ حسب تقديرات ٢٠١٧م.

٣- التقسيمات العِرْقية: الفانج Fang ٨٥,٧٪، والبوبي Bubi ٦,٥٪، وميدووي Mdowe ٣,٦٪، والأنوبون Annobon ١,٦٪، والبوجيبا Bujeba ١,١٪، وآخرون ١,٤٪.

٤- الديانة: غالبية السكان من النصارى، اسماً، وجلّهم من الروم الكاثوليك؛ وتوجد في البلاد- كذلك- بعض الممارسات الوثنية.

٥- اللغة: الإسبانية، هي اللغة الرسمية، ويتحدّث بها ٦٧,٦٪ من السكان، ولغات أخرى ٣٢,٤٪ (تتضمّن اللغة الفرنسية كلغة رسمية، ولغة الفانج، واللغة البوبية)؛ طبقاً للتعداد السكاني عام ١٩٩٤م.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١- اسم الدولة الرسمي الكامل: جمهورية غينيا الاستوائية.

٢- نظام الحُكم: جمهوري.

٣- العاصمة: مالابو Malabo.

٤- التقسيمات الإدارية: تنقسم غينيا الاستوائية إلى سبع مقاطعات، هي: أنوبون Annobon، وبيوكو نورت Bioko Norte، وبيوكو سور Bioko Sur، وسنترو سور Sentro Sur، وكي-نتيم Kie-Ntem، وليتورال Litoral، وويلي-نزاس Wele-Nzas.

٥- الاستقلال: نالت جمهورية غينيا الاستوائية استقلالها عن إسبانيا في ١٢ أكتوبر ١٩٦٨م.

٦- الدستور: وافق الشعب الغيني على الدستور، في استفتاء شعبي، في ١٧ نوفمبر ١٩٩١م؛ ثم عُدّل الدستور، في يناير ١٩٩٥م، آخر تعديل في ٢٠١٢م.

٧- النظام القانوني: نظامٌ قانوني مختلط، مدني وعرفي. ولم تقبل غينيا الاستوائية السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وليست دولة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

٨- السنّ القانونيّ للانتخاب: ١٨ سنة؛ للذكور والإناث.

٩- الهيئة التنفيذية:

أ- رئيس الجمهورية: رئيس الجمهورية، تيودور أوبيانج نجويما مباسوجو Teodoro OBIANG Nguema Mbasogo، منذ ٣ أغسطس ١٩٧٩م، حين استولى على السلطة في انقلاب عسكري.

ب- رئيس الوزراء: رئيس الوزراء فرانسيسكو باسكوال إيغو أوباما أسوي Francisco Pascual Eyegue OBAMA Asue (منذ ٢٣ يونيه ٢٠١٦م).

ج - مجلس الوزراء: يعيّنه رئيس الجمهورية.

د - الانتخابات: يُنتخب رئيس الجمهورية، في اقتراع شعبي مباشر، لفترة رئاسية مدتها سبع سنوات (له الحقُّ في فترتَيْن رئاسيتَيْن فقط)، وقد جرت الانتخابات الأخيرة في ٢٤ أبريل من عام ٢٠١٦م، ومن المقرّر إجراء الانتخابات التالية عام ٢٠٢٣م.

١٠- الهيئة التشريعيّة: تتكون الهيئة التشريعية، من مجلسَيْن:

(١) مجلس نواب الشعب: ويتكوّن من ١٠٠ مقعد، ويُنتخب أعضاؤه في اقتراعٍ شعبي مباشر، ومدة خدمتهم خمس سنوات.

(٢) مجلس الشيوخ: ويتكوّن من سبعين عضواً، يُعيِّن رئيس الجمهورية ١٥ عضواً منهم، و٥٥ عضواً بالانتخاب الشعبي المباشر.

جرت الانتخابات الأخيرة في ١٢ نوفمبر ٢٠١٧م، ومن المقرّر إجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠٢٢م.

١١- الهيئة القضائيّة:

أ- المحاكم العليا: تتمثّل أعلى سلطة قضائية، في جمهورية غينيا الاستوائية، في المحكمة العليا التي تتكون من رئيس القضاة- وهو أيضاً رئيس الدولة- بالإضافة إلى ٩ قضاة، وينظّمون حسب الأقسام: مدنية وجنائية وتجارية وعمّالية وإدارية وعرفية؛ إضافةً إلى المحكمة الدستورية، التي تتألف من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء.

ب- طريقة اختيار القضاة، ومدّة عضويتهم: يُعيّن رئيس الجمهورية قضاة المحكمة العليا لمدة خمس سنوات، كما أنه يُعيّن أعضاء المحكمة الدستورية.

ج- المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية): تتمثّل في محكمة الضمانات، ومحاكم عسكرية، ومحاكم استئناف، ومحاكم ابتدائية، ومحاكم مقاطعات.

١٢- وصْف العَلَم:

يتكوّن علم جمهورية غينيا الاستوائية من ثلاثة أشرطة أفقية، متساوية. الشريط الأعلى لونه أخضر، والأوسط أبيض، والأسفل أحمر. يضمّ العلم مثلثاً متساوي الساقين لونه أزرق، قاعدته جهة السارية. يتوسط الشريط الأبيض شعار النبالة، الذي يضمّ ستة نجوم سداسية صفراء، تمثّل البر الرئيسي من البلاد، والجزر الخمس البحرية. فوق شعار النبالة درعٌ رمادي اللون، يحمل شجرة القَبُك؛ وأسفله لفافة ورق، كُتب عليها الشعار الآتي: «الوحدة، السلام، العدل».

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١- الناتج المحلي مقوّماً بسعر الصرف الرسمي للدولار: ١٠,٠٧ مليارات دولار؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٧م.

٢- مصادر الإنتاج المحلّي: قطاع الزراعة: ٢,٥٪، الصناعة: ٥٦,٥٪، الخدمات: ٤١٪؛ بحسب تقديرات عام ٢٠١٧م.

٣- قوة العمل: ١٩٥٢٠٠ عامل؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م.

٤- السكان تحت خط الفقر عند ١,٢٥ دولار يوميًّا: ٤٤٪؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١١م.

٥- الدّين العام: ٢٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م.

٦- معدّل التضخم: ١,٧٪؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م

٧- الزراعة/المنتجات: من أهمّ المنتجات الزراعية في جمهورية غينيا الاستوائية: البن، والكاكاو، والأرز، والمينهوت، والموز، واليام (ضربٌ من البطاطا بعضه حلو)، وزيت بذور النخيل، والخشب، والماشية.

٨- الصناعات: من أهمّ الصناعات في جمهورية غينيا الاستوائية: النفط، ونشارة الخشب، والغاز الطبيعي.

٩- الصادرات:

أ. القيمة الإجماليّة للصادرات: ٥,٤١٢ مليارات دولار؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م.

ب. أهمّ الصادرات: المنتجات النفطية، والخشب.

١٠- الواردات:

أ. القيمة الإجمالية للصادرات: ٢,٥٥٥ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٧م.

ب. أهمّ الواردات: معدات قطاع النفط، والمعدات الأخرى، ومواد البناء، والسيارات.

خامساً: الإسلام في غينيا الاستوائية:

وصلها الإسلام عن طريق جيرانهم من الكاميرون والجابون، وذلك أيام نشاط المرابطين في نشر الدعوة الإسلامية في غربَي إفريقيا، فلقد وصل الدعاة من المرابطين إلى هذه المنطقة من إفريقيا في سنة (٤٩٢هـ/١٠٩٨م)، وكانت لدولة بورنو الإسلامية أثرها أيضاً في بثّ الدعوة في هذا النطاق من إفريقيا، كما وصل الدعاة إلى غينيا الاستوائية في الفترة التي نشط فيها الداعية عثمان بن فودي وخلفاؤه في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري.

وانتقل إليهم الدعاة من الكاميرون التي تجاورهم من الشمال، خصوصاً عندما وصل الإسلام إلى جماعات الفانج الذين يشكّلون حصّة كبيرة من سكان جنوبَي الكاميرون، فكان طبيعيّاً أن ينتقل الإسلام من فانج الكاميرون إلى جماعات الفانج في غينيا الاستوائية بحكم الانتماء الواحد.

وهكذا: ظلت الدعوة تمارس نشاطها إلى أن احتل الأسبان غينيا الاستوائية في سنة (١١٩٢هـ/١٧٧٨م)، فوضع الاحتلال العراقيل في سبيل الدعوة الإسلامية، وتعامل معها بروح استمدت إرثها من صليبية الأندلس.

ولقد دعم انتشارَ الإسلام- في الآونة الأخيرة- هجرةُ عددٍ كبير من العمال والتجار النيجيريّين، فوصل عددهم إلى قرابة أربعين ألفاً، وهكذا وصل الإسلامُ حديثاً إلى غينيا عن طريق محور بحري، تمثّل في هذه الهجرة.

ويتركز المسلمون في ريوموني، ويشكّلون غالبية سكان هذا القسم الأكبر من غينيا الاستوائية، وتنتشر المساجد في المدن الرئيسية في هذا القسم، مثل باتا (Bata) وافينايونج (Evinayong)، كما تنتشر بالقرى الداخلية للإقليم، ويقدّر عدد المسلمين بحوالي ٥٥ ألف نسمة.

المصادر:

١- موقع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)- مكتبة العالم-.

٢- موسوعة مقاتل من الصحراء.

٣- موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

فعاليات

■ **أبيدجان تستضيف ورشة عمل حول الترويج للكتاب في إفريقيا:**

استضافت العاصمة التجارية الإيفوارية أبيدجان، في الفترة من ٢٢-٢٥ يناير ٢٠١٨م، ورشة عمل إقليمية حول الترويج «للتحالف العالمي للكتاب» في إفريقيا، تنظّمها جمعية تطوير التعليم في إفريقيا (أديا) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ويهدف هذا اللقاء إلى وضع إطار للحوار وتبادل الأفكار لتحسين إنتاج الكتب في إفريقيا، وتحديد الاستراتيجيات لإحياء المطبوعات باللغات الإفريقية، وتمكين الأطراف المعنية بشبكة إنتاج الكتب؛ من تبادل الخبرات والحلول المطلوب تنفيذها من أجل الترويج للكتاب. وتفيد التقديرات التي قدّمتها ممثلة التحالف العالمي للكتاب ليندا هيبيرت: أنّ ٥٦٪ من الأطفال في العالم لا يجيدون القراءة بشكلٍ سليم، بينما لا تشمل منظومة التعليم ٢٦٢ مليون طفل من أصل أكثر من ٣٨٧ مليون تلميذ لا يجيدون القراءة بشكلٍ سليم. وتجمع ورشة عمل أبيدجان ممثلي عشرة بلدان إفريقية ناطقة بالفرنسية (بنين، وبوركينا فاسو، والكاميرون، والكوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، وغينيا، ومالي، والنيجر، والتوغو، والسنغال)، وعشرة بلدان ناطقة بالإنجليزية (إثيوبيا، وغانا، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا، وأوغندا، ورواندا، والصومال، وتنزانيا، وزامبيا).

وكالة بانا برس- ٢٠١٨/١/٢٣م

■ **البنك الإفريقي للتنمية ينظّم في نوفمبر المقبل المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار:**

ينظّم البنك الإفريقي للتنمية من ٧ الى ٩ نوفمبر المقبل في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا الدورة الأولى للمنتدى الإفريقي للاستثمار، والذي يهدف إلى أن يكون منصّةً إفريقية لتطوير الاستثمارات في القارة.

وقال رئيس البنك أكيوومي زديسينا: «إنّ هذا المنتدى يروم توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة استثمارات واعدة في القارة»، مؤكدّاً أنّ القارة تعاني عجزاً كبيراً في التجهيزات الأساسية، وهو ما يحدّ من جهود التنمية داخلها، معتبراً أنّ حاجياتها من البنيات الأساسية تقدّر بما بين ١٣٠ و١٧٠ مليار دولار سنويّاً.

وكالة بانا برس-٢٠١٨/٢/٩م

■ **اختتام فعاليات المنتدى الإفريقي الثالث للعلوم والتكنولوجيا والابتكار:**

اختُتمت، في العاصمة المصرية القاهرة، فعاليات (المنتدى الإفريقي الثالث للعلوم والتكنولوجيا والابتكار)، والذي تنظّمه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي؛ بمشاركة الدكتور اكينوومي أديسينا رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية؛ و٣٥ وزيراً إفريقيّاً للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي.

وأقيم المؤتمر تحت شعار «استخدام أدوات البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية، وانعكاسها على اقتصاد القارة»، واستمر لمدة ٣ أيام، خلال الفترة من (١٠-١٢) فبراير ٢٠١٨م.

يُذكر أنّ المنتدى الإفريقي الأول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عُقد في كينيا عام ٢٠١٢م، وعُقدت الدورة الثانية للمنتدى في المغرب عام ٢٠١٤م.

وكالة بانا برس- ٢٠١٨/٢/١٢م

■ **الإيسيسكو تنظّم ست دورات تدريبية لمعلمي اللغة العربية في تشاد:**

يعقد المركز التربوي الإقليمي للإيسيسكو في تشاد، بالتعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، ست دورات تدريبية لفائدة معلمي اللغة العربية، في ثلاث مدن في جنوب تشاد هي: (سار، ومندو، وبنقور)، خلال الفترة من ٢٤ فبراير إلى ٣ أبريل ٢٠١٨م، وسيستفيد من الدورات التدريبية الست: مائة وثمانون (١٨٠) معلماً ومعلمة، تحت إشراف خبراء تربويّين، ينتمون إلى عدد من الجامعات والمعاهد التربوية العليا في تشاد. وتهدف هذه الدورات التدريبية إلى تحسين الكفاءة التربوية لدى معلمي اللغة العربية المستفيدين، وتعميق خبراتهم ومعارفهم، وتجويد مهاراتهم وأدائهم في مجال تعليم اللغة العربية وتعلّمها.

موقع مؤسّسة الإيسيسكو- ٢٠١٨/٢/١٦م

الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي (أحمد جري)..
القائد الصومالي الكبير (1506م / 912 هـ - 1543م / 949 هـ)

د. هارون جمبا

محاضر في كلية الدراسات الإنسانية والاجتماعية
وكلية التربية - جامعة ماكيريري - كمبالا أوغندا

تُعَدُّ قارة إفريقيا، وبخاصّة القرن الإفريقي منها، ولا سيما الحبشة، ومنها الصومال القديم والحديث، الوجهة الأولى لهجرة المسلمين الأولى بأمرٍ من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في مهد الرسالة المحمّدية، وذلك لِمَا عرف من خُلُق الملوك الذين حكموا هذه البلاد.

وعليه؛ تُعَدُّ إفريقيا تاريخيّاً مهد الحضارة الإسلامية المكمّلة للحضارة الإسلامية التي انطلقت مع البعثة المحمّدية في تلك الفترة من الزمان، بالإضافة إلى طبيعة الأحوال الجغرافية التي تمتعت بها هذه المنطقة.

وهذه الحضارة الإسلامية لم تقم إلا على أيدي وأكتاف رجالٍ صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فكان في قصصهم عبرةٌ لأولي الألباب. ونستذكر معاً- في هذه الصفحات- شخصيةً فذّة، قاد الجهاد الإسلامي في منطقة شرق إفريقيا، وهو القائد المجاهد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي، المشهور بأحمد جري، الذي هزّ عرش الإمبراطورية الحبشية، وترك بصمات على هذه المنطقة كلّها، والتي لا تزال تغيظ أعداء الإسلام حتى عصرنا الحاضر.

ويتناول هذا البحث: شخصية الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي، ونشأته، ودولته، وجهاده، وإصلاحاته وتأثيره في المجتمع الإسلامي محليّاً وإقليميّاً.

شخصية الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي:

ينتسب القائد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي إلى قبيلة صومالية تُسمّى قبيلة «المريحان الدارودية»، وقد حقّق ورجّح جذور اسمه الكاتب الصومالي الشابّ

«علي شيخ آدم يوسف»، حيث رجح أنّ الإمام أحمد هو ابن عم للأمير «نور بن مجاهد المريحاني» الذي تزوج أرملته (أرملة الإمام أحمد جري) بعد استشهاده في جهاده ضدّ الأحباش المتعاونين مع البرتغاليّين في القضاء على الإسلام في هذه المنطقة. ويؤكد الكاتب عليّ شيخ: أنّ نسب الإمام أحمد جري هو: أحمد جري بن إبراهيم بن هرابي بن متان بن عيسى بن أحمد بن مالك محمد داؤود (ملك قبائل الدارود المريحاني)[١].

وأثبت أكثر المؤرخين: أنّ الإمام أحمد بن إبراهيم، الذي اشتهر باسم «أحمد جري» (جري: تعني الأعسر في اللغة الصومالية، أو جري أو جران)، من مواليد إقليم «حوبات»، من أسرة صومالية؛ عمل أفرادها جنوداً في جيش أمير هرر في دولة عدل[٢].

ويقول آخرون بأنه من قبيلة حدبورسي (سمرون) قرب زيلع، وهي مدينة ساحلية تقع في شمال غرب الصومال، وكانت سابقاً جزءاً من سلطنة عدل[٣].

ويقول آخرون بأن ميلاد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي كان في مدينة «هوبت» التي تقع على مقربة من «هرر»، فهي مسقط رأسه، وهي مدينة تاريخية أنشأها المسلمون في أواخر القرن الأول الهجري، وكانت إحدى الولايات المهمّة التي تتكون منها إمارة عدل الإسلامية، والتي اعتبرت أهمّ مراكز العلم

قام الإمام أحمد الغازي بإنهاء التهديد الحبشي على الشعوب الإسلامية، حيث امتدت فتوحاته حتى وصل إلى البحيرات العظمى

والإشعاع الإسلامي في شرق إفريقيا[٤].

ولو أنّ بعض الكتاب الغربيّين يصرون على أنّ سلالة الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي ما زالت غامضة، وذلك لأنّ كتاب (فتوح الحبشة)، وهو أصدق مرجع تاريخي عنه[٥]، لم يذكر شيئاً عن أصول الإمام الصومالية. ولكن من الجليّ القول بأن له صلات عديدة بالشعب الصومالي، حيث إنّ المؤرخ «كريستوفر موث» أكّد أصول الإمام أحمد الغازي الصومالية، ويقول «فرانز كريستوفا» بأنّ الإمام أحمد كان يُذكر بأنه من أصول عربية في إثيوبيا[٦]، ومع ذلك هناك عدة أدلة في كتاب (فتوح الحبشة) تشير

(١) علي شيخ آدم يوسف: تحقيق نسب الإمام أحمد الغازي وتجاهل المؤرخين، موقع: مركز مقديشو للدراسات، الرابط: http://mogadishucentre.com ٢٠١٦/٢/٨م. وهناك رأي آخر للمؤرخين في العلاقة بين الإمام أحمد والأمير نور، وهو: أن الأمير نور بن مجاهد هو ابن أخت الإمام أحمد غري، وقيل إنه أخوه الشقيق.

(٢) موقع التاريخ الإسلامي: القائد الإسلامي أحمد بن إبراهيم الغازي- معركة زنطرا Zantra، الرابط: http:// zantra.html/06/www.islamstory.info/2016.

(٣) أحمد بن إبراهيم الغازي- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/.

(٤) أحمد الظرافي: الإمام غري الصومالي.. فاتح الحبشة، مجلة البيان العدد ٣٣٣، جمادى الأولى ١٤٣٦هـ/فبراير- مارس ٢٠١٥م، ص٣. انظر أيضاً: Ethiopia.net/?p=500 monthly Archives: July2017

(٥) (بهجة الزمان) أو (فتوح الحبشة): لمؤلفه شهاب الدّين أحمد بن عبدالقادر الجيزاني الملقب بـ«عرب فقيه»، المتوفى بعد سنة ٩٤٠هـ/١٥٣٣م- رحمه الله-، يعدّ هذا الكتاب نادرة تاريخية؛ لكون المؤلف معاصراً لتلك الأحداث، وقد طبع هذا الكتاب عام ١٩٧٤م، ونشرته الهيئة المصرية العامّة للكتاب، بتحقيق: فهيم محمد شلتوت.

(٦) Franz-Christoph Muth، «Ahmad b. Ibrahim al-Gazi» in Siegbert Herausgegeben von Uhlig (ed.)، Encyclopaedia Aethiopica: A-C (Wiesbaden:Harrassowitz Verlag، 2003، ISBN 9783447047463)، p.155.

إلى حقيقة أصوله الصومالية، فعدد من أقارب الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي يمكن التعرف عليهم في هذا الكتاب، فقد ذكر المؤلف اسم أخته «مؤنسة»، التي كانت متزوجة من «الجراد كامل» زعيم إحدى القبائل الصومالية، وشقيقه «محمد بن إبراهيم» الذي كان زعيماً لإحدى قبائل شيوا وهارجايا، وابن عمّه «محمد بن علي» الذي كان سلطاناً لقبيلة زاربا الصومالية، وابن عمّه الأمير «زيهربوي»، وكذلك أخوه الأمير «نور بن إبراهيم» الذي تزوج أرملته بعد استشهاده- رحمه الله رحمة واسعة-[١].

ويذكر كتاب (فتوح الحبشة)- أيضاً- أحداً باسم «إبراهيم بن أحمد» حاكم سلطنة «عدل» لمدة ثلاثة أشهر، مما يوحي بأنه هو والد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي، و«إبراهيم» هذا يوصف بأنه زعيم أحد قبائل بيليو، وكان حاكماً سابقاً لبلدة هوبت[٢].

وهناك العديد من المقاطع في هذا الكتاب (فتوح الحبشة) تذكر أنّ الإمام أحمد والشعب الصومالي كانوا في تلاحم شديد؛ على الرغم من عدم ذكره لأصوله العِرْقِية، ولو أنه يمكن للمرء أن يستخدم كتاب (فتوح الحبشة) والادعاء بأنّ الإمام أحمد لم يكن صوماليّاً[٣].

وتذكر مصادر أخرى: أنّ أحمد بن إبراهيم الغازي وُلد بالقرب من مدينة «زيلع»، وهي ميناء يقع في شمال غرب الصومال (كانت في ذلك الوقت جزءاً من عدل، رافد دولة مسلمة للسلالة السليمانية الإثيوبية المسيحية) وتزوج من «باتي ديل وامبارا» (دولنبره) ابنة «محفوظ» حاكم «زيلع»[٤].

وذكر مؤرخون آخرون أنّ الإمام أحمد بن إبراهيم وُلد سنة ١٥٠٦م على بعد ٣٠كم من «هرر»، مما يؤكد سلالته الصومالية وانتسابه إلى هرر أو هرريس. ولقب «جري» صومالي الأصل، وفي الحبشة أو الأمهرية «جرين»، وكلّها كلمات بأصول صومالية بمعنى: (الأيسر)، وليس هناك ذكر لأصول عربية إلا الاسم «أحمد بن إبراهيم» الذي له أصول إسلامية من أجداد مسلمين صوماليّين[٥].

وعلى الرغم من ذلك كله؛ فقد وصل الجدال حول أصوله الدينية إلى الزعم بأنّ الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي اشتهر باسم «أحمد جران، أو غران» الذي اختاره لنفسه بعد أن أسلم، حيث كان ابناً لقسيس في مقاطعة أيجو بالحبشة بعد أن اتصل بالمسلمين وسمع بعض دعاتهم في مقاطعة عدل، فدخل الإسلام مقتنعاً به متحمساً لدعوته، وهذا القول منقول عن المستشرق توماس أرنولد (أنّ أحمد جري روى ذلك عن نفسه) (وتبعه في هذا الادعاء: ليلى الصباغ: أحمد غران، الموسوعة العربية)[٦]، ولكن الكاتب الصومالي «علي شيخ آدم موسى»، ومصادر إسلامية، كلّها تؤكد أنّ كلام المستشرق توماس لا يستند إلى دليل، وكان يهدف إلى تشويه نسب الإمام، ونفي انتسابه إلى القبائل الصومالية، وذلك لكراهيته (أي توماس) للدّين الإسلامي[٧].

---

(١) بهجة الزمان، أو فتوح الحبشة، ص٤٤. مع الأخذ في الحسبان الاختلاف بين المؤرخين في صلة القرابة بين الإمام أحمد غري والأمير نور- كما سبق-.

(٢) بهجة الزمان، أو فتوح الحبشة، ص١٤، Edited by: S. Arthur Strong، Williams And Norgate، Part I، London، Edinburgh، 1894.

(٣) Ewad Wagner، «`Adal،» in Encyclopedia Ethiopia: A-C،retrived February 19، 2016 p.71.

(٤) Ahmad ibn Ibrihim al-Ghazi، newworldencylopedia.org.

(٥) Ahmad ibn Ibrihim al-Ghazi، The Conquerer، http://www.revolvy.com/main.php?s=Ahmad-Ibrahim.
وكذلك: Ahmad Gran، Somali Leader، http://www.britanica.com/biography/Ahmad-Gran، 23 April، 2008.

(٦) http://www.marefa.org. Somalia: From the Dawn of Civilization to the Modern Times، Ch.8، (43-Somali Hero-Ahmad Gurey (1506.

(٧) علي شيخ آدم يوسف، مرجع سابق.

وتبقى الحقيقة: أنّ الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي صوماليّ الأصل؛ بعد أن ثبت لجوؤه للعيش مع الصوماليّين، بعد سوء التفاهم بينه وبين السلطان عمر حول الزكاة.

أما ألقاب الإمام أحمد جري وأوصافه؛ فقد وصفه الكاتب شهاب الدّين في كتابه (فتوح الحبشة): أنه «أمير المؤمنين السلطان الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي المجاهد المرابط». أما لقب «الغازي»؛ فقد استُخدم كوسام، ويُطلق على الجنود المسلمين الذين يحملون همّ الدعوة لنشر العقيدة الإسلامية في ذلك الوقت، وهي الغزو (غزا- يغزو)، وهي كلمة عربية. واشتهر الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي- أيضاً- باسم «صاحب الفتح» أو «الفاتح».

نشأته:

يتفق كثيرٌ من المؤرخين على أنّ الإمام أحمد جري بدأ حياته في خضم سلطنة عدل المكتظة بأعراق متعددة، كالصومالية والحبشية والعربية والإفريقية وقلّة من الأتراك، ومما اكتسبه وسط هذه الأعراق المتعددة الاطلاع على مختلف التقاليد والأعراف، وكذلك الانخراط في أجواء مليئة بالصراعات على السلطة بين الطبقة الأرستقراطية الإسلامية التقليدية، التي تمثّلها فئة التجار التي كانت تدعو إلى دعم السلام مع الحبشة، وبين الفئة العسكرية من الصوماليّين المسلمين، التي كانت تسعى إلى التخلُّص من التبعية الحبشية عن طريق الجهاد والتوسع في أرض الحبشة[١].

ترعرع الإمام أحمد جري، وهو في قمّة الشباب والحيوية والحماس، في هذه البيئة الاجتماعية المختلطة، ووسط الأحداث الجسام التي كانت تمرّ بالأمّة الإسلامية في هذه المنطقة من القرن الإفريقي، في الوقت الذي اشتدت فيها سواعد الأحباش النصارى على المسلمين، وقُدّر له الاشتراك في تلك المعارك المحتدمة ضدّ المسلمين آنذاك[٢].

وقد ركز «فقيه العرب»، صاحب كتاب (فتوح الحبشة) شهاب الدّين أحمد بن عبدالقادر، على الغارات والمعارك الجهادية التي خاضها الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي ضدّ الأحباش، فليس في هذا الكتاب ذكرٌ أو حتى إشارة إلى الحياة الخاصّة له في نشأته، وذلك ربما لأنّ المؤلف لم ير أهميةً لإيراد أخبارٍ عن نشأة الإمام، أو لأنّه رأى أنّ قرّاء كتابه لم يكن لهم حاجة في مثل هذا التاريخ المعلوم لديهم[٣].

اكتسب أحمد جري في هذه الظروف خبرةً بالحياة الجهادية والقدرات العسكرية في سنٍّ مبكّر من عمره، حيث لم يكن قد تجاوز الثانية عشرة عاماً، بل يقال إنه حضر المعركة التي استُشهد فيها الأمير محفوظ حاكم هرر عام ١٥١٧م، كما حقّق نصراً حاسماً على الأحباش في معركة «أديس أو كبوت» عام ١٥٢٧م، والتي اعتُبرت معركةً فاصلة، انتقم فيها لمقتل الأمير محفوظ، فتزوج من «دِبِل مَعْبره» (دولنبره) ابنة الأمير محفوظ مكافأةً له على نصره، فضمن عرش هرر وولاء الطبقة العسكرية الصومالية له وعمره ٢١ عاماً فقط، حيث كان فارساً وذا عقل ورأي وشورى في صغره[٤].

وقد قضى الإمام أحمد بن إبراهيم جري أطول وقتٍ من طفولته في مدينة هرر، لكنه بنزعته الإسلامية هاجر منها إلى مدينة «هوبت»؛ بسبب الحكم غير الإسلامي الذي ساد هرر في فترة حكم السلطان أبوبكر بن محمد. وقد جعل الإمام أحمد كثيراً من قبائل أورومو الرعوية يعتنقون الإسلام، وساعدته الإقامة في مدينة هوبت القريبة من مدينة

(١) أحمد غران- الموسوعة العربية.

(٢) أحمد الظرافي، مرجع سابق، ص٣.

(٣) انظر: تعليق S.Arthur Strong على كتاب فتوح الحبشة ص٦٩. William And Norgate، 14 Hurietta Street، Cpvet Garden، London، Edinburgh، 1894.

(٤) فتوح الحبشة، مرجع سابق، ص١٦.

هـــرر، وكانت من مراكز العلم الإســـلامي بالمنطقة، على أن يتزود بثقافة دينية غزيرة، وأن ينال قســـطاً من العلم والفقه على مذهب الإمام الشافعي المنتشر في شرق إفريقيا[١].

دولته: سلطنة عَدَل (١٤١٥م/١٥٧٧م):

«ســـلطنة عَدَل»: دولة مســـلمة متعددة الأعراق، نشأت في القرون الوسطى، في القرن الإفريقي، وقد ذُكر اســـم «عدل» لأول مرة في القرن الرابع عشـــر، ويعود إنشاء سلطنة عدل من قِبَل سكان هضبة هرر، وتأسّســـت على يد صابر الدّين الثاني بعد ســـقوط سلطنة إيفات في عام (٨٠٥هـ/١٤٠٢م)، وتوسعت في عهد السلطان عمر بن محمد[٢]، وازدهرت من حوالي (١٤١٥م إلى ١٥٧٧م).

توســـع محيط ســـلطنة عدل فشـــمل المنطقة الجغرافية بيـــن باب المندب وكيـــب غواردافوي[٣]، وهكذا كانت محاذيةً لســـلطنة مقديشو من الجنوب، وللإمبراطورية الحبشـــية من الغرب، وسيطرت على معظـــم الأراضي في منطقة القرن الإفريقي شـــرق الحبشة، وحافظت على علاقة تجارية وسياسية قوية مع الإمبراطورية العثمانية[٤].

وكان لســـلطنة عدل علاقات حيث شـــاركت في التجـــارة مع غيرها من الهيئات في شـــمال شـــرق إفريقيا، والشـــرق الأدنـــى، وأوروبا وجنوب آســـيا، وازدهرت العديد مـــن المدن التاريخيـــة في القرن الإفريقي، مثل مادونا وأباســـا وبربرة، تحت حكمها، وتميزت بالمنازل والمساجد ذات الساحات الواسعة والمزارات والمعابر المســـورة، والصهاريج، فوصلت عدل ذروتها في القرن الرابع عشر.

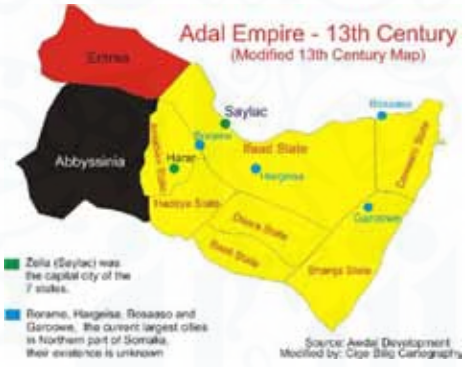

خريطة «سلطنة عدل»

دخل الإســـلام إلى منطقة القـــرن الإفريقي في وقتٍ مبكّر، بعد فترةٍ وجيزة من الهجرة، ويعود تاريخ مســـجد «القبلتين» في مدينة زيلـــع إلى زهاء القرن السابع الميلادي، وهو أقدم مسجد في المدينة. وفي أواخر القرن التاسع كان المسلمون يعيشون على طول الساحل الصومالي الشـــمالي، وقد ذُكر أنّ عاصمة مملكة عدل كانت في تلك المدينة[٥].

وحكمت المملكةَ ســـلالاتٌ من الشـــعوب المحلية التي أنشأها عدليون، وكان النظام السياسي آنذاك في سلطنة إيفات محكومة من قبل أسرة الولاشما العربية.

فـــي عـــام ١٣٣٢م؛ قُتـــل ملك عدل فـــي حملة عســـكرية تهدف إلى وقف مسيرة «أمدا سيون» نحو زيلع. وعندما قتل آخر ســـلطان إيفات، ســـعد الدّين الثاني، من قِبَل دويت الأول من إثيوبيا في مدينة زيلع الســـاحلية في عام ١٤١٠م، أنشأ صابر الدّين الثاني،

(١) Somalia: From The Dawn of Civilisation to The ModernTimes: Ch. 8: Somali Hero – Ahmad (1506-1543) Gurey.

(٢) موقع التاريخ الإسلامي: القائد الإسلامي أحمد بن إبراهيم الغازي، مرجع سابق.

(٣) Delrik، Haggai (2007). "The Cambridge History of Africa: From c. 1050 to c. 1600". Basic Reference. USA: Lynne Rienner. 28: 36. doi:10.1017/S0020743800063145. Retrieved 27-04-2012.

(٤) Africanus، Leo (1526). The History and Description of Africa. Hakluyt Society. pp. 51–54.

(٥) Briggs، Phillip (2012). Somaliland. Bradt Travel Guides، p.7.

الابن الأكبر لسعد الدّين الثاني، إدارة عدل جديدة بعد عودته من اليمن في عام ١٤١٥م، وخلال هذه الفترة، ظهرت عدل كمركز للمقاومة الإسلامية ضدّ المملكة المسيحية الحبشية المتوسعة[١].

وواصلت جيوش عدل الكفاح ضدّ التوسع تحت قيادة حكّام مثل: صابر الدّين الثاني، منصور الدّين، جمال الدّين الثاني، شمس الدّين، والجنرال محفوظ الذي تسبّب في وفاة الإمبراطور ناعود في عام ١٥٠٨م، لكنه قُتل بدَوْره من قِبَل قوات الإمبراطور داويت الثاني (لِبْنا دِنْجل) في ١٥١٧م، وبعد وفاة محفوظ بدأت الحرب الأهلية في سلطنة عدل، وتعاقب خمسة أمراء على السلطة خلال عامَيْن فقط، ولكن في النهاية تولى زعيمٌ ناضجٌ وقوي يُدعى جراد أبون بن آدش السلطة، ولكنه قُتل من قِبَل السلطان أبو بكر بن محمد، وثارت البلاد كلّها ضد السلطان أبو بكر؛ لأنّ جراد أبون كان محبوباً من قِبَل الشعب، وقد انضم عددٌ كبير من الشعب إلى قوة إمام شاب يُدعى أحمد بن إبراهيم الغازي[٢].

وبعد توتر وفترات من القتال والصلح بين السلطان أبي بكر محمد والإمام أحمد الغازي، استفحل ظلم السلطان، فاضطر الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي إلى كفّ شره وظلمه فقتله، واستبدل به شقيقه (شقيق السلطان) عمر دين، وتولى السلطة في عدل في ١٥٢٧م، وبعد أن تزوج من ابنة سلفه الأمير محفوظ، انفرد بقيادة هذه الإمارة، سياسيّاً وعسكريّاً، واتخذ لنفسه لقب إمام، واشتهر به دون غيره من الألقاب[٣].

وقد استكمل الإمام أحمد جري جهوده في هذا المضمار، وقام بإقناع زعماء الإمارات والقوى الإسلامية في شرق إفريقيا بالتحالف وتوحيد الجهود، ومن ثمّ توجيه قواتهم معاً إلى عدوّهم المشترك، وبقطع العلاقات مع المملكة الحبشية وعزلها سياسيّاً، وخصوصاً أنّ بعض أولئك الزعماء كان يداهن ملوك الأحباش ويدفع الإتاوة لهم. وقام أحمد جري كذلك بالاتصال بالعثمانيّين، وأطلعهم على حقيقة ما يجري في القرن الإفريقي[٤].

وبحلول عام ١٥٤٠م؛ أصبح الجزء الجنوبي والأوسط من إثيوبيا بكامله، مع عدد من مناطق الشمال، تحت سيادة سلطنة عدل، والتي توسعت وشملت كلّ ما عرف بـ«إمارات الطراز الإسلامي»، ومنها: إمارة عدل (أودل) وإمارة أوفات (إيفات)، ومعظم أقاليم الحبشة النصرانية، وصارت معلمًا بارزاً لمجد الإسلام في هذه الديار[٥].

وأنشأ الإمام أحمد الغازي تحالفات خارجية قوية، واعترفت به القوى الإسلامية في كلٍّ من مصر ومكّة المكرمة والدولة العثمانية، وقاموا بدعمه سياسيّاً وعسكريّاً بالسلاح الحديث والعتاد من البنادق والمدافع والجنود. وقد أمدّه شريف مكّة بكتيبة عسكرية من المقاتلين العرب، فتكوّن لدى الإمام أحمد الغازي جيشٌ قويٌّ ذو تسليح حديث، كلّ ذلك للحفاظ على أمن وسلامة واستقرار سلطنة عدل من الداخل والخارج، وتوحيد راية المسلمين في القرن الإفريقي[٦].

وأمسى الإمام أحمد الغازي في أتمّ الاستعداد للدفاع عن الإسلام، وإعلان الجهاد المقدس ضدّ العدو التاريخي، وهم الأحباش، ولفتح البلاد الجديدة، والردّ على مَن تسوّل له نفسه المساس بأمن دولة عدل الإسلامية.

---

(١) Briggs، Philip (2012). Bradt Somaliland: With Addis Ababa & Eastern Ethiopia. Bradt Travel Guides. p.10.

(٢) Richard Stephen Whiteway- 1902-، The -Portuguese Expedition to Abyssinia in 1541 p.52. Narrated by Castanhoso. Hakluyt، 1543 Society.

(٣) Ahmad Graign- revolvy.com.

(٤) أحمد الظرافي، مرجع سابق، ص٤.

(٥) محمد ربيع: صلاح الدّين الصومالي، صومال تايمز ١١ مايو ٢٠١٧م، الرابط: http:www.somalitimes.net.

(٦) ethiopiana.net/?p=500.

سلاطين عدل[1]:

Name اسم السلطان	Reign مدة الملك
Sultān صابر الدين الثاني سعد الدّين	١٤١٥-١٤٢٢
Sultān منصور سعد الدّين	١٤٢٢-١٤٢٤
Sultān جمال الدّين سعد الدّين	١٤٢٤-١٤٣٣
Sultān أحمد الدّين "بدلاي" بن سعد الدّين	١٤٣٣-١٤٤٥
محمد أحمد الدّين	١٤٤٥-١٤٧٢
Sultān شمس الدّين بن محمد	١٤٧٢-١٤٨٨
Sultān محمد عشرة الدين	١٤٨٨-١٥١٨
محمد أبوبكر محفوظ	١٥١٨-١٥١٩
Sultān أبوبكر بن محمد	١٥١٨-١٥٢٦
Garād Abūn tAdādshe جراد أبون آدش	١٥١٩-١٥٢٥
عمر دين محمد	١٥٢٦-١٥٥٣
علي بن عمر دين	١٥٥٣-١٥٥٥
بركات بن عمر دين Sultān	١٥٥٣-١٥٥٩-١٥٥٥
محمد جاسا	١٥٥٩-١٥٧٧

جهاده وفتح الحبشة:

بدأ المجاهد الشاب والمناضل الدؤوب فاتح الحبشة الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي حياته الجهادية في سنّ مبكر، وهو لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره، وعُرف عنه جهاده الطويل في سبيل نصرة الإسلام وأهله.

وقد نشأ في مجتمعه في دولة «عدل»- كما سبقت الإشارة إليه- التي كانت تموج بالصراعات على السلطة بين «الطبقة الأرستقراطية» الإسلامية التقليدية، التي تدعو إلى دعم السلام مع الحبشة (إثيوبيا) ولو بتأدية الجزية، لضمان مصالحها الاقتصادية، وبين «الفئة العسكرية» من الصوماليّين المسلمين، التي كانت تسعى للتخلّص من التبعية الحبشية عن طريق الجهاد، والتوسع في أرض الحبشة[2].

التحالف الصليبي (الحبشة- البرتغال) ضد المسلمين:

في تلك الفترة اشتدت سواعد الأحباش النصارى، وتغيّر ميزان القوى العسكري لصالحهم، خصوصاً بعد حصولهم على الأسلحة النارية من حلفائهم البرتغاليّين، وهي الأسلحة التي لم تكن معروفةً وقتئذ في القرن الإفريقي، فشنّ الطرفان الحبشي والبرتغالي حملةً صليبية منسقة ضدّ المسلمين في تلك المنطقة: الأحباش من البرّ، والبرتغاليون من البحر، وتمكّنت قوات النجاشي الحبشي داؤود الثالث، في عام ١٥١٦م، من إلحاق هزيمة ساحقة بالقوات الصومالية والعفارية، التابعة لإمارة عدل، التي يقع أهمّ مراكزها على ساحل خليج عدن، بما فيها العاصمة «زيلع»[3].

وبينما كان الأحباش النصارى يحرقون المدن والقرى الإسلامية؛ كانت الأساطيل البرتغالية تقصف المدن الساحلية، لسلطنة عدل، ولسائر مرافئ الصومال وشرق إفريقيا، واليمن، ففي منتصف عام ١٥١٧م تمّ قصف مدينة زيلع التاريخية (عاصمة إمارة عدل) وإحراقها، ونهبها، بعد الاستيلاء على قلعتها، وفي عام ١٥١٨م تعرضت مدينة بربرة لعملية اجتياح وحشي، وفي عام ١٥٢٠م تعرضت مدينة مصوع لاجتياح وحشي مماثل، وفيه أيضاً احتلّ البرتغاليون مقديشو، أحد المراكز التجارية المهمة على ساحل المحيط الهندي، وقام القراصنة البرتغاليون المتمركزون في خليج عدن بالسطو على كلّ السفن التجارية الإسلامية التي صادف وجودها في تلك المنطقة، واستولوا على ما كانت تحمله من مواد غذائية ومقتنيات ثمينة، وفي العام نفسه أيضاً (١٥٢٠م) اضطر سلطان عدل، أبو بكر بن محمد، إلى نقل عاصمته من زيلع إلى هرر، في غرب الصومال[4].

---

(١) المصدر: سلطنة عدل، موقع المعرفة، الرابط: https://www.marefa.org/

(٢) Somalia: From The Dawn of Civilisation to The ModernTimes: (1506-1543-Ch. 8: Somali Hero – Ahmad Gurey).

(٣) أحمد الظرافي، مرجع سابق، ص٣.

(٤) islamstory.info/2016/zanta.html.

مواجهة الإمام أحمد للمدّ الصليبي:

في القرن السادس عشر؛ رفع الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي راية الجهاد ضدّ الصليبية الحبشية، وكان حينذاك في قمّة الشباب والحيوية والحماس، وجعل من دولة عدل على قائمة الدول الإسلامية الكبرى، وأصبحت لها دور كبير في الدفاع عن المسلمين، فكان على رأس الشراكة في التحالف الإسلامي الكبير الذي انتصر على التحالف الصليبي المكوّن من البرتغاليّين وأباطرة الحبشة، حيث غزا الحبشة، وهزم الكثير من الأباطرة الإثيوبيّين، وألحق الكثير من التنكيل والهزائم بتلك المملكة، واستطاع أن يجمع ثلاثة أرباع إثيوبيا تحت سلطنة المسلمين خلال الفترة بين (١٥٢٩م-١٥٤٣م)، ويتمكن من إخضاعها تحت سيطرة عدل الإسلامية[١].

فبعد أن استكمل الإمام أحمد جري، التجهيز والإعداد اللازم، على مدى عدة سنوات، لم يلبث أن بدأ مرحلةً جديدة من الجهاد ضدً الأحباش النصارى؛ فاندلعت في هذه المنطقة بدءًا من عام ١٥٢٦م حرب طاحنة، لم يسبق لها مثيل من حيث عنفها وقسوتها وشراستها، ونجح المجاهدون الصوماليون والعفاريون والعرب، بقيادة الإمام أحمد جري، من كسر شوكة الأحباش، وطردهم من المناطق الساحلية، وحرموهم من أي مرفأ على سواحل البحر الأحمر، ومن ثمّ عزلهم في الهضبة الحبشية، واستمروا في تطويقهم، وتضييق الخناق عليهم، وتلقينهم الهزيمة تلو الهزيمة، بعد أن نقلوا ميدان الحرب إلى عقر دارهم[٢].

كانت معركة «أديس» في عام ١٥٢٧م أول معركة كبيرة ذات شأن اشترك الإمام أحمد جري فيها قائداً، والتي انتقم فيها لمقتل الأمير محفوظ والد زوجته عام ١٥١٦م على يد النصارى الأحباش، فالتف حوله بنو جلدته من الصوماليّين لما أظهر من شجاعة وحنكة عسكرية، وكان همّه الإصلاح والجهاد وخدمة الإسلام[٣].

وتحالف الإمام أحمد الغازي مع الأتراك العثمانيّين في عام ١٥٢٨م، حيث كانت السلطنات الإسلامية في ذلك الوقت تتمتع بقوة الإيمان الجهادي ضدّ مملكة الحبشة في شرق إفريقيا، فقام الأتراك بوضع الجيوش على شواطئ البحر الأحمر، وزودوا هذه السلطنات بالأسلحة النارية الجديدة، وأعلنت الدولة العثمانية نفسها وصيةً على كلّ البلاد الإسلامية والمسلمين في العالم، فبدأت هذه البلاد تشعر بأنّ القوى الإسلامية العظمى تشاطرهم في تكوينهم الدّيني والثقافي، فرأوا ضرورة التحالف معها، وأعلن الإمام أحمد جري ولاءه للباب العالي (سليمان القانوني عاشر الخلفاء العثمانيّين ١٥٢٠م-١٥٦٦م)، كما أبدى نيته ورغبته في غزو الحبشة؛ لأنها تشكّل التهديد المباشر لانطلاق المسيحية للهجوم على مكّة المكرمة، فأيده العثمانيون، وأثنوا عليه لتوحيده راية الإسلام في القرن الإفريقي، فدعموه في جهاده الذي أوشك أن يُخضع الحبشة تحت سيطرة الدولة الإسلامية[٤]، واستعمل الفنون العسكرية التي اكتسبها من حلفائه العثمانيّين في تدريب جنوده.

غزو الحبشة.. الأسباب والمراحل:

على الرغم من وجود فتن قيادية في الإمارات الإسلامية واضطرابات داخلية سلطوية إلا أنّ الدافع القوي لأحمد بن إبراهيم الغازي لغزو الأحباش كان سببَيْن رئيسَيْن، هما:

التحرر من التبعية النصرانية والتسلط الحبشي على سلطنة عدل الإسلامية، والسيطرة على اقتصاد البلد.

كان ردّاً على الهجوم الأولي الذي قاده الأحباش ضدّ السلطنة الإسلامية بقيادة الجنرال الإثيوبي ديغالهان تحت حكم الإمبراطور الإثيوبي لِبْنا دِنْغل في عام ١٥٢٨م؛ رغبةً في احتلال الأراضي الإسلامية[٥].

ولهذين السببَيْن الرئيسَيْن وغيرهما؛ دعَا الإمام أحمد الغازي إلى الجهاد- كسابقه من السلاطين المسلمين- ضدّ الإثيوبيين.

وقد أدّت انتصاراته في الحبشة إلى التدّخل الأوروبي المبكر في إفريقيا؛ عندما طلب الإمبراطور الإثيوبي من

---

(١) أحمد الظرافي، مرجع سابق.

(٢) somalitimes.net.

(٣) ethiopiana.net/?p=500))، و(إمبراطوريات الريح الموسمية: ريتشارد هول).

(٤) raqeb.co/countries/Somali-republic.

(٥) Newworldencyclopedia.org.

البرتغاليّين المساعدة في ردّ الجيش الإسلامي[١].

ويمكن القول بأنّ جهاد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي مرّ بمرحلتَيْن:

المرحلة الأولى: انتصارات الإمام أحمد الغازي، وامتدت خمسة عشر عاماً (١٥٢٧م–١٥٤١م):

قام الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي في ٢١ أكتوبر ١٥٣١م بحملة ضدّ أعدائه الأحباش في معركة «أمبا سيل» فحطم الإمبراطور لِبْنا دِنْجل، ثم دخل إقليم تجري وهزم الجيش المرابط، والذي كان قد اعترضه هناك، ودمّر كنيسة السيدة مريم العذراء، التي كان يُتوج فيها الأباطرة الإثيوبيون. وانتهت هذه المرحلة بهزيمة النجاشي لِبْنا دِنْجل وقتله، في معركة مهمّة في شمبرا كوره Shembra Kuré عام ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م، وسيطرة الإمام أحمد على ثلثي أرض الحبشة.

فاضطر الإثيوبيون إلى طلب النجدة من البرتغاليّين، الذين استجابوا لأنهم- إلى جانب العامل الديني- كانوا حريصين على تثبيت أقدامهم في موانئ البحر الأحمر، بعد كشفهم لطريق الهند، فوصلت القوة البرتغالية في ١ فبراير ١٥٤١م بقيادة كريستوفا دا غاما، وكانت مزودة بالمدفعية والبنادق[٢].

التقى الجيشان في ١ أبريل ١٥٤٢م، في معركة أناصي، فتبادلا الهجوم، وجُرح الإمام أحمد الغازي، إلا أنه واصل جهاده بعد وصول التعزيزات الجديدة له من الأتراك والعرب، وكان قوامها ٢٠٠٠ من الفرسان، فتراجع الأحباش وهزموا، وقُتل منهم أعدادٌ كثيرة، وأُبيد جزءٌ ضخم من البرتغاليّين، وانتهت هذه المرحلة من الجهاد بالقبض على كريستوفا دا غاما (ابن الملاح البرتغالي الشهير فاسكو دا غاما) الذي رفض قبول الإسلام، فتم إعدامه فوراً.

المرحلة الثانية: بدأت بتدخّل البرتغال بقوة لدعم ملك الحبشة:

على الرغم من ذلك: تولّى عرش الحبشة ملك صغير اسمه كلاوديوس، ومعه بقايا الجنود البرتغاليّين الذين تمكّنوا من تجنيد أنفسهم من جديد، وقاموا بتعبئة أعدادٍ كبيرة من الإثيوبيّين، وطلبوا النجدة والإمدادات من البرتغال، فهجموا على المسلمين في المعركة الفاصلة والقصيرة في منطقة «واينا داجا» (معركة زنطرة).

معركة زنطرة ومقتل الإمام أحمد الغازي:

قبل تلك المعركة الفاصلة، وبعد انتصار المسلمين بقيادة الإمام أحمد الغازي عام ١٥٤٢م، أُعيدت القوة العثمانية إلى مراكزها باليمن، وهو الخبر الذي وصل إلى التحالف الحبشي–البرتغالي، فتفاجأ المسلمون بعودة النصارى إلى الحرب، ودارت بين الفريقَيْن المناوشات، حتى وقعت المعركة الفاصلة، في منطقة «واينا داجا» بالقرب من بحيرة تانا، والتي انتهت بهزيمة المسلمين، واستشهاد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي في مكانٍ يُقال له «زنطرا»، بطلقة رصاصة، في ٢١ فبراير ١٥٤٣م الموافق ١٧ من ذي القعدة ٩٤٩هـ، رحمه الله رحمة واسعة[٣].

واستعاد كلاوديوس السيطرة على مملكته في عام ١٥٤٣م، ومن ثمّ فقدت سلطنة عدل معظم أراضيها في أراضي الحبشة.

وفي عام ١٥٥٠م رفع راية الجهاد- مرةً أخرى- من بعده الأمير نور الدّين ابن عمّه الشقيق، وتواصلت الحرب بينه وبين الأحباش حتى عام ١٥٥٩م، فهزمهم وتمكّن من قتل ملك الحبشة كلاوديوس.

وخلال حكم محمد جاسا، في عام ١٥٧٧م، انتهت سلطنة عدل بسبب الاقتتال الداخلي مع قبائل عفار[٤].

---

(١) Abir، Mordechai. Ethiopia and the Red Sea. Routledge. p. 139. Retrieved 21 January 2016.

(٢) أحمد بن ابراهيم الغازي، موقع المعرفة. https://www.marefa.org

(٣) موقع التاريخ الإسلامي، القائد الإسلامي أحمد بن إبراهيم الغازي- معركة زنطرا Zantra، مرجع سابق.

(٤) Ethiopian News and opinion http://www.ethiopianreview.com

إصلاحات الإمام أحمد الغازي وتأثيره:

يعتبر الصوماليون الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي بطلاً وطنيّاً من أبطال الصومال, ولكنّ الإثيوبيّين يعتبرونه قاهراً شرساً غير مرحّب به، ولا شك بأنه كان قائداً عسكريّاً قويّاً.

أصبح الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي القائد الأعلى للسلطنات الإسلامية أميراً لها ومنقذاً ومرشداً وقاضياً شرعيّاً وسياسيّاً وعسكريّاً، فقام بالإصلاحات فيها، وقضى على جيوب الفتنة والتمرد في بعض صفوف المجاهدين، وقضى على الشقاق، وأسكن الاضطرابات التي كانت قد أضعفت وحدة المجاهدين, فقام بحملة لتوحيد القبائل، وتمكّن هذا القائد الفذّ من القضاء على كلّ الاضطرابات التي حدثت في إمارة عدل، وأدّب الخارجين عن القانون وقطّاع الطرق، وقبض على زمام الأمور كلّها بحزم وجدية.

وكان من أعظم إنجازاته توحيد البدو من مالكي الأراضي الرخيصة، فاستقروا في المرتفعات، وجلب العشائر والقبائل المختلفة، وحشدهم لنصرة الإسلام، واستطاع تنظيم وتوحيد الصفوف والإمارات الإسلامية والاتصال ببقية القوى الإسلامية في المنطقة، وإقناعهم بقطع العلاقات مع المملكة الحبشية ورفض دفع الجزية، واستمرت لمدة خمسة عشر عاماً بقيادة الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي، وأصبح لهذه السلطنات كيانٌ سياسيٌّ واحد يجمعهم تحت قيادة واحدة، بالإضافة إلى إنهاء اقتتالهم فيما بينهم وتآمرهم وكيدهم بعضهم ضدّ البعض.

واتّبع الإمام أحمد الغازي سياسةً موفقة، جمّعت النّاس من حوله، ووحّدت القبائل، وجعلتها على كلمةٍ واحدة، وأقام شعائر الدّين الإسلامي الحنيف، وقام بنشر العدل بين الرعية، وعمل على توفير الحياة الكريمة لهم، وقام بتوزيع الزكاة على مستحقيها، واهتمّ بجنوده اهتمامًا كبيراً، وعدَلَ في قسمة الغنائم فيما بينهم، وأوقف كتب العلم على العلماء والمساجد، وكسب بذلك حبّ الفقهاء والعلماء والمشايخ، كما كسب أيضاً محبّة الرعية، بالإضافة إلى محبّة الجنود[1].

ونجح الإمام أحمد الغازي في إنهاء التهديد الحبشي على الشعوب الإسلامية، حيث امتدت فتوحاته حتى وصل إلى البحيرات

(١) المصدر السابق، ص١٠.

اتبع الإمام أحمد الغازي سياسة موفقة، جمّعت النّاس من حوله، ووحّدت القبائل، وجعلتها على كلمةٍ واحدة، وأقام شعائر الدّين الإسلامي الحنيف

العظمى (التي تضم بحيرات: فكتوريا وتنجانيقا ونياسا وتوركانا وألبرت وكيفو)، وتشمل المنطقة حاليّاً دول: (بوروندي ورواندا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا)، وهي أغنى مناطق إفريقيا بالماء، فهي خزان ماء ضخم، وهي منبع نهر النيل، (والمنطقة غنية باليورانيوم والكوبالت والنحاس والألماس والذهب)[2].

وتشير التقديرات إلى أنّ ٩٠٪ من أراضي الإمبراطورية الإثيوبية استولى عليها الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي، وخاصّةً الأقاليم الأربعة الكبرى، وهي: شيوا وأمهرا وفتجير وبيل، ومعظم هذه القبائل اختارت الإسلام ديناً لها، ولولا تحالف البرتغاليّين مع الأحباش لكانت جميع منطقة شرق إفريقيا تحت الحكم الإسلامي[3].

وأدّت الأقاليم الشرقية والوسطى- فيما يُعرف حاليّاً بإثيوبيا- دَوْراً بارزاً في نشر الإسلام داخل إفريقيا الشرقية على أيدي دعاة محليّين وعرب، وفدوا من القاهرة بعد تخرّجهم في الأزهر الشريف، وأسلم الكثيرون من قبائل البدو الرحّل، من العفر والصومال، وشكّل إسلامهم قوةً جديدة للإسلام في هذه الديار، وأُنشئت الكثير من المساجد والكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم، وباختصار: شهدت هذه البلاد، إذ ذاك، صحوةً إسلامية لا مثيلَ لها في عهد الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي - رحمه الله- ■

(٢) المصدر السابق، ص٩.

(٣) Adal Sultanate-Janakesho، https://janakesho1. .adal-Sultanate/2016/1/worldpress.com 23

المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار الإفريقية

(عرض وقراءة في نتائج عدد من الأطروحات العلمية)

أ.د. كمال محمد جاه الله الخضر
أكاديمي سوداني

تتصدّر اللغة العربية قائمة اللغات المتحدّث بها في قارة إفريقيا، من منظور عدد المتحدثين، ومن منظور التأثير في اللغات التي احتكّت بها، وعلى الرغم من قِدَم هذه اللغة في القارة؛ فإنّ حاضرها يشي بأنّ تعليمها يواجه جملةً من المشكلات والتحديات في دولها، ولا سيما الأقطار الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء، وخصوصاً الأقطار الفرنكوفونية. يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء حول هذه المشكلات والتحديات التي يعكسها واقع تعليم

اللغة العربية في عددٍ من الأقطار الإفريقية (هي على وجه التحديد: إثيوبيا، وتشاد، والسنغال، وأوغندا)، وذلك عبر قراءة نتائج لعددٍ من الأطروحات العلمية المقدّمة للحصول على درجة الدكتوراه (تخصّص المناهج وطرق التدريس) في كلية التربية، بجامعة إفريقيا العالمية في الخرطوم- السودان.

«حاضر ومستقبل» اللغة العربية في إفريقيا:

الحقّ أنه من الصعوبة بمكانٍ تناول حاضر ومستقبل اللغة العربية في إفريقيا جملةً واحدة، إذ لهذه اللغة خصوصية تختلف من منطقةٍ إلى منطقة، ومن قُطرٍ إلى آخر، ونضيف إلى ذلك:

أولاً: أنّ اللغة العربية في شمال إفريقيا متغلغلةٌ ومتقدمةٌ تقدّماً ملحوظاً، غير أنّ هذه المنطقة من إفريقيا تشهد بروزاً للغاتٍ محلية، مثل الأمازيغية التي تنافس العربية في بعض مجالات الاستخدام، وقد أتاح ذلك المناخُ الدوليُّ الذي شجّع الأقليات على إبراز ثقافاتها وإظهار هويّاتها.

ثانياً: أنّ اللغة العربية، في إفريقيا الفرنكوفونية جنوب الصحراء، يختلف وضعها من بلدٍ لآخر، فباستثناء (تشاد، وشمال الكاميرون) لا نكاد نجد للغة القرآن الكريم أثراً في بلدان إفريقيا الوسطى (الغابون، وكنغو كنشاسا، وكنغو برازفيل، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ورواندا، وبروندي)، والسبب في ذلك أنّ الإسلام دين الأقلية في تلك البلدان، ونحن نعلم أنّ خريطة الدّين الإسلاميّ تطابق- في الغالب- خريطة الثقافة الإسلامية واللغة العربية[1]، وللسبب نفسه نجد حضوراً قويّاً

التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية كبيرة، بعضها يشبه الأمراض المزمنة، وبعضها يمكن إرجاعه للكلفة المالية العالية، لكن يضحى أمر مجابهتها حتميّاً

للثقافة الإسلامية وللغة العربية في بلدان إفريقيا الغربية، في (بوركينافاسو، والكوت ديفوار)، ثم بوجهٍ خاصٍّ في (غينيا، والنيجر، ومالي، والسنغال)[2].

وتمثّل اللغة العربية مكانةً متميزة في (تشاد، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر)، والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى قرب هذه البلدان جغرافيّاً من العالم العربي، وإلى كون قسمٍ كبيرٍ من سكانها ينحدرون من أصول عربية.

إنّ الأشواط التي قطعتها اللغة العربية في موريتانيا وتشاد تُعَدُّ استثناءً يشذّ عن القاعدة، ولكنها في الوقت نفسه تجعلنا نتفاءل بإمكانية تعميمها مستقبلاً في البلدان الإفريقية الفرنكوفونية.

ثالثاً: أنّ اللغة العربية في شرق إفريقيا تحتل موقع اللغة الثالثة، وهذا- في الغالب- لا يعكس وضع هذه اللغة المتوقّع وارتباطها تاريخيّاً بهذه المنطقة.

هذه إشارةٌ مختصرةٌ عن وضع اللغة العربية في مناطق مختلفة من قارة إفريقيا، فماذا عن تجربة بعض الأقطار الإفريقية في مجال تعليمها؟

(١) انظر: بكري دارمي، على الموقع: www.llc.11.com/vb/archive/index,php

(٢) الموقع نفسه.

أوضاع اللغة العربية في الدول الأربع المختارة:

من المناسب ابتداءً تقديم نبذة مختصرة جدّاً عن الوضع اللغوي، إضافةً إلى الإشارة إلى وضع اللغة العربية، في كلّ دولةٍ منها، وذلك على الترتيب الآتي: إثيوبيا ثم تشاد ثم السنغال ثم أوغندا.

إثيوبيا:

يُتحدّث في إثيوبيا بأكثر من ثمانين لغة، غير أنّ للغة الأمهرية التي تنتمي للغات السامية- حضوراً بارزاً في مفاصل الدولة، وتمثّل حاليّاً لغة الحكومة الاتحادية. أما اللغة العربية؛ فلحضورها تراكمٌ تاريخي، حتى أصبحت لها استخدامات عديدة، منها[1]:

١- أنها «لغة أمّ» لعددٍ من الإثيوبيّين يصعب حصرهم.

٢- أنها «وسيلةٌ للتفاهم» بين أفراد الشعب الذين يتكلمون بلغات مختلفة.

٣- أنها «لغة تجارة»، إذ يُتعامل بها في الأسواق، لأنّ معظم الأسواق تقع في المناطق التي ينتشر فيها المسلمون.

وللغة العربية حضورٌ في الإعلام الإثيوبي، فالإذاعة- مثلاً- تبثّ ساعةً في اليوم بالعربية، كما تصدر صحفٌ عديدة باللغة العربية، ومن هذه الصحف صحيفة «العَلَم»، ويزيد عمر هذه الصحيفة عن نصف قرن، وهي حكوميةٌ تصدر عن وزارة الإعلام الإثيوبية... وضمن ذلك تأتي مجلة «بلال»، وهي مجلةٌ إسلامية شهرية، تعكس وجهة النظر الإسلامية والمجتمع المسلم في إثيوبيا، وغير ذلك[2].

ويبدو أنّ اللغة العربية حاليّاً تحاول أن تستفيد من دستور ٨ ديسمبر ١٩٩٤م الذي أتاح «فيدرالية لغوية» في البلاد؛ مما يتيح للغة العربية فرصةً للانتشار من جديد، ويعزّز هذا الانتشار افتتاح قسم للغة العربية في جامعة أديس أبيا، وأقسام لها في عددٍ من جامعات الأقاليم الإثيوبية.

تشاد:

أما فيما يخصّ تشاد؛ فللغة العربية رحلةٌ طويلةٌ في هذا البلد الإفريقي الذي تتحدث في دياره نحو ١٢٠ لغة، وقد عاشت أوضاعاً مختلفة عبر مسيرتها التي استمرت قروناً، فتاريخها يشير إلى أنها، ومنذ وقتٍ مبكّرٍ إبّان الممالك الإسلامية التي قامت في منطقة حوض بحيرة تشاد، كانت لغة التخاطب والتعليم والإدارات والقضاء ولغة البيع والشراء، وظلّت على هذا الحال حتى قدوم الاستعمار الفرنسي الذي حاربها حرباً لا هوادة فيها، كما حارب الثقافة المرتبطة بها، وأتاح الفرص للغة الفرنسية التي جعلها لغةً رسمية وحيدة، وتحت الضغوط المستمرة ظهرت الثنائية اللغوية بين الفرنسية والعربية، ولكنها- في بداية الأمر- كانت ثنائية بلا آلية تطبّق نصوصها، ومن ثمّ تحسّن وضع اللغة العربية بعد الاستقلال، ولكنه كان تحسّناً بطيئاً جدّاً لم يكن مرضيّاً عنه، وقد كان هذا البطء نتيجةً حتمية لصراع المتفرنسين التشاديّين ومثقفي العربية. وبمجيء العقدَيْن الأخيرَيْن تحسّن وضع اللغة العربية بالتدريج بالشكل المَرْضيّ عنه، وصارت اللغة العربية وتمكينها من أداء أدوارها في المجتمع التشاديّ أمراً حكوميّاً، يقف عليه رئيس الدولة وكبار مسؤوليها.

السنغال:

وأما فيما يخصّ السنغال؛ فإنها دولةٌ متعدّدة

(١) راجية محمد عفت (٢٠٠١): «التطور اللغوي في إثيوبيا ومكانة اللغة العربية بين اللغات الإثيوبية»، أعمال المؤتمر الدولي اللغة والثقافة في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٧- ٢٨ أكتوبر، ص (١-٩)، ص (٤-٥).

(٢) عمر السيد عبدالفتاح عامر (٢٠٠٢): اللغة العربية في إثيوبيا، دراسات إفريقية، إصدار: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، في جامعة إفريقيا العالمية، العدد ٢٨، ديسمبر، ص (٧٣-٩٦)، ص٨٥.

اللغـــات، تتحدث فـــي أراضيها نحـــو ٣٦ لغة، من أهمها: اللغة الفرنســـية، وهي اللغة الرسمية، وقد جاءت مع الاحتلال الفرنسي، ولا تزال مستعملةً من قِبَل الإدارة السنغالية. ومنها لغة الولوف، وهي اللغة المحلية الأكثر اســـتخداماً في السنغال، إلا إنّ لغة الإدارة في الســـنغال لا تزال هي الفرنســـية. وتُعَدُّ اللغة العربية في الســـنغال من أهمّ مكوّنات التراث الثقافي الســـنغالي. والسكان بلغاتهم المختلفة، من ولوف وسيرير وبولار.. وغيرها، يستخدمون الكثير من المصطلحات العربية في لغاتهم[١].

والســـنغال، كغيرها من دول غـــرب إفريقيا، لا وجود للغة العربية في مناهج التعليم الحكومي بها، كما أنّ الطالب فيها يُخيّر بين العربية واللاتينية[٢].

أوغندا:

أمـــا أوغندا؛ فدولـــةٌ متعـــدّدة اللغات، حيث يوجد بهـــا ٤٥ لغة، تندرج تحـــت ثلاث مجموعات لغوية رئيسة، هي: (البانتوية، والنيلية، والسودانوية الوسطى). واللغة الرسمية لأوغندا هي الإنجليزية. ومن أشـــهر لغاتها المحلية: لغـــة «اللوغاندا» التي تُســـتخدم في الأســـواق والمواصلات والمســـارح والمكاتـــب والأدب، وفي كثيرٍ مـــن برامج الإذاعة والتلفزيـــون، كما تصدر بهـــذه اللغة صحفٌ عديدةٌ ومجلات. وتُستخدم اللغة السواحيلية بصورة واسعة في القطر[٣].

وأما فيما يخصّ اللغة العربية في أوغندا؛ فإنها

تجزئة اللغة العربية إلى فروع متعددة، بحيث يدرس كلّ فرعٍ منها منعزلاً عن الفروع الأخرى، جعل الطالب يشعر بصعوبة اللغة العربية

تُدرّس في المدارس الحكومية، لكن بصورةٍ ضعيفة، كما تُدّرس في المدارس الخاصّة الإســـلامية، وفي المراكز الإسلامية، حيث تُدرّس باستفاضة. وهناك بعض المراكز الإســـلامية يكون التعامل فيها- منذ دخول المدرســـة حتى التخرج منها- باللغة العربية، ومن أشهرها «مركز نكالوكي الإسلامي»[٤].

ومـــن ناحية أخرى؛ لا وجود للغـــة العربية في وسائل الإعلام تقريباً، باستثناء إذاعة إسلامية تقوم عليها هيئة التدريس بكلية الدراســـات الإســـلامية واللغة العربية وبعض الدعـــاة والوعاظ. وليس في أوغندا صحفٌ تصدر باللغة العربية... كما لا وجود للغة العربية في تعامل النـــاس في الحياة اليومية. وفي الوقت الحاضر يتـــمّ تدريس اللغة العربية في جامعة مكاراري، والجامعة الإســـلامية في أمبالي، التي توجد فيها تخصّصاتٌ عديدة تســـتخدم اللغة العربية في تدريسها.

التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في إفريقيا:

وهـــي- كما تقـــدّم- تحديـــاتٌ مأخـــوذةٌ من

(١) جيرنو أحمد جالو (٢٠١٥): الأمثال الولوفية بين الإيجابية والسلبية، سلسلة الإسلام في إفريقيا، إصدارة ٢٨، ص (٤١-٤٢).

(٢) جعفر خلف الله محمد شبو (٢٠١٤): «التعليم العام ومؤسساته وإشكالاته...»، ص٥٥. وانظر أيضاً: عبد الرحمن أحمد عثمان (١٩٨٨): مشكلات التعليم في إفريقيا...، ص٢٢٥.

(٣) جلال وهبي عبد الرشيد هلال (٢٠١٥): الإسلام في أوغندا الماضي والحاضر، سلسلة الإسلام في إفريقيا، إصدارة ٢٩، ص (٢١-٢٢).

(٤) خالد أبو الفضل إبراهيم (٢٠١٥): «اللغة العربية في إفريقيا- يوغندا أنموذجاً»، أعمال مؤتمر اللغة والهوية في إفريقيا في ضوء المتغيرات الراهنة، الجزء الأول، تحرير: محمد علي نوفل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٥- ٦ أكتوبر، ص٧٢.

خلاصات عدد من الأطروحات العلمية، التي قُدّمت للحصول بها على درجة الدكتوراه في المناهج وطرق التدريس في كلية التربية بجامعة إفريقيا العالمية في الخرطوم، وهي أربع أطروحات عن تعليم اللغة العربية في أربع دول إفريقية: إثيوبيا، وتشاد، والسنغال، وأوغندا.

فيما يأتي يتمّ: ذكر الدولة، فصاحب الأطروحة، فعنوان الأطروحة، ثم تتبع ذلك أهمّ النتائج، ومن ثمّ نبيّن المشترَك من التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية بين الدولة مجتمعة، وما تفردّت به كلُّ دولةٍ على حدة، فيما تمّ إيراده من نتائج مهمّة لتلك الأطروحات:

أولاً: إثيوبيا: محمد كمال آدم النحوي (٢٠٠٩): تعليم اللغة العربية في الإقليم الثالث من إثيوبيا، مشكلاته ومقترحات الحل، أطروحة دكتوراه، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية، غير منشورة.

وفقاً لأهمّ نتائج هذه الأطروحة؛ فإنّ أهمّ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في إثيوبيا- تتمثل في:

١- لا يجد المعلمون دورات تدريبية علمية مؤهلة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

٢- لا تهتمّ الدولة باللغة العربية، حيث لا تُدرجها رسميّاً مع المقررات الدراسية في مؤسّساتها التعليمية.

٣- أنّ وضع مدرسي اللغة العربية وظروفهم الاقتصادية المتدنية أثّر في العملية التعليمية عامّة، وفي متابعة الطلاب بقصد رفع مستواهم اللغويّ بصفةٍ خاصّة.

٤- رغبة الطلاب متدنية جدّاً في دراسة اللغة العربية.

٥- عدد حصص مادة اللغة العربية قليل؛ بالمقارنة بعدد الحصص للمواد الأخرى.

٦- لا يوجد منهجٌ دراسيٌّ موحّد شامل للغة العربية في المدارس.

٧- مناهج اللغة العربية متعددة، ووافدة من عدة دول عربية وإسلامية.

٨- لا يستخدم المعلّمون الوسائل التعليمية الحديثة، ولا يتّبعون طرائق تعليم اللغات الحديثة عند تعليم اللغة العربية، كما يستخدمون اللغة الوسيطة، ويعتمدون على طريقة القواعد والترجمة عند تدريس اللغة العربية في المدارس، مما جعل التركيز على القواعد وحفظ المفردات القاموسية أكثر منه على الممارسات الوظيفية للغة (الاتصال).

٩- ساهم العامل الدّيني في عدم اعتراف الدولة باللغة العربية بوصفها مادةً إجبارية في مؤسّساتها.

١٠- أسلوب تجزئة اللغة العربية إلى فروع متعددة، بحيث يُدرَّس كلّ فرع منها منعزلاً عن الفروع الأخرى، جعل الطالب يشعر بصعوبة اللغة العربية لكثرة فروعها، كما ساعد في تشتيت تصوّره عن اللغة المتعلَّمة لعدم إدراكه صورتها التكاملية، وهو من العوامل التي أدّت إلى عدم تفاعل بعض الطلاب مع حصص اللغة العربية في تلك المؤسّسات التعليمية، وعدم تمكّنه من توظيفها اتصاليّاً في أغراض الحياة المتعددة.

ثانياً: تشاد: إسماعيل أحمد محمد (٢٠٠٥): المشكلات التربوية التي تواجه تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية العربية الأهلية في تشاد، أطروحة دكتوراه، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية، غير منشورة.

وفقاً لأهمّ نتائج هذه الأطروحة؛ فإنّ أهمّ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في تشاد- تتمثّل في:

١- لا يوجد منهجٌ وطنيٌّ يعبّر عن البيئة التشادية، ولا كتبٌ مدرسية تعبّر عن منهج اللغة العربية المعمول به حتى الآن.

٢- تعدّد مقرّرات اللغة العربية بالمدارس الأهلية على مستوى المرحلة الدراسية الواحدة،

والصفّ الدراسيّ الواحد، والمادة الدراسية الواحدة.

٣- تجهل مقرّراتُ اللغة العربية الوافدة طبيعةَ المتعلّم بالمدارس الأهلية وحاجاته، وخصائص نموّه وقدراته، ورغباته وميوله واتجاهاته.

٤- يعاني معلّم المرحلة الابتدائية من صعوباتٍ تقف عقبةً في أداء دوره التربوي في المواقف التعليمية مهنيّاً وفنيّاً.

٥- لا يساعد دور الأسرة ومجالس الآباء والمعلّمين وبعض خلاوي القرآن الكريم التلاميذ على تعلّم اللغة العربية.

٦- لا تساعد البيئة المدرسية التلاميذ في تعلّم اللغة العربية.

٧- تترك الإدارة المدرسية الحرية للمعلّم في تدريس أيٍّ من مقرّرات اللغة العربية يقع بيده.

٨- لا يوجد تنسيقٌ بين المدارس الأهلية في توحيد مناهج اللغة العربية.

٩- يفتقد المعلّمُ المرشدَ الذي يُعينه في تدريس مقرّرات اللغة العربية بالمدارس الأهلية.

١٠- لا تتوافر مقرّرات اللغة العربية في أيدي التلاميذ بالمدارس الأهلية.

ثالثاً: السنغال: شيخ صمب (٢٠٠٠): مشكلات تعليم اللغة العربية في المدارس العربية الأهلية بالسنغال، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، غير منشورة.

وفقاً لأهمّ نتائج هذه الأطروحة؛ فإنّ أهمّ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية، في السنغال- تتمثّل في:

١- أنّ مناهج اللغة العربية لا تناسب الدارس السنغالي.

٢- أنّ غالبية المدارس العربية لا تهتمّ بالنشاط اللاصفي.

٣- أنّ غالبية المدرسين في تلك المدارس في حاجةٍ ملّحة إلى التكوين التربوي.

٤- غياب الوسائل التعليمية الحديثة، بجانب ضعف التجهيزات المدرسية.

٥- أنّ أساليب القياس والتقويم ليست واضحةً في أذهان كثيرٍ من أصحاب المدارس، وبالتالي ليست مطبّقةً بطريقةٍ علمية.

٦- أنّ العامل الدّينيّ ساهم في عدم اعتراف الدولة باللغة العربية.

٧- أنّ الإشراف التربوي في المدارس العربية الخاصّة ليس له جدوى.

رابعاً: أوغندا: مبارك خميس ويسوا (٢٠١١): مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلّمها في المعاهد والمدارس الإسلامية الثانوية في يوغندا، دراسة وصفية تحليلية في الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٦م)، أطروحة دكتوراه، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية، غير منشورة.

وفقاً لأهمّ نتائج هذه الأطروحة؛ فإنّ أهمّ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية، في أوغندا- تتمثّل في:

١- أهداف تعليم اللغة العربية غير مشتقة من بيئة الدارس.

٢- الزمن المخصّص لتدريس اللغة العربية في المعاهد والمدارس الإسلامية الثانوية الأهلية غير كاف.

٣- أنّ معظم المعلّمين يعانون من ضعف المرتبات لقلّة الإمكانات المادية في المعاهد والمدارس الإسلامية الثانوية الأهلية، ولذلك يوجد من بينهم مَن هم غير راضين عن مهنة التدريس.

٤- أنّ أكثر المعلمين لا يستخدمون الوسائل التعليمية، ولا طرائق تدريس أخرى غير طريقة الترجمة والقواعد.

٥- أنه لا يوجد للمناهج كتبٌ مدرسية كافية، ولذلك تضيف إليها المدارس كتباً وافدة من دول عربية مختلفة.

٦- حاجة المناهج التعليمية في المعاهد والمدارس إلى التقويم والتطوير والدعم من قِبَل الدول العربية.

٧- مباني بعض المعاهد غير كافية لعدد الدارسين، وعليه: تُقام بعض الفصول الدراسية تحت ظلال الأشجار.

٨- تدرّس جميع المعاهد، بجانب اللغة العربية، المنهج الحكومي.

قراءة للتحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الدول الإفريقية الأربع:

يتضح من الوقوف المتأنّي على التحديات التي أوردناها- لكلّ دولةٍ من الدول الأربع على حدة-: أنّ هناك تحديات مشتركة تتركز بوضوح في محورَيْن أساسيَّيْن، هما:

١- المنهج.

٢- المعلّم.

ويبدو أنّ هناك شبه اتفاقٍ على أنّ هذين المحورَيْن يمثلان أهمّ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار الأربعة.

معلّم اللغة العربية: إنّ معلّم اللغة العربية في إثيوبيا غير مدرّب، ووضعه الاقتصاديّ صعب، ولا يستخدم وسائل حديثة، ولا طرائق تعليمية حديثة. والمعلّم نفسه في تشاد غير مدرّب، يعاني صعوبات تقف عقبةً في دَوْره التربويّ في المواقف التعليمية مهنيّاً وفنيّاً، وله الحرية في تدريس أيّ منهج يقع في يديه؛ حتى لو لم يكن مدرباً عليه، كما أنه يفتقد المرشدَ الذي يُعينه في تدريس مقرّرات اللغة العربية. أما في السنغال؛ فإنّ معلّم اللغة العربية يحتاج إلى التكوين التربوي، ويجهل أساليب القياس والتقويم، وذلك على ما يبدو لأنه لم يُدرّب على ذلك، كما أنّ المعلّم لا يستخدم الوسائل التعليمية الحديثة. وفي أوغندا يعاني معلّم اللغة العربية من ضعف المرتبات، ومن ثمّ فإنّ عدداً معتبراً من المعلمين غير راضٍ عن مهنة التدريس، إضافةً إلى أنه لا يستخدم الوسائل التعليمية الحديثة، ولا يستخدم كذلك طرائق التدريس الحديثة.

أما فيما يخصّ محور مناهج اللغة العربية، بوصفها من أهمّ التحديات التي تواجه تعليمها، فتشير لنا أهمّ النتائج- التي تمّ استعراضها من قبل- إلى: أنّ تلك المناهج المستخدمة في إثيوبيا تتصف بأنها متعدّدة ووافدة من دول عربية وإسلامية مختلفة، كما أنه لا يوجد منهجٌ دراسيٌّ شامل للغة العربية. أما في تشاد؛ فتتصف المناهج بأنها وافدةٌ لا يوجد ضمنها منهجٌ وطني، كما أنّ مناهج اللغة العربية تتعدّد في المرحلة الواحدة، وفي المدرسة الواحدة، وفي الفصل الواحد، وأنه لا يوجد تنسيق بين المدارس الأهلية في توحيد مناهج اللغة العربية، علاوةً على أنها غير متوافرة. وأما مناهج اللغة العربية في السنغال؛ فيمكن وصفها بأنها لا تناسب الدارس السنغالي؛ لأنها- فيما يبدو- وافدةٌ من الخارج. وأما مناهج اللغة العربية في أوغندا؛ فوافدةٌ من دولٍ عربيةٍ عديدة مختلفة، وغير كافية، كما أنها تحتاج إلى التقويم والتطوير، وإلى الدعم من الدول العربية، إضافةً إلى ذلك؛ فإنّ أهدافها غير مشتقة من بيئة الدارس اليوغندي.

وهناك تحدٍّ مهمٌّ يواجه تعليم اللغة العربية في دولتَيْن فقط، برز لنا في (إثيوبيا والسنغال):

ويتمثّل ذلك التحدي المهمّ في أنّ إثيوبيا لا تعير اهتماماً للغة العربية، ترتّب على ذلك أنها لا تدرجها في المدارس الرسمية، وعدم اعتراف الدولة باللغة العربية، الذي لم يجعل منها مادةً إجبارية، مردّه إلى العامل الديني، الذي أوضحته نتيجةٌ في الأطروحة الخاصّة بإثيوبيا. والعامل الدّيني نفسه ساهم بشكلٍ مباشرٍ في عدم اعتراف الدولة في السنغال باللغة العربية، وبالتالي لم تُدرج في المدارس الرسمية. كما أنّ هناك تحدّياً مهمّاً آخر يتمثّل في دولتَيْن، هما: (إثيوبيا وأوغندا)،

ويتمثّل هـذا التحدّي في أنّ عـدد حصص اللغة العربية- فـي إثيوبيا- مقارنةً بالمواد الدراسـية الأخرى قليـل. أما في أوغندا؛ فالزمن المخصّص لتدريس اللغة العربية غير كاف.

وهنـاك عددٌ من التحديات التـي تواجه تعليم اللغة العربية؛ انفردت بها كلُّ دولة من الدول الأربع:

ففي إثيوبيا؛ تمّت الإشـارة إلى أنّ تجزئة اللغة العربيـة إلى فـروع متعددة، يُـدرّس كلّ فرع فيها منعـزلاً، صعّب تدريـس اللغة العربيـة، كما تمّت الإشارة إلى أنّ رغبة بعض الطلاب متدنيةٌ جدّاً في دراسـة اللغة العربية، ولم يتم تحديد السبب الذي يقف وراء ذلك.

أمـا فيما يخصّ تشـاد؛ فقد ذُكر أنّ الأسـرة ومجالـس الآباء والمعلمين وبعـض خلاوي القرآن الكريم لا تسـاعد على تعليم اللغة العربية، كما أنّ البيئة المدرسية نفسها لا تساعد في ذلك.

وأمـا في السـنغال؛ فهناك تحديـان انفردت بهما، وهما: عدم الاهتمام بالنشاط اللاصفي، وأنّ الإشـراف التربوي على تدريس اللغة العربية لا يتمّ بالصورة المطلوبة.

وفي أوغندا؛ يبرز لنا تحديان، هما: أنّ الفصول غير كافية لتدريس العربية؛ مما يسـتدعي انعقاد تدريس اللغـة العربية تحت ظلال الأشـجار، وأنّ جميـع المعاهد الإسـلامية تـدرّس بجانب اللغة العربية المنهج الحكومي، والذي- فيما يبدو- تكون العربيـة ضحيةً له؛ لأنّ تدريـس المنهج الحكومي يكون- عادةً- على حسـاب الزمن المخصّص للغة العربية.

مقترحاتٌ وحلول:

علـى الرغم من أنّ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية كبيرة، بعضها يشبه الأمراض المزمنة، وبعضها يمكن إرجاعـه للكلفة المالية العالية، لكن يضحى أمر مجابهتها حتميّاً.

معظم المعلّمين يعانون من ضعف المرتبات لقلّة الإمكانات المادية في المعاهد والمدارس الإسلامية الثانوية الأهلية

وفي هذا المجال نقترح الآتي لمجابهة أهمّ تلك التحديات:

١- السـعي إلى تغيير كتب تعليـم العربية (أو مناهجها) التي تُستعمل في الدول الأربع، وهي كتبٌ صمّمت لتعليم العربية للناطقين بها، ويُسـتبدل بها كتـابٌ (أو منهج) لكلّ دولةٍ على حـدة، يُراعى في تصميمه التعليمـيّ الظروف البيئية المحلية للدولة المعنيـة، ثم يتـمّ توزيعه، مرفقاً بكتيّب إرشـادي لتلك المدارس والمؤسّسـات التي تتولى تعليم اللغة العربية لتنفيذه.

٢- تدريب المعلمين من الدول الأربع المختارة، والشبيهة بوضعها، في معاهد متخصّصة في إعداد معلمي اللغة العربيـة للناطقين بلغات أخرى، مثل: معهد الخرطـوم الدولي للغة العربية في الخرطوم، الذي يتبع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (جامعـة الدول العربية)، ومعهد تعليم اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

٣- استقطاب الدعم من الدول والمنظمات والمؤسّسـات الخيرية التطوعيـة العاملة في مجال التعليم، بهـدف تهيئة البيئـة التعليمية للمـدارس، ومدّها بوسـائل التدريس الحديثة، وتحفيز معلمي اللغة العربيـة على أداء دَوْرهم بكفايةٍ عالية ■

African culture .. effects and trends

Dr. Adama Bamba

Academic Researcher - Ivory Coast Malaya University – Academy of Islamic Studies

This paper discusses traditional African culture: its nature, characteristics, and the main factors that affect it, its values and worldview. Among those factors are: Christianity, Islam, colonialism, capitalism and recently globalization. Since culture is seen as the sum of the peculiarities shared by a people, and Africa being a vast continent with over (2000), varieties of languages, this paper has adopted the holistic view about the African culture.

Also, some current transmitters of the cultural changes were discussed here, such as the Francophonie movement and the internet and social media networks, as well as some of the African responses to the foreign cultural influences such as: The Pan-Africanism, Negritude, the Kemit, the Afropolitan movements, the emerging African intellectuals that graduated from Arabic higher learning institutions known as the 'Arabisants', and some NGOs, etc. The African governments are not seen here as positive promotors or protectors of the African culture.

However, it is argued here that, for the African culture to withstand the imposed imperial acculturation, Africa must, first of all, inevitably cling to the core elements of its culture. This is to articulate the process of the natural acculturation of the African culture with the rest of the world cultures. In addition to clinging to its cultural values, it is argued here that Africa cannot face the predatory imperial cultures alone, it is imperative on the African culture to join forces with its neighboring cultures that face the same treat and are struggling to secure their self-determination. Here, the triple heritage of Africa is invoked, namely: its traditional religion and values, Christian and Islamic cultural values and the Arabic culture. African culture has been a good contributor to each of the afore mentioned cultures. So, it is logical that the African culture returns to those constituents of its strength in order for Africa be an active and positive partner in the global cultural interactions. ■

The ethnicity and the management of ethnic diversity in Africa

Dr. Abdo Bah

Researcher in African affairs from Senegal, PhD in international law.

The researcher of this paper started by defining the meaning of the term "ethnicity" and the difference between it and similar terms, such as: nation, tribe, racism, ethnicity, nationalism and minority. After discussing this question, he found that ethnicity includes genetic elements, such as race, and other acquired elements, such as culture.

Ethnic identity is multidimensional: social, cultural, political and historical. This identity can be identified in: the sense of interrelationship between a group of people of common origin, history and cultural characteristics that distinguish them from other groups.

Ethnicity in Africa changed after colonialism, and the division of Africa at the Berlin Conference of 188585- into political entities that guaranteed the influence of the colonialists. The ethnic map in Africa is multicolored and it is not easy to count these ethnic groups. Even the languages, which are among the components of ethnicity, are difficult to enumerate in Africa.

In the management of ethnic diversity in Africa, the researcher highlighted the most important factors of tension, such as: lack of justice in the distribution of wealth, marginalization, exclusion from power sharing, conflict over resources and ethnic exploitation for political gain. He also presented the various approaches to manage the ethnic diversity, with providing some examples.

Finally, this paper proposes model for the management of ethnic diversity in Africa: "pluralism policy" which includes: acceptance of others; real sharing in power, decision making and implementation; equity in wealth distribution, development and service provision; respect the individual and collective rights and freedoms; preserving and promoting of the particularities of ethnic groups. That results the sense of security.

The researcher pointed out that the Holy Quran set the parameters of the clear approach to peaceful coexistence between people, whether they are individuals or a group, which is the pluralistic approach, knowing that this ethnic diversity is the norm of people's life ■

African states in the traps of international debt : Plundered finances and hampered development

Mohamed Bashir Job.
Researcher in African Affairs & International Relations. Senegal.

The debts provided by the governments of the North side of the world and the international and private financial institutions for the governments of South has often led to economic and financial crises that have exacerbated the obstacles to development, and the accumulation of external debts. The liberal globalization that has been in place for some 20 years has not been in the interest of the South, it only serves the interests of the North, by increasing inequalities between the two parts of the world according to the logic of imposition and control; creditors have not ceased to assert their dominant position. Africa has for decades been looking for a plan to progress has found itself in deep debts. The debts which were intended as a means of development, have become a tool exploited by developed countries. In the end, we find systematic depletion of its wealth and the deliberate diversion of its capital, in return for a catastrophic failure of all initiatives from different parties. The method of selective development that developed countries are trying to impose has been ineffective for African countries, and this is what this research aims to reveal in order to create a new horizon for African decision makers ■

Keywords: Africa, External Debt, developing countries, developed countries, Development, economy

Environmental Pollution in Africa: a study of its reality, gravity and ways to confront it

Cissé Ahanadou, ph.D
Researcher and writer from Côte d'Ivoire

This study aims to identify the concept of environmental pollution, and to explain its reality and gravity in Africa, and to provide ways to confront it. The study has employed the descriptive method through the analysis of literature and statistics that dealt with environmental pollution in the African continent. The study showed several results, the most important of which are that: pollution in Africa accounted for 5 to 20% of the world's pollution in 2005, & may reach 50% of the world's total emissions of pollutants by 2030, and 28% of diseases in Africa are associated with environmental hazards such as; diarrhea, respiratory infections and malaria, accounting for 60% of the effects of pollution of the environment harmful to health.

A United Nations statistic in 2014 showed that 115 people die every hour in Africa because of water-related diseases & lack of interest in hygiene; which requires research for ways to address this serious issue. Likewise, the role of leaders and policy makers, scientists and educational institutions, companies, factories, agriculture and environmental organizations, and individuals all have to be looked into in order to reduce environmental pollution ■

key words: Pollution, Environment, Africa, Ways of confrontation

Demographic Changes in Africa

Dr . Mohammed Farag Abdel Alim Allam
Faculty of Arts – Menoufia University

The history of Africa's population suggests that the continent has undergone changes in the population structure, in response to the political, economic and social conditions that have passed through it.

The continent has witnessed population growth throughout its history except in the period from 1750 to 1850, the population of the continent decreased from 95 million in 1750 to 90 million in 1850. Since the second half of the nineteenth century (1850), the size of the continent has increased to 120 million in 1900 and 221 million in the middle of the twentieth century, with a growth rate of 84%. During the second half of the twentieth century, the population growth in the continent continued to rise (794 million) in 2000. It is expected that the population size in the mid-century (21) will reach 1996 million by 2050.

These changes in the size of the continent›s human mass throughout its history were followed by changes in the continent›s demographics: the average birth rate in Africa decline by 3040- % due to the low birth rate, the rate was 4.7 children per woman during the period 20102015- compared to 6.5 children during the period 19801985-. The mortality rate decreased from 17,000 in 1985 to 9,000 in 2017 in the continent compared to the global situation of 10.68- per thousand in the same order, which was reflected in the reduction of the difference to 1 per thousand in 2017, which can be attributed to improved health conditions in the continent compared to before. Therefore, the continent's life expectancy increased from (38.7 years) during the period 19501955- to 54.1 years during the period 20052010/. However, the continent is still far from the world average and needs further improvement of health programs. Both therapeutic and preventive.

Therefore, the majority of the countries of the continent live between two stages of early growth and late growth. The period of low stability and declining growth is not one of the countries of the continent. Hence, it is possible to take advantage of the demographic stage of the continent, For example the East Asian countries' experience and the role of their demographic transition ■

Elites in West Africa A complimentary relationship, or not ?

Duguna Sayedo
Doctoral Researcher in Law Lille 2 University, France

Despite the great progress made by human societies in understanding democracy and the ingenuity in the invention of forms of governance, and despite the great expansion of political participation by the masses of citizens in various fields of life and work, elites remain an active and present force in exercising their leading role in guiding people.

Although the concept of elites is well presented in societal studies, and despite the importance of African elites and their association with the process of capitalist accumulation through political mechanisms and tools in post-independence African society, only the first studies of African elites (sub-Saharan Africa) were in the 1940s. Shortly before and shortly after the independence period, corresponding to the mid-1950s and early 1960s, attention to this concept began to intensify around the elites of those newly independent States.

This study tries to answer the most important problems: who are the elite in African contexts? What types of elites are there? What are their functions? What is the relationship between them?

To answer these questions we discussed this article through the following themes: in the first stage we discussed the concept of elites in African contexts, in a second stage the study of elite's trends in Africa, and in the third phase of elites and their functions, and finally we dealt with the relationship among the elites ■

Oral Accounts and the Craft of History Writing: Preliminary Observations

Prof. Ahmed Al-Shukri
Research Professor, Institute of African Studies, Mohamed V University, Rabat, Kingdom of Morocco.

A number of studies show that some tribes belonging to sub-Saharan Africa have known how to writing since the beginning of the Christian era. Taking this exceptional point into consideration, the dominant feature among the peoples of the region until the advent of European colonization at the turn of the 19th century gives the impression that the system of oral tradition has been governing all aspects of their cognitive production: history, poetry and literature, medicine, engineering, etc.

Granted, Arab-Islamic culture has had an effective contribution to the first elaboration of the art of writing and authorship among a group of jurists belonging to actual 'Sudan' and 'West Africa' since the end of the 15th century. However, this initiative has not been able to establish and consolidate the tradition of writing and authoring books in the region. Instead, it has most probably contributed to fixing and preserving the practice of oral tradition in the absence of a real establishing of the crafts of authorship and codification.

What is the nature of African oral history? Since when has its importance been recognized in the field of African history? How did the conflict between the system of oral history and the traditions of written and authored narratives crystallize? Though this phase ended up with the appreciation and consideration of the oral narrative, making it a central feature in the list of sources of African history since the beginning of the 20th century, these questions are certainly yet to be answered. Such are the main axes to be tackled in the present study ■

Theology and State in Africa: Between Reconstruction and Reconciliation.

Muhammad Abdul-Karim Ahmed, PhD.
Researcher at Futuristic Studies Institute, Beirut.

The relations between church and state in Africa have been subject to various approaches that aimed to deconstruct and reconstruct these relations according to the certain point of views. These trend of studies had received a great push following the independence of many of African countries in 1960s. Many thinkers and philosophers have tended to study the relations between church and state in the post-independence Africa and emerging the new national governments to shed light on their experiments, especially following the then global phenomenon: Liberation Theology.

Although Liberation Theology was originally invented in Latin America to address social inequality, poverty and several societal shortcomings, Africa has its own reflections regarding it. The most important critic to the African understanding of Liberation Theology was that it ignored the very realities of African societies and tended to 'reform' the established churches instead of adopting radical approach to address the problems that have been generated from the establishment of Church during the colonial and post-colonial eras.

Since 1980s, many efforts have been done to formulate the theology of nation-building, or the theology of reconstruction and the theology of liberation in order to establish various theories and strategies to guide the future relation between state and church, in addition to interpret the vents of democratization and post-cold war era in Africa. This current has been led by various African thinkers and philosopher such as Charles Villa-Vicencio and Jesse Mugambi ■

1990s, while we thought that the one-party system era has gone forever, there were only six out of the fifty-five presidents who ruled the African continent since the independence of the states until that date were voluntarily left.

The remaining one hundred and forty-four Presidents are either still in power or have ousted in a military coup, killed, imprisoned, displaced or died in power. Although this gloomy picture has relatively improved, the latest report by Freedom House in February 2017 states that the climate of public freedoms in Africa is "steadily improving". The report examined the cases of all the African 54 countries, only 10 of them are enjoying full freedom, while 21 are partial freedoms, while the other 23 states are still without freedoms.

2017 witnessed 11 elections in Africa between presidential and legislative, while the 2016 witnessed sixteen one, meaning that 27 African countries out of 54, witnessed elections that can to some extent materialize how these African regimes practice democracy and good governance in their elections that can lead – even theoretically – to a democratic systems, that can fortify good governance and democracy that have been absent from the African continent[1].

Although these freedoms are still incomplete, the hopes, aspirations and dreams of the African peoples transcend political freedom, as they aspire to a comprehensive freedom in all aspects of life, freedom that can lead to advance and progress to make Africans stand in the ranks of civilized countries, as they possess cultural and civilizational heritage that it surpasses with it many of the great nations that enjoy the blessings of freedom and justice.

It is hoped that the people of Africa and their will, as well as those educated elite who realized the importance of education, and recognized the truth of their identity, to demand comprehensive freedoms, and to bring about the desired change in societies so that Africa can rise again and remove the dust of exploitation, destruction and backwardness, and to restore its civilization and status ■

(1) Al-Jazira Center for Studies , Democracy in Africa: a Reading on its Path and Destiny , Sidi Ahmed Ould El-Amir , http://studies.aljazeera.net/en/reports/2017170315112401255/03/.html

But with the openness and the spread of communication and awareness among people, and the spread of education, culture and the revival of African identity the awareness among African people increased and subsequently the aspiration of freedom and dignity. So one day after another, the demands for freedoms and rights are increased, as the African realized the pressing need for freedom, and then we witnessed the emergence of movements calling for freedom in African societies, and the regimes felt the tension among their people, so many countries sought to ease their grip and slowly opened the door for partial freedom of peoples.

Despite the inauguration of the African Charter on Human and Peoples› Rights (also known as the Banjul Charter) which is an international treaty drafted by African states under the umbrella of the Organization of African Unity (Currently African Union) in 27th of June 1981; but it did not optimally reflect the aspirations of the African peoples and remained an ink on paper in most periods.

In the Charter's preamble[1], member states countries undertook to eradicate all forms of colonialism from Africa, to coordinate and intensify their cooperation and efforts to achieve a better life for the peoples of Africa and to promote international cooperation having due regard to the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights;

Taking into consideration the virtues of their historical tradition and the values of African civilization which should inspire and characterize their reflection on the concept of human and peoples' rights;

Considering that the enjoyment of rights and freedoms also implies the performance of duties on the part of everyone'.

It has not yet been able to achieve the minimum basis of this preamble or other articles of the Charter.

Freedoms cannot be brought by international, regional or local laws or charters, but freedom is an innate instinct that man seeks as he seeks to eat, drink and dress. Therefore, it is the people who are mandated to demand and maintain their freedom.

And Africa that smelled the winds of change and democratic pluralism at the beginning of the

(1) Draft of the African Charter on Human and Peoples' Rights on: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html

while suppression of freedoms and the absence of the values of justice and dignity generates conflicts, fighting, division, and total failure.

The progress and development of nations is measured by their freedoms and values and their respect for human beings. There is a balance between freedom and renaissance. A society can only advance and progress when its members feel freedom, dignity and justice.

If we look at Africa, we find that it has suffered from the absence of freedoms and human rights more than any other continent in the world, since the occupation of the European powers puts its feet in the land of Africa in the sixteenth century, when they wreaked havoc and exterminated the existed African civilizations and destroyed the kingdoms of African countries at that time, and destroyed heritage, then they committed the most heinous crimes to the African human himself; as they turned human beings into commodities that are being bought and sold, and thus they demolished the freedoms of Africans .

Then began the era which was the worst thing that passed through African history, and then came the decisions of Benin Conference (1884 - 1885), which legitimized what the occupation done from theft, plundering and enslave of human, the west through this conference divided Africa among them as if it were a legitimate heritage, as Africa did not enjoy freedom or elements of natural life, but became vulnerable to looting and exploitation of everything in it, starting from land and ending with human himself.

The Western occupier knew that he will never survive in his new settlements except by eliminating the liberties of individuals and turning them into slaves who obey, and kept western policies intact even after they went out of Africa during the periods known as liberation movements in Africa in the 1950s and 1960s. But they remained in control of the new regimes that ruled the African countries with the same dictatorial approaches that destroyed freedoms and converted Africa into a tight prison for its children. Africa continued to turn from regime to regime through coups, conflicts and wars that destroyed any hope for freedom.

Africa on the road to freedom

Islam came to liberate people from being slavery to humans into being slaves of God Almighty alone. Islam is the religion based on values of nobility and freedom, as stated in the Quranic verse: "And indeed we have honored the children of Adam (mankind)"[1] and therefore Islam stands in the way of any forces that prevent man from enjoying his freedoms, dignity and humanity.

Freedom is the lifeblood of the human being, it is the source of energy that enables his for creativity and exertion of effort. If man lost his freedom, he loses with it his taste of life, even if he had the luxury of all means, as it is a cornerstone that enables him to feel his humanity.

Freedom is the way for societies to achieve advancement and the promotion of values of justice and dignity. It leads the person to free himself from the social and psychological obstacles that hinder him from performing his active role in the development of his energies and skills. He can express himself, his opinions and ideas, and can express people›s concerns, problems and needs. It drives people to participate positively in decision-making and to support it, and in bringing about change in societies for the better, which contribute to the phenomenon of social control and positivism, which protects societies from corruption, deviation and fall. As freedoms produce systems, states and societies more mature and civilized,

(1) Surah Al Isra (The Night Journey) 17:70

سلسلة إصدارات مجلة قراءات إفريقية

تهتم سلسلة «إصدارات مجلة قراءات إفريقية» بخدمة الجامعات والمراكز والهيئات والمؤسسات والجهات والأشخاص المتخصصين والمهتمين بالشأن الإفريقي، صدر منها:

الإصدار الأول: كشَّاف الكتب والرَّسائل العلميَّة عن إفريقيا
الإصدار الثاني: التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا.. واقعه ومستقبله
الإصدار الثالث: التنصير في إفريقيا.. أساليبه ووسائله وآثاره الاجتماعية
الإصدار الرابع: الشَّيخ عثمان دان فوديو وحركةُ التَّجديد الإسلاميِّ بغرب إفريقيا
الإصدار الخامس: (موسوعة مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية 25 عدداً)